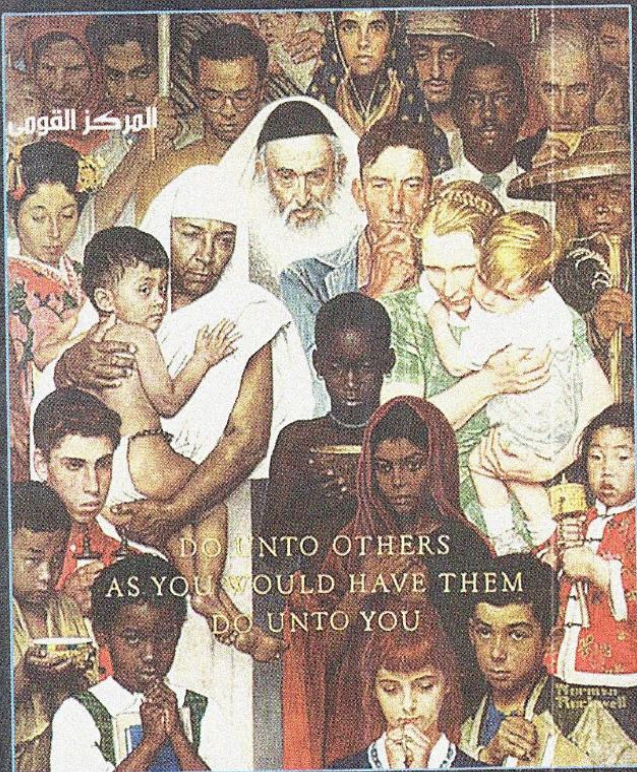


المركز القومي للترجمة



# برلمان الإنسان

الأمم المتحدة: الماضي، الحاضر، المستقبل

تأليف: بول كينيدي

ترجمة: رءوف عباس



المسؤول القومي للترجمة

1194

برلمان الإنسان

الأمم المتحدة: الماضي - الحاضر - المستقبل

المركز القومي للترجمة

المشروع القومي للترجمة

إشراف: جابر عصفور

- العدد: ١١٩٤
- برلمان الإنسان
- الأمم المتحدة: الماضي - الحاضر - المستقبل
- بول كينيدي
- رءوف عباس
- الطبعة الأولى ٢٠٠٨

هذه ترجمة كتاب:

The Parliament of Man

by: Paul Kennedy

Copyright © 2006 by Paul Kennedy

---

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومي للترجمة.

شارع الجبلية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ - ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

**EL Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo**

E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 - 27354526 Fax: 27354554

# برلمان الإنسان

الأمم المتحدة: الماضي - الحاضر - المستقبل

تأليف  
بول كينيدي

ترجمة  
رعوف عباس



٢٠٠٨



بطاقة الفهرسة

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشؤون الفنية

كينيدى، بول

برلمان الإنسان، الأمم المتحدة: الماضى - الحاضر - المستقبل، تأليف:

بول كينيدى، ترجمة: رءوف عباس. ط ١ - القاهرة: المركز القومى

للترجمة، ٢٠٠٨ م.

٤٤٤ ص، ٢٤ سم.

١- الأمم المتحدة

أ- عباس، رءوف (مترجم)

٣٤١،٢٣

ب- العنوان

رقم الإيداع: ٢٠٠٨ / ١٣٥٦٥

التريقيم الدولى: 977-437-795-8

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

# المحتويات

7	.....مقدمة الترجمة.
15	.....ملاحظات حول عنوان الكتاب.
17	.....تقديم المؤلف.
	القسم الأول: الجذور
	الفصل الأول - الاتجاه المضطرب نحو نظام عالمي جديد
27	..... ١٨١٥ - ١٩٤٥.
	القسم الثاني: تطورات مؤسسات الأمم المتحدة منذ ١٩٤٥
87	.....الفصل الثاني - لغز مجلس الأمن.
121	.....الفصل الثالث - المحافظة على السلام وصناعة الحروب.
167	.....الفصل الرابع - الأجدات الاقتصادية - الشمال والجنوب.
209	.....الفصل الخامس - الوجه الناعم لرسالة الأمم المتحدة.
255	.....الفصل السادس - تحسين الوضع العالمي لحقوق الإنسان.
	الفصل السابع - نحن شعوب العالم: الديمقراطية والحكومات
293	.....والمنظمات غير الحكومية.
	القسم الثالث: الحاضر والمستقبل
341	.....الفصل الثامن - وعود ومخاطر القرن الحادي والعشرين.
385	.....وبعد... مرة أخرى، تتيسون وبرلمان الإنسان.
391	.....عرفان وتقدير.
395	.....ملحق ميثاق الأمم المتحدة.



## مقدمة الترجمة

تفتقر المكتبة العربية إلى المراجع الرصينة التي تتناول الأمم المتحدة تتاولاً شاملاً منذ نبتت فكرة العمل الدولي المشترك في أذهان بعض المفكرين والساسة، حتى تبلورت تلك الفكرة في إقامة " عصابة الأمم " بعد الحرب العالمية الأولى، ثم " منظمة الأمم المتحدة " بعد الحرب العالمية الثانية، وما أسفرت عنه حركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وعملية تصفية الاستعمار التي تبنتها الأمم المتحدة، واتساع نطاق الآمال التي علقتها الشعوب عليها بقدر اتساع الفجوة بين تلك الآمال العريضة والإخفاقات التي مُنيت بها المنظمة الدولية بسبب ما شاب نظامها من سلبيات، وما ترتب على ذلك من إحباطات نجمت عن خيبة آمال الشعوب فيها.

ورغم أن الوطن العربي والأمة العربية كانت أسبق الشعوب إلى تجربة الإحباط وخبية الأمل في الأمم المتحدة من غيرها من الأمم، ويكفي ما كان من دور لعبته الأمم المتحدة في دعم الأطماع الصهيونية في فلسطين، والضرب عرض الحائط بقرارات الجمعية العامة المؤيدة لحق الشعب الفلسطيني في وطنه المغتصب، وإجهاض قرارات مجلس الأمن التي تصدر ضد الممارسات العنصرية الصهيونية بعشرات من الفيتو الأمريكي. رغم ذلك كله لم نجد دراسة عربية للأمم المتحدة ونظامها وما فيه من إيجابيات وسلبيات، ودورها في حل الأزمات الدولية أو تعقيدها، ومدى ملائمة هذا الدور للواقع الدولي المتغير في القرن الحادي والعشرين. ربما نجد شيئاً مختصراً من هذا وذلك في بعض الكتب الدراسية في القانون الدولي أو العلوم السياسية أو التاريخ، وربما نجد فصلاً متفرقة هنا وهناك في البحوث العربية التي تتناول ما يسمى "بأزمة الشرق الأوسط" أو ببعض الأزمات



الدولية الأخرى، أو تلك التي تعالج قضايا التعاون الدولي، ودور المؤسسات الثانوية التابعة للأمم المتحدة فيها، ولكننا لا نجد - إلا فيما ندر - كتاباً عربياً يتناول الأمم المتحدة في ماضيها وحاضرها، ويستشرف مستقبلها على ضوء ما يشهده العالم من تغيرات سريعة الإيقاع.

لذلك عندما وقع في يدي كتاب بول كينيدي "برلمان الإنسان: الأمم المتحدة، ماضيها، وحاضرها، ومستقبلها" عندما كنت في زيارة لكندا (نوفمبر ٢٠٠٦) وكان قد صدر حديثاً، تلقفته يدي، وما كدت أفرغ من قراءته حتى عقدت العزم على نقله إلى اللغة العربية، لما له من أهمية لا تخفى على القارئ. فرغم أن مؤلفه مؤرخ ذائع الصيت، إلا أن الكتاب جاء ثمره جهد فريق من الباحثين الذين شاركوا في مشروع أعده قسم الأمم المتحدة بجامعة بيل الأمريكية بالتعاون مع مؤسسة فورد، استغرق إعداده عامين (١٩٩٣-١٩٩٥)، كان من بين المشاركين في الفريق - بالإضافة إلى مؤلف هذا الكتاب - باحثون في القانون الدولي، والعلوم السياسية، والاقتصاد، والاجتماع، والتاريخ، ونشر التقرير الخاص بهذا المشروع عام ١٩٩٥ بعنوان "الأمم المتحدة في نصف القرن الثاني (من عمرها)"، ومن الواضح أن التقرير ركز على إصلاح الأمم المتحدة، وتفعيل دورها، وإقامة نوع من التوازن بين مهامها، وفوق ذلك كله ضرورة إعادة النظر في ميثاقها بما يتوافق مع الظروف الدولية المتغيرة على مدى الفترة حتى عام ٢٠٤٥.

وقد شغل المؤلف بعد ذلك بالعمل على هذا الكتاب بمساعدة بعض من عملوا معه في إعداد التقرير - سالف الذكر - إلى جانب بعض خبراء الأمم المتحدة والباحثين من مختلف التخصصات وهو نهج في البحث العلمي نفتقر إليه عندنا، فقد وجد المؤلف يد العون ممدودة من المؤسسات بالمنح التي غطت تكلفة هذا الفريق الذي عمل بعض أفراده معه لمدة تزيد على الثلاث سنوات، قاموا خلالها بمسح كل المصادر التي تتصل بالموضوع من قريب

أو بعيد، واستمعوا إلى خبراء الأمم المتحدة العاملين في مختلف الميادين، ثم عكف كينيدي وحده على الكتابة عامًا كاملاً، وحرص في نهاية الكتاب أن يسجل لكل من تعاون معه نصيبه من الجهد.

فنحن أمام كتاب يعالج موضوعًا هامًا يحتاج العالم إليه، ويأتي القارئ العربي في مقدمة أكثر الناس حاجة إليه. ويعد نقله إلى اللغة العربية سداً لجانب كبير من الفراغ المعرفي في المكتبة العربية حول العمل الدولي عامة والأمم المتحدة خاصة.

وقد حرص المؤلف على أن يبدو محايداً في تحليله للكثير من مهام الأمم المتحدة، فيما عدا ما اتصل منها بالشرق الأوسط. يفيض قلمه في رصد عدوان المعتدين في مختلف أنحاء العالم، ثم يجف مداده عندما تكون إسرائيل طرفاً فيما سمي " الصراع العربي - الإسرائيلي "، حتى يكاد القارئ - الذي ليس لديه علم بجذور المشكلة - أن يرى إسرائيل ضحية عدوان العرب وعنادهم. ولذلك نجده يكيل المديح للسادات، ويعتبر إبرامه السلام مع إسرائيل من الفتوحات الكبرى في أواخر القرن العشرين، ونجد المؤلف أيضاً شديد الحذر في انتقاد الهيمنة الأمريكية على المنظمة الدولية (وبالمناسبة لم يستخدم قط مصطلح "الهيمنة" بهذا الصدد) يضع نقده في عبارات تذوب رقة، فإذا أراد أن يسجل نقداً صريحاً لأمريكا، وضعه في صورة تساؤل.

غير أن ذلك لا يقلل من قيمة الكتاب، أو من أهميته، فالموضوعية نسبية في العلوم الإنسانية على كل حال. كما أن الكتاب يشخص أمراض الأمم المتحدة تشخيصاً دقيقاً، غير منفرد برأى شخصي، ولكنه يستخلص التشخيص من مجمل آراء أهل الاختصاص. ويضع الكتاب وصفاً للعلاج مستخلصة أيضاً من عشرات الأبحاث والتقارير الصادرة عن لجان متخصصة وعن خبراء الأمم المتحدة، فهو يقدم لنا في عمل واحد خلاصة ما استخدم في إعداد البحث من مصادر، يضعها بين يدي القارئ، ويرشده إلى

مكانها، فيتيح بذلك لأهل الاختصاص فرصة الرجوع إليها إذا ما رغبوا في تعرف المزيد.

ولا يستمد الكتاب قيمته من ذلك كله وحده، ولكنه يستمد قيمته من مؤلفه بول كينيدي Paul Kennedy المؤرخ البريطاني الأصل الأمريكي العمل والإقامة، الذى ذاعت شهرته بين أركان الأرض الأربعة عندما نشر عام ١٩٨٨ كتابه الذى حمل عنوان: "قيام وسقوط القوى الكبرى ١٥٠٠-٢٠٠٠"، وهو كتاب جمع بين استخدام منهج البحث التاريخى التقليدى (الذى يعالج الماضى) والتاريخ الاستطلاعى الذى يبحث الحاضر والمستقبل على ضوء الماضى، وصولاً إلى تقديم تصور للمستقبل. وقد قدم فى الكتاب نظريته الخاصة بسقوط القوى الكبرى الذى أرجعه إلى اتساع رقعة الإمبراطورية، واضطرار القوة الكبرى إلى الاحتفاظ بقوات عسكرية كبيرة تحت السلاح تعمل فى ميادين مختلفة، مما يشكل حملاً ثقيلاً ينوء تحته اقتصادها، ويترتب على ذلك تفككها، وتنبأ بأن يشهد ختام القرن العشرين تفكك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى. وقد جذبت هذه الرؤية أنظار العالم، وخصوصاً عندما سقط الاتحاد السوفيتى والأنظمة التى دارت فى فلكه فى شرقى أوربا خلال عامين من صدور الكتاب الذى ترجم إلى ٢٣ لغة، وبيعت من طبعته الإنجليزية وحدها مليوناً نسخة، وبذلك أصبح بول كينيدي مؤرخاً ذائع الصيت فى العالم كله.

وفى العام ١٩٩٣، نشر كينيدي كتاباً آخر بعنوان: "التحضير للقرن الحادى والعشرين" قدم فيه تحليلاً للاتجاهات الأساسية فى العالم التى سوف تحتل - فى نظره - مركز الاهتمام، ومدى استعداد البلاد المختلفة للتعامل مع تلك الاتجاهات، بما فى ذلك الولايات المتحدة التى نالت جانباً كبيراً من الاهتمام فى هذا الكتاب. وحث الدول النامية على التأهب لمواجهة تدهور أحوال البيئة، واقتصاد العولمة، والانفجار السكانى فى أشد بلاد العالم فقراً،

والتطور التكنولوجى السريع فى الدول الغنية. ويكشف هذا الكتاب -أيضًا- عن امتلاك المؤلف ناصية المنهج الاستطلاعى فى دراسة التاريخ، وقدرته على استخلاص النتائج التى بُنيت على الواقع الحاضر، فى تقديم تصور للمستقبل. تمامًا كما فعل فى هذا الكتاب الذى تقدمه اليوم للمكتبة العربية.

ولد بول كينيدي فى شمال إنجلترا عام ١٩٤٥، وتلقى تعليمه الجامعى فى جامعة نيو كاسل التى تخرج فيها من قسم التاريخ، وحصل على درجة الدكتوراه من جامعة أوكسفورد. وبعد اشتغاله بالتدريس فى إنجلترا بضع سنوات انتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٣، وشغل كرسى الأستاذية فى التاريخ بجامعة ييل (الذى يحمل اسم ريتشاردسون ديلوارث Richardson Dilworth) حيث يركز على التخصص فى الشؤون الدولية مع التركيز على الجانب الاستراتيجى. ونظرًا لخبرته العميقة فى هذا المجال عمل مستشارًا للرئيس الأمريكى بيل كلينتون، وللأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالى، ويتولى الآن إدارة مشروع جامعة ييل للأمن الدولى، واختير عضوًا بمجالس تحرير عدد من المجلات العلمية الدولية فى التاريخ، والدراسات الاستراتيجية، والشؤون الدولية، إلى جانب الكثير من المساهمات فى المشروعات العلمية فى بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة. وألف خمسة عشر كتابًا كان آخرها هذا الكتاب الذى نقلناه إلى اللغة العربية، والذى جاء ليسد فراغًا فى المكتبة العربية. والله ولى التوفيق.

رعوف عباس





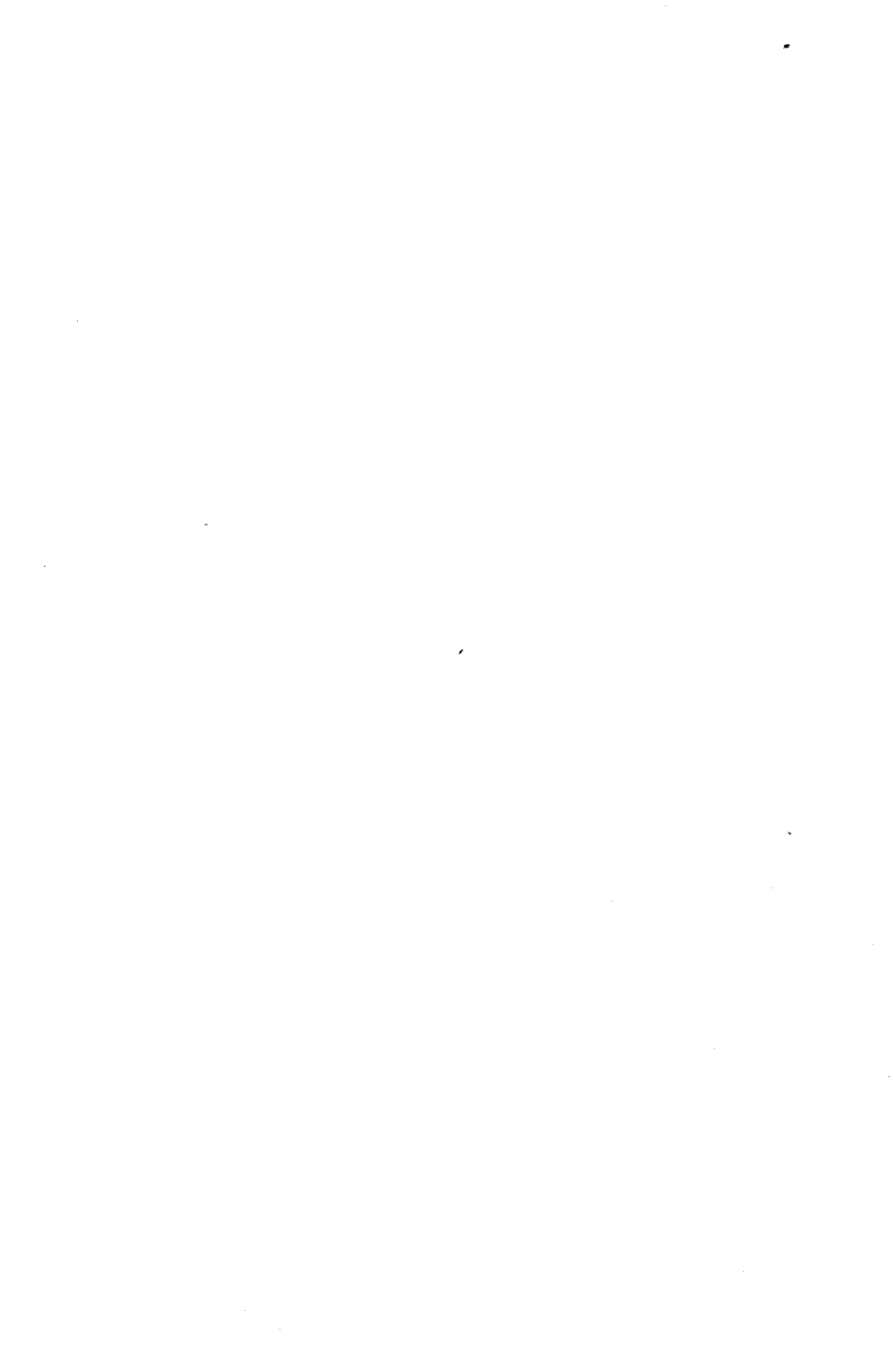
لُحِضتْ آفاق المستقبل. إلى أبعد ما تستطيع عين الإنسان رؤيته،  
رأيت صورة العالم. وكل ما سيقع فيه من عجائب،  
رأيت السماء مليئة بالتجارة، تحملها أساطيل ذات أجنحة  
سحرية، وموجهو الشفق الأرجواني، يستقنون الشحنات الغالية،  
سمعت السماء تموج بالصراخ، عندما أسقطت مطراً بشعاً، من  
البحرية الطائرة للأمم التي تعربد وسط السماء الزرقاء؛  
وهناك من بعيد في جميع أنحاء المعمورة سمعت حفيف الرياح  
الجنوبية الدفينة المندفعة،  
والسواد الأعظم من الشعوب يفرقون في العاصفة الهوجاء؛  
وحتى تسكت طبول الحرب إلى الأبد. وتُطوى أعلام القتال، في  
برلمان الإنسان، الاتحاد العالمي.  
عندئذ تستطيع حكمة الغالبية أن توقف مملكة الفرع البشع،  
وترتاح الأرض الطيبة في حضن القانون العالمي.

ألفرد، لورد تينيسون

*Alfred, Lord Tennyson*

قصيدة لوكسلي هول (١٨٣٧)

*Locksley Hall*



## ملاحظة حول عنوان الكتاب

فى عام ١٨٣٧ كتب الشاعر الإنجليزى الشاب ألفرد تتيسون قصيدة عصماء طويلة اختار لها اسم "لوكسلى هول" (وهو بيت كبير مهجور فى ستافورد شاير)، وقدم الشاعر فى تلك القصيدة رؤية استشرافية لمستقبل العالم. والقصيدة عمل مؤثر يبعث على التأمل، ملئ بالاختراعات، والدلالات اللغوية، والتفاؤل. تنبأ فيها بالقوة الجوية وقصف المدن، كما تنبأ بأن بلاد العالم قد تلجأ إلى التوافق على تكوين اتحاد سياسى عالمى حتى تضع حداً لتدمير بعضها البعض، وتقيم برلمان الإنسان.

وقد كانت قصيدة تتيسون بالغة التأثير فى الكثير من المتحدثين بالإنجليزية، وخاصة أولئك الذين تطلعوا إلى وضع حد للحروب، وسعوا إلى إقامة منظمات دولية لحل النزاعات سلمياً، وبعد مرور قرن أو يزيد، كان من بين المعجبين بتتيسون، عضو شاب من أعضاء الكونجرس الأمريكى، جاء من ولاية ميسورى، يدعى هارى ترومان Harry Truman، ما لبث أن أصبح نائباً لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبح - فى ١٢ إبريل ١٩٤٥ - أقوى شخصية فى العالم، بعد وفاة فرانكلين روزفلت Roosevelt. ووقع على عاتق ترومان عبء إقامة نظام ما بعد الحرب، وكان - لحسن الحظ - قادراً على حمل ذلك العبء.

كان لقصيدة تتيسون "لوكسلى هول" تأثير كبير على ترومان، الذى ظل يحتفظ بقصاصة تضم الأبيات - التى صدرنا بها هذا الكتاب - فى حافظة نقوده. وعندما سأله بعض أعضاء مجلس الشيوخ ومعاونيه عن مدى التزامه بإقامة منظمة دولية - فى مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ وبعده - أخرج القصاصة من حافظته وقرأ هذا المقطع من قصاصة "لوكسلى



هول"، وفي كل مرة ردد فيها هذه الأبيات على مسامع محدثيه، فهموا ما يرمى إليه، فالبشرية تتجه إلى تدمير ذاتها ما لم تهتد إلى شكل من أشكال المنظمة الدولية لتفادي الصراع من أجل الصالح العام للبشرية. ولا يحوم طيف الشاعر تيسون وحده فحسب بين سطور هذا الكتاب، بل يلازمه طيف هاري ترومان.

## تقديم المؤلف

شهد القرن العشرين تطوراً فريداً فى تاريخ البشرية، فقد اتجهت الدول التى عرّفت نفسها - منذ توكيدى حتى بسمارك - من خلال التمسك بالسيادة الوطنية والاستقلال، اتجهت إلى العمل معاً تدريجياً لإقامة منظمات دولية، لدعم السلام، وكبح جماح العدوان، وترتيب الأمور الدبلوماسية، وصياغة مجموعة من القوانين الدولية، وتشجيع التنمية الاجتماعية، وتعزيز الرفاهية. غير أن قيام هذه الشبكة من مختلف أشكال الحاكمية الدولية لم يحدث على نحو مطرد، بل شهد الكثير من الإخفاقات، ولقى الكثير من المقاومة من جانب أولئك الذين شعروا أن ذلك الاتجاه يهدد سلطتهم وينقص من امتيازاتهم، فإلى جانب كل صوت مؤيد للتعاون الدولى، كان هناك صوت آخر يحذر من تداعى السيادة الوطنية. ولا يزال الجدل حول هذه القضية محتدماً اليوم مثلما كانت الحال بين أجيال مضت. ولكن، لو افترضنا أن دبلوماسياً أو كاتباً من العام ١٩٠٠ استطاع أن يرقب ما يجرى فى عالم اليوم، لأدهشه الدور الذى تلعبه الهيئات الدولية نيابة عن المجتمع الدولى.

وأكثر تلك الهيئات شهرة وطموحاً هى "منظمة الأمم المتحدة" التى تأسست عام ١٩٤٥ على أيدى الدول المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية. وقد ورثت الأمم المتحدة الكثير من ملامح التجربة الأولى فى ميدان التعاون الدولى التى تمثلت فى "عصبة الأمم". ولكنها أوسع نطاقاً فى الاختصاص والصلاحيات سواء فى مجال فض المنازعات الدولية، أو حقوق الإنسان، أو الشؤون الاقتصادية. غير أن هذا التوسع فى الاختصاص والصلاحيات تقيدته الشروط والضوابط - دور ريب - لأن الأمم المتحدة لم تتخلص من التناقضات الأساسية التى تعانى منها كل الهيئات الدولية، والتناقض يتمثل فى

كون المنظمة الدولية قد أنشئت على يد الدول التي انضمت إليها، والتي اعتبرت وضعها يماثل وضع حملة الأسهم في الشركة، فالمنظمة تستطيع أن تؤدي رسالتها بكفاءة عالية عندما تلقى تأييداً من حكومات الدول، وخاصة حكومات الدول الكبرى. ولكن بعض الدول تجاهلت المنظمة الدولية، على نحو ما فعل الاتحاد السوفييتي عام ١٩٥٠، وما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٣ (والكثير من الدول " الشريرة " في السنوات الأخيرة)، ولكن ذلك التجاهل لا يمر عادة دون ثمن تتحمله المنظمة الدولية. كما أن المنظمة لا تستطيع أن تنفذ الإجراءات المقترحة لمواجهة قضية ما إذا عترضت عليها إحدى الدول الكبرى الخمس التي تملك حق الاعتراض (الفييتو). هذا الاحتقان بين السيادة الوطنية والشرعية الدولية يمثل تراشاً راسخاً لا يمكن تحاشيه. وإذا لم يدرك القارئ أن هذا الاحتقان من مركبات نظام الأمم المتحدة منذ بدايتها فلن يستطيع أن يتتبع قصة الأمم المتحدة عبر ستة عقود منذ العام ١٩٤٥.

وهذه الدراسة تتبع تطور الأمم المتحدة عبر تلك العقود الستة، وتعنى بتقييم نجاحاتها وإخفاقاتها، وتستشرف مستقبلها في السنوات القادمة. وتقوم الدراسة على فرضية معقولة هي أنه سواء قبلنا بسجل أعمال المنظمة في الماضي أو لم نقبل به، فإن التغيرات التي يشهدها المجتمع الدولي سوف تجعلنا نلجأ إليها مرات ومرات. وإذا لم تكن لدينا الآن منظمات دولية لكان لزاماً علينا أن نقيمها، وإن كان من المحتمل أن نتخذ على أيدينا شكلاً مختلفاً عما هي عليه الآن. ولكن تلك المنظمات موجودة بالفعل، ونحتاج إليها من حين لآخر. ولذلك لا بد أن نعرف كيف ولماذا أسست المنظمة الدولية، وما تستطيع عمله، وما يتجاوز حدود قدرتها، والاحتمالات الواردة لزيادة نفعها، وهو ما يجب أن يعرفه كل إنسان متعلم، رجلاً كان أم امرأة.

ومن الصعوبة بمكان وصف الغرض من هذا الكتاب وإطاره في جملة

واحدة، ويمكن وصف هذا العمل بأنه " تاريخ فكري " للأمم المتحدة، ولكنه ليس كذلك على وجه التحديد لأنه يعالج مجالات شتى من التاريخ والعلوم السياسية، فهو يهتم بالسياسة ومخرجاتها بقدر اهتمامه بالأفكار التي نبعت منها. هذا العمل دراسة للرؤى المتغيرة للهياكل الدولية، وكيفية استخدامها لتحقيق الأهداف المشتركة للبشرية في الميادين التي تعجز الدول عن العمل فيها منفردة بصورة مرضية. وهو أقل اهتمامًا بالمؤسسات الرسمية للأمم المتحدة ونظام العمل فيها بحد ذاته، ويهتم بقدر أكبر بالطريقة التي عملت بها المنظمة، وكيف تغيرت لتمارس نشاطًا جديدًا، ولنر - على وجه الخصوص - لماذا تم النظر إلى النشاط الجديد على أنه امتداد للدور الأصيل الذي تلعبه المنظمة الدولية. إنها دراسة للتطور، والتحول، والتجربة بإخفاقاتها ونجاحاتها. ومن المؤكد أن هذا العمل ليس دليلًا أبديًا للمعلومات الأولية عن وظائف الأمم المتحدة، وليس تاريخًا بيروقراطيًا يتناول الكيفية التي تمت بها هذه المنظمة ذات الرؤوس المتعددة، على مر الزمن. وخلاصة القول، مادة موضوع الكتاب بالغة التعقيد والتركيب بدرجة يصعب معها تصنيفه بسهولة. دعنا نقول إنه قصة تجمع البشر معًا من أجل تحقيق هدف مشترك ومستقبل تتوفر فيه الكرامة والرفاهية والتسامح للجميع من خلال التحكم المشترك في الأدوات الدولية. وهو أيضًا يروى قصة الإخفاقات المضاعفة والآمال المبددة.

وبنية هذا الكتاب واضحة تمامًا. فبعد هذا التقديم، يروى القسم الأول قصة الخطوات الحذرة الأولى للبشرية - أو على وجه الدقة حكوماتهم - التي اتخذتها في الطريق إلى الاتفاقات الدولية، والأطر الفكرية، والسلوك التعاوني. ويلقى الضوء على المفكرين والمواطنين الذين أثاروا قضية الحاجة إلى تعاون عالمي واسع النطاق، بما في ذلك الدعوة إلى حاكمية عالمية. وإذا كان المطلب الأخير قد بدا مستهجنًا في عصور الاقتتال على نطاق واسع



والغزوات وسباق التسلح، فقد بدأت الفكرة تشهد لحظة تاريخية في منتصف القرن التاسع عشر، وعادت تطفو على السطح مرة أخرى عندما تصاعدت الصراعات بين الدول الكبرى إلى حد إراقة الدماء والدمار الكارثي في الحرب العالمية الأولى.

ونتيجة لذلك يتناول النصف الأول من الفصل الأول تكوين وتطور "عصبة الأمم"، تلك المؤسسة الهامة المتداعية التي سبقت "الأمم المتحدة"، والتي استخلص منها مؤسسو المنظمة الحالية نتائج هامة. يمهّد هذا الطريق إلى القسم الأكبر من الفصل نفسه الذي يلقي نظرات على عمل صناع السياسة ومستشاريهم فيما بين ١٩٤١ - ١٩٤٥ في صياغة هياكل دولية أفضل لخدمة المجتمع الدولي، وخدمة مصالحهم الحيوية في الوقت نفسه. ولما كانت تلك الفترة بمثابة الأتون الذي شكلت فيه المكونات الأساسية لمنظمة الأمم المتحدة، فمن الأهمية بمكان أن نتعمق في فكر صناع الأمم المتحدة، ونقف على الأسباب التي جعلتهم يشكلون مكونات المنظمة الدولية على هذا النحو (مجلس الأمن مثلاً)، فدون الوقوف على نوايا وأفكار صناع الأمم المتحدة يصبح معظم ما جاء في الفصول الأخرى من هذا الكتاب مستعصياً على الفهم.

ويمثل القسم الثاني من هذا الكتاب محوره الأساسى، ولذلك يحتل جانباً كبيراً من نصه، ويضم ستة فصول متصلة ببعضها البعض تعالج المظاهر الرئيسية لرسالة المنظمة الدولية، وكيف تمت خدمة كل هدف من أهداف المنظمة، ومستوى تلك الخدمة في العقود الواقعة بين عام ١٩٤٥ والوقت الراهن. والمنطق الذي اتبع لترتيب القسم المركزي للكتاب على صورة فصول متوازية لكل منها موضوعه، منطلق في غاية البساطة، فاتباع المعالجة الزمنية من ١٩٤٥ إلى ٢٠٠٥ يجعلنا نقدم رواية مسهية مليئة بالتفاصيل، فتناول قضايا الأمن، وحفظ السلام، وحقوق الإنسان، والاتفاقات

الخاصة بالبيئة، في كل فصل واحد في إطار زمني يجعل القارئ في مأزق يصعب معه تتبع كيف أثرت تلك الأمور على الأداء العام للمنظمة. والسبب الثاني للتناول الموضوعي، هو بيان الطرق المختلفة التي اتبعتها الحكومات والشعوب تجاه الأمم المتحدة نفسها. وكل من شاهد العمل الميداني للأمم المتحدة في الجمعية العمومية مثلاً، سيجد نفسه مضطراً لاستنتاج أنه حتى في المنظمة الدولية ذات التنظيم المؤسسي الكبير نجد أنفسنا أمام أمم متحدة عديدة. وعند بعض المراقبين نجدهم يعرفون جيداً الأمم المتحدة من خلال حفظ السلام وقرارات مجلس الأمن، وعند غيرهم الأمم المتحدة تختص بالتنمية الاقتصادية، وعند آخرين الأمم المتحدة معنية بتقديم حقوق الإنسان على مستوى العالم، وقد تعنى عند البعض الآخر المنظمة المسؤولة بالدرجة الأولى عن إعادة بناء النسيج الاجتماعي للمجتمعات الممزقة والمفككة، والتي تعمل على حماية البيئة، وتشجع على التفاهم الثقافي بين الشعوب. وكما يحدث للمكفوفين عند تعرفهم على الفيل، ترى الجماعات المختلفة اليوم الأمم المتحدة على صور مختلفة، تماماً كما فعلوا في العام ١٩٤٥.

وهكذا، يعالج الفصل الأول من هذه الفصول المتوازية (الفصل الثاني) قصة مجلس الأمن، وما فعله في السنوات الأولى، وكيف يستجيب للتغير بمرور الزمن، وكيف ظل محيراً. وفي الفصل التالي (الثالث) نتناول "حفظ السلام وصناعة الحروب"، وهي أمور تتصل بمجلس الأمن، ولكنها تقتضى دراسة خاصة بسبب ما حدث في الميدان. وتم تناول الأجنداث بالغة الأهمية والمتفاقمة الخاصة بالعلاقات الاقتصادية الدولية وخاصة في ميدان تطور العلاقة بين الشمال والجنوب في الفصل الذي يليه (الرابع) الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بميدان الدراسة في الفصل التالي (الخامس) الذي يقدم تحليلاً لجهود الأمم المتحدة في الضغط من أجل تحقيق التقدم في المجالين الاجتماعي والبيئي. واستحقت قصة تطور الحقوق الدولية للإنسان أن

نخصص لها الفصل السادس. والفصل الأخير من هذه الفصول المتوازية التي تتناول سبل تحقيق أهداف الأمم المتحدة تعالج المسألة المبهمة التي تحتل قدرًا من الأهمية، وهي الخاصة بالتمثيل في هيئات المنظمة الدولية الحالية، وكذلك الدور الذي يلعبه من ليسوا من أعضاء المنظمة في الخطاب الدولي. ويتناول الفصل السابع الأفكار المختلفة حول كيفية إقامة أشكال أرقى من الحاكمية الدولية. وفي النهاية يجب ربط هذه القصص والأعمال ببعضها البعض للتوصل إلى فهم كلى للمنظمة الدولية، ولكن هذا الهدف لا يتحقق على الوجه الأكمل إلى بعد النظر إلى كل خيط على حدة قبل أن يتم نسجها معًا.

ويمثل القسم الثالث من هذا الكتاب محاولة لنسج هذه الخيوط في مقال مسهب حول الأمم المتحدة اليوم، وغدًا " على وجه الخصوص.<sup>(١)</sup>

الفصل الثامن يهدف إلى حفز الفكر أكثر من الاهتمام بالوصف. وهو يفترض أنه مادامت الأمم المتحدة هي المنظمة الدولية الوحيدة لدينا، فإن علينا أن نجعلها تعمل بطريقة أفضل، حتى تساعد البشرية على شق طريقها في القرن الحالى المضطرب.

والخلاصة، أعتقد أن السناتور الشاب القادم من ولاية ميسورى كان على حق. وسواء قبلنا ذلك الرأى أو رفضناه فلاشك أن البشرية فى حاجة إلى شىء أرقى من مستوى الدولة القومية التى تتسم بالأنانية المطلقة.

---

(١) ويتصل هذا بالتقرير المشترك لجامعة ييل ومؤسسة فورد، وعنوانه: "الأمم المتحدة فى نصف القرن الثانى: تقرير مجموعة العمل المستقلة حول مستقبل الأمم المتحدة (نيويورك ١٩٩٥)", وهو الذى جاء نتاج عمل الزملاء بجامعة ييل ومجموعة العمل، والذى قمت بإعداده قبل عقد من الزمان، وسوف نرجع إليه من حين لآخر فى نص الكتاب، والهوامش التالية. ولكن صوت المؤلف الواحد يختلف عن صوت النص الذى جاء ثمرة عمل مجموعة، وإلى جانب ذلك حدث الكثير من التطور خلال العقد المنصرم يبرر الحاجة إلى المزيد من إعادة النظر فيما توصل إليه التقرير.

وسوف نحتاج اليوم وغداً إلى منظمة الأمم المتحدة في إطار معدل عن ذلك الذي كانت عليه عام ١٩٤٥، ولكنها لا تزال مدينة لمؤسسيها وللأهداف التي سعوا لتحقيقها. والسؤال هو: هل نستطيع عمل ذلك من الناحية العملية؟ هل نستطيع أن نعدل من مخاوفنا وأمانيتنا لصالح المصلحة العامة ومن أجل منفعتنا على المدى البعيد؟ إن جانباً كبيراً من تاريخ القرن الحادي والعشرين قد يعتمد على استجابتنا الجماعية للتحدي.



# القسم الأول

## الجنود



## الفصل الأول

### الاتجاه المضطرب نحو نظام عالمي جديد

١٩٤٥-١٨١٥

تعود فكرة إقامة جمعية عالمية للبشرية إلى مئات - إن لم يكن آلاف - السنين. ويزعم البعض أن فلاسفة الصين القدماء، أو حكماء الإغريق كانوا يناقشون - في تلك العصور السحيقة - فكرة إقامة نظام عالمي. ويرى البعض الآخر أن رجال اللاهوت الكاثوليك في العصور الوسطى اقترحوا إقامة الحكومة العالمية، التي قد تكون مسيحية البنية - دون شك - ولكن سلطتها تمتد إلى كل الشعوب. وهنا طرحت العديد من أسماء المؤسسات والأسماء ذات الطابع الأكاديمي، مثل: اتحاد المدن (الدولة) الإغريقية، والرواقيين، وبعض أتباع كونفوشيوس، ودانتى، ووليم بن، وأسقف سان بيير ومشروعه "إقامة السلام الدائم في أوربا" (١٧١٣)، والآباء المؤسسين في أمريكا، وسعيهم الحثيث لإقامة "اتحاد أشد تماسكاً"، ثم الفيلسوف البروسى إيمانويل كانط - وعلى وجه الخصوص - دعوته إلى "السلام الدائم" عام ١٧٩٥. والقائمة مازالت طويلة، فهي تضم فيمن تضم لينين الذى كتب مؤيداً فكرة إقامة "الولايات الأوربية المتحدة"، بينما ألح كل من هـ. ج. ويلز، وأرنولد توينى على ضرورة إقامة نظام عالمي جديد يختص بكافة الأمور.<sup>(١)</sup>

ولا غرابة فى أن معظم تلك النصوص صيغت قرب نهاية حرب دموية كبيرة أو فى أعقابها، فقد كانت الحاجة ماسة للفكاك من الفوضى

---

(١) هناك كم هائل من الأدبيات التى نتناول الأفكار الخاصة بإقامة اتحاد دولى أو كومونولث بشرى.

ويستطيع القارئ المعنى بذلك أن يبدأ بكتاب: W.Warren Wanger, The City of Man (Boston 1963).

وكذلك: J.P.Baratta, The Politics of World Federation, 2vols., (Wesport, Conn., 2004)

vol.1, PP27-48.



الدولية، والتهرب من الصراعات المتكررة بين الدول والممالك، والعمل على إقامة سلام يعمر طويلاً. واتجهت جميع تلك الأفكار إلى البحث عن سبل لضبط أنانية الدول ذات السيادة، بإقامة شكل من أشكال عصبة الأمم القادرة على اتخاذ إجراءات صارمة ضد الدولة التي تمثل تهديداً للنظام القائم. لذلك كانت الآليات المقترحة حيوية، تفترض ميل البشرية إلى الصراع، ولكنها تتقن بإمكانية التخلص من دوافعه بصورة نهائية، فهناك أدوات يمكن أن تقيد أنانية الدول، فيذهب سان بيير إلى أن تحقيق ذلك يتطلب جعل كل أعضاء المؤسسة المقترحة " في حالة اعتماد متبادل على بعضهم البعض". ومن هذه الرغبة السلبية، يمكن تحقيق منافع ايجابية مثل: الانسجام الدولي، ورفع مستوى الرخاء، وترقية الفنون، وغيرها من المنافع.

فإذا قال قائل من الناس إن ذلك ضرب من ضروب المثالية، فإنه يقع بذلك في سوء التقدير. وقد نلاحظ أن نظرية كانط العظيمة قد تمت صياغتها قبل سنوات قليلة من احتياج نابليون لأوروبا، مخلفاً وراءه مجتمعات مدمرة، مسلوية، مغتصبة، هنا وهناك. غير أن تلك الكتابات الباكورة تضمنت أفكاراً لا تُحى. فهناك أفكاراً احتلت موقعاً مركزياً من البنية الفكرية لعصر التنوير، مثل قيام حركة التجارة الحرة، وتطور الليبرالية الغربية. ومن المؤكد أنه لم تكن هناك تحركات جادة تجاه إقامة " مملكة عالمية" في أوائل القرن التاسع عشر، أو صوب إقامة برلمان الإنسان. وتمثل الهيكل الدولي الوحيد في ذلك العصر في ذلك الوفاق الأوربي غير الرسمي، الذي ضم الدول الخمس الكبرى، التي كان لها تحفظاتها المعتادة، ما في ذلك شك، غير أن حرص تلك الدول على عدم الوقوع في مخاطر حروب أخرى مكلفة قد يترتب عليها زعزعة استقرارها، ضمن استمرار حالة من السلم العام.<sup>(٢)</sup>

(٢) أهم الكتب الآن في معالجة تغير المشاعر تجاه الحرب والسلام، هو:

P.W.Schroeder, The Transformation of European Politics, 1763-1848 (Oxford, 1994).

ورغم هذه النزعة المحافظة، كان ثمة سعى حثيث لمعالجة الأمور بقدر أكبر من الليبرالية، وخاصة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. وربما خابت آمال دعاة السلم الدائم (فقد وقعت حروب صغيرة خارج أوروبا في العقود التي أعقبت ١٨١٥، كما وقعت حركات ثورية في القارة تم إخمادها بالعنف)، ولكن المصلحين امتدحوا أبناء تزايد التشريعات المحرمة للعبودية وتجارة العبيد، وتحرير الكاثوليك في بريطانيا واليهود في فرنسا وإمبراطورية الهابسبورج، والحد من أو إلغاء التعريفات الجمركية الحمائية مثل قوانين القمح، لا بسبب عدم وجود فرصة يتيمة لتحويلها، ولكن لأنها قيدت الحركة في الاتجاه نحو السلم العام، والمساواة، والاعتماد المتبادل. لم يكن تتيسون في تفاوله حول قدرات الإنسان على تحقيق التقدم نسيجاً وحده، ولكنه عندما صاغ قصيدته "لوكسلي هول" سبقه وصاحبه وتبعه بعض الشخصيات البارزة في التراث الليبرالي الغربي، مثل سميث، وريكاردو، وبنتام، وكانط، وميل، وكذلك معاصره العظيم وزميله في الدراسة الذي أصبح رئيساً لوزراء بريطانيا، وليم جلادستون الذي حاول أن يحول الفكرة إلى واقع عملي، شأنه في ذلك شأن نظرائه من السياسيين.

على هذا النحو التقدمي البراجماتي الطراز، عرف القرن التاسع عشر سلسلة من المعايير القانونية والتجارية معاً، التي قدّر لها أن تخرج العالم من الفوضى. ولقيت حرية التجارة عند قدومها إلى بريطانيا، وشيوعها فيما بعد عبر أوروبا بفضل تلميذها النجيب ريتشارد كوبدن Cobden، ترحيباً باعتبارها أداة لربط الشعوب ببعضها البعض من خلال الاعتماد المتبادل، وحافزاً للحيلولة دون قيام الحروب مستقبلاً، وليس مجرد كونها عملاً من أعمال تحرير الاقتصاد. وكانت إقامة "اللجنة الدولية للصليب الأحمر" (عام ١٨٦٤) اعترافاً بالحاجة إلى معاملة أسرى الحرب معاملة عادلة، وعلامة على طريق التقدم في "قوانين الحروب"، ولعلها كانت أول اتفاقية ملزمة تجاه منظمة

دولية. وعند نهاية القرن، كان باستطاعة مؤتمر لاهاي للسلام (عامى ١٨٩٩ و١٩٠٧) أن يعدل من قواعد معاملة المدنيين والمحايدين زمن الحرب، وأن يقدم آلية لفض المنازعات سلمًا.<sup>(٣)</sup> غير أن المخترعات التى دارت فى مخيلة تتيسون ورفاقه من أبناء العصر الفيكتورى، تحولت إلى حقائق بسرعة كبيرة. فقد جاء مد أول كابل تحت البحر بين بريطانيا والولايات المتحدة محل الترحيب باعتباره رابطة للتقارب بين البلدين، وجاء "اتحاد البريد الدولى" ليقيم رابطة مماثلة، واعتبر تدفق رأس المال عبر العالم أداة للتخفيف من المتاعب الدولية وتحقيق الرفاهية للجميع. ويصف جون ماينارد كينز ذلك وصفًا دقيقًا: فالرجل من النخبة قبل العام ١٩١٤ "كان باستطاعته إن شاء أن ينتقل إلى أى مكان فى العام بوسيلة انتقال رخيصة ومريحة دون الحاجة إلى جواز سفر أو إجراءات رسمية، وكان باستطاعته أن يرسل خادمه إلى البنك ليسودع ما يشاء من المعادن الثمينة، كما كان باستطاعته السفر إلى أصقاع أجنبية دون معرفة ديانة أهلها أو لغتهم أو عاداتهم، حاملاً معه الأموال من العملة المعدنية، ويعتبر تعرضه لأبسط أنواع التدخل تعدياً يثير الدهشة. ولكن أهم من ذلك كله أنه اعتبر تلك الأوضاع طبيعية، لا خلاف عليها، دائمة، إلا إذا كان التغيير بقصد تحسينها".<sup>(٤)</sup>

غير أن ما لم يذكره العالم الاقتصادى الكبير أن ثمة عوامل محبطة فى النظام الدولى، أولها أنه ظل متمركزاً فى أوربا، خماسياً فى جوهره حتى نهاية التسعينيات من القرن التاسع عشر، وعندما انضمت إليه الولايات المتحدة واليابان فى أواخر القرن أصبح سباعياً، قاصراً على الدول الكبرى

(٣) حول تطور المعاهدات (وخاصة اتفاقيات لاهاي) انظر:

G. Best , Humanity in Warfar: The Modern History of International Law of Armed conflict (London, 1983)

(٤) هذا الاقتباس من كتاب:

J. M.Keynes, The Economic Consequences of Peace (first Published 1919, I used the New Brunswick edition, N.J 2003) PP 11 - 12

التي تمارس نشاطها الاقتصادي منفردة أو بالاشتراك مع غيرها من الدول الكبرى. وجاءت معاهدة بورتسماوث عام ١٩٠٥ - التي لعب فيها تيدي روزفلت دور الوسيط لوضع نهاية للحرب الروسية - اليابانية، جاءت تأكيداً للنظام القديم بدلاً من أن تكون فاتحة تعامل من نوع جديد مع مثل تلك القضايا، رغم حصول روزفلت على جائزة نوبل للسلام تقديراً للدور الذي لعبه. والعامل الثاني يتمثل في أن التقدم الذي حققته التوجهات العالمية التي تجاوزت التعصب القومي (الكوزموبوليتانية)، فإن ذلك لم يوقف الدول عن التكاثر من أجل اقتناء المستعمرات في أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرقي آسيا، والمحيط الهادي، فقد كانت الفترة ١٨٧٠-١٩١٤ عصر استحواذ "الشمال" على "الجنوب". وكان المجتمع المدني الدولي قاصراً على الدول الغربية، والممتلكات البريطانية، واليابان، والدول المستقلة بأمريكا اللاتينية، وظل كذلك حتى الأربعينيات من القرن العشرين. أما الشعوب الخاضعة للاستعمار فظلت خارج نطاق المجتمع المدني الدولي.

كذلك لم يحل الاندماج العالمي المتزايد دون الحشد الكبير للسلاح بالصورة التي لم يشهدها العالم من قبل ذلك العصر، فقد أدى انتصار الجيش البروسي على إمبراطورية الهابسبورج عام ١٨٦٦، إلى زيادة الاهتمام بإصلاح الجيوش جميعاً من حيث الكم والنوع، وأصبح تجنيد الملايين من الشباب زمن السلم أمراً شائعاً فيما عدا بريطانيا وأمريكا. وبلغت ميزانيات الدفاع أرقاماً خيالية. وبعد الاتصالات السرية بين بسمارك والنمسا عام ١٨٧٩، اتجهت الدول الكبرى إلى عقد محادثات مع بعضها البعض تعهدت في كل منها بأن تهب لنجدة حليفها في حالة تعرضها للعدوان. وإلى جانب إعداد الجيوش، كان هناك سباق حامى الوطيس لبناء وتجهيز الأساطيل البحرية؛ فالبحرية الملكية البريطانية في مواجهة البحرية الروسية والفرنسية، وقامت الأساطيل الأمريكية واليابانية، وكذلك العداء البريطاني - الألماني عبر بحر الشمال. والحق أن الفترة من ١٨٧١ حتى ١٩١٤ كانت

محيرة شديدة التعقيد، فكانت تشهد أدلة متزايدة على الترابط الدولى فى جانب، وفى الجانب الآخر كانت هناك الصراعات القومية والدعوة إلى الحروب، والأفكار الداروينية الاجتماعية التى تعقد للأقوى لواء النصر فى الصراعات. وهى على هذا النحو شديدة الشبه بعالم اليوم حيث تسود النظريات التى تثير المخاوف من بروز القوى العظمى الآسيوية، وإدراك إمكانية تصاعد النشاط الإرهابى، جنبًا إلى جنب مع توفر الأدلة حول تعاضم العولمة، وتزايد الاعتماد المتبادل عند كل الشعوب.

هذا الصراع بين " التجار والمحاربين " حسم لصالح الطرف الثانى فى أغسطس ١٩١٤<sup>(٥)</sup>، فقد دخلت الدول الكبرى الحرب كما فعلوا من قبل، دفاعًا عن المصالح القومية التقليدية، وذلك بعدما أطلق الاغتيال والصراع طويل المدى فى البلقان شرع الحرب، التى زاد من اشتعالها نظام التحالف الذى ساد أوروبا. وفزع الممولون وأصحاب المصارف من أمثال روتشيلد وغيره، بينما راح الجنرالات يؤكدون صحة آرائهم هنا وهناك. لم يكن هناك مكان لبرلمان الإنسان، بعدما احتل مارس-إله الحرب-المسرح وحده.

ولكن هذه الحرب اختلفت عن حرب السبعين (١٨٧٠)، وعن الصراع من أجل الهيمنة الذى عرفته أوروبا فيما بين ١٧٩٣-١٨١٥، فقد جمعت الحرب العالمية بين الفوضى الدولية فى يد، والتطور الصناعى الحديث واسع النطاق فى مجال السلاح فى اليد الأخرى. واستعصت تمامًا على الفهم الخسائر الهائلة فى الأرواح على الجبهة الغربية وفى إيسونزو، والجبهة الشرقية، والبلقان والأطلنطى وبلاد الرافدين. وعلى سبيل المثال، عندما اضطر الجيش البريطانى إلى التوقف فى نهاية اليوم الأول من معركة سوم

---

(٥) فى كتاب الاقتصاد السياسى الألمانى فرنر سومبارت القديم الذى نشر عام ١٩١٦، الذى قمت بترجمته، حاول أن يقدم تفسيره للحرب العالمية الأولى باعتبارها كانت حتمية فهى - عنده - حرب ألمانية - بريطانية، مبعثها تناقض القيم البروسية العسكرية الرواقية مع القيم البريطانية التجارية (المركنتالية) المعنية بسياسات تراكم الأموال.

فى يوليو ١٩١٦، كانت قد لحقت به ستون ألف إصابة منها عشرون ألف إصابة بالغة الخطورة. (وحتى نعطى تصوراً لأبعاد هذه الخسائر، بلغت خسائر الولايات المتحدة فى فيتنام بعد أكثر من ٢٥ عاماً من القتال نحو ٥٨ ألف جندي). وهكذا قاد حرص كل طرف على إظهار قوته وإصراره وصلابته فى المعارك، إلى نتائج خطيرة لم تدخل فى حسابان صناع القرار عام ١٩١٤ الذين لم يستمعوا إلى تحذيرات الليبراليين - قبل الحرب - الذين تنبؤوا بأن الصراع الصناعى الحديث سوف يهز أعمدة الحياة الغربية ويزلزل المجتمع. لقد أدت الحرب إلى نقل موازين القوة الاقتصادية عبر الأطلنطى إلى الولايات المتحدة، وأثرت تأثيراً سلبياً على الهيمنة الأوروبية. وأدت إلى سقوط حكم الأباطرة من أسرات هوهنزولرن وهابسبورج، ورومانوف، وقيام العديد من الدول على أنقاضها. لقد حولت الشرق الأوسط، ودعمت مطالب اليابان فى المحيط الهادى والشرق الأقصى. وفتحت الطريق أمام الثورة البلشفية، وأمام الاتجاهات الفاشية فى أوروبا وغيرها.

وأدت الحرب أيضاً إلى نتائج راديكالية غير متوقعة، وذلك بمعايير متساوية فى الغالب. فقد أعطت دفعة لقضية العمل، وخاصة أن الحرب الحديثة تتطلب تجنيد الأعداد الهائلة من الرجال. كما أعطت دفعة لتحرير المرأة على الأقل فى الغرب. كما شجعت على نمو اتجاهات العدالة الاجتماعية طالما كان السياسيون على جانبى الصراع قد وعدوا الجنود من البروليتاريا "بتوفير بيت مناسب للأبطال". وزادت الحرب من تضخم خزانة الدولة فى الاقتصاد، طالما تطلبت الحرب الشاملة زيادة هائلة فى الإنفاق، وزيادة هائلة فى الضرائب على كل ثابت ومتحرك. وباختصار، خلقت الحرب العالمية الأولى العصر الحديث.<sup>(٦)</sup>

(٦) انظر :

A.Marwick, Warfare and Social Change in the Twentieth Century: A Comparative Study of Britain, France, Germany, Russia and the United States, (London 1974).

وجاء إحياء فكرة تتيسون عن ضرورة اجتماع كلمة البشرية على جمع شمل الدول قبل أن تدمر العالم، جاء ذلك كرد فعل للكارثة التي نجمت عن الحرب. وبعد عام من اندلاع المعارك قام أناس من مختلف البلاد - اللورد روبرت سيسيل من بريطانيا، وليون بورجوا من فرنسا، والجنرال يان سمتس من جنوب أفريقيا، والرئيس وودرو ويلسون ومستشاره الكولونيل إدوارد هاوس من الولايات المتحدة - قاموا بوضع مشاريع مختلفة لتأسيس منظمة تجمع الدول بعد الحرب، تهدف إلى منع انفجار الصراعات مستقبلاً من خلال هيئات استشارية توفيقية. وجاء انتصار الحلفاء عام ١٩١٨ ليعطي هذه الأفكار الفرصة لكي تصبح موضوع مفاوضات سياسية فى مؤتمر باريس للصلح (ولا مناص من الشك فى أن انتصار ألمانيا كان من شأنه أن يقود إلى مثل هذه المحادثات التي أدت إلى إقامة منظمة دولية). وأسفرت المفاوضات عن وضع ميثاق "عصبة الأمم"، وهو اتفاق أرست مواده القواعد والإجراءات التي يلتزم بها أعضاء العصبة لتسوية جميع النزاعات التي تنشئ مستقبلاً. وكان من حق أى دولة ذات سيادة صغرت أم كبرت أن تنضم إلى عضوية العصبة، وتشارك فى فعاليات وقرارات هذه المنظمة الجديدة (فيما عدا دول الوسط المهزومة التي كان عليها أن تنتظر إلى حين).

وبينما أعجب المعاصرون بالطبيعة الثورية غير المسبوقة للعصبة، وأشاد ويلسون بإقامة المنظمة الدولية، هناك ملاحظة على درجة كبيرة من الأهمية، وهى أن ميثاق العصبة بنى على قاعدة التوافق التي عرفها القرن التاسع عشر، ولم يطرح بديلاً لها. فقد صاغت الميثاق لجنة ضمت ممثلى الدول الخمس المنتصرة فى الحرب (بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة، إيطاليا، اليابان)، وإلى جانبهم بعض ممثلى الدول الصغرى. غير أن الميثاق كان - بالدرجة الأولى - من صنع ويلسون ومستشاره هاوس من ناحية، وسيسل وسمتس من ناحية أخرى. وقد وقفوا جميعاً فى صف إقامة نظام

دولى منفتح، ولم يسع أى منهم إلى إغراق مركب العصبة. وقد قدم إينس كلود - مؤرخ الأمم المتحدة الكبير - صورة ما حدث بشكل بديع ودقيق: "قبل (مؤسسو العصبة) بالدولة المستقلة ذات السيادة كمؤهل للعضوية، وبالذول الكبرى كأصحاب اليد العليا بين المشاركين، وبأوروبا كمركز لبؤرة النظام السياسى الدولى. ولم يشعروا بالفشل لعجزهم عن إقامة عصبة لا تمثل بديلاً للنظام القديم طالما اعتبروا هذا النظام سليماً أساساً وصالحاً للعمل. فالحرب العالمية الأولى عندهم ليست مؤشراً على أن الحرب هى بالضرورة نتاج لوجود الدول المستقلة ذات السيادة، وإنها ليست سوى نذير بإمكانية وقوع الحوادث. والعمل الذى قاموا به لمواجهةها هو خلق أدوات إنقاذ للحيلولة دون تكرار مثل ذلك الانهيار الذى حدث فى ١٩١٤".<sup>(٧)</sup>

وهكذا كانت هناك "جمعية" تضم كل دول العالم (غير المستعمرة) ولكن اجتماعاتها فى جينيف المحايدة ليس لها مواعيد محددة، وكان الوزن الفعلى للعصبة يتمثل فى "مجلس عصبة الأمم" الذى كان يتكون من تسعة أعضاء من بينهم الدول الخمس المنتصرة فى الحرب، أما بقية المقاعد فيشغلها أربعة من الأعضاء بالتناوب عن طريق الانتخاب على أساس إقليمى. لقد حقق النظام الدولى تقدماً - ما فى ذلك شك - من مجرد الاقتصار على الدول الخمس الكبرى التى أدارت الأمور بعد ١٨١٤، غير أن ترتيبات العصبة، شأنها فى ذلك شأن تلك التى وضعها مؤتمر سان فرانسسكو عام ١٩٤٥، جاءت فى إطار التوفيق بين التطلع إلى المساواة عند الدول الصغيرة والمتوسطة، والامتيازات التى تتمتع بها الدول الكبرى القوية المحدودة العدد، والتى كانت لها اليد العليا فى العصبة.

(٧) انظر:

Inis Claude, *Swords into Ploughshares: The Problems and Progress of International Organization*, 4th.ed (New York 1984), PP. 54-55. وهو من أهم الكتب التى أرخت للأمم المتحدة.



غير أن ذلك هو ما استطاع المجتمع الدولي تحقيقه على طريق إقامة برلمان الإنسان، وأوجدت ممارسات العصبية قدرًا من الإثارة والأمل فيما بين العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين. بعد ذلك فقط تبلورت الفكرة القائلة بأن تجربة العصبية كانت عديمة الجدوى. وإن كان التفاؤل الذى صاحب قيامها والمراحل الأولى من حياتها كان له ما يبرره، فللمرة الأولى فى تاريخ البشرية قامت منظمة دولية اتخذت من دولة محايدة مستقرة مقرًا لها، أخذت على عاتقها حل المشكلات بالطرق السلمية، ومن ثم تفادت اللجوء إلى الحرب. وبهرت الكثير من دول العالم بالاجتماعات الدورية والاجتماعات الطارئة فى جينيف، وشعر الكثيرون بالسعادة لما كانت تبشر به تلك الاجتماعات. وأحست الدول الصغرى مثل بلجيكا، وتشيكوسلوفاكيا، وفنلندا، وكولومبيا بأنه قد جاء الوقت الذى احتلت فيه مقعدًا على المائدة العالية المقام.

وأحرز الاتجاه نحو التعاون الدولى تقدمًا على أربع جهات متوازية خلال العشرينيات من القرن العشرين. الجبهة الأولى، على ما يمكن أن نسميه المستوى الفنى البحت، وإن كان معظم العمل على هذه الجبهة بعيدًا عن التجرد وبدأت " منظمة العمل الدولية " نشاطها بتقديم عرض عام لمستويات العمل. كما كانت هناك لجنة للأفيون وأخرى لمقاومة بما سمي " تجارة الرقيق الأبيض " (البغاء القسرى على الصعيد الدولى). وكانت هناك اتفاقيات خاصة بالطيران المدنى الذى شهد توسعًا سريعًا فى العشرينيات. وازدهرت الاتحادات الدولية للبريد والبرق، وكذلك الاتفاقيات البحرية. وكانت معظم تلك الهيئات حكومية خالصة ولا تخضع مباشرة للعصبية. غير أنها كانت تمثل جانبًا من النظام الدولى المرتبط ارتباطًا وثيقًا بعصبية الأمم. حتى الأمريكان والسوفيت الذين كانوا يتوجسون من الروابط الخارجية، وجدوا فى الهيئات الدولية شيئًا نافعًا. ومن الطريف أن نلاحظ أن هذه

الهيئات الفنية كانت تحظى بالاحترام حتى أنها انضمت إلى منظمة الأمم المتحدة في أواخر الأربعينات من القرن العشرين.

وقد اتضح للجميع أسباب الاهتمام بضبط النقل الجوي ومكافحة تجارة الأفيون، فقد كانت الحاجة ماسة إليها حتى تمضى الحياة المتحضرة قدمًا إلى الأمام. وعلى النقيض من ذلك حدثت خلافات على المستوى السياسى، وخاصة على المستوى الإقليمي. وقد استطاعت العصبة أن تحقق نجاحًا حتى فى تلك الحالات، فاستطاعت تسوية النزاع الفنلندى - السويدى حول جزر آلاند Aaland فى عام ١٩٢٠، وأشرفت على مدينة دانزك الحرة من خلال مندوب سام، وأجرت استفتاء فى منطقتى يوبن Eupen ومالميدى Malmedy المتنازع عليهما، وأعطتهما بلجيكا. وكان عليها أن تقوم بالمهمة الشاقة لتسوية النزاع البولندى - اللتوانى حول فيلنا Vilna وميمل Memel. وأصدر مجلس العصبة قراراً عام ١٩٢٢ لتسوية النزاع البولندى - الألمانى حول مستقبل سيليزيا العليا حيث كان الوجود البولندى-الألمانى فيهما مشتركاً. ورفض المجلس الاتفاقات البريطانية - التركية. وقرر عام ١٩٢٤ ضم الموصل إلى العراق، وقبلت بريطانيا ذلك. ورغم ما حدث من متاعب (وخاصة ما ترتب على تقسيم سيليزيا العليا من سخط وطنى فى ألمانيا)، كانت زارا شتاينر على حق عندما لاحظت أن مشاركة العصبة فى حل هذه النزاعات الشائكة " جعلت من السهل على الخاسرين القبول بما يكرهون من قرارات صادرة عن العصبة".<sup>(٨)</sup>

وجدير بنا أن نشير إلى الجهود السياسية الإيجابية الأخرى للعصبة. أولها الإصرار (خاصة من جانب البريطانيين والأمريكان فى فرساي) على الاعتراف بحقوق الجماعات العرقية (الإثنية) وتوفير الحماية لها. وتم فرض

(8) Zara Stiner, The Lights That Failed: European International History 1919-1933

تلخيصنا لإنجازات العصبة وإخفاقاتها مستقى من هذا المرجع الحديث الهام. (Oxford 2005), p.359

ذلك على النظام البولندي الجديد عام ١٩١٩ (بما فى ذلك الاعتراف بحقوق اليهود)، ثم امتد إلى عدد من الدول الأخرى الجديدة فى وسط وجنوبى أوربا. وكانت هناك شكاوى من تلك المعايير المزدوجة التى ألزمت الدول الجديدة وحدها بالتزام العدل فى تعاملاتها مع الأقليات، رغم وقوع العديد من حوادث اضطهاد اليهود التى وقعت فيما بعد فى بعض الدول حديثة النشأة مثل ألبانيا ولاتفيا وبولندا ويوغوسلافيا. فلم تكن هناك حاجة تلزم العصابة بأن تطلب من النرويج الحفاظ على حقوق الأقليات الإثنية. فلم تلتزم كل أو الكثير من الدول الثلاثة عشر التى اعترفت بالأقليات " كهويات جماعية " بتنفيذ قرارات العصابة، ولكنهم أحسوا - على الأقل - أنهم موضع رقابة دولية.

ومما يدعو إلى السخرية، أن الدول الإمبريالية ذاتها خضعت للرقابة، منذ أن وافقوا فى فرساي على مبدأ التفيتش من جانب العصابة على البلاد التى انتدبوا عليها وبحق العصابة فى إعداد تقارير عن الأقاليم الخاضعة للانتداب والتى انتزعت من ألمانيا والدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى. وقد أذعن بريطانيا لذلك بشيء من البرود، بينما رفض الفرنسيون أن تراقب العصابة ما كانوا يفعلون فى سوريا ولبنان، ورفض اليابانيون - ببساطة - أن يوافقوا العصابة بتقارير حول إدارتهم لجزر المحيط الهادى الوسطى التى استولوا عليها من الألمان عام ١٩١٤. وتحولت تقارير الانتداب - من الناحية العملية - إلى سابقة تم إقرارها بغض النظر عن فاعليتها والتزام الدول صاحبة الشأن بها. والمجال الثالث الذى أحرز تقدما فى النظام الدولى يقع خارج نطاق العصابة ذاتها، ويتمثل فى مجموعة من الاتفاقات المبرمة بين الدول الكبرى قريبة الشبه بالنظام البسماركى، غير أنها كانت ذات مغزى. ففي ١٩٢١-١٩٢٢ وقعت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان وفرنسا وإيطاليا سلسلة من الاتفاقات فى واشنطن. وكانت تلك اتفاقات تفصيلية حول القوى البحرية، والقواعد المحصنة، واحترام

استقلال الصين، مع بعض الدعوات إلى إقامة سلام دائم في الشرق الأوسط. والنقطة الحقيقية الجديرة بالملاحظة أنه بينما تضمنت تلك الاتفاقات تحديد القوات البحرية (ولا يشمل ذلك أعداد السفن على اختلاف أنواعها، ولكن يشمل استخدامها وحجم مدافعها)، مما يجعل هذه الاتفاقات إنجازاً هاماً على طريق المفاوضات الخاصة بالتسلح، كانت تلك الاتفاقات بمثابة "صفقات صيبانية" بين خمس من الدول البحرية الكبرى.

وينطبق هذا على معاهدات عام ١٩٢٥ الشهيرة في لوكارنو، كانت تلك وثيقة يفترض فيها أن تدفن الحرب العالمية الأولى إلى الأبد. فقد وافقت ألمانيا وفرنسا وبلجيكا على الاعتراف بحدود دول أوروبا التي رسمت عام ١٩١٤ (في مؤتمر فرساي)، وتعهدت ألا تعترض عليها، وهو ما كان يبعث القلق عند فرنسا. وتعهدت كل من بريطانيا وإيطاليا بالتدخل العسكى ضد أى من الأطراف الثلاثة الموقعة على الاتفاقات فى حالة الإخلال بها. وكانت معاهدات لوكارنو مليئة بالتناقضات، ولكن أحداً لم يلق بالاً لها<sup>(٩)</sup>، فقد كان الجميع سعداء بها، وكان عقد العشرينيات عقداً متميزاً فى تاريخ العالم.

وقد خفف من ذلك المجال الرابع الذى تمثل فى تحقيق انتعاش اقتصادى (وإن غلبت عليه الهشاشة) فى تلك الحقبة. فقد تركت الحرب العالمية الأولى آثاراً سيئة على الاقتصاد الأوروبى، واستمر ذلك فى السنوات التى أعقبت الحرب، ولكن مشروعات الاستقرار الاقتصادى المتعلقة بديون الحرب والتعويضات (خطة داووز عام ١٩٢٤ ولجنة يانج عام ١٩٢٩) إلى

---

(٩) تتصلت ألمانيا وبريطانيا وإيطاليا من الضمانات التى جاءت باتفاق "شرق لوكارنو" والتى أعطتها فرنسا وبولندا فيما يتعلق بحدود ألمانيا الشرقية والجنوبية الشرقية. وزعم جوستاف سترسمان أنه سوف يتعرض للاغتيال حال توقيعه على الاتفاقية. وأعلن أوستن تشمبرلن أن الممر البولندى لا يستحق التضحية من أجله بجندى بريطانى واحد، وذلك فى سبتمبر ١٩٣٩. وأبلغ الجيش البريطانى مجلس الوزراء أنه لا يملك القوات الكافية للقيام بالتزاماته وفق اتفاقية لوكارنو، وبدأ الجيش الفرنسى بناء خط ماجنو الذين تحصنوا وراهه عندما اتجه هتلر شرقاً وانتهز موسولبنى فرصته.

جانب تدفق الاستثمارات الأمريكية قصيرة الأجل على أوروبا في العشرينيات، كل ذلك خلق معجزة صغيرة. فازدهرت صناعات السيارات والطائرات والكيماويات، وتحسن قطاع الإسكان، وبدأت الطبقة الوسطى تعود إلى سوق السياحة، وبدأ نظام السلام الجديد يحقق النتائج.

ولكن النظام حقق إخفاقاً شديداً في مجال الآمال التي علقت على العصبة، والإنجازات التي تحققت في مجال المجتمع المدني الدولي بعد عام ١٩١٩، فقد فشل ذلك كله في مدى يقل عن العقدين من إنشاء العصبة. وربما يصعب على أي منظمة دولية لحفظ السلام أن تعمر طويلاً في خضم الصراع الأيديولوجي والمصاعب الاقتصادية، والأطماع التي صاحبت التفاؤل باتفاقات لوكارنو. ولكن العصبة حاولت الصمود، وبانتهاء عقد العشرينيات وحلول الثلاثينيات ازداد ضعفها وضوحاً.

فمنذ البداية، لم تكن العصبة منظمة دولية حقيقية، فقد كان نحو نصف بلاد العالم لايزال خاضعاً للتبعية الاستعمارية وليس ممثلاً بالعصبة (وكانت هناك دولتان متقدمتان - على الأقل - هما اليابان وإيطاليا، تسعيان لزيادة مساحة مستعمراتهما)، ومزقت الحرب الأهلية أراضي روسيا الشاسعة، وتمخضت عن إقامة الكيان الغامض والمعزول المسمى بالاتحاد السوفيتي الذي لم يكن له موقع في العصبة، رغم مشاركة موسكو في بعض الوكالات الفنية التابعة للعصبة، ولكن الاتحاد السوفيتي اعتبر العصبة شكلاً من أشكال المؤامرة الرأسمالية التي يجب مقاومتها (وقد ظل الاتحاد السوفيتي متمسكاً بهذا الموقف حتى منتصف الثلاثينيات عندما انضم إلى العصبة برشاقة بعدما خرجت منها ألمانيا). ولم تأخذ اليابان العصبة مأخذ الجد. أما ألمانيا المهزومة، فلم يسمح لها بالانضمام إلى العصبة إلا عام ١٩٢٦، وأخرجها هتلر منها عام ١٩٣٣، فكانت عضويتها محدودة لم ينافسها من حيث القصر سوى عضوية الاتحاد السوفيتي الذي طرد من العصبة عام ١٩٤٠ بعد غزوه

لفنلندا، وهي الدولة الوحيدة التي أسقطت عضويتها عن طريق التصويت بمجلس العصابة. وقد كان ويلسون قد أصر - في أوائل أيام العصابة - أن يقتصر عضويتها على الدول الملتزمة بالديمقراطية، وربما شعر بخيبة الأمل لو ألقى نظرة على قائمة العضوية في الثلاثينات.

وأهم من ذلك، أن العصابة التي اتخذت من جينيف مقرًا لها، لم تحظ بعضوية الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة صدام ويلسون مع مجلس الشيوخ الأمريكي وغضبه من موقفه المعارض. وهكذا غابت عن عضوية العصابة الدولة - التي كانت عندئذ أقوى دول العالم - التي مارست ضغطاً شديداً من أجل إقامة نظام للأمن الدولي. ولم تكن بغيبابها فحسب بل كانت تصرفاتها - وأحياناً سلبيتها - تقف عائقاً في طريق التعاون الدولي. فقد أدت مطالباتها الغاضبة للحلفاء بسداد ديون الحرب إلى احتقان علاقات دول الأطنطى طوال عقد العشرينات، وزادت مفاوضات التعويضات الألمانية تعقيداً. وأدى قلقها خلال أزمة منشوريا (١٩٣١-١٩٣٤) إلى الحيلولة دون إمكانية قيام تنسيق غربي تجاه الأزمة، لو توفر لجعل اليابان تتصرف بطريقة أكثر حذراً. واستمرت الولايات المتحدة في الاتجار مع إيطاليا (وخاصة في النفط) خلال الأزمة الحبشية (١٩٣٥-١٩٣٦) مما تسبب في جعل الحكومة البريطانية تتخلى عن فكرة فرض حصار تجارى شامل على نظام موسوليني في إيطاليا. وكاد نيفل تشمبرلين Neville Chamberlain يُجن - في أواخر الثلاثينيات - من سياسة روزفلت الذي شجع بريطانيا وفرنسا على الصمود في مواجهة سياسة هتلر العدوانية، مع إصراره - في الوقت نفسه - على حياد أمريكا،<sup>(١٠)</sup> وهو موقف محبط بكل المعايير.

(١٠) انظر تحليلاً جيداً لذلك في الفصول الأولى من كتاب:

D. Renolds, The Creation of the Anglo-American Alliance, 1937-1941 (London, 1981)

ومع كثرة اللاعبين الأساسيين على المسرح الدولي من غير أعضاء العصبة، احتلت بريطانيا وفرنسا مركز المسرح بحضور صغار الممثلين الذين أشرنا إليهم من قبل - دول أوروبا الصغرى، والممتلكات البريطانية، ودول أمريكا اللاتينية. وكان من شأن ذلك أن يجعل "برلمان الإنسان" الواهن يعمل بشكل أفضل لولا التناقضات الرئيسية بين لندن وباريس حول ما يجب أن تقوم به العصبة.<sup>(١١)</sup>

لقد كانت فرنسا تصر على أن تكون "العصبة ذات أنياب" - مدفوعة في ذلك بما عانته من عدوان ألمانيا طوال نصف قرن من الزمان - فرأت أن تكون العصبة منظمة قادرة على اتخاذ قرارات جماعية وعملية لمنع أى محاولة لتغيير الحدود التى أقرها مؤتمر الصلح، فهى تريد تجميد حركة ألمانيا. وشاركت فرنسا هذا الموقف، الدول التى أنشأتها اتفاقيات الصلح فى وسط وشرق أوروبا مثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا، ويوغوسلافيا، وجميعها كان ينتابها القلق من الأقليات الإثنية التى قد تثير موضوع تحديد الحدود التى رسمتها اتفاقيات ١٩١٩-١٩٢٣، وجميعها تخشى ألمانيا وتسعى إلى إيجاد نظام فعال لعقاب المعتدى. وعلى نقيض ذلك، كانت بريطانيا ترى فى العصبة أداة للتهدئة ومعالجة الاحتقانات بالحكمة، ولا تعتبرها شرطياً دولياً صارماً. ورأت الحكومات البريطانية المتعاقبة أن لديها ما يكفى مئونة التورط فى مشكلات وسط أوروبا المعقدة. وكان المرشحون فى الانتخابات البريطانية يجمعون على رفض فكرة الالتزام ومساندة سياسة فرنسا الأوربية ويتجهون نحو التركيز على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى بريطانيا، ويفضلون ذلك على التوسع فى الاتفاق العسكرى وبناء المزيد من القوات المسلحة.

(١١) أحسن دراسة فى الموضوع هي دراسة:

Arnold Wolfers, Britain and France Between the Wars (New York, 1940)

وكانت الممتلكات البريطانية تسعى بقوة تجاه الاستقلال التام، وشهدت الهند ومصر والكثير من بلاد الشرق الأوسط موجات من الاضطرابات السياسية. كما كان الاقتصاد البريطاني - صنيعة القرن التاسع عشر - يسعى للتوافق مع القرن العشرين. وتم إنقاص القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية، رغم أنه كان عليها حفظ الأمن في إمبراطورية تشكل نحو ربع مساحة العالم. لم يكن الوقت عندئذ يسمح بدعم مطالب فرنسا المتوترة دائماً أو يسمح بتبنى بريطانيا قضايا بلاد بعيدة، لا تعلم عنها شيئاً (على حد تعبير تشمبرلين بعد عودته من ميونخ عام ١٩٣٨).

كانت هناك - بالطبع - مشكلة بنوية كبيرة تتعلق بالمحافظة على السلام، مبعثها غياب التوازن بين أعضاء العصبة. كان من الميسور تماماً على أعضاء الجمعية العامة للعصبة من أمثال فنلندا أو سيلي، أو حتى نيوزيلندا التي لم تكف عن التحريض، الدعوة إلى فرض حصار بحري على الدول العدوانية في عقد الثلاثينيات، ولكن من كان باستطاعته - فعلاً - أن يقدم الأساطيل والجنود الذين يطبقون قرار الحصار؟ في ظل ما أبدته اليابان من امتعاض، وحرص الولايات المتحدة على التمسك بعزلتها، يقع العبء على البحرية الملكية البريطانية، مع احتمال أن تجد عوناً من فرنسا (إذا كان الحصار موجهاً ضد ألمانيا). وقد اعترضت قيادة البحرية الملكية على القيام بهذه المسؤولية. ولما كان ميثاق العصبة لا يلزم الدول الأعضاء باتخاذ إجراءات اقتصادية أو عسكرية ضد العدوان، ولكنه يدعو إلى الاتفاق على اتخاذ موقف جماعي، قد يكون محل اعتراض أى من الدول الأعضاء، جعل العصبة عاجزة عن القيام بعمل فعال إلا في الحالات التي لا تمس مصالح الدول الكبرى، وتتطلب إجبار إحدى الدول الصغرى " المارقة " على أن تثوب إلى رشدتها.



وخلص القول، تم قلب نظام توازن القوى القديم رأساً على عقب، فتداعى تماماً. ويذكرنا المؤرخ الألماني الكبير لودفيج ديبو (Ludwig Dehio) أن الدول القارية الأوروبية تمتعت على مدى القرون الأربعة السابقة على الحرب الأول، بنوع من "التوازن الحذر"<sup>(١٢)</sup>، ففي كل مرة يظهر فيها حاكم أوربي طامع - مثل فيليب الثاني في أسبانيا، ولويس الرابع عشر ونابليون في فرنسا - يسعى إلى قلب التوازن وبسط سيطرته على القارة، تهب دول أوروبية أخرى (النمسا، السويد، الأراضي المنخفضة) لمقاومته، وغالباً ما كان دماره النهائي على يد بريطانيا وروسيا. لقد زادت اتفاقيات ١٨١٤-١٨١٥ نظام التوازن وضوحاً أكثر من ذي قبل، وأوجدت - بذلك - سلاماً بين الدول الكبرى عمرَ قرناً من الزمان. غير أن صورة الشؤون الدولية تغيرت تماماً بعد الحرب العالمية الأولى. إذ يبدو أن الدولتين اللتين مثلتا قطبا التوازن: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، خرجتا من المعادلة، كما أن اليابان التي كان باستطاعتها ترجيح كفة التوازن، لعبت دور القوة المعوقة وليس الداعمة.

وهكذا كان نظام الدول متأرجحاً؛ اثنان من الدول السبع (بريطانيا وفرنسا) لعبتا الدور القيادي في جينيف، رغم ما بينهم من خلافات شديدة. على حين قامت الدول الثلاث (ألمانيا، اليابان، إيطاليا) اللاتي لم يشعرا بالرضا، برعاية أهدافهن لمراجعة الميثاق، وتربصت كل منهن انتظاراً لفرصة تحقيقها، وبذلك زادوا من حيرة الدول التي أيدت الحفاظ على الوضع الراهن. ترى من كان مصدراً للتهديد البالغ للسلم عام ١٩٣٥، أهي ألمانيا في وسط أوروبا، أم إيطاليا في البحر المتوسط، أم اليابان في الشرق الأقصى؟ إذا تيسر الوقوف في وجه أحدهما لمدة أسبوعين، فلا بد من تحييد الآخرين أو العمل على عدم تداخل أعمالهم العدوانية. وأخيراً، هناك القوتان

(12) Ludwig Dehio, The Precarious Balance: The Politics of Power in Europe, 1494 - 1945 (London 1963)

الكبيرتان: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، تتمسك كل منهما بنظام التوازن القديم، لا ترغبان في مد يد العون للعصبة، وتنتظران عند الجناحين. فإذا نظرنا إلى العصبة من هذا المنطلق لاكتشفنا أنه لم تكن أمام عصبة الأمم فرصة لتحقيق أحلام ويلسون، وربما كان علينا أن نحيبها على القليل الذي استطاعت فعله. لقد شعر صناع السلام أنهم قد فعلوا ما استطاعوا فعله، ولكن مجرى الأحداث في الثلاثينيات كان موحياً بمستقبل يختلف تماماً عن ذلك الذي توقعه ويدرو ويلسون، أو جورج كليمنسو، أو دافيد لويد جورج.

كان الخلل في توازن القوى ينبئ بالمصير المحتوم، ولكن ظروف أوروبا المالية والتجارية البائسة بعد عام ١٩١٩ كانت بعيدة عن إمكانية التعاون ربما على نحو لم يشهده العالم منذ كارثة طاعون الموت الأسود. تم تجفيف الموارد المادية والعسكرية للمستعمرات نتيجة استنزافها، ودمرت الحرب الدول المهزومة. وفي روسيا التي عانت من الحرب الأهلية تدهور الإنتاج الصناعي عام ١٩٢٠ ليصل إلى ١٣% فقط مما كان عليه عام ١٩١٣. ولم تستطع بريطانيا صاحبة الإمبراطورية الكبرى أن تعيد إنتاجها القومي إلى مستوى ما كان عليه عام ١٩١٣ قبل عام ١٩٢٩، ولكن ما لبث أن داهمها الكساد الكبير، واستفادت بعض الدول البعيدة عن ميدان الحرب اقتصادياً من تلك الحرب، مثل اليابان والولايات المتحدة والأرجنتين وبعض الممتلكات البريطانية مثل استراليا. ولكن أوروبا - مركز الاقتصاد العالمي عندئذ - نزلت بها خسائر فادحة. وكان ذلك سبباً في كساد التجارة الدولية وإعاقه تدفق رأس المال. وبدأت علامات استرداد الاقتصاد الأوربي لبعض عافيته في منتصف العشرينيات نتيجة تدفق الأموال الأمريكية، ولكن عند وقوع الأزمة عام ١٩٢٩ حيث بدأ الكساد الكبير، تم سحب الاستثمارات الأمريكية من السوق الأوروبية. وتلقت عصبة الأمم ضربة موجعة، لأن اللاعبين الكبار فيها كانوا على علاقات سيئة ببعضهم البعض بسبب الأزمة الاقتصادية، وذلك رغم أن ميثاق العصبة لم يقمها في الأمور المالية.

وحقيقة الأمر أن النظام الذى دعا إليه ويلسون بعد ١٩١٩، لم يسفر عن قيام آلية دولية تعمل على تخفيف وقع الضربات التى توجه للنظام النقدى وأسواق الأوراق المالية المضطربة أو تعمل على احتواء تلك الضربات. وقبل العام ١٩١٤، قام النظام النقدى لحاله، معتمداً على غطاء الذهب، وعلى بنك إنجلترا ودوره كمصدر أخير للائتمان، قادر دائماً على السداد. وبحلول عام ١٩١٩ ونتيجة تكلفة الحرب كانت بريطانيا أكبر مدين دولى، ولم تعد قادرة على إقراض الغير، وانتقل مركز النقل المالى من لومبارد ستريت (فى لندن) إلى وول ستريت (فى نيويورك). وهنا يكمن بيت القصيد، فقد ناضل البريطانيون نضالاً شديداً بعد عام ١٩٢٠ لاسترداد مكانتهم البارزة فى الاقتصاد العالمى التى كانت لهم قبل الحرب، ولكن لم تتوافر لديهم الإمكانيات التى تعينهم على ذلك. وكان لدى الأمريكان من الموارد ما يتيح لهم خلافة بريطانيا كمركز للاقتصاد الدولى، ولكنهم لم يرغبوا فى ذلك. نتيجة لذلك حدث تدفق هيكلى آخر كان من الممكن تصحيحه فقط فى حالة توفر روح غير عادية وغير طبيعية من الأريحية الأمريكية، وهو ما حدث فى عقد الأربعينيات، ولكن كان ذلك بعيداً عن التحقيق، بل مستحيل فى ظل العشرينيات التى تمثل ذروة عصر العزلة.

وكان للصعوبات المالية والتجارة نتائجها السياسية والاجتماعية، فأخذ النشاط الاقتصادى فى التدهور بعد عام ١٩٢٩، وتفاقت الآثار المدمرة للأزمة الاقتصادية: فقد أصاب الانهيار المالى العديد من الدول، وتتناقص الإنفاق نتيجة المعايير التى واجهت الميزانيات، وترتب على ذلك آثار سلبية على طلبات الشراء، والمبيعات، والمحال التجارية، وأدى ذلك إلى استغناء المشروعات الصناعية والتجارية عن خدمات الكثير من العمال، وأثر ذلك - بدوره - على القدرة الشرائية. مما ترتب عليه - أيضاً - المزيد من تناقص الإنتاج الاقتصادى. وما كان يحدث بصورة كارثية على مستوى الدول، كان

وقعه خطيراً على صعيد الأوضاع المالية والتجارية الدولية: سرح ملايين العمال في كل بلد، وراحت كل دولة تلوذ بجحر الانكماش الاقتصادي مودعة آمالها في الرخاء. وتهاوت أحلام منتصف العصر الفيكتوري التي تنبأت بالتجارة الحرة، والليبرالية العالمية، وحسن النوايا بين الدول، تهاوت في عالم سادته الخوف والشك. انهار المركز واتجهت بعض الجماهير المحبطة في أوروبا واليابان صوب معسكر اليسار المتطرف، وهم على يقين أنهم لن يعدموا الطريق إلى نظام شجاع جديد يحقق العدل والمواساة. واتجه البعض الآخر إلى معسكر اليمين المتطرف، وهم يمنون النفس برؤية هزيمة قوى الشر التي خرجت على تعاليم المسيحية، ومعهم عناصر السوء التي أضرت بالمجتمع.

في تلك الأوقات الحرجة التي سادها الاضطراب، لجأت بعض الدول الكبرى إلى انتهاز فرصة ضعف عصبية الأمم، وضربت عرض الحائط بالنظام الدولي المتهاوى، تدفعا إلى ذلك الأزمة التي يعانيتها المجتمع، والسخط على اتفاقيات الحدود التي أبرمت فيما بين ١٩١٩ - ١٩٢٢. وكانت اليابان في مقدمة من ساروا على هذا الدرب، فقد عانت أزمة تجارية حادة نتيجة الكساد العالمي، كما أحست بالامتهان من معاهدات واشنطن التي اعتبرت دولة من الدرجة الثانية، مدفوعة بالاتجاه القومي المتطرف الذي هدد واغتال بعض الشخصيات السياسية الليبرالية، واستفزها إلى حد كبير هجوم الصين المتكرر على ممتلكاتها بالقارة الآسيوية (وخاصة السكك الحديدية). وكان غزو اليابان لمنشوريا (١٩٣١ - ١٩٣٣) أول تحد كبير للنظام الدولي الذي أقيم بعد عام ١٩١٩. وأثبت النظام فشله في مواجهة ما أقدمت عليه اليابان. شلت الأزمة الاقتصادية الحكومة البريطانية، انهارت سوق العمل، وتوالت الاضطرابات التي كان من بينها أول تمرد في البحرية الملكية منذ ١٧٩٧. فلم يكن الوقت ملائماً للقيام بعمل حازم في الشرق الأقصى، وخاصة أن الحكومة البريطانية كانت مشغولة بالتفاوض مع

الممتلكات البريطانية التي طالبت بحقها في أن تكون لها سياسة خارجية مستقلة بما في ذلك حق التزام الحياد. وكانت فرنسا منزعة من تصاعد قوة ألمانيا عبر الراين، ويفزعها احتمال انشغال بريطانيا عنها إذا تورطت في نزاع الشرق الأقصى، واكتفت الولايات المتحدة بتقديم النصح دون أن تفعل شيئاً. وراقبت كل من ألمانيا وإيطاليا - باهتمام شديد - ما قامت به اليابان من خرق لمبادئ عصبة الأمم، ثم تركها للعصبة عام ١٩٣٣ بعد صدور تقرير ليتون Lytton الذي أدان غزوها لمنشوريا. وتملك الاتحاد السوفيتي الخوف من نوايا اليابان، في وقت كان فيه ستالين يعترم القيام بحركة القمع الداخلي على نطاق واسع، ففضل التزام موقف المراقب لما يجري في منشوريا. لم يبق سوى البحريتين الشيلية والنيوزيلاندية، وكانتا تعجزان عن فعل أي شيء في مواجهة اليابان.

كثيراً ما يقال إنه لو كانت الدول الغربية - وخاصة بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة - وقفت وقفة حازمة في مواجهة الغزو الياباني لمنشوريا، لما أدت الأمور إلى قيام الحرب العالمية الثانية، فغزو منشوريا كان بمثابة قطعة الدومينو الأولى التي لو ظلت واقفة لما تداعت باقي القطع. ربما كان من الممكن ردع موسوليني نظراً لمحدودية موارده، لو اتبعت معه سياسة العمل الحازم في مواجهة محاولته تغيير الحدود المتفق عليها، ولكننا نشك في إمكانية زحزحة أدولف هتلر عن خطته الجنوبية للإطاحة بتسويات فرساي. على كل، وقع الضرر بالفعل، ولم يتم ردع اليابان. قامت إحدى الدول الكبرى بتجاهل المبادئ التي وضعت عام ١٩١٩، ولم تفعل الدول الكبرى الأخرى شيئاً سوى الكشف عن خلافاتها علناً، وافتضاح عجزها. وأصبح ضعف عصبة الأمم واضحاً تماماً.

ولكن، كان هناك المزيد. فقد انهارت تماماً المفاوضات الألمانية - البريطانية - الفرنسية التي دارت في الفترة ١٩٣٢ - ١٩٣٤ حول نزاع

السلاح البرى والجوى. طالبت ألمانيا (بما فى ذلك ألمانيا فيمار) بحقها فى بناء قواتها المسلحة. وبذلك أسدلت الستار على الحظر الذى فرضته عليها تسويات فرساي فى امتلاك قوات جوية أو مدرعات أو أسطول حربى كبير. كانت فرنسا على استعداد للموافقة فى حالة تعهد بريطانيا بالوقوف إلى جانبها عسكرياً فى حالة وقوع عدوان ألماني، وهذا أمر كان موضع مراوغة بريطانيا عام ١٩١٩ ولكنها أصبحت أقل رغبة فيه بعد عقد من الزمان، نتيجة المتاعب الناجمة عن الأزمة الاقتصادية، والصعوبات المالية مع أمريكا، وتحركات اليابان فى الشرق الأقصى، والتردد الشديد من جانب الممتلكات البريطانية (فيما عدا نيوزيلاندا) فى الالتزام بشيء. وفى غضون فشل المفاوضات الخاصة بنزع السلاح مع ألمانيا، وصل الحزب النازى إلى السلطة، وانتهج هتلر سياسة إعادة التسلح على نطاق واسع. وبدأت فرنسا تفقد أعصابها نتيجة توالى الحكومات وعجزها عن مواجهة الأحوال الاقتصادية المتردية. وعكست مرآة مجلس الوزراء البريطانى حذرهما، فرغم ترده اتخذ قراراً بزيادة حجم القوات المسلحة، ولكن العمل جاء بطيئاً فى هذا الاتجاه. وبدأت أشباح الحرب العالمية الأولى تلوح فى الأفق، وأخذت سحب حرب كبرى جديدة تتجمع فى الأفق.

وتلقت عصبة الأمم ضربة أخرى، عندما قرر هتلر الانسحاب منها عام ١٩٣٣ فى إثر انسحاب اليابان. وبعد ذلك بعقد واحد من الزمان وصف سيسل Cecil العصبة بأنها "تجربة عظيمة"، ولكنها كانت تجربة فاشلة كالمنطاد الذى يفرغ هواءه بسرعة.. وعندما رأى موسولينى ذلك قرر التحرك مدفوعاً بالسخط على الوضع الراهن، وغيرته من النجاح الذى حققه هتلر. وكانت إيطاليا قد مارست عدوانها على ليبيا بأسلوب عنصرى، قصفت فيه السكان المدنيين وارتكبت ضدّهم الفظائع، وهذه المرة هاجمت إثيوبيا التى كانت واحدة من الدول المستقلة القليلة فى أفريقيا وعضواً بعصبة الأمم.

فالواقعة هنا تمثل عدواناً بيناً يختلف عن غزو اليابان لمنشوريا التي كانت إقليمًا تابعًا للإمبراطورية الصينية له كيان خاص. بينما كانت الحرب الإيطالية - الحبشية عدواناً من عضو بالعصبة ضد عضو آخر. (١٣)

كان موقف العصبة من غزو أثيوبيا محزنًا. لقد أكد المقولة التي يعشقها الواقعيون ويكرهها المبررون، والتي مفادها أن المنظمات الدولية تعمل بكفاءة فقط عندما تقرر الدول الكبرى العمل دفاعًا عن مصالحها. لقد أصبح معروفًا الآن من الوثائق الأرشيفية أن الاقتصاد الإيطالي كان متهاويًا، وأن القوات المسلحة الإيطالية كانت منتشرة على مساحات واسعة ومرهقة، وأن أي عمل جاد حازم من جانب الأسطولين الفرنسي والبريطاني كان كافيًا بإنهاء هذا العدوان على وجه السرعة. ومن شأنه أن يعلى من قدر عصبة الأمم، غير أن ذلك لم يحدث. فقد كانت بريطانيا مشغولة للغاية بمسائل أخرى داخلية وإمبراطورية. وفرنسا كانت مشغولة بسبب بروز قوة ألمانيا، والخشية من أن يؤدي أي عمل ضد إيطاليا إلى ارتئائها في أحضان ألمانيا (الذي ما لبث أن حدث للأسف). الولايات المتحدة لم تفعل شيئًا إلا الإعلان عن تمسكها بحقوقها التجارية في أثيوبيا، وبقي الاتحاد السوفيتي ملتزمًا الصمت، بينما كانت اليابان تعد العدة لغزو الصين ذاتها. وقام وزيراً خارجية بريطانيا وفرنسا بمحاولة تلسة (اتفاق هور - لافال ١٩٣٥) فاز بموجبها موسوليني بنصيب الأسد من أراضي أثيوبيا، ولكن إعطاء بعض مناطق لصالح إيطاليا، أثار نقدًا شديدًا في بريطانيا حيث كان الرأي العام سلبيًا، يناصر فكرة تدخل العصبة (دون أن يترتب على ذلك الدعوة للحرب). كان الأمر كله مضطربًا، وفي الوقت نفسه - مارس ١٩٣٦ - احتلت قوات هتلر أراضي الراين لتتحول قضية مراجعة اتفاقيات ١٩١٩ إلى قلب أوروبا.

(13) Robert Cecil, A Great Experiment (London, 1941): Steiner, The Lights That Failed, Chaps 12 - 14; F.P. Walters, History of the League of Nations, 2 vols (London, 1952).

ومسار القصة من هذه النقطة، فيما يتعلق بعصبة الأمم على الأقل، يمثل انحداراً سريعاً نحو الهاوية. وقد وصف رئيس الوزراء البريطاني الجديد Neville Chamberlain موقف عصبة الأمم من الأزمة الأثيوبية بالفشل و"الجنون المطبق"، ورأى أنه كان من الأفضل مناقشة المسألة مع هتلر وموسوليني مباشرة وأن اجتماعات جينيف لم يعد لها معنى. وعلى ضوء ما عرفناه الآن عن تطلعات الدكتاتورين الفاشيين، فإن ما ذهب إليه تشامبرلين كان استنتاجاً دقيقاً. ولكنه وجه ضربة قاضية إلى العصبة. فإذا كانت الإمبراطورية البريطانية (اللاعب الرئيسي في العصبة) لم تعد ترى فيها نفعاً، وكانت الولايات المتحدة، وألمانيا، واليابان، وإيطاليا. خارج العصبة والاتحاد السوفيتي مشغول بمشاكله الداخلية، فمعنى ذلك أن العصبة أصبحت قاصرة على فرنسا وحليفاتها المحبطات في شرق أوروبا الذين بدأ بعضهم يولى وجهه شطر برلين. لقد سقطت تماماً أول محاولة لإقامة "برلمان الإنسان" وفق صيغة ١٩١٩ المهلهلة.

لقد لاحظ داف كوبر Duff Copper - السياسي البريطاني داعية الحرب - عندما استقال من مجلس الوزراء بعد إبرام اتفاق ميونخ مع هتلر عام ١٩٣٨، إنه كان من الأفضل أن تجرى المفاوضات بينما سفن الأسطول البريطاني تقوم بدوريات أمام السواحل الألمانية. وأن بضعة سفن من أمثال البارجة كوين اليزابيث بمدفعها عيار خمسة عشر بوصة كفيلة بتذكير الدولتين الناشئتين أن اقتصادهما سيصل إلى الحضيض لو أحكمتا حصارنا البحري ضدّهم. ولكن الاقتصاد الفرنسي المتمتع بالحرية سقط في النصف الثاني من الثلاثينيات، بينما كان الجيش الفرنسي يحلم بحرب مشتركة بالتحالف مع بريطانيا ضد ألمانيا وإيطاليا، كان قادة الطيران الملكي البريطاني تروعهم التقارير الواردة عن السيادة الجوية التي حققها سلاح الطيران الألماني، وكانت البحرية الملكية تتنازعها متاعب ما يجري في



الشرق الأقصى، وتدهور مستوى القوات البرية البريطانية إلى حد يرثى له، وهددت الممتلكات البريطانية بالوقوف على الحياد، واجتاحت الثورة الهند، بينما الاتحاد السوفيتي وأمريكا لا يهتمان بالأمر. وهكذا كانت ملاحظات كوبر الجسورة - بالنسبة لزميله تشرشل Churchill ورفيقه في الدعوة إلى الحرب - قد بدت سخيفة منهورة في نظر بعض المعاصرين، كما كانت كذلك بحكم منطوق الأشياء. ولكن الأيام أثبتت صحتها.

وكانت النتيجة، تلك القائمة الطويلة من الهجوم على النظام الدولي الذي أدى - في النهاية - إلى قيام الحرب العالمية الثانية. وفي صيف ١٩٣٧ غزت اليابان أراضي الصين ذاتها، صاحبها الكثير من الأعمال الفظيعة المثيرة للرعب (اغتصاب نانكينج مثلاً)، والهجوم المتعمد على السفن الغربية حتى يظلوا بعيداً عن اليانجتسى وموانئ المعاهدات عند نهاية العام. ولم تجد الاحتجاجات الدبلوماسية نفعاً، واستمر الغزو في طريقه. وبعد ذلك ببضعة شهور - في مارس ١٩٣٨ - أمر هتلر قواته باجتياح النمسا حيث استقبله أهلها (باعتباره واحداً منهم) بفرح شديد، فيما عدا اليهود والاشتراكيين، والعمال النقابيين والبراليين الكاثوليك. كان نموذجاً دقيقاً لقلب نظام الحكم صباح الأحد. وبينما كان الفرنسيون أسرى الأزمة السياسية، نعم أعضاء مجلس الوزراء البريطاني براحة يوم الأحد في ضياعهم بالريف مستمتعين بجو مطلع الربيع، أما العصابة فلم تفعل شيئاً. وأنى لها ذلك، والدول الكبرى لا تبدى اكتراثاً، والكثير من الرأي العام يعتقد أنه مادام النمساويون يتحدثون الألمانية، وطالبوا عام ١٩١٩ بالانضمام إلى ألمانيا (ولكن طلبهم قوبل بالرفض) فكيف يعد اجتياح هتلر للنمسا عملاً عدوانياً؟

ثم جاءت أكبر أزمة واجهت مبدأ سيادة القانون الدولي. ففي صيف/خريف ١٩٣٨ ثم في ربيع ١٩٣٩ تحرك هتلر ضد دولة مستقلة ذات سيادة هي دولة تشيكوسلوفاكيا التي صنعها مؤتمر فرساي، مما يعد عدواناً

كبيراً ضد النظام الدولي تم بطريقة درامية بما كان له من جاذبية. فحتى أولئك الذين كانوا من مؤيدي الحرب لاستعادة الأقاليم التي تتحدث الألمانية في إطار الرايخ الألماني يؤيدون مبدأ ويلسون الخاص بحق الشعوب في تقرير المصير. وكان من الصعب تبرير تقسيم تشيكوسلوفاكيا حتى لو كانت من بين الأراضي التي ضمت إلى الرايخ أغلبية من الناطقين بالألمانية في بوهيميا (رغم أنها لم تكن تاريخياً جزءاً من ألمانيا). وكان من الصعب أيضاً تبرير اجتياح هتلر لبراغ وضمه التشيك الذين لا يتحدثون الألمانية. والنقطة التي نود إبرازها هنا أن معظم القضايا الحرجة الخاصة بالحرب والسلام تمت تسويتها دون أن تلعب عصابة الأمم أي دور فيها. لذلك يمثل مؤتمر ميونخ الذي عقد في أوائل أكتوبر ١٩٣٨ جانباً كبيراً من قصة فشل الأحلام الأولى لإقامة نظام عالمي لفض المنازعات دعماً للسلام. فقد التقت أربع دول كبرى معاً في الإطار التقليدي لمؤتمرات المدن الأوروبية (تذكرنا بمؤتمرات برلين، وباريس، وفيينا) ليضعوا تسوية للنزاع الإقليمي، ويفرضوا على دولة صغيرة القبول بخسارة نصفها الغربي، حيث تنازل التشيك عن بوهيميا. (وغياب عن مؤتمر ميونخ اليابان والولايات المتحدة لانسحاب الأولى من العصبة وتمسك الثانية بالعزلة، واستبعد الاتحاد السوفيتي نزولاً على طلب هتلر). وبعد ستة شهور نقض هتلر وعوده، وأهان بريطانيا وفرنسا، واجتاح باقى تشيكوسلوفاكيا تطبيقاً لسلطان القوة الغاشمة التي تفرض الأمر الواقع.

وبغزو بولندا في سبتمبر ١٩٣٩، اكتملت قصة عقد الثلاثينيات الحافل بالخسة ونقض العهود. فقد تحطمت آمال ويلسون وسمتس والملايين من أمثالهما، وبدأ هتلر في سحق جيرانه في الشرق بدءاً بقصف مدينة وارسو واضطرت حكومة تشمبرلين أن تعلن الحرب بضغط من الرأي العام الحائق والبرلمان الذي استرد وعيه، وانضمت بلاد الإمبراطورية إلى الحرب، وانضمت فرنسا إلى الحرب بعد تردد، وما لبث ستالين أن حصل على نصيبه من شرق بولندا ودول البلطيق. فيما عدا موسوليني الذي تأخر عن إعلان الحرب حتى سقوط فرنسا عام ١٩٤٠، فانضم إلى ما ظنه

الطرف المنتصر في الحرب. وسقطت تحت نير المحور بولندا ثم الدانمرك، والنرويج، وبلجيكا، وهولندا، وفرنسا، ورومانيا وبلغاريا، ويوغوسلافيا واليونان. وبذلك مزقت تسويات ١٩١٩ - ١٩٢٣.

فشلت عصبة الأمم فشلاً ذريعاً، وضاعت فرصة النظر في إصلاح أمرها، بما في ذلك تقرير بروس Bruce عام ١٩٣٩ الذي اقترح إقامة لجنة مركزية للنظر في القضايا الاقتصادية والاجتماعية ينفصل نشاطها عن الاختصاص السياسي للعصبة. كان ذلك بمثابة اعتراف بأن القضايا الإقليمية لا يجب إخضاعها لإشراف الجمعية العامة، بينما يمكن استمرار الوكالات الفنية في أداء مهامها. ومع وجود فرق هتزل المدرعة إلى جانب الحدود البولندية لم يعد هناك اهتمام بالمنظمة الدولية القابعة في جنيف، فقد اتجهت الأنظار جميعها وجهة أخرى. لم يبد أن العالم قد تغير عما كانت عليه حاله عام ١٩١٤ أو حتى عام ١٦٤٨، فقد تحركت دول أوروبا الآن بجيوشها وبحريتها وطائراتها في اتجاه الحرب، على نحو ما كانوا يفعلون في الماضي. والتقطت العصبة آخر أنفاسها لتقرر طرد الاتحاد السوفيتي من عضويتها بعد هجومه على فنلندا في شتاء ذلك العام، وكان القرار رمزياً لا يحمل معنى التعبير عن قدرات العصبة، فقد انتهى العرض، وأسدل الستار.

وضعت العصبة تحت نوع من "الحراسة القضائية" بعد منتصف عام ١٩٤٠، وتركها جوزيف أفينول Joseph Avenol السكرتير العام المروج للسلام، وحل محله شين ليستر Sean Lester الذي أدار (الهيكل العظمى) للمنظمة في جنيف طوال الحرب حتى ١٨ إبريل ١٩٤٦، عندما تم حلها رسمياً. (١٤)

---

(١٤) كان أفينول فرنسيًا يهتم بالتعاون الاجتماعي والاقتصادي، ولكنه كان مؤيدًا لليمين في الحرب الأهلية الإسبانية، ولطرد الاتحاد السوفيتي من العصبة. أما ليستر فكان قانونيًا كفؤًا، ومن المثير للسخرية أن آخر منصب تولاه قبل أن يصبح سكرتيرًا عامًا هو منصب المندوب السامي في داترج، وهو من إبداعات فرساي التي أثبتت الأحداث الدولية في عقد الثلاثينيات أنها لم تكن مناسبة.

ومع تراكم التراب فى قاعات مقر العصبة، شغلت دراما الحرب العالمية الثانية كل ما كان فى نطاقها، الغزو الألمانى لبولندا وغربى أوروبا، وسقوط فرنسا، ومعركة بريطانيا، ودخول إيطاليا الحرب وامتداد الصراع إلى حوض البحر المتوسط، واليونان، والشرق الأوسط، والهجوم النازى على الاتحاد السوفيتى، والمجازر اليابانية فى الشرق الأقصى التى جذبت الاهتمام الشعبى فيما بين ١٩٣٩ و ١٩٤٢. ولم تكن مثل هذه الظروف الصعبة تتيح للقادة الذين تحملوا أكبر قدر من الضغوط مثل تشرشل أو ستالين وقتاً للتفكير فى تحسين الهيئات الدولية.

غير أن بعض الجهود الفكرية حدثت على مستويات متواضعة. فقد كون بعض الأمريكان أصحاب النزعة الدولية، الذين أثارتهم أحوال بلادهم الداخلية فى الثلاثينيات، "لجنة دراسة منظمة السلام" التى وضعت تقريراً عام ١٩٤٠ عن الحاجة إلى الانتقال من صيغة عصبة الأمم إلى الفيدرالية الدولية (وبذلك طرحوا الفكرة قبل سنوات من صدور كتاب ويندل ويلكى Wendell Willkie الذى لقى إقبالاً جماهيرياً واسعاً وحمل عنوان "عالم واحد").<sup>(١٥)</sup> وكان الرئيس روزفلت نفسه يشجع الخارجية الأمريكية على التفكير فى نظام ما بعد الحرب، حتى قبل دخول الولايات المتحدة الحرب. وفى الخارجية البريطانية قامت إدارة المنظمات والمعاهدات الدولية بوضع وتطوير بعض الأفكار الأولى، رغم أن تشرشل كان يرى أن ذلك عمل من لا يجد ما يشغله! وعندما التقى رئيس الوزراء (تشرشل) بالرئيس (روزفلت) فى أغسطس ١٩٤١ لإعلان ميثاق الأطلنطى، وافقا على "إقامة نظام دائم للأمن

---

(١٥) ظهرت الطبعة الأولى فى مارس ١٩٤٣، وفى طبعة يوليو ١٩٤٣ إشارة على الغلاف أنه قد تم طبع ١.٢ مليون نسخة، جعلت منه أكثر الكتب انتشاراً فى جيله. وفى هامش ص ١٧٤ من الكتاب حاشية لويلكى ذكر فيها أن مقولات مثل تلك التى جاءت فى "الحريات الأربعة" وميثاق الأطلنطى تفقد معناها إذا لم تتحول إلى حقيقة واقعة. ويغطى الكتاب التالى الخطط والأفكار الأولى:

R.C. Hilderbrand, Dumbarton Oaks: The Origins of the United Nations and the Search for Postwar Security (Chapel Hill, N.C., and London 1990), chaps 1-2.

العام أوسع نطاقاً". وجدير بنا أن نلاحظ التأكيد العلني لروزفلت - فى تلك السنوات - على "الحريات الأربع: حرية الكلام (حرية التعبير)، حرية العقيدة، وحرية التطلع، والتحرر من الخوف"، وكانت استشرافاً للغة التى صيغت بها ديباجة ميثاق الأمم المتحدة. غير أن ذلك كله كان يلفه الغموض الشديد، وتم التفكير فيه على هذا النحو.

ومن الواضح أن الفكر والتخطيط الجوهري قد بدأ يبرز منذ العام ١٩٤٣ وما بعده، مع تحول اتجاه الحرب لصالح الحلفاء، وأجبر اللاعبون - على اختلافهم - أن يفكروا فى صورة العالم التى يريدون عندما تضع الحرب أوزارها. وقبل أن نقيّم القرارات التى اتخذت والتى أدت إلى صياغة النظام الدولى مستقبلاً، يجب أن نفحص الأفكار والمخاوف التى تآثر بها صناع سياسة الحلفاء، وخاصة أولئك الذين تلاشت اهتماماتهم فى ضباب الزمن<sup>(١٦)</sup>.

وفى ميدان الأمن، هناك ثلاثة أسباب تبين لماذا تصرفت الدول الكبرى على نحو ما فعلت. أولها الأنانية الطبيعية فالحوانات القوية لا تقبل الخضوع لأقل قوة والأضعف. والسبب الثانى يكمن فى نتائج تفسيرات الدول الكبرى للتاريخ. والسبب الثالث يتعلق بمخاوفهم من المستقبل القريب. والسببان الأخيران نسياً تماماً، ونادراً ما يرد ذكرهما فى المناقشات الخاصة بتغيير نظام العضوية فى مجلس الأمن. وعلى كل ساهمت الدوافع الثلاثة فى الأفكار التى صاغت بها حكومات الدول الفصول الحرجة من ميثاق الأمم المتحدة التى تناولت قضايا الأمن.

---

(١٦) الفقرات التالية تعتمد بكثافة على المراسلات والمذكرات السرية للخارجية البريطانية فى ١٩٤٣ - ١٩٤٥ المحفوظة بالأرشيف البريطانى PRO وخاصة الملفات السياسية (FO 371) وملفات المعاهدات (FO 475) وقد راقب البريطانيون المندوبين الأمريكان كما الصقور، وهذه الوثائق تحتوى على معلومات بالغة الأهمية تتعلق بالسياسة الأمريكية، كما تفيد فى الوقوف على أهداف الإمبراطورية البريطانية ومن الأمثلة البارزة على ذلك: FO 371 / 35397, 50723

وجاء التعبير عن الأناية والقلق فى مناقشات ١٩٤٤ - ١٩٤٥ مقرونًا  
- بالدرجة الأولى - ببروز القوتين الأعظم؛ الاتحاد السوفيتى والولايات  
المتحدة، وهذا أمر مفهوم. وقد حشرت فرنسا فى زمرة الدول الكبرى بإلحاح  
من تشرشل، ولكن كيف أثرت فرنسا فى الأفكار التى طرحت فى ديمبارتون  
أوكس، ويالتا، وسان فرانسيسكو؟ وكانت الصين غارقة فى الحرب الأهلية،  
ينظر إليها بقدر من الحيرة وانعدام التقدير من جانب موسكو ولندن. وقد يظن  
المرء أن الإمبراطورية البريطانية التى تنن من الحرب قد تكون أشد قلقًا من  
الضوابط التى قد تحد من سيادتها، ومن المؤكد أنها عملت على إبعاد التدخل  
فى الشؤون الداخلية لمستعمراتها، ولكن بحلول عام ١٩٤٥ أصبح صناع  
سياستها أكثر اهتمامًا بالحاجة إلى تقييد الأمريكان والروس الجامحين  
بضوابط الإلتزامات الدولية.

وهكذا كانت هناك دولتان كبيرتان حقيقتان - اللتان تنبأ بهما أليكس  
دى توكفيل قبل ذلك بقرن من الزمان - تمثلان قطبين متتاميين، وتثيران  
الكثير من الشكوك حول ضبط أفعالهما مستقبلاً من خلال الميثاق الدولى. ولم  
يكن لأى من الدولتين خبرة بعصبة الأمم، فقد رغبت عنها الولايات المتحدة  
حتى قبل التوقيع على ميثاقها، والاتحاد السوفيتى لم يقبل عضواً بها عام  
١٩١٩ ثم دفع إلى الانضمام إليها فى منتصف الثلاثينيات ثم طرد منها بعد  
غزوه لفنلندا. واتجهت كل منهما إلى الاعتماد على مواردها وإرادتها  
كمصدر لقوتها. فلماذا ترتبط بالمنظمة الدولية الآن؟ وخاصة أن ستالين الذى  
بلغت البارانونيا عنده حدوداً بعيدة، كان يخشى من الوقوع فى أحابيل صناع  
النظام الدولى الجديد من الرأسماليين. ويمكنه القبول بقيادة ثلاثية للنظام  
الدولى الجديد أو مجموعة من خمس دول كبرى - عند الضرورة، يحيط  
الحذر بكل منها ولكنها تحترم مصالح بعضها البعض، ولكنه لم يقبل بمنبر  
جديد يتجه التصويت فيه إلى اتخاذ مواقف عامة ضد المصالح السوفيتية،

ومن ثم كان حق الاعتراض (الفيتو) ضرورياً. ومن الغريب أن ذلك كان موقف الكثير في واشنطن، مثل السيناتور آرثر فاندنبرج Arthur Vandenberg المعادى للشيوعية الذي قيل إنه ذكر للوفد المكسيكي المحتج في سان فرانسيسكو إنه يفضل أن تكون منظمة الأمم المتحدة من الخمسة الدائمين المتمتعين بحق الفيتو، أو لا تكون هناك منظمة على الإطلاق.<sup>(١٧)</sup>

والسبب الثاني، هو أن صناع السياسة الأمريكيان والبريطانيون والسوفييت الذين عكفوا على صياغة النظام الدولي قد مروا بالتجربة المفزعة لانهايار النظام الدولي خلال الخمسة عشر عاماً أو العقدين السابقين. ويساور البعض الشك أنهم قد استنتجوا بحلول عام ١٩٣٩ ما يصلح وما لا يصلح من تحرك تجاه السلام، أو على الأقل تفادي وقوع كارثة. وأحداث الحرب العالمية الثانية بمقدورها أن تعمق هذه الاستنتاجات أو تعدل منها، وبمرور الزمن، يجب أن تقدم التقارير ومشاريع الميثاق محاولة ثانية لمنع الحروب، ولم يكن مزاجهم يسمح بالتصريحات البليغة المنمقة التي يرون أنها كانت مسئولة عن عجز عصبة الأمم، فلا بد أن تكون هناك أنياباً لنظام الأمن الجديد.

وقد عبر البعض صراحة عن الاتهامات الموجهة لعصبة الأمم والبعض الآخر عبر عنها ضمناً. لقد كانت ببساطة مفرطة في ليبراليتها وديمقراطيتها، ذلك يعني أن دولاً صغرى مثل فنلندا ونيوزيلندا يمكن أن تقدم ما شاعت من اقتراحات وتعرض على الصفقات الضرورية، وبدا ذلك بمثابة صب الرمال على عجلات المفاوضات للدبلوماسية القديمة. ولكن هناك أمر

---

(١٧) الدور الذي لعبه فاندنبرج مسجل بالتفاصيل في عدة أماكن، ولكن أفضلها:

The Private Papers of Senator Vandenberg, edited by A.H. Vandenberg Jr., with J.A. Morris (Boston, 1952)

ويشير الفصل الحادي عشر من الكتاب حرص فاندنبرج على حصول الولايات المتحدة على الفيتو مقترناً بخشيته من سوء استخدام السوفييت لهذا الحق.

واحد يعترف به القانون الدولي، هو أن جميع الدول ذات سيادة تستوى فى ذلك الدانمرك والاتحاد السوفيتى، وكوستاريكا والولايات المتحدة، ولكن هذا الاتجاه الديمقراطى لم يردع المعتدين فى الثلاثينيات. وعلى نقيض ذلك، شجع الدكتاتوريين الذين لاحظوا عجز عصبة الأمم فازدادوا جرأة وجسارة، وهو ما يجب العمل على عدم تكراره مرة أخرى.

ولذلك يجب الحرص على إبقاء الدول الكبرى الانعزالية -الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة داخل معسكر المنظمة الدولية، حتى لا تنزعا إلى عدم الثقة وإثارة العقبات. وكان موقف الحكومة البريطانية من ذلك واضحاً، فليس لديها الرغبة فى أن توضع - مرة أخرى - فى الموقف الذى وجدت نفسها فيه بعد العام ١٩١٩، عندما ترك اللاعبون الكبار المسرح خاليًا إلا منها واللاعبين الضعاف، ومن بينهم فرنسا (التي أصبحت الآن شديدة الضعف). فإذا كان بقاء الدولتين الكبيرتين فى المنظمة الجديدة مرهون بالضمانات التى يطلبها مجلس الشيوخ الأمريكى المتصلة بالسيادة والامتيازات، فليكن الأمر كذلك، ويمكن أن تضمّن فى إجراءات التنسيق العسكرى بعد الحرب، أو بعض الضوابط السلبية حول ما يجب أن تكون عليه الأمور، وذلك كله يتطلب ثمنًا. فقد يؤدى إلى إضعاف بعض المبادئ العالمية، وإلى توفيق الاستجابة الفعالة للتعديات المحتملة على القانون الدولى عندما يتعلق الأمر بدولة كبرى، ولكن ذلك أفضل من عدم وجود نظام أمنى على الإطلاق، وهو ما يمكن تحقيقه لو أبدى كل طرف موقفًا معقولاً.

ولعل أهم الدوافع التى وردت فى أذهان مخططى النظام الدولى الجديد، هو تقديرهم لمختلف الصلاحيات - من حيث النوع - التى تمارسها الدول الكبرى فى مقابل الدول الصغرى. واعتقدوا - ببساطة - أن ما تعلموه من أحداث عقد الثلاثينيات أن الدول الضعيفة عسكرياً مثل تشيكوسلوفاكيا، وبلجيكا، وإثيوبيا، ومنشوريا، هى المستهلك للأمن. فهى لا تستطيع الاعتماد



على نفسها لانتقارها إلى الموارد البشرية والإقليمية والاقتصادية التي تمكنها من صد عدوان جاراتها الكبيرات، ولا يرجع ذلك لوجود قصور في هويتها الوطنية. وعلى النقيض من ذلك، لم تجد الدول الكبرى مفراً من أن تلعب دور توفير الأمن الدولي، وليس مرد ذلك إلى تمتعها بفضائل خاصة تميز شخصيتها عن غيرها بين الدول، ولكن لأنها كانت لديها القدرة على الوقوف في وجه ألمانيا وإيطاليا واليابان، وإلحاق الهزيمة بهم. لذلك يجب أن يتم التمييز - بوضوح هذه المرة - بين الدول التي تحتاج إلى عون خارجي للحفاظ على أمنها، والدول القادرة على حماية أمنها بنفسها. فمن العبث أن تجد الديمقراطيات نفسها في حالة ارتباك واضطراب إذا وقعت في المستقبل أزمت كتلك التي شهدتها منشوريا أو النمسا.

ويقود ذلك - بالضرورة - إلى السبب الثالث الذي يتمثل فيما أحس به مخطو زمن الحرب من حاجة ماسة لتوقع احتمال تجدد الأعمال العدوانية من جانب برلين وطوكيو، أو من غيرهما من الدول الطموحة في منتصف الخمسينيات أو ما بعدها. وقد يبدو ذلك النوع من التنبؤ مثيراً للدهشة لإفراطه في افتراض وقوع السوء، وذلك بمعايير اليوم، ولكن من يضع في اعتباره حالة الانطواء الثقافي في ألمانيا واليابان بعد الحرب يدرك أنها قد تؤدي إلى حدوث عمل خارجي ما، وكان لذلك الظن وجاهته عندئذ. لقد كان البريطانيون لديهم هذه الهواجس التي شاركهم فيها الفرنسيون دون شك. ومثل هذه الهواجس لا بد أن نجد لها انعكاسات في مخططات الحلفاء لعالم ما بعد الحرب، فقد كانت دولتا المحور تضعان أيديهما على مساحات واسعة من الأراضي التي تم الاستيلاء عليها خلال الحرب، كما كانتا تقاتلان بضرواة. وكان الحلفاء على يقين من النصر، ولكن الألمان واليابانيون كانوا يقاومون بشراسة فجة، ومن كان بمقدورهم معرفة ما توصل إليه الألمان - على وجه الخصوص - من أسلحة سرية التي ربما اخترعوها من المصادر التكنولوجية

الهائلة التي كانت بين أيديهم؟ إنهم قوم لا يجب الاستهانة بهم، فقد استطاعت ألمانيا أن تقف في وجه الحلفاء بعد خمسة عشر عامًا من هزيمتها في الحرب العالمية الأولى. واستقر في أذهان شعوب الغرب والاتحاد السوفيتي أن الألمان لديهم ميول عدوانية تدفعهم لارتكاب الفظائع<sup>(١٨)</sup>.

حقًا، كان لدى الحلفاء خطط للتحويل إلى الديمقراطية في ألمانيا واليابان، غير أن تحطم الآمال الوردية لويلسون في إقرار السلم الدائم قبل ذلك ببعدين من الزمان، جعل الحلفاء المنتصرين يدركون ضرورة التشدد هذه المرة عند صياغة المواد المتعلقة بالأمن في ميثاق المنظمة الدولية. ولذلك يجب أن تكف الدول الصغرى عن القول بأن نظام الفيتو كان دليلاً على غياب العدل في الميثاق، بل يجب أن يبدوا عرفانهم بالفضل للدول الكبرى التي سوف تأخذ مسؤولياتها الدولية - هذه المرة - مأخذ الجد. وأخيرًا، مازال هناك أمل في أن يبقى التحالف الذي تم خلال الحرب قائمًا بعد تحوله إلى طريق تحقيق عصر جديد يسوده السلام، وذلك رغم تزايد الشكوك بين الشرق والغرب عند نهاية الحرب الثانية. وربما كان المؤرخون مندفعين بعض الشيء، عندما أولوا اهتمامهم للمحادثات التي دارت عام ١٩٤٥ في يالطا وبوتسدام بين "الثلاثة الكبار" التي شابها الخلاف بينهم، وأغفلوا الاجتماعات التي عقدها قادة الأركان والتي ناقشوا فيها معًا العمليات والخطط العسكرية، وبذلك حافظوا على مستوى من التعاون بين الحلفاء عند المستويات الأقل درجة وبمعدل بطيء.

---

(١٨) انظر مثالاً لهذه الفرضية في مقدمة كتاب:

A.J.P Taylor's, The Course of German History (London , 1945)

ويقول المؤلف إن "بروز هتلر زعيمًا لألمانيا لم يكن خطأ ارتكبه الشعب الألماني، كما أن من الطبيعي أن يتدفق فيضان النهر إلى البحر"، ويقول في موضع آخر إن التاريخ الألماني "تاريخ للتطرف"

وأخيراً، هناك أمران بارزان: أولهما، أنه في عام ١٩٤٥ كانت كل من الدول الكبرى راغبة في إقامة نظام جديد للأمن الدولي تكون طرفاً فيه، وذلك عكس ما حدث عام ١٩١٩. وثانيهما، أنه رغم كل الصياغات التي جاءت بميثاق الأمم المتحدة التي تلزم الدول بالخضوع لقرارات مجلس الأمن، لم يكن هناك إلا القليل مما يمكن عمله في حالة انسحاب إحدى الدول الكبرى من الأمم المتحدة إلا إذا قررت الدول الكبرى الأخرى استخدام القوة العسكرية ضدها، مما ينذر بقيام حرب عالمية ثالثة. ورغم ذلك لم ترد مثل هذه الحقيقة ضمن الأطروحات التي تم النقاش حولها علناً. أما إذا قامت إحدى الدول الصغرى بخرق ميثاق العصبة والخروج على قرارات مجلس الأمن يتم ردعها، وتتخذ الدول الكبرى ضدها ما ترى اتخاذه من إجراءات. كان مخطو النظام الدولي الجديد على علم بالحقيقة سالفة الذكر، ولكنهم علقوا الآمال على أن العمل المنسق الذي تعود منفعته على الأطراف التي شاركت في إقامة الأمم المتحدة، وتحسين معايير التعاون، والدروس المستفادة من حربين عالميتين قد تحول دون تخطى الدول الحدود الفاصلة بين الحرب والسلام وقد تشعر الحكومات بالضغط الدولي من أجل تسوية النزاعات دون اللجوء إلى السلاح، وذلك لأسباب تتصل بالمؤسسة الدولية أو الالتزام الأخلاقي.

والدرس الآخر الذي استوعبه مخطو النظام الدولي الجديد والساسة، جاء من الظروف الاقتصادية فيما بين الحربين والانهيال الاجتماعي لنظام السوق المفتوحة، وهي كارثة يرون أنها أدت إلى الإضطرابات السياسية والتطرف الذي أدى بدوره إلى اشتعال الحرب، فالإنسان المحبط يقوم عادة بالأقدام على المخاطر دون تدبر عواقبها. وشغلت الأحزاب العمالية في بريطانيا والولايات المتحدة بمناقشة الأفكار الخاصة بتحسين النظام المالي والمصرفي والهياكل التجارية التي قد تساعد على دفع عجلة الرخاء العالمي إلى الأمام ودعم الاعتماد المتبادل. هذا على الصعيد الإيجابي، أما في الجانب

السلبى فقد شغلوا بالأفكار الخاصة بالحد من العوامل المهددة للاستقرار النقدي، والاضطراب فى أسواق الأوراق المالية، (ومن الواضح أن السوفيت لم يشغلوا أنفسهم بتلك الأمور). وقد سارت الدراسات الخاصة الاقتصادية فى خط مواز للمفاوضات الخاصة بإقامة نظام دولى للأمن فى عالم ما بعد الحرب الثانية. وكانت فكرة المشروع الكبير لإصلاح البنية الاقتصادية الاجتماعية مطروحة على نطاق واسع فى الصحافة الليبرالية الغربية. ولكن ليس غريباً أن الخطط الخاصة بالنظام المالى الدولى الجديد (التي سنتناولها بالتفصيل فى الفصل الرابع) التى وضعت فى مؤتمر بريتون وودز Bretton Woods فى صيف ١٩٤٤ انتهت إلى توكيد المسئولية المالية (الحكومية) أكثر من اهتمامها بتحسين مستوى معيشة الشعوب مهما بلغت التكلفة. كانت الأولوية دائماً للحاجة إلى الاستقرار - الذى تتحكم فى مقدراته الدول الكبرى - حتى عندما تستخدم العبارات البليغة التى تدعو إلى النهوض بالبشرية من أجل مستقبل أفضل، ولم يكن من قبيل المصادفة أن تحدد حقوق التصويت فى صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى (الذى عرف فى البداية باسم "البنك الدولى للتعمير والتنمية") حسب "أوزان" الموارد الكبرى للدول الرأسمالية الغنية، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

كانت تلك - إذن - الافتراضات المتعلقة بمستقبل الأمن الاقتصادى والعسكرى التى حركت "الثلاثة الكبار" وصاغت خططهم من أجل إقامة المنظمة الدولية الجديدة، عندما اجتمعوا على التوالى فى موسكو، وبريتون وودز، ودمبارتون أوكس، ويالتا، وسان فرانسكو (عندئذ بدأت فرنسا والصين تلعبان دورهما). وعلى ضوء الوضع الذى احتلته الدول الكبرى فى مشروع الأمن الدولى، توفرت لديهم الرغبة فى أن يقيموا مؤسسة تمارس قدرًا أكبر من الديمقراطية فى صناعات قراراتها، وأن تكون بقية مكونات الأمم المتحدة الأخرى ذات طابع برلمانى. لم يكن هناك بأسٌ من إضافة بعض الأعضاء

غير الدائمين إلى مجلس الأمن، طالما أن أحداً منهم لا يملك حق الاعتراض (الفيتو)، وأن تمثل جميع أعضاء الأمم المتحدة في الجمعية العامة، وفي اللجان والوكالات ذات العضوية الدورية التي يمكن تحديدها على أساس التمثيل الإقليمي، طالما التزم الجميع باحترام اختصاصات مجلس الأمن.

ولم تحظ المسائل الخاصة بالثقافة والأيدولوجيا باهتمام على مستوى عال، ولم تكن الأمور الخاصة بحقوق الإنسان أحسن حظاً. فقد جاء ذكرها جميعاً على عجل عندما كان المفاوضات - عام ١٩٤٥ - يضعون الصياغات النهائية للميثاق، فجاء في سياق عام لا يرقى إلى مستوى الصياغات الدقيقة لصلاحيات مجلس الأمن، والطابع شبه البرلماني للجمعية العامة، والأمور المحددة الخاصة بالتعاون الاقتصادي. وحتى قبل تصديق مؤتمر سان فرانسيسكو على ميثاق الأمم المتحدة بصياغة رفيعة المستوى، وقبل صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كان الموظفون داخل المؤتمر، والكتاب خارجه، يصفون النظام الدولي الجديد بالمقعد ذي الثلاثة أرجل: الرجل الأولى تختص بالإجراءات المتعلقة بالأمن الدولي، ومن ثم أكدت التعاون الدبلوماسي والمنهج التوفيقى لفض المنازعات؛ يدعمها قوة الردع العسكرية المشتركة فإذا لم يكن التوفيق حليفها، فلا مفر من هزيمة المعتدين.

والرجل الثانية، تستند إلى الاعتقاد بأن الأمن العسكرى لا يعمر طويلاً دون تحسين الأحوال الاقتصادية. ولذلك يجب أن توجه الأدوات التي وضعتها الأمم المتحدة إعادة بناء الاقتصاد الدولي.

أما الرجل الثالثة، فكانت أكثرها أهمية لأنها استندت إلى التراث المثالي لكانط وويلسون وغيرهما. ومهما بلغت قوة الرجلين الأوليين، فإن النظام الدولي الجديد قد ينهار تماماً إذا عجز عن النهوض بالتفاهم السياسى والثقافى بين الشعوب. ولما كانت الحرب تبدأ فكرة فى الأذهان، فإن الحاجة ماسة إلى تحقيق تقدم كبير فى المجال الثقافى.

والكرسى ذو الأرجل الثلاث قوى متين مادامت أرجله متساوية فى الطول، متوازنة. ولكنه من صنع الإنسان، لذلك تعتمد صلابته على مدى إتقان صنعه، فإذا جاءت إحدى الأرجل أضعف من غيرها فقد توازنه، أما بالنسبة إلى ميثاق الأمم المتحدة، فقد جاء متوازناً، بفضل ما تم التوصل إليه من توفيق ناجح بين وجهات النظر، ودقة الصياغة التى خرج بها من مؤتمر سان فرانسيسكو. وللتاريخ، كانت الولايات المتحدة هى التى رعت فكرة الجماعة الثقافية الأيديولوجية، أما السوفيت فكان الأمن عندهم يفوق فى أهميته كل ما عداه، (ترى، ما حاجة ستالين إلى البنك الدولى؟). وكان البريطانيون يتطلعون إلى صفقة تحقق لعالم ما بعد الحرب الاستقرار السياسى والاقتصادى، ويميلون إلى إعطاء الهيئات الدولية الجديدة سلطات أوسع مما كان لعصبة الأمم، ولكن دون التورط فى الشئون الداخلية للأعضاء. وبدت تلك الترتيبات مناسبة على أساس التزام "الثلاثة الكبار" باحترام ما تم الاتفاق عليه فيما بين ١٩٤٣ و١٩٤٥.

كل ذلك يساعدنا على شرح الشكل المميز الذى جاء عليه نص الميثاق. وبعد الديباجة البليغة التى تعكس: "تأسيس منظمة دولية تسمى الأمم المتحدة" يذكر الفصل الأول الأعضاء بأغراض المنظمة ومبادئها التى التزموا بها بمجرد توقيعهم على الميثاق. وهناك التزامات واسعة النطاق، على الأعضاء "الوفاء بها بأمانة"، وأنهم "يتعهدون بتسوية المنازعات التى قد تقع بينهم بالطرق السلمية"، ويلتزمون بمساعدة الأمم المتحدة فى كل ما تقوم به من أعمال. ولتعويض الأعضاء عن كل تلك التعهدات اختتم الفصل الأول بالإعلان الشهير (مادة ٢، فقرة ٧) "لا يخول أى مما ورد بهذا الميثاق الأمم المتحدة التدخل فى المسائل التى تعد مما يدخل فى اختصاص السلطة القضائية لأى دولة من الدول الأعضاء".<sup>(١٩)</sup>

(١٩) يلاحظ أن المادة ٢ فقرة ٧، ينتهى بنص يحقق التوازن: "لكن هذا المبدأ لا يعوق تطبيق الإجراءات فى إطار الفصل السابع" وهو الذى يعطى مجلس الأمن حق فرض قراراته بالقوة. وما زالت الدول =

والفصل الثانى مختصر، يحدد متطلبات عضوية الأمم المتحدة التى تتاح لكل دولة محبة للسلام، وترضى شروط القبول والطرء. وقد صيغت على نحو شبيه بشروط العضوية فى نوادى النخبة فى لندن أو نيويورك. والفصل الثالث أقصر طولاً، يحدد الهيئات الست الرئيسية للمنظمة الدولية: الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادى والاجتماعى، ومجلس الوصاية، ومحكمة العدل الدولية، والأمانة العامة. وهذه الهيئات الست مختلفة فى أوزانها - كما سنرى - ولكنها أصبحت الآن قائمة بموجب القانون الدولى. ونص الميثاق على إمكانية إقامة هيئات فرعية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، فقد حرص الآباء المؤسسون للأمم المتحدة أن تكون أيديهم مطلقة من كل قيد.

وتأتى الأقسام الحرجة من الميثاق عند منتصفه: الفصل الرابع الخاص بالجمعية العامة، والفصل الخامس الذى يتعلق بالتكوين والدول الكبرى وإجراءات مجلس الأمن. والفصل السادس يتناول التسوية السلمية للمنازعات، ثم يأتى الفصل السابع المتفجر الذى يتناول الأعمال المهددة للسلام، وتهديد السلم، والأعمال العدوانية. وقد اعتبرت الحكومات والدبلوماسيين الممثلين لها هذه الفصول الأربعة هى الركائز الأساسية للنظام العالمى الجديد، وذلك عند صياغة الميثاق، وبعد إقراره. ولكن كيف كانوا يتوقعون أن يصاغ هذا النص وسط أكثر الحروب دمارة فى التاريخ، ويتطلعون إلى الخروج بميثاق أفضل مما كان عليه ميثاق عصبة الأمم؟

والمواد الخاصة بأعمال وصلاحيات وإجراءات الجمعية العامة صيغت بطريقة فنية حازقة، فتبدو للوهلة الأولى فى صورة برلمان الحكومات، وتذكرنا بفكرة تينيسون عن "برلمان الإنسان". فمن حق جميع الدول الانضمام

---

=تشير إلى ذلك النص من المادة ٢ فقرة ٧، كلما أحست أن مجلس الأمن يتناول أموراً تتعلق بالشئون الداخلية، فيها مساس بالسيادة الوطنية.

إليها، والتصويت فيها على قاعدة الأغلبية، ولكن اتخاذ القرارات " فى المسائل الهامة " يتطلب أغلبية الثلثين.<sup>(٢٠)</sup> والجمعية تنظر فى ميزانية الأمم المتحدة وتقرها، وتصدق على قرارات مجلس الوصاية، وتشرف على التعاون الدولى " فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية". وعليها أن تساعد على "جعل حقوق الإنسان حقيقة واقعة وأن تتحقق الحريات الأساسية للجميع". وهى قائمة طويلة تمثل - بالتأكيد - مركز الجاذبية السياسية للنظام الدولى على مدى العقود القادمة.

ولكن نظرة فاحصة إلى الطريقة التى صيغ بها الميثاق، تجعلنا ندرك أن الجمعية العامة ليس لها من الصلاحيات مثلما يتمتع به مجلس العموم البريطانى. ويلاحظ القارئ أن النصوص احتوت على الكلمة الشرطية "يجوز" (بدلاً من "يجب") فى كثير من النقاط الهامة. وهكذا، بينما نص على أن الجمعية العامة "يجوز لها تنبيه مجلس الأمن إلى الأوضاع المهددة للسلام"، نصت المادة ١٢ فقرة ١ أنه "لا يجب" أن تصدر الجمعية أى توصيات فى وقت يكون فيه مجلس الأمن مشغولاً بحل نزاع معين. ولعل أكبر ثغرة بين سلطات الجمعية العامة ومجلس الأمن، أن قرارات الجمعية العامة ليست ملزمة للأعضاء (رغم مالها من وزن رمزى) على حين تلزم قرارات مجلس الأمن جميع الأعضاء، والتعهد بذلك شرط لتوقيع الأعضاء على ميثاق الأمم المتحدة. ونأمل أن نتذكر هذه الحقيقة جميع الحكومات.

وهناك فارقان آخران بين الجمعية العامة ومجلس الأمن لكل منهما وزنه. ويقضى الأول بانعقاد الجمعية العامة "فى فصول انعقاد منتظمة سنوياً"، ولكن تم اختزال هذه الصلاحيات من حيث الممارسة باسم "المرونة"،

---

(٢٠) تم تعريف الشؤون الهامة فى المادة ١١٨، فقرة ٢، وتتضمن انتخاب الأعضاء غير الدائمين بمجلس الأمن وأعضاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى، وأعضاء مجلس الوصاية وما شابه ذلك.



وأصبحت اجتماعات الجمعية العامة شرفية (شكلية) وأيديولوجية(\*) بينما يستطيع مجلس الأمن عقد اجتماعاته في أي وقت حتى لو كان ذلك في المساء أو خلال العطلة الأسبوعية في الحالات الطارئة، مما يوحي بأن المجلس يلعب دور الإدارة العامة للمنظمة الدولية. ووجه الخلاف الآخر بين الجمعية العامة ومجلس الأمن أن الأخير يتمتع بأعلى سلطة في ميدان الأمن الدولي (ماعدا عندما تعجز الدول الكبرى عن توجيه المجلس وفق هواها)، لا تتمتع الجمعية العامة بالانفراد باتخاذ القرار في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها مما يدخل في اختصاصها، لأن المؤسسات الخاصة التي أقامها مؤتمر بريتون وودز تخرج من ولاية الجمعية العامة.

ولا نقل نصوص الميثاق المتعلقة بمجلس الأمن مراوغة عن تلك الخاصة بالجمعية العامة (الفصول من الخامس إلى السابع، والفصل الثامن الخاص بالترتيبات الإقليمية). ويتجه معظم المعلقين إلى التركيز على الأقسام الخاصة بفض المنازعات سلمياً بالطرق الديمقراطية (الفصل السابع). ولكن من الحكمة أن نلقى نظرة على الفصل الخامس الذي يتناول تكوين مجلس الأمن، واختصاصاته وصلاحياته، ونظام التصويت فيه، وإجراءاته لأن ذلك استغرق القسط الأكبر من المفاوضات التي دارت بين الدول الكبرى (١٩٤٣-١٩٤٥). فقد تم الاتفاق على أن يتكون المجلس من الدول الخمس الكبرى المنتصرة التي تتمتع وحدها بالعضوية الدائمة، وستة أعضاء غير دائمين يشغل كل منهم المقعد لمدة عامين. ولم يزد عدد مقاعد غير الدائمين على مدى عقدين من الزمان عندما تقرر زيادة عدد المقاعد إلى عشرة. وجدير بالذكر أن الميثاق اشترط فيمن يشغل مقاعد العضوية غير الدائمة أن تكون للدولة المعنية مساهمة في الحفاظ على الأمن الدولي وفي خدمة

---

(\*) جرت العادة على أن يبدأ الاجتماع السنوي في سبتمبر من كل عام بنيويورك حيث يطير إلى هناك رؤساء دول العالم لإلقاء كلمات بلادهم، وتسجيل مواقفهم السياسية.

الأهداف الأخرى للأمم المتحدة (مادة ٢٣ فقرة ١) ويأتي التمثيل الجغرافي (الإقليمي) في المرتبة الثانية. وجدير بالملاحظة أن الشرط الأخير كان موضعاً لسوء استخدام على مدى ستة عقود، ومجالاً لعقد صفقات حول من "جاء دوره لتمثيل الإقليم، ويجب أن يحل محل هذا المعيار القدرة على أداء المهمة، فمن لا تتوفر لديه الكفاءة لا يجب أن يشغل المقعد.

وقد أجمع أعضاء الأمم المتحدة على انفراد مجلس الأمن بمسئولية السلام والأمن الدولي، وجعلوا من المجلس وكيلاً عنهم في ذلك، وتعهدوا بقبول وتنفيذ جميع قراراته. وقد تم تشكيل المجلس (كما رأينا) بصورة تجعله قادراً على العمل بشكل متواصل ليلاً ونهاراً. وله حق عقد جلساته في غير المكان المخصص لذلك، وله أن يكون لجاناً فرعية للقيام بمهام محددة، وأن يضع خططاً للرقابة على التسلح ويحدد إجراءاتها وقواعد عملها، وأن يدعو لاجتماعاته من يشاء من غير أعضاء المجلس (دون أن يكون لهم حق التصويت).

وأخطر ما جاء بهذا الفصل حق الخمسة الكبار في الاعتراض (الفيتو) فقد تمت صياغة ما اتصل بها بلغة مبهمة تحتاج من المرء أن يعيد قراءتها مرات ومرات. فهي تنص على أن قرارات مجلس الأمن في الأمور الإجرائية تقر بما لا يقل عن ٦٠% من أصوات الأعضاء (٧ من ١١ قديماً، و ٩ من ١٥ فيما بعد)، ويبدو ذلك معقولاً، ولكن تضيف المادة الخاصة بذلك "القرارات الخاصة بالأمور الأخرى تتطلب الترجيح بأصوات سبعة أعضاء (تسعة فيما بعد) بما في ذلك أصوات الأعضاء الدائمين. وهنا يأتي مجال الفيتو. ويكفي أن يكون أحد الخمسة الكبار معارضاً للقرار. وعندما سأل أحد السفراء الممثلين لغير الدائمين عن كيفية التمييز بين القرار الإجرائي وغيره، يادره المنسوب السوفيتي بقوله: "سوف نخبرك بذلك في حينه"، ولا تزال هذه الظاهرة سارية حتى الآن.

وعلينا أن نتذكر أن صياغة المادة على هذا النحو قصد بها الحيلولة دون قيام الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بتقويض دعائم المجلس، ومع وجود هذه المادة، تصبح مواد الفصل السادس الخاصة بتسوية المنازعات سلمياً ذات دلالة كبيرة. ويبدأ التحرك بإعلان أن أطراف النزاع (وهي دائماً من الدول الأعضاء) تسعى للتوصل إلى حل "عن طريق التفاوض، أو التحقيق، أو الوساطة، أو التوفيق، أو التحكيم، أو التسوية القضائية، أو اللجوء للمنظمات الإقليمية أو الترتيبات الإقليمية، أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع اختيارها عليها" (مادة ٣٣). وتبدو صياغة المادة وكأنها نتاج عمل طبيب نفساني ومحامي مختص بعلاقات العمل، وتنعكس بوضوح فكرة ويلسون المفعمة بالأمل التي ترى أن باستطاعة العقلاء الراشدين التوصل إلى حلول سلمية بأنفسهم أو بمساعدة من الآخرين.

ويتمسك الميثاق بحق مجلس الأمن في النظر في أي نزاع يهدد السلام العام، وأن من حق أي دولة عضو بالأمم المتحدة أن ترفع قضيتها إلى مجلس الأمن (ومن الطريف - أيضاً - أن هذا الحق يمتد إلى الجمعية العامة التي يمكنها أن تبلغ المجلس بوجهة نظرها في القضية دون أن تتجاوز ذلك الحد). ولمجلس الأمن الحق في أن يوصى باتخاذ إجراءات معينة أو يتخذ منهجاً معيناً للبت في النزاع، على الرغم من أن الميثاق يدعو الدول الأطراف في نزاع قانوني إلى رفع قضاياهم أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي. فإذا لم يوافق طرفا النزاع على نهج التسوية الذي أوصى به المجلس، كان من حق مجلس الأمن اتخاذ ما يراه من إجراءات لتحقيق "تسوية سلمية للنزاع".

وهنا يتوقف الفصل السادس تماماً بعدما سحب القارئ وجميع الدول الأعضاء الموقعين على الميثاق إلى نهاية الممر. وكل ذلك يبدو منطقياً، يقوم على أساس افتراض قدرة "أطراف النزاع" على تسوية الأمور بمختلف

الطرق. فإذا عجزوا عن ذلك، يلعب مجلس الأمن دور المساعد، فيقدم من التوصيات ما يساعد على التوصل إلى حل. وقد يشعر أحد الأطراف أن قرار المجلس لم يحقق له الكسب الذى يريده، ولكن كل الدول الأعضاء وافقوا بداية على إجراءات الحل السلمى للمنازعات، وهى لا تقبل بالاختيار. لذلك لم يحتوِ الفصل السادس إلا على ست مواد (٣٣-٣٨).<sup>(٢١)</sup>

وهنا يأتى الفصل السابع الذى يتعلّق بفرض السلام بالقوة فى حالة عزوف المعتدى أو من يهدد السلام عن المضى قدما فى طريق التسوية السلمية. وقد أعطى الميثاق لمجلس الأمن سلطة كاملة لتشخيص وضع الأزمة، والإجراءات اللازمة لحلها "عندما يصل إلى علمه عدم الالتزام بها" (مادة ٤٠)، عندئذ يقرر الوسائل التى تستخدم لفرض قراراته بالقوة. إنه نص يبعث على الخوف، وهو ما رمى إليه واضعوه. ومن الغريب أن من صاغوا الميثاق احتاجوا إلى ثلاث عشرة مادة لإيضاح طريقة عمل هذا النظام الأمنى الجديد، فلم يكن من الحكمة - بعد ست سنوات من حرب ضروس - الاطمئنان إلى إمكانية التوصل إلى حلول سلمية للنزاعات الدولية، رغم كل ما جاء بمواد الفصل السادس.

أعطى مجلس الأمن سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بالإجراءات غير العسكرية التى تتخذ ضد الدولة المعتدية مثل الحصار الاقتصادى، وقطع جميع الاتصالات الجوية والبرية والبحرية والبرقية. هنا يختلف الأمر عما كان عليه أيام عصبة الأمم، رغم يقين الأعضاء من فشل العقوبات

---

(٢١) اعتمدنا كثيراً على كتابى: Claude و Hilderbrand سالفى الذكر. كما استفدنا أيضاً من كتاب:

Stephen C.Schlesinger, Act of Creation: The Founding of the United Nations (Boulder, Colo.,2003)

وهو يقدم موضوعه من منظور أمريكى، ولكنه لم يرجع إلى وثائق الخارجية البريطانية باللغة

الأهمية. وهناك دراسة قانونية مفيدة تجدها فى كتاب: Gray B. Ostrower, The United Nations and the United States 1945-1995 (New York, 1998).

الاقتصادية التي فرضت في الماضي، مثل تلك التي فرضت على إيطاليا عند غزوها إثيوبيا. وإذا تبين لمجلس الأمن أن الإجراءات غير العسكرية لم تُجدِ نفعًا، فإن الميثاق يخوِّله حق القيام بعمليات عسكرية لحفظ السلام عند الضرورة مع استخدام كل الميادين المتاحة للعمليات جواً، وبراً، وبحراً ضد الدولة المعتدية. ولتحقيق ذلك، كان على جميع أعضاء الأمم المتحدة (وليس مجلس الأمن وحده) تقديم القوات العسكرية المتاحة والمساعدات والتسهيلات بما في ذلك حق المرور عندما يطلب منها ذلك. ويتم التفاوض حول هذه المساهمات " بموجب اتفاق خاص بذلك" (المادة ٤٣).، وليس من المتوقع أن تقدم الدول الصغرى الكثير من المساعدات فيما عدا حق المرور الذي يعد بالغ القيمة. ولكن الرسالة جاءت واضحة تماماً، فعلى كل دولة عضو بالأمم المتحدة أن تبذل أقصى جهدها. هذا ما تكشف عنه المادة ٤٥ بجلاء، عندما نصت على أنه يلزم لضمان سرعة عمليات مجلس الأمم أن "تضع الدول الأعضاء قواتها انجوية في خدمة العمليات الدولية المشتركة" (وهناك اهتمام بإبراز قيمة القوات الجوية، وتقديم القواعد الجوية في مشروع الميثاق، وظهرت أيضاً في نصوصه).

ومن الواضح أن ذلك كله يتطلب إعداداً عسكرياً جيداً ووضعاً للخطط العسكرية، ولذلك قطع الميثاق شوطاً بعيداً عندما نص على تشكيل لجنة للأركان تقدم المشورة والاعون لمجلس الأمن في كل الأمور المتصلة بالعمل العسكري، والقيام بقيادة القوات في الميدان، وحتى عندما يقتضى الأمر القيام بعمليات "نزع السلاح". كانت هذه فكرة شديدة الطموح، لو تم تفعيلها لقلبت طبيعة السياسات الدولية رأساً على عقب.<sup>(٢٢)</sup>

(٢٢) نوقشت مسألة تشكيل لجنة الأركان العسكرية، وأقول نجماً فيما بعد، في:

Eric Grove, "UN Armed Forces and the Military Staff Committee", International Security 17,no.4, (Spring 1993).Passim.

كان تأثير تجربة الحرب واضحاً على المسؤولين الأمريكيين والبريطانيين الذين تولوا صياغة هذا القسم من الميثاق: فلما كان النصر في المعارك الراهنة (عندئذ) مستحيل التحقيق دون التنسيق الدقيق والتام لخطط قيادة أركان الحلفاء، لا يمكن تحقيق السلام الدائم دون أن يلقي مجلس الأمن عوناً من الخبراء العسكريين. وهنا أيضاً، تتضح الطبيعة التطبيقية (التراتبية) لنظام الأمم المتحدة، فقد " اقتصرت عضوية لجنة الأركان العسكرية على قادة الأركان في جيوش الدول دائمة العضوية أو من ينوب عنهم". ويجوز للجنة أن تدعو من تشاء من قادة أركان الدول الأخرى ليلعبوا دور المساعدين " في حالة تزايد أعباء المهام التي تلقى على عاتق اللجنة مما قد يتطلب إشراك عضو آخر في مهامها"، وتتفرد الدول الكبرى بتقرير المستوى الذي يصبح عنده طلب العون ممكناً، كما تحدد درجة الكفاءة والقدرات التي يجب توفرها فيمن تدعوه اللجنة إلى معاونتها.

هذه الدقة المتناهية الصرامة في تحديد الكفايات والقدرات العسكرية تفسر الخطط التي وضعت لنشر سلسلة من القواعد البرية والجوية والبحرية للأمم المتحدة في مناطق مختلفة من العالم. فإذا لم تتوفر القوات الدولية الكافية التابعة للأمم المتحدة منتشرة في قواعد متقدمة لردع العدوان بالدرجة الأولى، ولتطبيق قرارات مجلس الأمن عند نشوب أزمات دولية، تصبح أهم الخطط العسكرية في العالم عديمة الجدوى. أما الدول الأخرى من الأعضاء فعليها أن توفر لمجلس الأمن الموارد العسكرية التي في حوزتها، وأن تقدم التسهيلات والقواعد للمعاملات العسكرية الكبرى التي تستهدف فرض قرارات مجلس الأمن بالقوة. فإذا التزم الأعضاء جميعاً بتحمل هذه المسؤوليات، أصبح من السهل القضاء على أي أزمة مماثلة لأزمة الحبشة (١٩٣٥) قد تقع في المستقبل، بسرعة فائقة. (٢٣)

---

(٢٣) حول الخطط الخاصة بالقواعد العسكرية والمطارات والقواعد البحرية للأمم المتحدة، انظر المراسلات التفصيلية في أوراق الخارجية البريطانية المجموعة F.O 371 في عامي ١٩٤٤-١٩٤٥

ويمضى الفصل السابع بنا حتى (المادة ٤٩) التى تلزم كل الأعضاء بتقديم المساعدات الكفيلة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن، وتطمئن الدول أنه فى حالة وقوع ضرر عليها نتيجة العمليات الخاصة بفرض قرارات مجلس الأمن بالقوة، كأن تواجه "مشكلات اقتصادية معينة" (مادة ٥٠)، فإن عليهم التشاور على وجه السرعة مع مجلس الأمن بهذا الخصوص. ويفهم من ذلك ما قد تترتب على الحصار الاقتصادى وقطع المواصلات ووسائل الاتصال من آثار سلبية على بعض الدول غير المقصودة بذلك. وتتضمن المادتان رسالة واضحة لما يلزم أن يكون عليه نظام الأمن الجماعى، وهو أمر بالغ الصرامة، لابد أن تكون مثار دهشة أصحاب النزعة الواقعية فى السياسة الذين كانوا ينتمون إلى العصر الفيكتورى (النصف الثانى من القرن التاسع العشر).

وتتجه المادة الأخيرة فى الفصل السابع إلى الانعطاف بصورة حادة. ولما كانت قد استعصت على الإعراب طوال ستة عقود من الزمان، أورد نصها كاملاً هنا ليقدر القارئ بنفسه لماذا كانت (المادة ٥١) مادة متميزة: "لا يقف أى مما جاء فى هذا الميثاق حائلاً دون ممارسة الحق الأصيل (للدول الأعضاء) للدفاع عن النفس منفردة أو مجتمعة فى حالة تعرض أى من أعضاء الأمم المتحدة للهجوم، إلى حين قيام مجلس الأمن باتخاذ الإجراءات الضرورية للمحافظة على السلام والأمن العالمى. وعلى الدول الأعضاء إبلاغ مجلس الأمن على الفور بالإجراءات التى اتخذتها (دفاعاً عن النفس)، ولا تؤثر هذه الإجراءات بأى حال من الأحوال على السلطات والمسئوليات التى أناطها الميثاق بمجلس الأمن، وعلى حق المجلس فى القيام بما يراه ضرورياً للمحافظة على السلام والأمن الدولى وإعادتهما إلى نصابهما".

ولا يستعصى الجزء الأول من المادة على الفهم، فالدول التى عانت من الهجوم الفاشى المفاجئ، أو الهجوم الغادر على بيرل هاربور لن تنتظر

موافقة مجلس الأمن قبل أن تصد العدوان عليها بالقوة المسلحة. ولكن ما معنى النص على الحفاظ على سلطات ومسئوليات مجلس الأمن، من الناحية العملية؟ وما مدى مرونة مصطلح "الدفاع عن النفس"؟ فالتصدى للطائرات المغيرة بالمدفعية المضادة أمر مفهوم، ولكن هل تقف الدولة مكتوفة الأيدي إذا توفرت لديها معلومات استخبارية بوجود حشود كثيفة على بعد مئات الأميال تتأهب للاتجاه نحوها، فهل تقف في انتظار العدوان قبل أن تتحرك "دفاعاً عن النفس"؟ وهل إذا بادرت تلك الدولة بالقيام بضربة استباقية تكون بذلك معتدية؟ هذه التساؤلات حيرت الأمم المتحدة، وكانت مثاراً للجدل منذ البداية، ولعل هذا الجدل لم يبلغ من المرارة ما بلغه عند التجهيز لحرب العراق الثانية (٢٠٠٣).

وأخيراً، تنفرد الدول الكبرى باتخاذ ما تشاء من قرارات وفق منظورها لمصالحها الوطنية. ومن الواضح أن (المادة ٥١) حشرت في الميثاق لتبديد شكوك أعضاء الكونجرس الأمريكي، وجوزيف ستالين من أن المنظمة الدولية الجديدة قد تجور على حقهم في الدفاع عن النفس. فقد صمم الأمريكان والسوفييت على وضع الضوابط التي تحول دون حرمانهما من هذا الحق، ومن المؤكد أن ذلك كان موقف تشرشل وديجول اللذين كان يعنيهما التخلص من حالة الفوضى الدولية التي عانت منها بريطانيا وفرنسا في الماضي، ودعم سلطة القانون الدولي حتى تحد من الصراعات الكارثية في المستقبل. ويكمن غموض هذه المادة في قيام الدول بالتنازل للأمم المتحدة عن بعض سلطاتها، مع إصرارها على الاحتفاظ بحقها في حرية العمل في الحالات التي تراها ذات أهمية بالنسبة إلى مصالحها الوطنية. وذهب المتفائلون بالأمم المتحدة إلى أنه عندما يثبت الفصلان السادس والسابع من الميثاق نجاحهما فسوف تتبخر حالة انعدام الثقة، أما الواقعيون فقد ظلوا على موقفهم المرتاب.



وهكذا، علجت الفصول الأساسية من الميثاق: الجمعية العامة ومجلس الأمن، ولكن يجب ألا نهمل الأقسام الأخرى من الميثاق، مثل: الفصل الثامن الخاص بالترتيبات الإقليمية، والفصلين التاسع والعاشر اللذين يعالجان ما اتصل بالمجلس للاقتصادي والاجتماعي، والفصول من الحادي عشر إلى الثالث عشر بشأن مجلس الوصاية، والفصل الرابع عشر الذى خصص لمحكمة العدل الدولية، ثم الفصل الخامس عشر الخاص بالأمانة العامة، فيكون إهمالنا لها مبعثه التهوين من شأنها، فقد أولى صناع الميثاق الهيئات التى نظمت أمورها تلك الفصول أهمية كبيرة انعكست على المساحة التى شغلتها من الميثاق، والتى تعادل ضعف ما خصص للجمعية العامة ومجلس الأمن. فإذا كانت أهمية تلك الهيئات قد قلت على مر العقود، فإنها لم تكن كذلك فى عام ١٩٤٥-١٩٤٤، وما زالت نافعة حتى اليوم.

ولنأخذ على سبيل المثال، الفصل الثامن المقتضب الذى يختص بالترتيبات الإقليمية" الذى يسمح بإيجاد أحلاف إقليمية بقصد المحافظة على السلام الدولى، مادامت أهداف تلك الأحلاف متوافقة مع أهداف الأمم المتحدة ذاتها. ويشجع الفصل - دون شك - المجموعات الإقليمية على السعى لحل نزاعاتها المحلية، وينص على أن مجلس الأمن قد يستفيد من تلك الأدوات فى بناء السلام الدولى. وقد روعى فى صياغة هذا الفصل تلبية حاجتين: فقد كان تشرشل يعتقد أن توكيد الأمن فى المستقبل لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق مجموعات إقليمية تقود كل منها واحدة من الدول الكبرى، لأن البلاد التى تضمها مثل هذه المجموعة لها مصلحة مباشرة فى ردع ووقف العدوان فى إقليمها. كان تشرشل ما زال يذكر أن معظم أعضاء عصابة الأمم وجدوا أن التحرك لمواجهة تهديد للسلام يقع على مسافة بعيدة أمرا من الصعوبة بمكان، كما أن بعض الأمريكان من أمثال كوردل هل Cordell Hull الذين خشوا أن يؤدى هذا الخيار إلى إقامة مناطق نفوذ للدول الكبرى وما يترتب

عليها من سياسات، ما لبثوا أن أدركوا مزايا الاعتراف بالترتيبات الإقليمية (تحت مراقبة مجلس الأمن)، كأدوات تساعد على إقرار الأمن الدولي.

أما الحاجة الأخرى التي جاء هذا الفصل لتبليتها، فقد تم التعبير عنها (في المادتين ٥٣، ٥٤) هو رغبة الاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا أن تتوفر لهم القدرة على العمل معاً على وجه السرعة " ضد تجدد السياسات العدوانية " من جانب " الدول المعادية " التي لم تذكر بالاسم، ولكن قصد بها ألمانيا واليابان. ويبدو ذلك من قبيل المفارقة التاريخية عندما نظر إليه بعد ستين عاماً، وتحتاج صياغته إلى تعديل عندما يتم التفكير فى مراجعة نصوص الميثاق. وفى عالمنا الحالى المضطرب لايزال هذا التفويض من الأمم المتحدة بتكوين مجموعات أمنية إقليمية مستخدماً بصورة متزايدة، حيث تلجأ الأمم المتحدة التى اتسع نطاق عملها إلى " مقاولين من الباطن " للتعامل مع الأزمات أو الحروب بإسناد هذه المهام إلى دول المجموعة الإقليمية، وغالباً ما ينص على اشتراط احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتتجلى المفارقة التاريخية فى القسم الطويل (المواد ٧٣-٩١ من الفصول ١١-١٣) التى تتناول البلاد التى لا تحكم نفسها بنفسها، وتشكيل مجلس الوصاية كأحد المؤسسات الرئيسية للأمم المتحدة. ولما كانت الأمم المتحدة سترث الإشراف على بلاد فى أفريقيا والشرق الأوسط والمحيط الهادى، من بينها تلك التى وضعتها عصبة الأمم تحت الانتداب فى ١٩١٩، كان الأمر يتطلب ذكر تلك المناطق هنا، والحق أن هذه الفصول الثلاثة صيغت بأسلوب ضافٍ عن العمل على تقدم سكان تلك البلاد وحصولهم على حقوقهم التى غابت عن عيون الكثيرين حتى حظيت باهتمام الدول الكبرى.

وكان اهتمام الاتحاد السوفيتى محدوداً هنا، طالما اعترف الآخرون بسيطرته على المناطق التى تخدم أغراضه الاستراتيجية. ولعبت الصين فى ١٩٤٤-١٩٤٥ دوراً محدوداً فى هذا المجال ولكن الثلاثة الكبار الآخرين

كانت لهم مصالح هامة موضع تفكيرهم. فقد كانت بريطانيا وفرنسا دولتين استعماريّتين من الطراز الأول، لذلك رأت كل منهما أن إشرافها على البلاد التي وضعتها الأمم المتحدة تحت الانتداب للعمل على تقدمها بإيقاع سريع نحو الاستقلال ستكون له انعكاساته على مستعمراتها الأكبر مساحة والأوفر ثراءً. وفي هذا الصدد اتخذت الولايات المتحدة موقفاً مشوباً بالغموض، فهي تدق في العن طبول المعاداة للاستعمار، ومارست ضغطاً شديداً على تشرشل من أجل الهند وأفريقيا، وكانت حريصة على اجتذاب العالم غير الشيوعي إلى المعسكر الغربي الذي يقوم على حرية السوق. أضف إلى ذلك أن رالف بانث Ralph Bunche الأمريكي البارز الأفريقي الأصل<sup>(٢٤)</sup> حاول أن يدفع بهذه القضية إلى الأمام رغم اعتراض الدول الاستعمارية والأمريكان الأكثر تحفظاً، ولكن معظم هذه الجهود ذهبت أدراج الرياح، وأصبحت تاريخاً يُروى. وفي خلال فترة أقصر مما تخيله صناع السياسة (حتى التقدميون منهم)، بدأ عصر تصفية الاستعمار، وأصبح مجلس الوصاية أشبه ما يكون بسفينة قديمة يعلوها الصدا، فقدت محرركاتها، وهجرها بحارتها.

وهناك اليوم من يرون أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أوشك على الاقتراب من النهاية نفسها. ولكن ذلك عارٍ من الصحة، وجدير بنا أن نحلل تاريخه في الصفحات التالية. غير أن من يقرأ القسم الخاص به في ميثاق الأمم المتحدة، الفصل التاسع الخاص بالتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي، والفصل العاشر الخاص بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، قد ينتهي من القراءة دون أن يجد ما يلفت النظر، ويدهش لجرأة من صاغوا هذا القسم من الميثاق، فهو نسخة طبق الأصل من مجلس الأمن في مجال السلام والأمن الدولي، وهي الصلاحيات نفسها التي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

---

(٢٤) حول دور بانث في المسائل الخاصة بمجلس الوصاية، انظر كتاب:

Brian Urquhart, Ralph Bunche: An American Life, (New York, 1993), chaps 9-10.

في ميادين الاقتصاد، والشئون الاجتماعية، والصحة، والبيئة، وحقوق الإنسان، والتقدم الثقافي.

وإذا أمعنا النظر في ذلك يتضح لنا أن تحديد صلاحيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي - على هذا النحو - كان مبنياً على طموح مفرط، كما سيرد في مناقشتنا له في الفصلين الرابع والخامس. كما يلاحظ أن الدول الكبرى لم تصر على أن يكون لها مكان خاص فيه، بعد أن حققوا لأنفسهم مواقع متميزة في مجلس الأمن والمؤسسات التي صنعها مؤتمر بريتون وودز، اكتفوا بأن يضم المجلس ثمانية عشر عضواً بالتناوب، وأن يقدم تقاريره للجمعية العامة ويتلقى منها التعليمات، وأن يضع لنفسه قواعد العمل، ويتولى تشكيل اللجان الخاصة به، ويعد الدراسات، وينظم المؤتمرات، ويتواصل مع الوكالات المتخصصة، ويتشاور مع المنظمات غير الحكومية، وغير ذلك مما يود ممارسته من نشاط، وقد يبدو هذا بديعاً في نظر من يشده الحماس إلى التعاون الدولي الاجتماعي والاقتصادي. أما من يتسم بالواقعية، فسوف يلاحظ أن التشاور مع المنظمات غير الحكومية لا يرد ضمن نظام العمل في مجلس الأمن.

ويعد الفصلان: الرابع عشر الخاص بمحكمة العدل الدولية، والخامس عشر المتعلق بالأمانة العامة للأمم المتحدة أقل التباساً من الفصول الأخرى، فهما يمثلان - بوضوح - الجانب الموروث من النظام الدولي السابق. والقسم الخاص بالمحكمة يتسم بالاختصار لأن "لائحة محكمة العدل الدولية" تلتحق بالميثاق وتعد جزءاً لا يتجزأ منه. ونصت اللائحة على تحديد العضوية، وانتخاب الأعضاء، وشروط الكفاءة التي يجب توفرها فيهم، والإجراءات التي تتبعها المحكمة في عملها. وتعد المحكمة - من مختلف الوجوه - خليفة للمحكمة الدائمة للتحكيم التي أنشئت عام ١٩٠٧ بموجب ميثاق لاهاي، من حيث كونها مؤسسة قضائية تقدم خدماتها للدول التي تقبل

طرح قضاياها أمامها طلبًا للتحكيم. و لا تستطيع أى جهة أخرى (غير أحد الأطراف المعنية) اتخاذ الخطوة الأولى طلبًا للتحكيم، كما أن الحكومات المعنية لم تكن ملزمة بتنفيذ قرار المحكمة إذا لم تقبل به طوعًا. ولكن من حق المحكمة أن ترفع الأمر إلى مجلس الأمن، أى إلى الدول الكبرى. وهكذا كانت محكمة العدل الدولية بمثابة "حاجز" يبسط من حاجة مجلس الأمن إلى اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها بالفصل السابع ضد دولة عضو بالأمم المتحدة. كما احتفظ مجلس الأمن بحقه فى التدخل فى حالة عدم انصياع إحدى الدول لقرار المحكمة، فجميع الطرق كانت تقود إلى مجلس الأمن فيما يتعلق بالسلطة الفعلية.

وكانت الأمانة العامة أيضًا بمثابة رجع الصدى للكيفية التى كانت تعمل بها عصابة الأمم، فهى من المؤسسات الرئيسية للأمم المتحدة، ولكنها تعمل فى خدمة الجميع، ويقع على عاتقها - بقيادة الأمين العام - مهمة تشغيل جميع فعاليات المنظمة الدولية يوميًا. وهناك ثلاثة أمور بارزة فى الفصل الخامس عشر: فالأمين العام يعين بقرار من الجمعية العامة "بناء على توصية يصدرها مجلس الأمن"، ومن ثم احتفظت الدول الخمس الكبرى باليد العليا. والأمر الثانى، أن جميع العاملين بالأمانة العامة يتولون خدمة الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادى والاجتماعى، ومجلس الوصاية وغيرها من الهيئات الثانوية التابعة للأمم المتحدة، ويعدون موظفين دوليين لا يتلقون أى تعليمات من حكومات بلادهم، ويجب أن تتوفر فيهم "المستوى الرفيع من الكفاءة والمهارة والنزاهة" (المادة ١٠١). واقترن هذا الشرط الهام بالأمل فى أن يتم اختيار العاملين بالمنظمة "على قاعدة جغرافية واسعة بقدر الإمكان"، ولا يدرى أحد كيف يتم التوفيق بين شرط الكفاءة واتساع المجال الجغرافى (البلاد التى يأتى منها العاملون)، وهى مشكلة عويصة تواجه الأمم المتحدة حتى اليوم.

والأمر الثالث، أن من واجبات الأمين العام توجيه انتباه مجلس الأمن إلى أى مسألة قد تهدد الحفاظ على السلام والأمن الدولى (مادة ٩٩)، ويُمثل ذلك نقطة حرجة لأن هذه المادة أوجدت جهة منفصلة عن كل من مجلس الأمن والجمعية العامة، باستطاعتها أن تجرى التحقيقات على الأقل فيما تراه يمثل تهديداً أو تعدياً على السلام. وبذلك أصبح من حق الأمانة العامة أن تكون لها مصادرها الإستخبارية الخاصة بها، والخبراء الذين يتولون تقييم المعلومات التى يتم الحصول عليها، حتى لو بقيت (نظرياً) فى خدمة الجميع. كما أن الأمانة هى الجهة التى تلجأ إليها الدول الأعضاء والجمعية العامة نفسها للحصول على المعلومات، والتقارير، والمعلومات المتعلقة بالميزانية، وطالما كان من مهامها الأساسية إدارة أمور مجلس الأمن، فإن عليها أن تفكر بعمق فى كيفية الحفاظ على السلام والأمن الدولى فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومواجهة أى من بوادر الأزمات. ومثل ذلك كله عبئاً ثقيلاً وقع على كاهل بيروقراطية وليدة.

أما المواد الأخيرة لميثاق الأمم المتحدة فكانت ذات طابع ختامى تقليدى، تتناول الإجراءات المتنوعة الخاصة بالترتيبات الانتقالية، والحصانة الدولية لموظفى الأمم المتحدة، والتصديق على الإجراءات، والتوقيعات. ولكن هناك مادتين جديرتين بالذكر هما: (المادة ١٠٣) التى تنص على أن التزامات الدول الأعضاء تجاه الأمم المتحدة تتقدم على غيرها من الالتزامات الدولية. وكذلك النص المهم (المادة ١٠٩، فقرة ٢) الذى يقضى بأن أى تعديلات يتم إدخالها على ميثاق الأمم المتحدة (بعد تصديق برلمانات الدول عليها) يجب حصولها على أغلبية الثلثين من أصوات أعضاء الجمعية العامة "بما فى ذلك جميع الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن". وهكذا أُحكمت الضوابط بدقة تامة فى الميثاق.

وهكذا احتوى الميثاق على عدة أجزاء، ولما كنا لا نتعرض للحكايات الموازية حول مصير هذه الأجزاء فى الفصول التالية من الكتاب، وجب علينا أن نعى بالنظر فى مغزى ومعنى وأثر تلك الأجزاء، وما عمل منها جيداً، وما كان الإخفاق نصيبه، وما استطاع مواكبة الظروف المتغيرة، وما كان منها جامداً كالحجر الصلد. لقد كان الميثاق - فى حد ذاته - مزيجاً من التشدد من ناحية (ويتمثل ذلك فى تكرار الإشارة إلى الحقوق التى اختصت بها الدول الخمس الكبرى)، والمرونة الشديدة من ناحية أخرى (مثل تنوع الوسائل الممكنة لمواجهة ما قد يهدد السلم)، ولم يكن ذلك من قبيل المصادفة، فقد كان صناع الميثاق يدركون إدراكاً تاماً أن عليهم أن يصنعوا نواة صلبة للمنظمة الدولية ممثلة فى مجلس الأمن، ولكن باستخدام صياغة مرنة بالقدر الكافى للتطبيق لمواجهة الظروف غير المنظورة التى تحتل حدوثها فى المستقبل<sup>(٢٥)</sup>. وتضمن الميثاق - إلى جانب ذلك - تطلعات واسعة إلى ما هو أبعد من الأمن العسكرى وحده، وحدد هيكلها وطريقة عملها.

ولا جدال فى أن مؤسسى الأمم المتحدة، قد استطاعوا - بطريقة ما - إقامة نظام دولى جديد. فقد اختلف هيكل السياسة الدولية بعد ١٩٤٥ عنه بعد ١٦٤٨ أو ١٨١٥، بل اختلف أيضاً عن ذلك الذى شهده العالم عام ١٩١٩، لأنه جمع الدول الكبرى جميعاً فى إطار واحد (بما فى ذلك الولايات المتحدة)، وأعطى المنظمة الدولية الجديدة صلاحيات أوسع لمعالجة المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى يعتقد أنها جرت الشعوب إلى حلبة الصراع. ولاشك أن ثمة تحديات لم يستطع صناع الميثاق التنبؤ بها، وربما

---

(٢٥) لعل ذلك يوضح الأسباب التى جعلت بعض الكتاب يرون أن الميثاق يقدم إطاراً صارماً جامداً ضيق الأفق، بينما يراه آخرون متسعاً مرناً، فيلاحظ شليز نجر Schlesinger أن المؤرخ الراديكالى جابرييل كولكو Gabriel Kolko يرى أن "المنظمة الجديدة فشلت قبل أن تبدأ عملها" لأنها جاءت معبرة عن أنانية الدول الكبرى، وهو اعتقاد واسع الانتشار فى البلاد النامية اليوم، بينما يرى السير برايان أوركهاث Sir Brian Urquhart أن الميثاق "وثيقة عملية مدهشة".

كان من بين ذلك أن تهديدات السلام فى عالم المستقبل كانت أقل حدوثاً من الأعمال العدوانية الخارجية، وأكثر وقوعاً بسبب التفكك الداخلى والحروب الأهلية. ولكن هل نتوقع حقاً مثل هذا التنبؤ من ذلك الجيل المنهك من الساسة والدبلوماسيين وخبراء القانون فى عالم كانت لا تزال تدور فيه معارك طاحنة فى أوروبا والمحيط الهادى؟ لا أظن ذلك.

ولكن ما زال هناك لغز محير، لم نذكره بعد. فقد قام " نظام " الأمم المتحدة، وغير من المشهد السياسى، بما أشاع السرور فى نفوس دعاة الفيدرالية الدولية والهيئات الدولية الأخرى. ولكن شهد العام ١٩٤٥ تحولاً كبيراً آخر، فقد ترك تعدد الأقطاب المتمركز فى أوروبا مكانه لعالم ثنائى القطب، ولا يستطيع أحد تجاهل ذلك<sup>(٢٦)</sup>. كان النظام الدولى متغيراً فيما يتعلق بإقامة منظمة دولية جديدة، وفى مجال القصة الأبدية لقيام وسقوط القوى الكبرى نادراً ما تلعب دور العضو الصالح فى نادٍ دولى معنى بالحد من ممارسة الدول لسلطاتها الوطنية.

كانت الخطب التى ألقاها الساسة عاطفية، معبرة عن النصر، متفائلة بمستقبل أفضل للبشرية، سواء أقيمت تلك الخطب فى مؤتمر سان فرانسيسكو، أو فى الاجتماع الأول للجمعية العامة ومجلس الأمن الذى أفتتح فى لندن فى سبتمبر ١٩٤٦. وأنهى ترومان خطابه الذى ألقاه أمام المؤتمر الذى انعقد بعد شهرين من مؤتمر سان فرانسيسكو للتوقيع على الميثاق وتسجيل الأعضاء، بقوله: " هذا البناء الجديد للسلام يقوم على قواعد متينة. وعلينا أن لا نخفق فى انتهاز هذه الفرصة العظيمة لإقامة عالم يسوده العقل والحكمة، لإقامة سلام دائم بعون من الله."

---

(26) A. Deporte, Europe Between the Superpowers: The Enduring Balance (New Haven, 1986).



وكان الدبلوماسيون الذى واصلوا النهار بالليل فى ديمبارتون أوكس،  
ويالنا، وسان فرانسيسكو أكثر علمانية وتفهماً. فقد ظل جورج كينان George  
Kennan يروج لأفكاره فى أروقة الخارجية الأمريكية التى ذهب فيها إلى أن  
الميثاق أسرف فى الوعود، وغُتبت على صياغته مسحة من الغموض، وأن  
ذلك قد يؤدى إلى خلافات فى المستقبل مع الاتحاد السوفيتى المثير للشك  
وغير الجدير بالثقة. وخرج جيلادون جيب Gladwyn Jebb الدبلوماسى  
البريطانى الذى عمل بجد فى إعداد الكثير من مسودات الميثاق - خرج من  
التجربة كلها معبراً عن خشيته من أن يكون المفاوضات قد أسرفوا فى عقد  
الآمال على "عالم يسوده الخداع"<sup>(٢٧)</sup>

وهذا يمثل بالفعل مازق الأمم المتحدة الدائم. فمنذ قيامها تناقضت  
طموحاتها الواسعة تناقضاً حاداً مع الاحتكاكات المتواصلة بين الشعوب  
والحكومات، والمطالب العنيدة للدول. ولعل الرئيس دوايت إيزنهاور استطاع  
تقديم تبرير لمهمة المنظمة الدولية عندما قال: "ستظل الأمم المتحدة تمثل  
أفضل آمال البشرية من حيث التنظيم التى تستبدل بميدان الحرب مائدة  
التفاوض، وذلك رغم كل ما يشوبها من عيوب وإخفاقات قد تؤخذ عليها".<sup>(٢٨)</sup>  
ولعل الكثيرين يرون أن ذلك أقل مصداقية اليوم. ولكن يظل هذا التبرير  
بعيداً تمام البعد عن الأحلام الأولى بالفيدرالية الدولية التى تجمع دول العالم  
معاً، تحثويه طيأت القانون الدولى، للأسباب التى سنتناولها فى الفصول  
التالية.

---

(٢٧) نص خطاب ترومان منشور ضمن ملاحق كتاب: Schiesinger, Act of Creation وحول ملاحظات

كينان وجيب انظر: Hilderbrand.Dumbarton Oaks.p250,257

(٢٨) انظر الاقتباس من إيزنهاور فى: Schlesinger, op.cit..p287.

## القسم الثانى

تطور مؤسسات الأمم المتحدة منذ ١٩٤٥



## الفصل الثانى لغز مجلس الأمن

عرف العالم الدول الكبرى طوال التاريخ. فقد حظيت الإمبراطورية الرومانية بالقوة، ومارست الكثير من الامتيازات بما يفوق ما كان للغال أو البريطانيين القدماء، وقبائل إسبانيا، كما فاقت إمبراطورية "شى إن" جميع منافساتها فى آسيا. وبعد عام ١٥٠٠ كانت الدول الأوربية الكبرى ترتبط مع جاراتها من الممالك المتوسطة والصغرى برابطة تمثل نوعًا مختلفًا من العصبية. وفى عام ١٨١٤-١٨١٥ قامت خماسية من الدول الأوربية ضمت: النمسا، وبريطانيا، وفرنسا، وبروسيا، وروسيا، أنشأت وأدارت نظام السلام الذى أعقب الحروب الكبرى التى شهدتها القرن الثامن عشر. وعندما سقط هذا التوافق الأوربى - فى نهاية الأمر - عام ١٩١٤، دفع الصراع المدمر الذى ترتب عليه كبار المنتصرين إلى صياغة نظام يحقق نوعًا من الرابطة بينهم عام ١٩١٩، وذلك رغم احتجاجات اللاعبين الصغار واعتراضاتهم، وعندما شارفت الحرب العالمية الثانية على نهايتها، التقت مجموعة مختارة أخرى من الدول الكبرى معًا لتضع تصميمًا للنظام العالمى الجديد عام ١٩٤٥. لماذا تصيبنا الدهشة - إذاً - عندما نجدهم يخصون أنفسهم بامتيازات معينة؟ لو لم يفعلوا ذلك لكان مثيرًا لتعجب معاصريهم.

غير أن أى إنسان عاقل اليوم لابد أن يرى أنه من الظلم أن تخصص خمس دول من بين ١٩١ دولة هم أعضاء الأمم المتحدة، نفسها بسلطات وامتيازات خاصة. فالدول الخمس: بريطانيا وفرنسا أو الصين الشعبية، وروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية تحتل مقاعد دائمة فى مجلس الأمن،

الذى يحتل موقع القلب من نظام الأمن الدولى، على نحو ما رأينا فى الفصل السابق. ويعتمد مصير الجهود الرامية إلى تحقيق السلام من خلال المواثيق الدولية، على ما يعملون أو مالا يعملون، وعلى موافقتهم أو إقدام أحدهم على استخدام الفيتو. فمن المدهش والمزعج أن تفرض ما قرره حكومتها على مجلس الأمن، فتغل يده عن القيام بعمل ما، دون أن تكون بذلك قد تجاوزت الحقوق التى كفلها لها ميثاق الأمم المتحدة، فبعض الدول أكثر تساويًا مع غيرها من الكثير من الدول.

وقد شرحنا فى الفصل السابق حسابات الدول، ومحصلة التجارب التاريخية، والمخاوف المتصلة بالمستقبل التى صنعت مجلس الأمن، فكما رأينا، أخذت الدول الكبرى على عاتقها المسؤولية الكبرى الخاصة بقرار الحرب والسلام. وقد واجه مجلس الأمن فى أعقاب الحرب تحديًا تمثل فى تحويل كلمات الميثاق التى صنعت بعناية إلى أفعال. عندئذ فرضت حقائق "الحرب الباردة" نفسها، وعبرت عن نفسها فى استخدام الاتحاد السوفيتى للفيتو فى وقت مبكر فى مسألة لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تمثل تهديدًا مباشرًا للمصالح السوفيتية. وفى فبراير ١٩٤٦ صوتت المندوب السوفيتى أندريه فيشنسكى بالرفض بشأن نزاع حول خروج القوات الفرنسية من سوريا ولبنان، لأن الاتحاد السوفيتى رأى أن النظم التى سوف تخلف الفرنسيين هناك ألعبوة فى يد الإمبريالية الغربية. ومن أطرف ما اتصل بهذه الحادثة التى طواها النسيان، موقف السناتور فاندنبرج، فقد أعلن لزملائه فى مجلس الشيوخ الأمريكى أن الموقف السوفيتى يجب اعتباره لكمة فى وجه الغرب، ولكنه تأكيد لفاعلية النظام. هنا نجد إحدى الدول دائمة العضوية تمارس حق الاعتراض على أمر لا تقبله، دون أن تستطيع الولايات المتحدة الجهر بالشكوى. وما فعله فيشنسكى يؤكد صحة ما ذهب إليه فاندنبرج

قبل ذلك بعام واحد، عندما أعلن في مجلس الشيوخ أن ميثاق الأمم المتحدة لا يجب أن يهدد حقوق السيادة للدول، أما الدول الصغرى، فقد أكد الحادث ما أجمعت عليه من قبل من أن ميدان اللعب قد خُطط لغير صالحهم.<sup>(١)</sup>

وقد يرى أصحاب النزعة الدولية الأوائل أنه يجب استخدام حق الفيتو في المسائل المتصلة بالحرب والسلام، وليس في الأمور الأقل شأنًا. ونص الميثاق على عدم أحقية العضو الدائم في الاعتراض (الفيتو) إذا كان طرفًا في نزاع "سلمي"، فيما عدا الحالات التي تخضع للفصل السابع، التي يشكل النزاع فيها "تهديدًا للسلام". ولكن غموض الصياغة وسرعة تحرك المندوب السوفيتي وإذعان الولايات المتحدة جعل من الحادثة سابقة مهمة سجلت في بداية عمر المجلس. فإذا استطاع عضو دائم التحكم في عملية تصفية المستعمرات، فما الذي يمنعه من إيقاف أى قرار يشاء؟ تحتل الإجابة العديد من الأشياء السيئة، ففي بداية الأمر لجأ الاتحاد السوفيتي إلى استخدام الفيتو دائمًا، فيما عدا فرنسا التي استخدمت الفيتو في أمور تتعلق بالصراع داخل اليونان وخارجها مع جاراتها الشيوعيات. ولكن معظم حالات استخدام الفيتو من جانب موسكو جاء للاعتراض على قبول انضمام بلاد لها ماض أو حاضر فاشي، أو تعتبرها تدور في فلك الاستعمار الجديد، أو لأنها كاثوليكية محافظة، للحيلولة دون دخولها الأمم المتحدة. ففي ١٣ سبتمبر ١٩٤٩ أعاقت موسكو - وحدها - انضمام النمسا، وسيلان، وفنلندا، وإيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وشرق الأردن. وفي سبتمبر ١٩٥٢ اعترضت على انضمام اليابان، وكمبوديا، ولاوس، وفيتنام الجنوبية، وليبيا. وبعض تلك الدول أعادت

---

(١) تصريح فاندنبرج في ٢٧ فبراير ١٩٤٦، وتبرير الفيتو السوفيتي موجود في:

Congressional Record:Senate,79th Con. .1st sess (vol,92,pt.2) p1694.

أما عن خطبة فاندنبرج المهمة في ٢٩ يونيو ١٩٤٥ بشأن ضرورة عدم تهديد الميثاق للسيادة الأمريكية

فموجودة في: Ibid.,vol.91,pt.2,pp6981-85.

تقديم طلب الانضمام لتواجه العقبة نفسها. وفي ١٣ ديسمبر ١٩٥٥ اعترضت موسكو على جميع الدول سائلة الذكر إلى جانب بعض الدول الأخرى، وبلغ جملة ما اعترضت عليه ست عشرة دولة. وكانت هناك اعتراضات (فيتو) خطيرة على موضوعات تتصل بالأمن، تمت من حين لآخر، مثلما حدث عندما مارست بريطانيا وفرنسا حق الفيتو ضد قرارات الإدانة خلال أزمة السويس ١٩٥٦. غير أن الفيتو استخدم خلال السنوات الأولى في أمور لا تتعلق بالصراع الدولي، مثل اختيار الأمين العام للأمم المتحدة. وكانت موسكو هي التي صنعت سابقة أخرى. وفي السنوات التالية استخدمت الصين الفيتو لتحويل دون اختيار أمين عام تراه غير مناسب، واعترضت الولايات المتحدة - فيما بعد - على تجديد تعيين السكرتير العام بطرس بطرس غالي. وهددت فرنسا - من جانبها - بالاعتراض على تعيين من لا يتحدث الفرنسية بطلاقة في هذا المنصب.<sup>(٢)</sup> هنا يصبح امتياز الخمسة الكبار الدائمين موضع تساؤل، فيكفى أن يهدد أحدهم باستخدام الفيتو حتى يهرع الآخرون للوصول إلى حل وسط يجرى التوسط إليه عادة في إحدى الغرف الخاصة بمقر الأمم المتحدة. وهذا أفضل - طبعاً - من لجوء الدول الكبرى إلى المواجهة، ولكنه يجمد ويبطئ عملية اتخاذ القرار في مجلس الأمن، كما يقلل عدد الأمور التي يمكن أن تتجزها المنظمة الدولية.

وجدير بالملاحظة أن الولايات المتحدة لم تجد ما يدعوها إلى استخدام الفيتو خلال السنوات الخمس والعشرين الأولى من عمر المنظمة الدولية، ويعنى ذلك أن أجندة الأمم المتحدة سارت في اتجاه أمريكيا. وكان أول استخدام للفيتو في مارس عام ١٩٧٠ بالتوازي مع الصوت البريطاني ضد تدخل الجمعية العامة مسألة روديسيا الجنوبية. ولكن هذا الموقف الذي نسيته

(٢) نسق استخدام الفيتو في مجلس الأمن على مدى نصف قرن من ١٩٤٥ تمت دراسته في كتاب:

Anjali V. patil, The UN veto in world Affairs 1946 - 1990: A Complete Record and Case Histories of the Security Council Veto (sarasota,fla, and London 1992).

كل من بريطانيا وأمريكا كان نتاجاً لتغير الأحوال مع تغير الزمان، عندما أصبحت الجمعية العامة واقعة تحت تأثير الدول الأفريقية والآسيوية ودول أمريكا اللاتينية، وإلى أجندة تتجه إلى قضايا مثل تصفية الاستعمار، والعلاقات بين الشمال والجنوب، والحروب الأهلية في أفريقيا. وازداد استخدام الولايات المتحدة للفييتو لنقض القرارات المتعلقة بمناطق لها مصالح فيها تقتضى الحماية مثل قناة بنما، وعضوية كوريا الشمالية بالأمم المتحدة، وأنجولا، ونيكاراجوا. وإضافة إلى ذلك، وجدت الولايات المتحدة نفسها غارقة في مشكلات الشرق الأوسط، ومن ذلك الاعتراض على القرارات المعادية لإسرائيل. وبذلك أصبح سجل الروس والأمريكان في استخدام الفييتو معكوساً. وعلى سبيل المثال، لم يستخدم السوفيت الفييتو فيما بين ١٩٨٥ و١٩٩٠، على حين استخدمته أمريكا سبع وعشرين مرة خلال تلك الفترة، غير أن قدرة الدول الخمس دائمة العضوية على نقض القرارات وتعطيل الأعمال شكلت أداة ضغط. وقد يرى ذلك بعض مندوبى الدول الأعضاء بالأمم المتحدة. ولكن قيام الولايات المتحدة بممارسة حق الاعتراض أفضل كثيراً من انسحابها من المنظمة الدولية نهائياً. وما يراه النقاد على أنه ضعف شديد فى النظام، قد يرى فيه الواقعيون ضماناً للمستقبل، فمن الأفضل أن تظل الدول الكبرى داخل الأمم المتحدة بدلاً من أن تكون خارجها.

وإذا كانت " الحرب الباردة" قد أدت إلى التوسع فى استخدام حق الفييتو فى العديد من المسائل، فإن لذلك أثره الفعال على لجنة الأركان العسكرية، فقد كانت هناك العديد من الأشياء التى يدور العراك حولها على ضوء الشكوك المتزايدة بين الشرق والغرب. وفى يوليو ١٩٤٨ قدمت اللجنة تقريراً إلى مجلس الأمن ذكرت فيه أن الوضع ميئوس منه " بصراحة تفتقر إليها اللجان المنقسمة على نفسها بالأمم المتحدة " على حد تعبير الأستاذ



نيقولا س<sup>(٣)</sup>. فقد توقفت كل الخطط الأولى، وأهمل موضوع القواعد، وطوى النسيان ذلك القسم من الميثاق. وما زالت اللجنة موجودة على الورق حتى اليوم، مجرد هيئة عظمى، تجتمع بانتظام ولكن دون جدول أعمال. وقد ترتب على وقوع اللجنة أول ضحية للحرب الباردة أن مجلس الأمن والأمانة العامة عانا - للأسف - من سوء الاستعداد في النواحي العملية عندما واجهتهما بعد ذلك الحاجة إلى اتخاذ إجراءات لحفظ السلام، أو فرضه بالقوة، كما سنرى في الفصل التالي.

وبعد مرور عامين على مؤتمر سان فرانسيسكو، خابت الآمال الكبرى التي علقت على مجلس الأمن. فقد زعم المتفائلون عندئذ أن هذا المجلس سيمارس سلطات لا نظير لها في التاريخ. ولكن فاتهم أن يذكروا لقرائهم والمستمعين إليهم أن كل شيء يتوقف على التوافق بين الدول صاحبة حق الفيتو. قامت الجمعية العامة من وقت إلى آخر بإصدار قرارات تدعو الخمسة الكبار إلى الإجماع على كلمة واحدة، وفي أواخر ١٩٤٧ شكلت الجمعية العامة لجنة مؤقتة للتعامل مع الأزمات الدولية المفاجئة إذا ظل مجلس الأمن على حاله من الانقسام. ولكن اللجنة افتقرت إلى سلطة الإلزام لقراراتها، وما لبثت أن اختفت. وفي أكتوبر ١٩٥٠ أصدرت الجمعية العامة قرارها الشهير الذي دعا إلى الإتحاد من أجل السلام، وذلك في مواجهة ميوعة الموقف الأمريكي، ومعوقات الفيتو السوفيتي. وبموجب ذلك القرار أعطت الجمعية العامة لنفسها حق الاجتماع ومناقشة الإجراءات التي يمكن اتخاذها في حالة تعطيل عضو لقرار مجلس الأمن باستخدام الفيتو، على حين صوتت أغلبية أعضاء المجلس لصالحه. وكانت تلك محاولة جسورة من الجمعية العامة لتحويل مركز السلطة داخل الأمم المتحدة، حظيت بقبول غالبية الأعضاء، وعادت للظهور في قرارات الجمعية العامة خلال أزمة السويس

---

(٣) انظر H.G.Nicholas, The United Nations as a Political Institution (London, 1959), p.70.

١٩٥٦. ولكن هذه المحاولة لم تجد سندًا دستوريًا (من الميثاق) يدعمها، ولم يستطع الصمود في وجه أصحاب الفيتو من أعضاء مجلس الأمن كما سنرى. وسجل مجلس الأمن على مدى السنوات الأربعين الأولى يُعد مقياسًا للتوترات بين الدول الكبرى في النصف الثاني من القرن العشرين حول: كوريا، السويس، برلين، الكونغو، الصراع العربي - الإسرائيلي، أمريكا الوسطى، أفريقيا. شغلت جميعها مجلس الأمن، ولكن كيفية حلها لم تعتمد على طبيعة الأوضاع على الأرض فحسب، بل على مدى التوافق بين الخمسة الكبار.

وكان غزو كوريا الشمالية للجنوب في ١٩٥٠ أول علامة على الطريق. وتلك كانت حالة كلاسيكية للعدوان الدولي كما حدده ميثاق الأمم المتحدة. ولكن العلاقات المتوترة بين الشرق والغرب - في ذلك الوقت - وكثرة لجوء الإتحاد السوفيتي إلى استخدام الفيتو جعل الفرصة محدودة للقيام بعمل جماعي للأمم المتحدة. ولكن المقاطعة المؤقتة لمجلس الأمن من جانب الإتحاد السوفيتي (احتجاجًا على إقصاء جمهورية الصين الشعبية لصالح الصين الوطنية)، أتاحت الفرصة لتحرك تقوده الأمم المتحدة للقيام " بعمل بوليسي " ضد الطرف المعتدى. وكانت الحرب طويلة صعبة يسودها التوتر، مثلت أكبر حملات فرض السلام التي قامت بها الأمم المتحدة. ومن الواضح أنه لم يكن هناك إجماع بين الدول الخمس دائمة العضوية. كان الإتحاد السوفيتي غاضبًا مما حدث، والخطأ الذي وقع في شركه، واحتج بشدة على الدور الذي قامت به الأمم المتحدة، ولكن دون جدوى. ولم يغيب السوفيت مرة أخرى عن مجلس الأمن، ومارسوا استخدام الفيتو من حين إلى آخر كوسيلة لرد الصاع صاعين للغرب. وعندما احتلت الصين الشعبية مقعدها كعضو دائم بدلاً من الصين الوطنية، قدمت شكوى مباشرة ضد الولايات المتحدة لا بسبب خسائرها في ميادين القتال، ولكن لأن الولايات المتحدة

مثلت النظام الرأسمالي الكريه. وبعد وفاة ستالين، أصبحت الصين بقيادة ماو لاعبا حذرًا يصعب التنبؤ بحركته قياسًا بالاتحاد السوفيتي، داخل مجلس الأمن نفسه وعلى صعيد النظام الدولي كله. وأخيرًا، قاومت الصين (ولا تزال حتى اليوم) أى عمل يترتب عليه تسجيل سابقة للتدخل فى الشؤون الداخلية لأى دولة عضو. لهذه الأسباب أصبح الحصول على إجماع الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن - الذى يتوقف عليه الكثير - بالغ الصعوبة فيما عدا المسائل الصغيرة.

وهكذا أنتجت الحرب الكورية مزيجًا من الأنشطة التى حددها ميثاق الأمم المتحدة، وتلك التى لا صلة لها به. ومن الواضح أن عمليات الأمم المتحدة وقعت تحت المادة ٤٢ من الميثاق التى تسمح بالقيام بالأعمال التى من شأنها استعادة السلام والأمن الدولي. ولكن لم يكن هناك دور لمجلس الأمن أو لجنة الأركان العسكرية التابعة له. تسترها بالكاد قرارات الأمم المتحدة، على خلاف حرب الخليج الأولى (١٩٩١) من أوجه مختلفة، فيما عدا أن الحرب الأخيرة خلت من غضب وإعاقه الاتحاد السوفيتي. وكان قائد القوات الأمريكية فى كوريا يرجع إلى واشنطن وليس إلى مقر الأمم المتحدة فى نيويورك، وكانت القوات التى استخدمت فى الحرب إلى جانب القوات الكورية الجنوبية أمريكية خالصة (على الرغم من أن بعض الدول المشايعة للغرب شاركت فى القتال). ولما كان غياب السوفيت عن مجلس الأمن أتاح الفرصة للتدخل فى المحل الأول، فإن العمليات العسكرية قدمت دروسًا للاستفادة منها فى الأعمال التى قد تقوم بتفويض من مجلس الأمن مستقبلاً.

والعلامة الثانية على الطريق، تمثلت فى أزمة السويس - المجر المزدوجة عام ١٩٥٦ التى كانت لها نتيجتان على الأقل بالنسبة إلى وضع وممارسات الأعضاء الخمسة الدائمين بمجلس الأمن. وقد رأى المراقبون المحايدون فى العمل الذى قامت به بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ضد مصر،

وسحق السوفيت للثورة المجرية، هما من حيث المبدأ عملان متماثلان، عدوان من دول كبرى على دول صغيرة. وقد ناضلت الجمعية العامة التي اجتاحتها الغضب لاتخاذ قرار، على الرغم من أنه كان محدود الأثر. واستخدمت كل من بريطانيا وفرنسا الفيتو من ناحية، كما استخدم الاتحاد السوفيتي الفيتو من ناحية أخرى عند تعامل مجلس الأمن مع الأزمة، وذلك خدمة لمصالحهم في مواجهة قرارات معادية لهم. ولكن الفرق الحقيقي تمثل في قيام الرئيس الأمريكي إيزنهاور - الذي بلغ الغضب عنده الذروة - بالضغط على بريطانيا وفرنسا (وخاصة الضغط المادي) فاضطرت الدولتان إلى التراجع، وخرجت بريطانيا من تلك الأزمة بنتيجة مؤداها أنها لا تستطيع أن تمارس سياسات مستقلة ضد إرادة الولايات المتحدة. وتعلمت فرنسا من الأزمة أن تكون أقل اعتماداً على الهيمنة الأمريكية. وعلى النقيض من ذلك، لم تكن الاحتجاجات على ما قام به السوفيت في المجر ذات تأثير، فقد كانت المجر في دائرة النفوذ السوفيتي، وكان من الصعب إنقاذها دون التورط في حرب كبرى (قد تكون نووية). وهذا ما لم يكن باستطاعة أحد الإقدام عليه، بما في ذلك وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس صاحب سياسة طي السجادة الشيوعية. وهكذا، برزت بين الدول الخمس دائمة العضوية فجوة عسكرية بين الضعاف والأقوياء، وهو ما انعكس على استخدام كل واحدة منهم لحق الفيتو، وامتيازات العضوية الدائمة بمجلس الأمن.

والنتيجة الهامة الثانية لأزمة السويس هو عملية حفظ السلام التي تمت في سيناء بعد انحسار العدوان، وسوف نتناول تفاصيلها في الفصل التالي، ولكن ما نود الإشارة إليه هنا ما اعترى الصلات بين الخمسة الكبار والقوات التي كونت مساهمات الدول في حفظ السلام من ضعف، فقد قررت الدول الكبرى أن تتأى بنفسها عنها. هنا تبدو الآثار السلبية للحرب الباردة وما صاحبها من توترات، كما أنه يمثل خطوة بعيدة تماماً عما دار بخلد الأمم

المتحدة. حقاً شارك البريطانيون والفرنسيون في بعض المهام الخاصة بحفظ السلام في العقود التالية، ولكن القوتين العظميين لم يتديبا سوى اهتمام محدود، واقتصرت مساهمتها على التسهيلات الإدارية (اللوجستية). وهكذا بدلاً من أن تكون الدول الكبرى الراعى الأساسى للأمن الدولى، تركت هذه المهمة للدول التى لا تتمتع بالعضوية الدائمة فى مجلس الأمن، وخاصة الدول المحايدة، كالسويد والهند. فقد كانت كل من موسكو وواشنطن مشغولة فى الصراع حول دول عدم الانحياز، وشك كل طرف من أطراف الحرب الباردة من استغلال الآخر الظروف لصالحه لو وجدت قواته فى الميدان. وكان هذا هو السبيل الأول لإدارة عمليات حفظ السلام. ولكن كان من السخف أن تتحمل الدول المتقلة بالمشاكل المادية العبء الأكبر فى عمليات حفظ السلام والأمن الدولى. وجعلت من امتيازات الدول دائمة العضوية تتطوى على مفارقة غريبة، فهم يمضون قدماً فى وضع القواعد والموافقة على العمليات المقترحة (أو على الأقل لا يستخدمون الفيتو ضدها)، ولكن أصحاب الخوذات الزرقاء فى الميدان لا ينتمون إليهم.

ويفسر ذلك الأسباب التى جعلت أزمات الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين مثل كارثة الكونغو والحروب العربية - الإسرائيلية المستمرة، ذات تأثير محدود على بنية وسلطات مجلس الأمن، رغم أهميتها الفائقة فى مجال الحفاظ على السلام وفرض السلام. كان المجلس مشغولاً بالإقليمية بصورة درامية متكررة، وكان لقطبى الشرق والغرب دول تدور فى فلك كل منهما، حاولت أن تساعدها إيجابياً عن طريق التأييد الدبلوماسى والإمداد بالسلاح، وسلبياً عن طريق استخدام الفيتو لنقض أى قرار ضد مصالح الكتلة التى يمثلها. قدمت موسكو العون السياسى لباتريس لومومبا رئيس وزراء الكونغو خلال أزمة انفصال كاتانجا وما تبعها من حرب أهلية تفاقمت من وقت إلى آخر. وقدمت موسكو الحماية للمصالح المصرية خلال

تلك السنوات. وفي أوائل السبعينيات استخدمت واشنطن الفيتو في مواجهة القرارات المعادية لإسرائيل في وقت كانت تخشى فيه أن تؤدي الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٦٧) و (١٩٧٣) إلى جر القطبين إليها، وما قد يترتب على ذلك من نتائج لا تدخل في الحسبان، وكانت هناك جهود دبلوماسية مضنية لتفادي هذا الاحتمال. ونتيجة لذلك توالى اجتماعات مجلس الأمن في جو يسوده التوتر. والمواجهات الكلامية، علامة على أن الحرب الباردة أصبحت الآن تجمع بين قطاع غزة وقاعة اجتماعات مجلس الأمن في مدينة نيويورك<sup>(٤)</sup> ولكن كل عضو دائم يقر بعدم استطاعته تجاهل الفيتو ، لأن ذلك يعنى تنازله عن جانب هام من امتيازاته. وكثيراً ما يكون هناك اتفاق غير معلن بالاعتراض على المستوى السياسى عندما يتعلق الأمر بالمصالح الحيوية لإحدى القوتين العظميين، مع ترك المجال للأمانة العامة للقيام بالعمل الإدارى المطلوب على الأرض، على نحو ما فعلت - مثلاً - وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة (UNRWA) التى يقتصر عملها على مساعدة اللاجئين دون التورط فى العمل السياسى. وعندما يكون الموضوع أقل إثارة للانقسام بين الأعضاء الدائمين، كما فى حالة غينيا الجديدة الغربية أو قبرص، يقوم مجلس الأمن بتفويض الأمانة العامة للقيام بعمليات حفظ السلام. ويتضح من ذلك أنه من السهولة بمكان الاتفاق حول المشكلات الإقليمية الأقل أهمية، وذلك بخلاف المسائل الأكثر أهمية (مثل: شبه جزيرة كوريا، وتايوان، والصراع العربى - الإسرائيلى) التى قد تؤدي إلى نشوب حرب واسعة النطاق يترتب عليها انهيار نظام الأمن الدولى. غير أن ازدواج المعايير كان واضحاً منذ البداية.

وقد أدى مأزق مجلس الأمن إلى حدوث تطور إيجابى، يتمثل فى زيادة نشاط الأمين العام واتساع مساحة دوره. لقد جعله الفصل الخامس عشر من

(4) Brian Urquhart's memoir , A Life in Peace and war (New York,1978),chaps 9-16

الميثاق " كبير الموظفين الإداريين " للمنظمة الدولية، وسماه المعلقون فى السنوات الأخيرة " الموظف المدنى رقم واحد فى العالم "، والوصف الأخير لا بأس به مادام الأمين العام لا يلعب دور " الخادم " لمجلس الأمن وحده، بل لجميع مؤسسات الأمم المتحدة، وخاصة الجمعية العامة. ولكن سلطاته الحقيقية ظلت ضعيفة، إلا فيما اتصل بصورته العامة وقدرته على توظيفها. ولكن تظل تسميات مثل " الأمن " و " الموظف المدنى " تضى الغموض على منصب لا يعد إدارياً محضاً مثل وظيفة كاتب الجلسة أو أمين مجلس الوزراء. وبينما يبدو الاختصاص المعلن للأمين العام إدارة أعمال المنظمة الدولية، يعطيه الميثاق مسؤوليات سياسية وخاصة من خلال عمله مع مجلس الأمن فى المسائل التى تمثل تهديداً للسلام العالمى (المادة ٩٩)، وفى التقرير الذى يرفعه إلى الجمعية حيث يقدم تصوراً للظروف التى تتناول فيها المجلس العديد من الأمور فى سنوات سادتها الفوضى العامة (المادة ٩٨).

وبينما يلتزم الأمين العام بعدم الميل إلى طرف معين أو تلقى التعليمات من دولة واحدة، فإن عليه أن يجعل الأمم المتحدة تؤدى عملها جيداً. يضاف إلى ذلك ما أصبح شائعاً فى الدوائر الغربية وفى محيط الدول النامية افتراض أن الأمين العام يمثل الرأى العام الدولى ويتحدث باسم المصالح الدولية وخاصة ما تعلق منها بالأعضاء الضعفاء بالأمم المتحدة والمجتمعات البائسة، وهى متطلبات صعبة وخاصة أن احتمالات الخلاف حولها قائمة. ولما كان الأمين العام مطالباً بتنفيذ رغبات الدول الكبرى بقدر كبير من النجاح فقد يؤدى ذلك إلى عدم ارتياح الدول النامية الصغيرة، كما أن التركيز على المسائل المتعلقة بالأمن الدولى وإعطائها الأولوية قد يبعث على انتقاد الأمين العام واتهامه بإسقاط القضايا الخاصة بالعدالة الاجتماعية من اعتباره. ولكن إقدام الأمين العام على إدانة إحدى الدول الخمس دائمة العضوية قد يقضى عليه تماماً، حتى لو كانت له فطنة بطل رواية كارلوجولدونى " خادم

السيدين " (٥). كانت مهمة الأمين العام مستحيلة حقاً زمن احتقانات " الحرب الباردة "، تمتع الأمين العام الأول تريجفي لى Trygve Lie بنظرة واسعة المدى لمهامه السياسية منذ بداية توليه المنصب، ولكن تصرفاته خلال الأزمة الكورية كانت تتذر بضعف نفوذه بمجرد عودة السوفيت إلى مجلس الأمن، فقد دفع بالقرار المعادى لكوريا الشمالية في مجلس الأمن، وحث الجمعية العامة على اتخاذ قرار "الاتحاد من أجل السلام". ومن المثير للدهشة أنه بمجرد إعلان الاتحاد السوفيتي رفضه التعاون مع لى واستخدامه الفيتو لمنع تجديد مدته، شن جوزيف ماكارثى Joseph Mc carthy وأتباعه حملة ضارية ضد الأمم المتحدة باعتبارها قاعدة يتجمع حولها النفوذ الشيوعي في أمريكا. وبعد استقالة لى - بعد تردد - أواخر ١٩٥٢، كان داج همرشولد Hammarskjold الرجل المناسب للقيام بالمهمة المستحيلة. فهو مثالي، حازم، سياسى، براجماتي، ومبدع معاً. استطاع أن يستخدم دبلوماسية ما وراء الكواليس - حتى في السنوات الأولى من توليه المنصب التي اتسمت بالهدوء - لحل الموضوعات المعقدة الصعبة. وعلى حين كان لى يعلن عن استخدام الأمين العام لمساعديه الحميدة، كان همرشولد يمارسها دون ضجيج دعائي.

وقد بلغ أداء همرشولد ذروته خلال أزمة السويس - المجر المزدوجة، والقصة تحتاج أن تروى بتفاصيلها التي لا يتسع لها المجال هنا، لأن ما فعله همرشولد كان قريباً من المعجزات، لقد تنقل بين الدول الخمس دائمة العضوية، اتهم ثلاثة منهم بخرق القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ذاته، منتقلاً من الاجتماع الطارئ للجمعية العامة إلى الجلسات الطارئة لمجلس

---

(5) A.Roberts and B.kingsbury(eds.),United Nations, Divided world:The UN'S Roles in International Relations,2nd ed. (Oxford ,1933).

ويتضمن هذا الكتاب فصلين عن الأمين العام ودوره، كتب أحدهما بريز دى كوييار Perez de cuellar (الذى كان أميناً عاماً ١٩٨٢-١٩٩١) وكتب الفصل الآخر فرانك ونولت، ويتضمن تعليقات حول داج همرشولد وملاحظته الخاصة بملاء الفراغ. أما دور همرشولد في أزمات السويس، والمجر، ولبنان والكونغو فقد عالجها بدقة: Brian Urquhart, Hammarskjold (New york,1994).chaps. 7,8,10,15.



الأمن، مستخدماً لغة تدفع بعملية السلام إلى الأمام، وتُخرج الدول الكبرى من المأزق التي كانت فيه، وضع في أقل من ٤٨ ساعة خطة القوة الدولية لحفظ السلام (UNEF) للانتشار بين مصر وإسرائيل على طول الحدود بين البلدين، وخفف من مشاعر الحساسية عند كل طرف بطريقة بارعة. وعندما أُعيد انتخابه بالإجماع - بعد ذلك بعام واحد - لمدة خمس سنوات أخرى، قال في كلمته أمام الجمعية العامة إنه كان يفضل أن يعمل وفق تعليمات محددة تعطى له، لأنه كان يعمل أحياناً دون دليل يهتدى به " حتى يملأ أى فراغ يظهر فى النظم التي وضعها الميثاق، وحددتها الدبلوماسية التقليدية ". كان هذا تقييماً ذاتياً جازاً لمنصب الأمين العام، ولم يحتج على ذلك أحد - بما فى ذلك السوفيت - رغم عدم ارتياحهم للأدوار التي لعبها. كان من السابق لأوانه افتراض أن أعضاء الأمم المتحدة سوف يطلقون يد من يتولى منصب الأمين العام للتصرف فى المستقبل. فقد واجه خليفته همرشولد يوثانت U Thant وكورت فالدهايم Kurt Waldheim احتكاكات مع مختلف الأعضاء الدائمين، كما أنه لم يتم التجديد لبطرس بطرس غالى عام ١٩٩٦ بسبب اعتراض أمريكا.

ولكن حدثت أشياء متميزة تفوق ما جاء بالمواد الجامعة للفصل الخامس عشر الذى حدد دور الأمين العام. فأثناء أزمة الكونغو ١٩٦٠-١٩٦١ كان همرشولد وفريق العمل المتميز الذى عاونه هناك فى قلب الأحداث، وقد ضم هذا الفريق بانث Bunche، وأندرو كوردييه Andrew Cordier، وبرايان أوركوهارت Urquhart. وجاءت وفاة همرشولد فى حادث طائرة رمزاً ذا مغزى، وذلك أثناء طيرانه من الكونغو إلى روديسيا الشمالية فى مهمة "مساعي حميدة" ورسالة "ملء الفراغ". عندئذ كانت الجمعية العامة تتظر إليه على أنه حلّ مشاكل العالم، وحتى الدول الخمس دائمة العضوية رأت عمله نافعاً.

كانت مخاطر تحمل الكثير من الأعباء، والتعرض لضربات الدول الكبرى إذا ساءت الأمور على غير المتوقع، مخاطر كبيرة دون شك. كان على الأمين العام كورت فالدهايم - مثلاً - أن يطير إلى الجزائر عام ١٩٧٧ ويعود مصطحباً رهائن حركة تحرير البوليساريو. من يستطيع الاعتراض على مثل هذا العمل؟ ولكن المخاطرة كانت كبيرة بالنسبة إلى سلفه يوثانت الذي سعى للتفاوض من أجل وضع نهاية للصراع في فيتنام، على الرغم من شكوك الولايات المتحدة، وكانت المخاطرة أكبر عندما اتخذ مبادرات عام ١٩٦٢ تهدف إلى حل أزمة الصواريخ الكوبية<sup>(٦)</sup>. وكان واضحاً - في الحالة الأخيرة - أن القرارات النهائية حول الحرب والسلام سوف يتم اتخاذها في واشنطن وموسكو، وأن كل من عداهما إنما يلعب دوراً صغيراً لإثبات وجوده. كانت تلك طبيعة الحرب الباردة ثنائية القطب. وظهر بوضوح أن الأمم المتحدة والأمانة العامة تلعبان دوراً ثانوياً في حالات الطوارئ الكبرى. بينما سمحت الدولتان العظيمةتان للأمم المتحدة بتولى قضية تصفية الاستعمار، وقضايا التنمية، وغيرها طالما كانت لا تمس مصالحها الأمنية. ولكن حقيقة قيام الأمين العام للأمم المتحدة بلعب مثل تلك الأدوار تؤكد أن العالم قد تغير عما كان عليه عام ١٩١٤ أو ١٨٧٠. فقد أعطى الأمين العام الدور الرئيسي في الكثير من الصراعات الصغيرة. وحتى أثناء الخلافات بين الدول الكبرى، أعطيت الأمانة العامة للأمم المتحدة دور المؤسسة المعاونة أو الراغبة في التعاون للبحث عن حل النزاعات أو دور الرسول الأمين الذي ينقل الرسائل بين مختلف الأطراف.

وزداد عدد الدول التي اعترفت تدريجياً - بعد تردد - بأهمية الأمانة العامة التي لا تلعب دوراً أساسياً، ولكنها تقوم بدور فعال في تسوية

---

(٦) تغطي مذكرات يوثانت دور الأمم المتحدة في أزمة الصواريخ الكوبية ولكنها تؤكد ما جاء بالأدبيات الثانوية من أنها كانت محدودة الأثر، كان وجودها صغيراً، ولكنه لم يكن حيوياً. U Thant, View from

(New York (New York, 1978

النزاعات. وقد عبر الأستاذان: فرانك Frank ونولت Nolte عن ذلك بدقّة:  
" (وبحلول منتصف الثمانينيات) شعر الأمانة العامون بأن العمل على  
مسئوليتهم للحفاظ على ما يعتبرونه الحدود الدنيا للنظام الدولي له ما يبرره،  
وقد حققوا النجاح في وضع حدود بين دورهم، والدور الذي تلعبه المؤسسات  
السياسية المفوضة من الدول الأعضاء... تستطيع الجمعية العامة أن تثير  
المزيد من الضجيج، ويستطيع مجلس الأمن أن يتصرف بحزم إذا كان هناك  
إجماع من الأعضاء الدائمين. ولكن ما تحظى به الأمم المتحدة من تأثير  
مقبول على العالم الحقيقي الذي يقع خارج مقرها مرده - بالدرجة الأولى -  
إلى الأعمال التي يقوم بها الأمين العام".<sup>(٧)</sup>

ويمضى المؤلفان بعد ذلك لوصف ما لا يقل عن سبعة عشر من  
"المساعي الحميدة" التي بذلها الأمين العام في الثمانينيات وأوائل التسعينيات،  
كان بعضها مخولاً من مجلس الأمن، وبعضها الآخر من الجمعية العامة،  
وبعضها تم بمبادرة من الأمين العام. ومن الواضح أن نهاية الحرب الباردة  
ساعدت كثيراً على تقليل الشكوك بين واشنطن وموسكو ضد أي طرف  
ثالث يلعب دوراً في الشؤون الدولية، وجعلتهما تريان في الأمين العام أداة  
نافعة لحل المشكلات الصعبة. وكثيراً ما يقوم الأمين العام باختيار مبعوث أو  
ممثل خاص يكلفه بالتنقل بين الأطراف المعنية، بدلاً "المساعي الحميدة" في  
الإقليم الذي يشهد توتراً أو في منطقة محايدة مثل جنيف. بعض هذه القضايا  
ذات طبيعة محدودة الحجم مثل النزاع الحدودي بين جويانا وفرنزويلا أو بين  
نيوزيلندا وفرنسا حول التجارب الذرية في المحيط الهادى، ولكن بعضها  
الأخر على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى الحفاظ على السلام والأمن

---

(٧) الاقتباس مأخوذ من ص ١٤٨ من مقالتهما المنشورة في United Nations: Divided World وتحتوى  
الدراسة على عرض " للمساعي الحميدة " المختلفة التي بذلها الأمين العام في الثمانينيات والتسعينيات  
من القرن العشرين.

الدولى مثل الإشراف على الانتخابات فى كمبوديا والتوصل إلى اتفاقات السلام فى أمريكا الوسطى. ولم تكن كل هذه المهام ناجحة تماماً، فلننظر - مثلاً - إلى الجهود التى بذلها فانس وأوين لحقن الدماء فى البوسنة فى ١٩٩٢ - ١٩٩٣ التى منيت بالفشل، وما زالت المسئولية عن ذلك الصراع موضع الخلاف حتى اليوم. والحق أن الوساطة المحايدة تمنى بالفشل إذا فضل أحد أطراف النزاع الحرب على التفاوض، أو إذا قامت إحدى الدول الكبرى بإعاقة جهود المساعى الحميدة.

وهكذا، رحبت الدوائر التقدمية فى كل مكان بالتحويلات التى لحقت بدور الأمانة العامة للأمم المتحدة فى الشؤون الدولية، ولكن هذا التوسع فى نشاط الأمين العام يعتمد بالدرجة الأولى على قبول القوى العظمى. وقد أصبحت مهام الأمم المتحدة متواترة الحدوث - منذ ١٩٨٧ - ثم أصبحت منتظمة بسبب الذوبان التدريجى لجليد الحرب الباردة، بعدما انتهج الزعيم السوفيتى الجديد ميخائيل جورباتشوف سياسات تحررية استجاب لها الغرب. واستفادت من ذلك الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والأمانة العامة، منذ أعلن جورباتشوف أن بلاده تفضل التعاون مع الأمم المتحدة وتمكينها من أداء رسالتها، وذلك فى إطار سياسته التوفيقية التى أراد بها دعم خطته الإصلاحية فى بلاده.

وكانت النتائج التى ترتبت على التحول فى موقف الدول الكبرى فى مجلس الأمن ذات طابع ثورى<sup>(٨)</sup>. فقد عملت الدول الخمس دائمة العضوية معاً فى موضوع تلو الآخر بطريقة لم تحدث من قبل. فاستعادوا بذلك المهام التى حددها الميثاق، ولكن ازدادت مطالبهم من الأمانة العامة وفوضوها للقيام

---

(٨) حلل نتائج انفراج الحرب الباردة بعد ١٩٨٧ فى دراسته:

Brian Urquhart, "The UN and International Security After the Cold War" in Roberts and Kingsbury (eds.), United Nations: Divided World.

بالكثير من أعمال حفظ السلام. حقا قام المندوب الصينى بالامتناع عن التصويت من حين إلى آخر على قرارات مجلس الأمن محذراً من أن بلاده لا تقبل بأى قرار من شأنه التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأعضاء ولكنه مجرد تحذير وليس فيتو. (ويلاحظ أن الدول الكبرى اتفقت فيما بينها على أن الامتناع على التصويت يخضع لأحكام المادة ٢٧ بشأن إسراف الأعضاء الدائمين فى استخدام حق الفيتو). وجدير بالملاحظة أن الاتحاد السوفيتى لم يكتف بالتصويت الإيجابى فحسب، بل رغب فى لعب دور دبلوماسى للمساعدة على تسوية المنازعات الإقليمية، وإخراج العالم الثالث من إطار الحرب الباردة. وقد نجح قرار لمجلس الأمن باتفاق الدول الخمس دائمة العضوية فى دفع مهمة الأمين العام لبذل "المساعى الحميدة" فى إنهاء الحرب العراقية - الإيرانية عام ١٩٨٨. وأجرى الأمين العام فى العام التالى مفاوضات بشأن الانسحاب السوفيتى من أفغانستان وحافظ على ماء وجهه موسكو فى تلك العملية. وفى الفترة نفسها انسحبت كوبا من أنجولا، ونالت زامبيا الاستقلال، وقد تم ذلك بمراقبة دقيقة من جانب مجلس الأمن. وكان من المفاجآت النادرة أن يتحدث الرئيس جورج بوش George W.H. Bush - عندئذ - عن "نظام عالمى جديد"، وكان ما حدث يوحي بذلك، ولكن - للأسف - لم يدم طويلاً.

ثم حدثت مفاجأة أخرى لم تكن فى الحسبان، وهى العدوان العراقى على الكويت فى أغسطس ١٩٩٠، وواضح أن صدام حسين قام بحسابات خاطئة جعلته يشن هجومه المباغت على الكويت، فقد أخطأ فى تقدير الموقف الأمريكى، والتفوق الأمريكى فى التكنولوجيا العسكرية، ومواقف الدول العربية، والرأى العام الدولى. ولعل أكبر ما ارتكب صدام حسين من أخطاء هو إعطائه الفرصة لمجلس الأمن للتعامل مع حالة تقليدية تستوجب اتخاذ قرار بالعمل العسكرى تطبيقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. هنا نجد

نموذجًا مثاليًا لما توقعه صناع الميثاق في ١٩٤٤ - ١٩٤٥، بصورة أدق من الأزمة الكورية، فلم يعتمد الأمر على غياب عضو دائم يمتلك حق الفيتو، فلم يكن أى من الأعضاء الخمسة الدائمين له مصلحة فى تعطيل قرار مجلس الأمن، فقد كان جورباتشوف مشغولاً بالإصلاحات التى استهدفت تحول الاتحاد السوفيتى، وفى حاجة إلى صداقة الغرب، ولم تكن الصين لتستخدم الفيتو فى حالة عدوان عضو بالأأم المتحدة على عضو آخر، وكانت كل من بريطانيا وفرنسا تؤيدان الولايات المتحدة. أضف إلى ذلك، أن صدام حسين كسب عداوة الكثيرين فى الإقليم، ولديه سجل معروف فى انتهاك حقوق الإنسان. لدينا الآن نموذج جديد للحرب الحبشية أو أزمة أراضي الراين ولكن فى غياب عصابة الأمم العاجزة. حتى أولئك الذين ذهبوا فى نقدهم للولايات المتحدة إلى ادعاء أن تلك الحكومة كان لها أطماعها الخاصة ودوافعها الأنانية فى القيام بعمل عسكري للسيطرة على مصادر البترول وتدعيم مصالحها فى الشرق الأوسط، ولإثبات أن إنفاقها العسكرى فى الثمانينيات كان له ما يبرره، حتى أولئك النقاد سلموا بأن الحرب ضد العراق لها ما يبررها من وجهة نظر القانون الدولى.

ولكن، من المدهش أن مجلس الأمن أدان الغزو العراقى بعد ظهر اليوم نفسه، وعلى مدى بضعة شهور، أصدر المجلس أحد عشر قراراً بشأن فرض العقوبات الاقتصادية، ثم الحصار البحرى، وأخيراً استخدام القوة. ومن المؤكد أن تطبيق تلك القرارات لم يتبع نص الميثاق، فلم يكن هناك دور للجنة الأركان العسكرية، وأيدت روسيا والصين العقوبات دون أن تلتزم بتنفيذها، كما أن الحملة على العراق كانت تحالفاً فعلياً قادته الولايات المتحدة التى مثلت قوة نيرانها الجانب الأكبر من قوة التحالف، كما لم يؤد نجاح العمليات العسكرية إلى إقرار إجراءات أمنية دائمة مثل موافقة الحكومات على وضع قواتها العسكرية فى حالة استعداد (نص المادة ٤٣) لتلبية مطالب

الأمم المتحدة في المنطقة. ولذلك لم يكن هناك ما يضمن أن قيام أى أزمة عراقية في المستقبل سوف يؤدي إلى استجابة مطابقة لتلك التي حدثت فى ١٩٩٠ - ١٩٩١.

وهناك سابقة لمعالجة مثل هذه الأزمة الدولية فى حرب فوكلاند عام ١٩٨٢. فلم يكن لروسيا أو الصين مصلحة فى ذلك الصراع، كما أن فرنسا الحائرة وأمريكا المتعاونة لم تحتج على قيام بريطانيا بالرد على العدوان الأرجنتىنى. وقد فضلت الدول الأعضاء أن لا تقيد نفسها بشيء - إذا كان بيدها الاختيار - وأن تعالج كل أزمة فى إطار ظروف قيامها، ومدى اهتمام الدول دائمة العضوية بها.

على الرغم من أن السياسة البراجماتية تبدو ضعيفة الإرادة فى نظر أصحاب النزعة الدولية، ربما كان اتباعها طريقاً إلى الحكمة. فقد كان التضامن بين الدول الخمس دائمة العضوية هشاً دائماً حتى بعد انتهاء الحرب الباردة. فإذا وقعت أزمة فى المستقبل باستطاعة إحدى الدول الخمس استخدام الفيتو لتعطيل ما يتخذ بشأنها من قرارات، فإن مجلس الأمن لا يستطيع أن يعمل إلا قليلاً. فإذا كانت الأزمة عند مستوى منخفض من النزاع، استطاع المجلس أن يقرر كيفية مواجهتها. ويلعب الموقع الجغرافى لمكان الأزمة دوراً كبيراً فى تحريك القانون الدولى، ومدى قربها أو بعدها عن نطاق الدول الكبرى. وقبل كل شيء، لا توجد دولة من الدول دائمة العضوية، أو القوى الإقليمية الكبرى مثل الهند أو البرازيل اللتان تتطلعان إلى العضوية الدائمة بمجلس الأمن، تملك إمكانات نقل القوات إلى الطرف الآخر من العالم أو القدرة على إطفاء الحرائق هناك بنجاح، فالولايات المتحدة وحدها هى التى تملك القدرة على ذلك. ومن ثم تجد الدول دائمة العضوية أنه ليس من الحكمة الإصرار على إتباع سياسة طموحة واسعة النطاق لفرض السلام بالقوة، فى حالة وقوع صراعات كبيرة فى مناطق بعيدة. فإذا كان الصراع

عبارة عن حرب أهلية صغيرة يمكن استخدام الأمم المتحدة دبلوماسيتها للتفاوض حول السلام، عندئذ يمكن لذوى الخوذات الزرقاء من قوات حفظ السلام أن تلعب دوراً، ولا داعى لتوريط الأمم المتحدة فى أى عمل مقدماً.

وبغض النظر عن هذه المحاذير، كانت العملية الموجهة ضد العراق - دون شك - انتصاراً حققه مجلس الأمن (وخاصة فى عيون الأمريكان)، من أجل صورة مجلس الأمن ذاته، وانتصاراً لمن وضعوا ميثاق الأمم المتحدة، ولقواعد لقانون الدولي، ولم يقلل من ذلك استمرار صدام حسين فى الحكم لعقد آخر من الزمان. فإذا كان هذا الانتصار نهاية لحفظ السلام وفرض السلام بالقوة فى التسعينيات، ربما تطلع دبلوماسيو الأمم المتحدة ومؤيدوها إلى نهاية القرن بقدر كبير من الرضى. ولكن ما كادت هذه الحالة التقليدية المعبرة عن مجلس الأمن وطرق مواجهته للأمر تشرف على الانتهاء، حتى برزت تحديات مختلفة جديدة، أكثر صعوبة، هزت الأمم المتحدة حتى الجذور، وطرحت تساؤلاً كبيراً حول مدى قدرة المنظمة الدولية على تنفيذ الأهداف التى تضمنها الميثاق لصالح البشرية.

جاءت هذه التحديات فى صورة انفجار الحروب الأهلية، والصراعات العرقية والدينية والتجاوزات الواسعة لمبادئ حقوق الإنسان، وانهيار السلطة، والحالات الطارئة الإنسانية التى حدثت فى أوائل التسعينيات وسوف نناقش مطالب العمليات الخاصة بتلك الصراعات التى وقعت على الأمم المتحدة وقدراتها على حفظ السلام بالتفصيل فى الفصل التالى، وما يهمنى الآن ما كانت تعنيه هذه الصراعات بالنسبة إلى مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة. لقد شعر أعضاء مجلس الأمن أن أزمة العراق كانت فى غاية البساطة مقارنة بما سمعوه وعرفوه عن المأسى المستمرة فى يوغوسلافيا، وهاييتى، والصومال، ووسط أفريقيا، والقوقاز، وعدة مواقع أخرى.



ترى، لماذا كانت تلك الأزمات المتعددة في التسعينيات تشكل تهديدًا خطيرًا لنظام الأمم المتحدة؟ أولاً، لأن هذا النوع من الفوضى الداخلية وانهيار البنية الاجتماعية في مناطق مثل هايتي والصومال، لم يرد - ببساطة - في نصوص ميثاق الأمم المتحدة مطلقاً. لقد كانت هناك طبعاً أزمات سابقة مثل أزمات الكونغو في ١٩٦٠ ساعدت الأمم المتحدة على أن تسترشد بها في العمل، ولكن لم يسهل الانتفاع بها لأنه لم تكن هناك حكومة على الإطلاق تستطيع وكالات الأمم المتحدة العمل معها.

ثانياً، كانت هناك العديد من الطلبات والمناشدات التي تلقتها الأمم المتحدة لتقديم العون في وقت بالغ القصر. وكان من الصعب فهم كل أزمة جيداً وتقرير ما يمكن عمله جيداً بشأنها، كما كان من المستحيل اتخاذ قرارات عاجلة ومجلس الأمن يواجه قضايا ملحة ضاغطة في كمبوديا، ورواندا، وموزمبيق، وهايتي، وكوسوفو، الواحدة تلو الأخرى. غير أن الحاجة إلى الإقدام على عمل ما كان يزيد من حدتها صرخات آلاف البشر التي نقلتها وسائل الإعلام الدولية يومياً بصورة مأساوية. وحتى لو استطاع أن يتعامل مجلس الأمن مع ربع تلك الحالات لكان منظمة بالغة الكفاءة، أما أن يتعامل معها جميعاً فهو ما لا قبل له به. ولكن ذلك ما كان يلزمه الميثاق بعمله، وهو ما توقعه منه البرلمانيون، والناخبون، والنشطاء في كل المجتمعات.

ثالثاً، كانت الموارد اللازمة لقيام مجلس الأمن بالتزاماته العديدة غير كافية. كان مجلس الأمن يعمل يومياً في إطار من التعاون التام بعدما اختفت صدمات زمن الحرب الباردة. ولم يظهر احتمال استخدام الفيتو إلا لماماً (مثل عدم ارتياح روسيا للتحركات المضادة للصرع في أوائل التسعينيات)، كما أن أحداً من الدول الخمس دائمة العضوية لم يكن له دوافع تجاه أفريقيا التي وقعت فيها أكبر الكوارث. وكان التوصل إلى القيام بعملية جديدة للأمم

المتحدة يتطلب وقتاً طويلاً، وغالباً ما كانت تصل المعونات وقوات حفظ السلام بعد أن يحقق الدمار بالبلد المعنى، ولكن معظم القرارات سببت القليل من التوتر بين الدول الكبرى. كان لابد أن يبدأ كل عمل من الصفر نظراً لعدم وجود لجنة أركان عسكرية على درجة من الكفاءة، وعدم وجود قوات للدول الأعضاء في حالة استعداد دائم. كان من الميسور على مجلس الأمن أن يفوض الأمم المتحدة القيام بعملية جديدة في مكان معين من العالم، ولكن كان على الأمين العام سيء الحظ أن يطوف بالدول الأعضاء حاملاً قبعته في يده، طالباً منهم تقديم الجنود، وقوات الشرطة، والموظفين الإداريين، وتسهيلات النقل والإمدادات، والمواد الغذائية. كانت بعض الدول على استعداد لتقديم قوات تقوم بتوزيع المواد الغذائية في وسط أفريقيا، ولكنها لا تقبل إرسال قواتها للوقوف بين الصرب والكروات في البوسنة. بعض الدول قد تقبل المشاركة في قوات حفظ السلام، ولكنها لا تقبل الاشتراك في قوات فرض السلام بالقوة. كانت كل مهمة تتطلب مشاركة مجموعة مختلفة من الدول، معظمها لا تتوفر لديه القدرة، ويحتاج إلى مساعدات مالية وعسكرية حتى يستطيع القيام بالعمل المطلوب. ولا شك أن هذه الفجوة الواسعة بين الوعود والتنفيذ أدت إلى الإضرار بسمعة مجلس الأمن، ودعمت حجج من ينتقدون التوسع في نشاط الأمم المتحدة.

وأخيراً، كانت تلك الأنشطة باهظة التكلفة، وميزانية حفظ السلام كانت مستقلة عن ميزانية الأمم المتحدة، وكان من الصعب إلزام كل الدول بتحمل تكاليف التشغيل العادية للمنظمة الدولية، ولذلك كان الحصول على الاعتمادات الضرورية للإنفاق على كل عملية جديدة للمحافظة على السلام يمثل تحدياً كبيراً. وفي عام ١٩٩٣ بلغت تكاليف حفظ السلام - لأول مرة - ضعف أو ثلاثة أمثال الميزانية السنوية للأمم المتحدة كلها. ووقعت الأعباء المالية الإضافية على كاهل الدول الخمس دائمة العضوية (تحملت فيه روسيا

والصين النصيب الأقل) التي قدمت الجانب الأكبر مما قدمته الدول الفقيرة التي لا تحظى بامتيازات العضوية الدائمة، وخاصة أن الدول الخمس هي التي تقرر العمليات في المحل الأول. غير أن الأمور ما لبثت أن تعقدت، وترتب على صعود اليمين في الكونجرس الأمريكي عام ١٩٩٤ مطالبة الكونجرس بالتفاوض من جديد حول المساهمة الأمريكية في ميزانية حفظ السلام (وكانت عندئذ نحو ٢٨%)، ومهما كانت وجهات نظر المعاصرين حول هذه المطالبة، فإن المسألة كان لها منطقتها المالي، ولكن السياسيين الذين طالبوا بذلك صبوا جام غضبهم على المنظمة الدولية، وتركت الأمانة العامة تحاول معالجة الأوضاع المالية بصعوبة، وعبرت الكثير من الدول الأعضاء عن ضيقها بهذا التصرف السيئ من جانب الكونجرس الأمريكي.

وترتب على ذلك كله معاناة الأمم المتحدة ضائقة مالية في منتصف التسعينيات<sup>(٩)</sup>. وكان هناك بعض النجاحات التي تحققت خلال هذه الأزمة سنأتى عليها تفصيلاً فيما بعد. ولكن المنظمة الدولية كانت في ١٩٩٥ و١٩٩٦ قد عانت من الإنهاك الذي سببته لنفسها. فالذين شاركوا في " ائتلاف الإدارات " السعيد، الذين ساهموا في مهام حفظ السلام، أصبحوا يجأرون بالشكوى من الإرهاق المالي الذي لحق بهم بعد بضع سنوات، إذ كانوا يمولون جميع تكاليف تلك العمليات، فضلاً عن مطالبتهم بتمويل كل عملية تنشأ عن أزمة جديدة، مما جعل أكثر الدول الأعضاء ولاء للمنظمة الدولية يضيقون ذرعاً بتلك الأعباء. ولم تؤد الكوارث الثلاث التي حدثت في منتصف التسعينيات في الصومال، ورواندا - بوروندي، والبوسنة إلى إثارة الغبار حول كفاءة الأمم المتحدة فحسب، بل أدت إلى طرح تساؤلات خبيثة حول السيادة الوطنية، والوفاء بالالتزامات، والعدالة. ترى، ما دليل العمل

(٩) عالج بطرس غالي قضايا النضال والكيوات التي عانت منها الأمم المتحدة من منتصف حتى نهاية التسعينات وانطباعاته الشخصية حولها في مذكراته القيمة (رغم ما فيها من غرور)

B.B. Ghali, Unvanquished, A UN - U.S Saga (New York, 1999)

الذى يتبعه مجلس الأمن عندما تنهار الدول الأعضاء، ولا يقدم الميثاق المبادئ التى تعالج ذلك؟ ألم يتجاوز المجلس حدوده عندما قرر القيام بهذا العدد الكبير من التدخلات، ثم توقع من الدول غير الأعضاء بالمجلس التى لم تشترك فى صنع تلك القرارات أن تستجيب للمناشآت المتكررة من جانب الأمين العام لتقديم العون؟ وإذا كانت دولة كالهند شاركت أكثر من غيرها فى جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام وفرضه بالقوة، فلماذا لا يسمح لها بالحصول على مقعد دائم بمجلس الأمن؟

ومع اقتراب المنظمة الدولية من عيدها الخمسين، كانت هناك دعوات متزايدة للإصلاح والتغيير. ومن بين تلك المناقشات الحامية لم تتل القضايا المثارة وما ناله موضوع المطالبة بإصلاح مجلس الأمن ذاته من حيث التكوين والصلاحيات ونظام العمل. وجاءت أكثر الخلافات حدة حول موضوعى الفيتو والدول الخمس التى لها وحدها حق استخدامه.

ولما كان قد انقضى نصف القرن على قيام المنظمة الدولية التى تغيرت كثيراً على مر السنين، فقد كانت إعادة النظر فى هياكلها على درجة كبيرة من الأهمية، وخاصة أن الكثير من النقاد رأوا أن الزمن قد تجاوزها. فاليابان وألمانيا اللتان كانتا من ألد أعداء الحلفاء قبل نصف قرن (وأشار إليهما الميثاق باسم "الدول المعادية" فى المادة ٥٣)، أصبحتا الآن تحتلان المركزين الثانى والثالث فى قائمة كبار المساهمين فى ميزانية الأمم المتحدة، وتشعران أن من حقهما الحصول على مقعدين دائمين فى مجلس الأمن. ولكن الشكاوى الرئيسية من الوضع الحالى للأمم المتحدة جاءت من الدول النامية، وخاصة الكبرى منها مثل الهند والبرازيل والمكسيك. فقد بدا لهم استمرار الدول الخمس المنتصرة عام ١٩٤٥ فى التمتع بامتيازات خاصة ضرباً من ضروب المفارقة التاريخية، إذا أخذنا فى الاعتبار تدنى المكانة الدولية لكل من بريطانيا وفرنسا. وكان ذلك أقل إثارة للإزعاج عندما جمدت الحرب الباردة قدرات مجلس الأمن على أداء الكثير من الأعمال. ولكن بعد أن

تحركت الأمم المتحدة إلى مرحلة ما بعد التسعينيات الحافلة بالنشاط، تصبح البنية الحالية للمنظمة الدولية متخلفة بالقدر الذى لا يمكن السكوت عليه، وخاصة أن معظم قرارات مجلس الأمن بالتدخل (أو عدم التدخل) طالت بلاد الجنوب، فيما عدا ما اتصل بالبلقان، والعمليات التى تمت فى البلاد التى كانت تابعة للاتحاد السوفيتى. وكانت فكرة إضافة دول غنية إلى مجلس الأمن مثل اليابان وألمانيا، واستثناء العالم النامى، إهانة لا تغفر من وجهة نظر نيودلهى وبرازيليا. فإذا لم يتم تغيير الأوضاع تغييراً جذرياً، فإن ذلك سوف يؤدى إلى إضعاف سلطة مجلس الأمن، ويفقده احترام الكثير من دول العالم.

ولكن كيف يتم التغيير تحديداً؟ كما سنرى عندما نناقش إصلاح مجلس الأمن فى الفصل الأخير من هذا الكتاب، أدت كل مقترحات التغييرات إلى بروز خلافات كبيرة حتى من بعض الدول النامية التى تتطلع إلى تغيير النظام الحالى. فحتى يتم تغيير بنية المنظمة الدولية فى أقل وقت ممكن، يحتاج الأمر إلى حكمة بالغة، ومهارة فائقة، تقبل بها جميع الأطراف. ومن الصعب التكهن بما قد يكون عليه ذلك، كما أن تحقيق إصلاح هيكلى فى الأمم المتحدة كان مستحيلاً فى ظل أزمة منتصف التسعينيات. فالمنظمة الدولية فريدة فى نوعها ولا يمكن استبدال غيرها بها، غير أنها أقيمت فى ظل ظروف جعلتها عتيقة الطراز ولكنها لا تزال تحتل مركز النظام الدولى بعد نصف قرن من الزمان. ولم تستطع اللجان الخارجية وتلك التى شكلتها الجمعية العامة حديثاً أن تفعل شيئاً فى هذا المجال<sup>(10)</sup> ودعت الانتقادات التى

---

(10) Roberts and Kingsbury (eds.), United Nations: Divided World

يتعرض فى فصوله للأفكار المختلفة التى اقترحت للإصلاح فى أوائل التسعينيات وليس من السهل علينا أن نقدم حصراً للكتابات الخاصة بذلك التى طرحت فى العيد الخمسين عام ١٩٩٥، ولكن نشير هنا إلى العمل الذى قام به فريق البحث "The United Nations in its Second Half – Century" وكذلك: "Our Global Neighborhood: The Report of the Commission on Global Governance" (New York, 1995).

جاءت من خارج المنظمة الدولية إلى ضرورة "تنظيف الموائد"، واستمر أعضاء الكونجرس الأمريكي في الاعتراض على زيادة نصيب الولايات المتحدة في ميزانية المنظمة. وتصاعدت الدعوات على الإصلاح، ولكن المصطلح حمل معاني مختلفة عند الدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية، والأفراد.

وباختصار، لم يكن الوقت مناسباً لذلك، حتى المقترحات المتواضعة لزيادة مقاعد الدول غير الدائمة العضوية بمجلس الأمن لم تجد آذاناً صاغية، وكذلك الفكرة الداعية إلى إنعاش لجنة الأركان العسكرية، والفكرة الداعية على إقامة جيش دائم للأمم المتحدة، يتلقى تعليماته من مجلس الأمن. وحالت معارضة الجمهوريين في الكونجرس الأمريكي دون إقرار ضريبة صغيرة على التحويلات المالية الدولية تستخدم لتمويل عمليات الأمم المتحدة، وهو اقتراح طرح لحل المشكلة المالية للمنظمة الدولية في منتصف التسعينيات. وخلال بضع سنوات، أحبطت الآمال والمشاريع التي طرحت لتقوية الأمم المتحدة وجعلها أكثر اقتراباً من الأهداف الواردة بالميثاق. ولعل ذلك لم يكن على تلك الدرجة من الخطورة التي ظنها أصحاب النزعة الدولية عندئذ. فقد كان تغيير ميثاق الأمم المتحدة ونظامها تغييراً جذرياً يعرضها للتفكك والانحيار في ذلك الوقت الذي كانت فيه مشغولة بمهام حفظ السلام وفرضه التي بلغ عددها ١٨ مهمة، تعاني من أزمة مالية، ومن الخلافات التي نشبت بين معظم القوى الكبرى. لقد كانت الأمم المتحدة في حاجة لفرصة التقاط الأنفاس، ولإجراءات تساعد على احتواء الأزمة في ظل تلك الظروف.

وهنا يأتي مغزى تولى كوفي أنان Kofi Annan الأمانة العامة بدلاً من بطرس بطرس غالي. كان الرجلان مخلصين للأمم المتحدة، ولكن كوفي أنان كان أقدر سياسياً على التعامل مع الساسة الأمريكيين، ورفع الروح المعنوية للعاملين بالمنظمة الدولية، وأقل اندفاعاً. فاستطاع أن ينهي بعض

مهام حفظ السلام بالتعاون مع مجلس الأمن، وأن يتحرك بحذر شديد تجاه المهام الجديدة. وساعدت النجاحات التي أحرزها أسلوبه في التحرك خطوة خطوة في تحقيق استقلال تيمور الشرقية - على سبيل المثال - بعد ١٩٩٩. وأدت الإجراءات العملية التي اتبعتها في استشراف الأزمات وإجهاضها وتحسين عمليات إعادة البناء بعد انتهاء الأزمات، إلى جعل الأمم المتحدة تبدو أكثر كفاءة. وأصبح المزاج السياسى الأمريكى أقل عداء للأمم المتحدة. كان الأمين العام يدرك تمامًا الفجوة الخطيرة المتسعة بين حاجات العالم وموارده المتاحة، كما أدرك التقلبات المزاجية للعون الذى تقدمه الدول الأكثر ثراءً من الأعضاء، فلم يرق بمطاردتهم، بل اتبع أسلوب الإقناع معهم. كانت لا تزال هناك العديد من المهام الميدانية، إضافة إلى المشكلات المزمنة التى استعصت على الحل مثل مأزق عملية السلام الإسرائيلى -الفلسطينى، والصراع الهندى - الباكستانى حول كشمير، واستمرار التهديدات من جانب صدام حسين، إضافة إلى المذابح المتكررة فى أفريقيا (الكونغو وسيراليون).

وهكذا، دخل معظم أعضاء مجلس الأمن إلى القرن الحادى والعشرين بحالة مزاجية حذرة، فقدت الأفكار الكبرى للتغيير جاذبيتها، إذا افترضنا أن تلك الأفكار وجدت صدق عند الدول الخمس دائمة العضوية. كان الاهتمام منصباً على الناحية العملية -وليس النظرية - من جانب الحكومة الأمريكية لإقناع الكونجرس بإقرار سداد نسيبها كاملاً فى ميزانية الأمم المتحدة. لقد اختلفت الآراء داخل مجلس الأمن حول معالجة قضايا مثل فلسطين أو العراق دون أن ينعكس ذلك سلباً على أداء المجلس. وبينما تعاملت الأمم المتحدة مع قائمة طويلة من الصراعات الإقليمية، كانت تلك الصراعات أقل عددًا وحدة من الأزمات التى شهدتها فى منتصف التسعينات. وقد نجح كوفى أنان فى توجيه الانتباه نحو أفريقيا، وفى جعل رأى العام العالمى يتجه إلى التسليم بأن الجهود التى تتبدل لمساعدة المجتمعات الأفريقية يجب ألا تقتصر

على الموارد الحيوية، بل يجب أن تمتد إلى التعاون بين مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، والكنائس، وقطاع الأعمال الدولي. وكان مجلس الأمن مجرد واحد من بين اللاعبين في هذا الإطار الواسع الشامل، وإن كان دوره حيويًا لكل بلد تحتاج إلى الأمن، ولكن المجتمع الدولي كان مازال بحاجة إلى الكثير لتوفير الأمن والرخاء.

وسط هذا الجو الهادئ نسبيًا، وقع حادث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتحقق العالم على وجه السرعة من أنه يواجه نوعًا مختلفًا خطيرًا من التهديد لأمنه يفوق ما قامت به الدول العدوانية من قبل. ولما كانت الضربة التي تعرضت لها مدينة نيويورك فظيعة تدل على أن أحدًا لن يسلم من حدوث شيء مماثل، فقد تم إخلاء مقر الأمم المتحدة ذاته تحسبًا لوقوع هجمات أخرى، عندئذ اتجه مجلس الأمن والجمعية العامة إلى تأكيد تضامنها معاً في النضال ضد الإرهاب.

وشغلت الأعمال التي تلت هجوم " القاعدة " النظام الدولي بأبعاده المتعددة في بداية القرن الحادي والعشرين. ولم يكن الكثير من تلك الأعمال من طرف المنظمة الدولية نفسها، فقد كان الأمر يتعلق بالمجتمع الدولي كله. فقد حدث تعاون كبير بين المصارف المركزية، وهيئات الشرطة، وأجهزة المخابرات في مختلف أرجاء العالم استجابة لطلب مباشر من واشنطن لتجميد الأرصد الخاصة بالمنظمات الإرهابية، والقبض على خلاياها المحلية. وأدركت الدول التي تحارب الإرهاب في أراضيها، أو الحركات الثورية التي تتبع أساليب إرهابية، أن لديها همومًا مشتركة ولكن هذه الاستجابات لتحديات الإرهاب أنتجت أيضًا المزيد من التساؤلات التي طرحت على الأمم المتحدة، وتحديات فرضت نفسها على تلك النظرة الكلية للمشكلات العالمية التي سبقت الإشارة إليها. فإذا أعادت المنظمة الدولية الآن تنظيم جهودها من أجل التركيز على الحرب ضد الإرهاب حيثما وجد - ما يمثل إضافة إلى الصلاحيات التي نص عليها الميثاق - فقد تبرز كل دولة



من الدولة الأعضاء سحقها لكل المعارضين في بلادها مثل الجماعات الإثنية ذات التوجهات الانفصالية، على أنه من قبيل الحرب على الإرهاب. فإذا نظرنا إلى أبعاده الظاهرة، فإن النظام الدولي لحقوق الإنسان سوف يجد صعوبة بالغة في التعامل مع التجاوزات والأعمال العدوانية التي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان. كما انتاب القلق أنصار الأمم المتحدة حول الأعمال العسكرية التي وجهت ضد طالبان والقاعدة في أفغانستان التي وقعت في الشهور التالية لهجمات سبتمبر. ورأى الجميع في تلك الحملة عملية عسكرية أمريكية خالصة - وهو ما حرص البيت الأبيض على تأكيده - لا تقل وضوحاً عن الحرب العالمية الأولى أو الحرب الكورية، ولم تستطع المساهمات البسيطة من جانب بعض الدول واستخدام أمريكا لمصطلح "التحالف الدولي ضد الإرهاب"، أن تخفي حقيقة أن تلك الحملة كانت عملية أخرى يديرها البنتاجون لأوامر الرئيس الأمريكي. ومنذ عام ١٩٥٠، كانت غالبية الأعمال العسكرية الأمريكية لا تتم بتفويض من مجلس الأمن على وجه الإطلاق (فيتنام، وأمريكا الوسطى)، أو عمليات عسكرية "بالوكالة" عندما يرى مجلس الأمن أنه ليس هناك ما يعوق القيام بها (كوريا، حرب الخليج الأولى، مقديشيو، أفغانستان). فالدول الكبرى عادة كائنات لها تطلعاتها ورغباتها، ولكن الليبراليين أصحاب النزعة الدولية لم يجدوا ما يبعث على السرور في فجر القرن الحادى والعشرين، أن تصبح الأمم المتحدة التي أقيمت للحفاظ على الأمن والسلام الدولي، مجرد خاتم من المطاط يصدق على أعمال الدولة الأعظم في العالم، والأكثر استعراضاً لقوتها، وخاصة أن الولايات المتحدة أعدت قائمة طويلة ضمت الدول المارقة و أنظمة الشر بهدف التحرك المحتمل ضدها.

وتحققت تلك المخاوف التي ساورت الليبراليين بعد عام واحد، عندما اتخذ البيت الأبيض قرار إسقاط صدام حسين، الذي كان من الصعب خلع

صفة " الدفاع عن النفس " عليه، في محاولة لمط المادة ٥١ من الميثاق. وأبرزت المعارك التي شهدتها مجلس الأمن حول الحرب على العراق (٢٠٠٢-٢٠٠٣)، المشكلة التي واجهت الولايات المتحدة حول كيفية التوافق مع النظام الدولي. فقد بدا ذلك للذين عارضوا أمريكا في فرنسا وألمانيا ومختلف أنحاء العالم، مشكلة لا تقل حجمًا عن الإرهاب ذاته. كيف يستطيع برلمان الإنسان أن يتصرف في مواجهة دولة بلغ إنفاقها العسكري عام ٢٠٠٣ ما يعادل ما تنفقه دول العالم مجتمعة؟ ومن الغريب أن الجدل التقليدي حول امتيازات الدول الخمس دائمة العضوية قد اختفى خلف ستار كثيف دار على الصعيد الدولي حول وضع أمريكا الفريد كقطب أوحده في النظام الدولي. هذا التحدي قديم قدم العام ١٩٤٥ عندما استطاعت الولايات المتحدة أن تنتج نصف الإنتاج العالمي عندئذ، ولكن القيادة السياسية الأمريكية كانت راغبة يومئذ في عدم الانفراد بالعمل، وعلقت آمالها على إصلاح النظام الدولي. وقد أثبت الجمود في أداء مجلس الأمن بعد قرن من الزمان أن تلك الرغبة في العمل في إطار تعددي، قد تلاشت في واشنطن وأمريكا كلها. كما بيّن أن حكومة الولايات المتحدة تستطيع أن تفعل تمامًا ما تشاء إذا لقيت تأييد الكونجرس.

ومن ناحية أخرى، كانت المنازعات الداخلية في مجلس الأمن حول غزو العراق لا تبدو غريبة عن صدامات الستينيات من القرن العشرين، ومن ثم لم تكن مثيرًا للدهشة. فقد تمسكت فرنسا - مرة أخرى - بحقها في استخدام الفيتو ما لم تقبل أمريكا أن تكون الحملة المقترحة ضد العراق تحت الإشراف التام لمجلس الأمن. ولكن أمريكا لم تتذرع بالصبر، وخاصة أن صدام حسين أفلت من سبعة عشر قرار سابقة، وقررت المضي قدمًا في غزو العراق دون تفويض من المجلس. وكانت لهجة الاعتراضات في كل من باريس وواشنطن تدعو إلى الأسف، غلب عليها الإسفاف. ولكن يمكن

القول إن النظام أثبت فعاليته، طالما كانت الدول صاحبة حق الفيتو دائمة الاختلاف. وأعدت رحلات تونى بلير - رئيس الوزراء البريطانى - عبر الأطلنطى جبهة وذهاباً فى محاولة للتوفيق بين الأطراف المتنازعة، إلى الأذهان السياسات البريطانية المماثلة فى ١٩٤٣-١٩٤٥، وخلال أزمة الصواريخ الكوبية، وحرب فيتنام، فقد حاول تونى بلير أن يحول دون قيام الولايات المتحدة بتقويض دعائم النظام الدولى. وقد أخطأ من اعتقد عندئذ أن الأمم المتحدة قد فشلت، فما حدث كان أشبه ما يكون بحدوث ماس فى إحدى (الوصلات) التى قام عليها نظام ١٩٤٥. ولا يجب أن نقلل من شأن الغضب الذى أصاب الكثير من الأمريكان -عندئذ- عندما افترضوا أن العالم كله سوف يتضامن معهم. كما لا يجب أن نتغاضى عن الوجود الشديد الذى أصاب مؤيدى الأمم المتحدة والعديد من الحكومات الأخرى عندما شاهدوا الخلافات داخل مجلس الأمن تتفاقم، وعبروا عن خشيتهم مما قد يسفر عنه ذلك من نتائج على المدى البعيد. وأخيراً، يجب أن نتذكر أن الأمم المتحدة تعتمد على ثقة الشعوب والحكومات بها - الأمريكان وغيرهم - تشجع كل طرف على أن يحل الأمور وحده.

كل ذلك جعل مجلس الأمن يجلس حائراً فى مفرق الطرق، يتعامل مع أجندة بالغة التعقيد. وكما سبق أن أشرنا، كان على المجلس أن يتعامل مع قضايا ومهام أمنية طويلة المدى فى أماكن أخرى من الشرق الأوسط، وجنوب آسيا، والبلقان. وأصبح طرفا فى مراقبة الانتخابات العامة وأعمال الاستطلاع فى آسيا الوسطى، وعملية إعادة التعمير وإعادة بناء الدولة فى أفغانستان. وإضافة إلى ذلك، حدثت تحديات كثيرة فى غرب ووسط أفريقيا، وامتدت إلى السودان. كانت تلك قائمة طويلة من المهام، غير أن العضو الأقوى فى المجلس (أمريكا) أصر على أن تكون الأولوية دائماً للحرب ضد الإرهاب والحملة العسكرية على العراق، وإلا قصرت واشنطون تعاونها مع

الأمم المتحدة على أساس اختياري محض. لذلك أصاب الجمود الكثير من مكونات القائمة، إلا ما استطاعت الدول الأعضاء بالمجلس أو الأمين العام أن تتعامل معه على ضوء الميثاق. وقد كادت بعض الدعوات إلى اتخاذ إجراءات أن تتسبب في صدام مع الآخرين سواء كان ذلك الصدام فعلياً أو ناتجاً عن الصراع على الموارد، وجذب الأنظار مثل تزايد الاهتمام بالأعمال المنافية لحقوق الإنسان في السودان التي غطت على عملية اقتناص خلايا القاعدة. وأخيراً جاء شبح العراق ليخيم على المنظمة الدولية ويضعفها بطريقة أخرى، عندما تسربت تفاصيل الفساد الذي صاحب صفقات " النفط مقابل الغذاء "، التي كانت تتم بقرار من مجلس الأمن.

لقد أصبح العالم عندئذ مختلفاً تماماً عنه عندما عقد مجلس الأمن اجتماعه الأول عام ١٩٤٦. وفيما عدا زيادة عدد مقاعد الدول التي تتناوب عضوية المجلس في ١٩٦٦، مازال المجلس على حاله من حيث الشكل، ومن حيث امتيازات الأعضاء الدائمين. وما زالت المطالبة بضبط النسبة بين الدول الخمس دائمة العضوية وباقي الأعضاء مسألة بالغة الحساسية، وكذلك مسألة زيادة عدد الدول المتمتعة بحق الفيتو في المفاوضات بين الحكومات وبعضها البعض التي جرت خلال احتفالات العيد الستين للمنظمة الدولية (صيف وخريف ٢٠٠٥) ولكنها ما لبثت أن أزيحت جانباً. وقد أدرك الجميع أن مجلس الأمن قد غير من الطرق التي اتبعتها في عمله، وفي تناوله للقضايا التي ينظرها، بما يتجاوز بنيته الأساسية، وذلك بعد ستين عاماً من مواجهة التحديات التي تعرض لها السلام الدولي، وسجل حافل بالنجاح والإخفاق. وما زال العالم بحاجة إلى مؤسسة ماثلة لمجلس الأمن في عالم تسوده النزاعات المنذرة بالحروب، وتهدهد الصراعات الداخلية التي قد تتحول إلى صدمات عنيفة، ومع وجود قوى كبرى تتطلع إلى لعب أدوار على المسرح الدولي. ولكن هل يعد مجلس الأمن المجدد زمنياً، والمنقسم

دائمًا، أداة صالحة لتحقيق السلام والأمن الدولي لجميع بلاد العالم؟ لا يرى ذلك إلا القليل ممن يرون إمكانية ذلك أيضاً. وعلى كل، نعيش جميعاً مع هذا اللغز الكبير، سواء قبلنا ذلك أو لم نقبله، الجميع يسلمون بأن البنية الحالية لمجلس الأمن متداعية، ولكنهم لا يستطيعون الإجماع على الطريقة المثلى لترميمه.

## الفصل الثالث

### الحفاظة على السلام وصناعة الحروب

تظل صورة الجنود ذوى الخوذات الزرقاء الذين ينتشرون فى مناطق وقف إطلاق النار، ويوزعون الغذاء على الفلاحين النازحين، ويحرسون مراكز الاقتراع، أبرز الصور والأفكار لدينا حول الأمم المتحدة. وعندما تمارس تلك القوات عملها جيدًا - وهناك أمثلة كثيرة لذلك - تمثل أدق تعبير عن الإنسانية، وتقوم شاهدًا على التقدم الإنساني. فقد استطاعت البشرية أن تحقق تقدمًا رغم ما قامت به من أعمال كرهية على مر القرون. ومن الجدير بنا أن نتذكر - على سبيل المثال - أن الجنود السويديين والسنمركيين والإيطاليين والفرنسيين (وغيرهم) أمعنوا فى سفك الدماء وإضرار الحرائق فى أوربا منذ أربعة قرون، على حين نجدهم يرسلون كتائب حفظ السلام إلى كل مكان من الكونغو إلى الشرق الأوسط طوال نصف القرن المنصرم. ومن المؤكد أنه ليس باستطاعة كل مجتمع اليوم أن يقدم مثل هذه المساهمات أو القوات، ولكن هناك عدد كاف من الدول التى تساهم فى عمليات حفظ السلام بانتظام، لتجعل من ذلك معلمًا للمشهد الدولى بعد ١٩٤٥.

ولكن من الغريب أن ميثاق الأمم المتحدة لا يحتوى على أى إشارة إلى حفظ السلام، كما لا يقدم أى إشارة إلى هذا الشكل من أشكال العمل الجماعي. فنحن هنا أمام نموذج للمرونة والتطور فى الكيفية التى فسرت بها الحكومات والأفراد القواعد الأصلية التى كانت من إبداعها على ضوء أحداث ملحّة لم تكن فى الحسبان. إنها قصة متكررة الحدوث: الكوارث الكبرى، والحلول الفاشلة، قصة العجز عن توقع الأمور والاستجابة المباشرة لها، قصة الأفكار المفرطة فى الطموح، والموارد الشحيحة التى تحول دون

تحقيقها. ولكنها - في الوقت نفسه - قصة التوصل إلى كيفية جعل المؤسسة الدولية تعمل على قطع دابر الصراعات، فإذا لم يكن باستطاعتها ذلك، فلا أقل من أن تقف إلى جانب المجتمعات وقت الشدة.<sup>(١)</sup>

وأسباب غياب حفظ السلام، أو الجهود التي نعرفها عن مهام حفظ السلام عن ميثاق الأمم المتحدة، أصبحت واضحة الآن. ففي عام ١٩٤٥ كان المصطلح تقصد به الإبقاء على السلام بين الدول وضبط التهديدات التي قد تقع بين دول الجوار أو في مناطق بعيدة. وكان المقصود به العمل على وقف الاعتداءات على الحدود. وبذلك لم تكن لهذا المفهوم صلة بما قد يحدث داخل الدولة ذاتها كأن يسعى جزء من الدولة للاستقلال، ربما بالاستعانة بقوة خارجية، أو الحروب الأهلية التي تقع لأسباب عرقية أو طائفية (دينية)، فلم يكن مسموحًا للأمم المتحدة بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، كما لم يكن هناك ما يلزم الأعضاء بالخضوع لسلطة الأمم المتحدة في مثل هذه الحالات. وكان ذلك يوفر الحماية للدول التي تمارس أعمالاً للشر (في أراضيها). ولعل ذلك لعب دورًا في إنقاذ النظام الدولي من انسحاب دول كبرى بعينها من الأمم المتحدة إذا وجه إليها النقد على ممارساتها المناهضة لحقوق الإنسان في أراضيها. ولذلك لا يدهشني استمرار التوترات، فليس باستطاعة المنظمة الدولية أن توفر الأمن والسلام للجميع أو أن تتدخل في أمور تتم داخل حدود الدول ذات السيادة.

---

(١) وجدت أن أفضل مقدمة لهذا الموضوع هو ما جاء بكتاب:

P.F.Diehl, International Peace keeping (London 1993).

وتحليله الخاص بمهام السويس والكونغو بالغة الدقة. وكذلك العمل الهام الذي أصدرته الأمم المتحدة ولا يحمل اسم مؤلفه:

The Blue Helmets: A Review of United Nations Peace-keeping (New York, 1990)

وهو مليء بالمعلومات والخرائط الهامة

ويجب أن نتذكر أنه في عام ١٩٤٥ لم تكن هناك سوى خمسين دولة وقعت ميثاق الأمم المتحدة ونالت عضويتها. أما بقية دول العالم فكانت من الدول المهزومة " الأعداء " والدول المشكوك في حيادها (أسبانيا، أيرلندا، وما شابههما)، والدول المحايدة (سويسرا)، وبلاد تعاني من الحرب الأهلية (اليونان)، ثم المستعمرات الأوروبية في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادى وحوض البحر الكاريبي. وقد عولجت أوضاع البلاد المستعمرة في الفصول الخاصة بذلك من ميثاق الأمم المتحدة، ودخلت تلك البلاد - فيما عدا شبه القارة الهندية - في عملية تصفية الاستعمار التي استغرقت ٢٥ عامًا. ورأت بريطانيا أن المركز الاستراتيجى لمستعمراتها قد انتقل من الهند إلى الشرق الأوسط وشمال شرق أفريقيا، وشغل الفرنسيون لتوطيد أركان حكمهم فى المستعمرات، ودخلت المستعمرات البورتغالية والإسبانية مرحلة الاحتضار. وظن بعض المعاصرين أن استقلال أفريقيا لن يتحقق قبل مرور قرن من الزمان.

وعلى عكس الهزات التى شهدها العالم ١٩١٨ - ١٩٢٣ التى تمت تهدئتها أو إخمادها، شهد العالم تحولات بارزة نتيجة الحرب العالمية الثانية. فقد عانت الدول الاستعمارية من الضعف وشغلت شعوبها بالأمر المحلي، وأثرت أفكار الحرية والديمقراطية تأثيراً عميقاً فى المستعمرات، وخاصة بعد عودة الجنود الأفارقة والكاريبيين إلى بلادهم من ميادين القتال. ولكن رغم احتواء ميثاق الأمم المتحدة على نصوص تتعلق بإعداد البلاد " التى لا تحكم نفسها بنفسها " لمرحلة الاستقلال مستقبلاً، ولم تفعل الأمم المتحدة فى هذا الصدد إلا القليل، ويمكننا القول إن المبالغ التى رصدت للتنمية الاقتصادية والتدريب السياسى كانت قاصرة تماماً عن تلبية الحاجات الحقيقية لشعوب المستعمرات، ويتصل بذلك حقيقة لا يمكن إغفالها أن معظم حدود المستعمرات كانت حدوداً مصطنعة قسمت الشعب الواحد بين بلدين، أو



ضمت جماعات عرقية أخرى إلى بلد لا جذور لهم فيه، لتنمو بذور الاضطرابات والصراعات. ومن شأن تلك الحدود المصطنعة أن تشكل نقاط احتكاك وصراعات. وقد تتطلب عمليات تصفية الاستعمار نوعاً من حفظ السلام لم يدخل في تقدير صناع الميثاق. ويستطيع المرء أن ينظر إلى المذابح التي صاحبت تقسيم الهند وباكستان ١٩٤٧ - ١٩٤٨، أو الجموع الكثيفة من اللاجئين الفلسطينيين الذين خرجوا من البلاد عقب الحرب العربية الإسرائيلية في تلك الفترة ذاتها، لبتدأ بذلك إحدى المشكلات المعقدة.

وجاء عدم تفعيل لجنة الأركان العسكرية وكذلك عدم تنفيذ اقتراح إقامة القواعد الخاصة بالأمم المتحدة ليشكل انتكاسة، فلعل قيامها كان من شأنه أن يحد من غلواء "العالم الأول" أو الاستعمار الجديد، وإن كان من المحتمل أن تنظر إليهما البلاد النامية نظرة الشك مع غياب الثقة. ولكن عدم تفعيل لجنة الأركان العسكرية، وعدم إقامة القواعد ذات الحاميات الدائمة، كان يعنى أن مجلس الأمن والجمعية العامة ليس لديهما أدوات يمكن استخدامها عند وقوع أول التحديات.

وهكذا كانت الجهود الأولى التي قامت بها المنظمة الدولية لحفظ السلام محدودة واستطلاعية، ذات طبيعة مؤقتة نتيجة الظروف سالفة الذكر. فقد كانت بعض الإجراءات الأولى التي اتخذتها الأمم المتحدة مجرد مهام "مراقبة مؤقتة"، وذلك في أواخر الأربعينيات مثل تلك التي أقامتها الجمعية العامة على حدود اليونان أثناء الحرب الأهلية (ولم تتم إقامتها داخل اليونان بسبب استخدام السوفيت للفييتو في مجلس الأمن)، ومثل جماعة المراقبة التي رصدت انسحاب الهولنديين من إندونيسيا.

ومن أهم فرق المراقبة العسكرية الأولى التي أرسلتها الأمم المتحدة تلك التي قامت بمراقبة تنفيذ اتفاقيات الهدنة التي أعقبت الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨ (UNTSO)، وكذلك بعثة تقصى الحقائق والمراقبة

التي أرسلت إلى كشمير بعد وقف إطلاق النار بين الهند وباكستان (UNMOGIP). كانت تلك تحركات مشجعة نالت تقدير مجلس الأمن والجمعية العامة، واعتبرت هذه المهام نموذجًا يحتذى عندما تبذل الأمم المتحدة جهودًا للوساطة بين الأطراف المتنازعة، وخاصة في حالات النزاع التي تستغرق وقتًا طويلاً. كما أن تلك المهام شكلت سابقة تعيين ممثل خاص من ذوى الخبرة والمكانة فى البعثات التي توفدها الأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط. فقد كان " الوسيط " الدولى هو الدبلوماسى السويدي الكونت برنادوت، وبعد اغتياله خلفه فى هذه المهمة شيترن جانج، ثم رالف بانس نفسه. واستفادت الدول التي قدمت قواتها لهذه المهام بنتائج تجربتها الأولى، وأعدت الكوادر المدربة لمهام حفظ السلام التي ساهمت بها فى الأزمات التالية.

ولكن تلك البعثات الأولى للأمم المتحدة اتسمت بالمحدودية الشديدة وكان ذلك واضحاً للعيان بصورة مؤلمة، فقد كانت الوحدات التابعة للأمم المتحدة عزلاء أو تحمل سلاحاً خفيفاً، ولم يكن مسموحاً لها باستخدام القوة إلا فى حالة الدفاع عن النفس. وتعرضت مواقعها للاعتداء من حين لآخر، وترتب على ذلك - بالطبع - وقوع إصابات. ولم يكن باستطاعتهم - مثلاً - منع مجموعة من المقاومة الفلسطينية من الهجوم على المستوطنات الإسرائيلية أو منع الهجمات الإسرائيلية عبر الحدود. وكثيراً ما اتهموا من كل طرف بالانحياز للطرف الآخر، وتعرض لهذا الاتهام بعثات المراقبة وقوات حفظ السلام على السواء. وكثيراً ما كانت قوات الأمم المتحدة تعتمد على الدولة المضيفة فى النقل والإمدادات، والإسكان، مما جعلها فى حالة تبعية. وكان عليهم أن يقفوا موقف المتفرج فى حالة استئناف طرفى النزاع للقتال، فلم يكن مسموحاً لهم بمنع الاشتباكات. ولذلك لم يكن باستطاعة قوات الأمم المتحدة فى تلك المواقع أن تلعب دور " الشرطة الدولية " التي تحذر الأطراف المعتدية، وتلقى القبض على من يخرق اتفاق وقف إطلاق النار.

واختلفت هذه المواقف اللينة عن المعاملة الصارمة التي قامت بها القوات الضخمة التابعة للأمم المتحدة، التي قامت بأعمال حفظ السلام فى شبه الجزيرة الكورية. وكان من الصعب تصديق أن هذين النوعين المتناقضين من العمليات جاءا بتفويض من المنظمة الدولية ذاتها.

وكما لاحظنا فى الفصل السابق، كان تدخل الأمم المتحدة فى كوريا فريداً فى بابيه، ولم يحدث ما يناظره إلا فى حرب الخليج عام ١٩٩١. ولذلك علينا أن نركز على العمليات الصغرى الأخرى للوساطة أو مراقبة وقف إطلاق النار فى مناطق النزاع، باعتبارها النموذج الذى تطورت منه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد اتخذت تلك القوات تابعها الحديث خلال عقد من الزمان فى أزمتين دوليتين كبيرتين هما السويس ١٩٥٦ وانفصال كاتنجا عن الكونغو من ١٩٦٠ حتى ١٩٦٤.

كانت منظمة مراقبة الهدنة (UNTSO) قد حلت قبل أزمة السويس، فقد اشتبك المصريون والإسرائيليون فى قطاع غزة، كما هاجمت إسرائيل المواقع السورية على الحدود. ولكن الأحداث التى وقعت فى العام التالى - تأميم جمال عبد الناصر قناة السويس، والغزو الإسرائيلى، والتدخل البريطانى - الفرنسى - رفع من درجة حرارة الأزمة، وعرض المنظمة الدولية لهزة عنيفة على أعلى المستويات، وبينت الأزمة ما يمكن أن تفعله الأمم المتحدة وما لا تملك القدرة على عمله. فقد كانت اثنتان من الدول دائمة العضوية متورطتين فى الأزمة، وتستعدان لاستخدام الفيتو عند الضرورة، وأصاب الشلل مجلس الأمن. وكانت الجمعية العامة مستعدة للعب دور، ولكنها تعلم أن فرض قرار جماعى على الدول الخمس دائمة العضوية من المحال.

ومن ثم كان قرار الجمعية العامة رقم ٩٩٨ فى ٤ نوفمبر ١٩٥٦ علامة على الطريق، فقد أعطى للأمين العام داج همرشولد مسئوليات

واسعة، وكلفه بتكوين قوات طوارئ دولية لحفظ السلام فى الإقليم، (UNEF) تخضع لأوامره، وخوله تعيين ضابط محايد قائداً ميدانياً للقوات. وعلى نقيض قوات المراقبة القديمة، كان على قوات الطوارئ الدولية حشد أعداد كبيرة من جنود حفظ السلام للفصل بين الطرفين على طول الحدود المصرية الإسرائيلية، وحدود قطاع غزة، لتشكل حاجزاً بشرياً بين الطرفين. وبذلك بدأ عهد جديد لمهام حفظ السلام، وكانت تلك - تحديداً - هى المرة الأولى التى استخدمت فيها قوات حفظ السلام الخوذات الزرقاء الشهيرة.

ولكن هذا النظام الجديد لم يسلم من المشكلات، إذا كان لابد من إتمام ترتيبات حفظ السلام من خلال التوافق والحياد. فلا تستطيع قوات حفظ السلام إقامة مواقعها إلا بعد موافقة الدولة المضيفة، كما أن وجودها مرهون بموافقة الدولة المضيفة التى يحق لها أن تطلب خروجها، على نحو ما فعل جمال عبد الناصر قبل حرب ١٩٦٧. وإذا وقع أى حادث لا تستطيع قوات حفظ السلام التدخل حتى لو شاهدوا طرفاً يعتدى على الطرف الآخر، إلا فى حالة حصولهم على تفويض مختلف من مجلس الأمن، يخول لهم ذلك. وقد أوقع ذلك الأمم المتحدة فى مواقف محرجة بصورة متكررة فى الصراعات التالية، حين كان على القوات أن تقف على الحياد حتى لو وقعت الفضائع أمام أعينهم. ولا نظن أنهم استطاعوا عمل الكثير فى صراعات الشرق الأوسط، فقد كانت مواقعهم مبعثرة، وكان تسليحهم خفيفاً، وكان عليهم العمل وسط جيوش فائقة القوة، تستخدم أحدث الطائرات المقاتلة فى العالم. وهو نفس المصير الذى لاقته قوات حفظ السلام فى أزمنة أخرى وقعت فيما بعد.

ولاشك أنه كان مما يثير القلق ألا تستطيع الأمم المتحدة سوى لعب هذا الدور البسيط نسبياً، بعد أحد عشر عاماً من اتفاقية سان فرانسيسكو، وهو الدور الذى يفترض أن يلعبه مجلس الأمن الذى كان يتمتع وحده بسلطة فرض قراراته بالقوة، والذى يضم الدول الخمس دائمة العضوية التى كانت

لديها جيوش جرارة على درجة عالية من القوة. ولكن الحرب الباردة وأجوائها المسممة جعلت المجلس لا يستطيع أن يعمل إلا القليل، وكان القرار ٩٩٨ هو أقصى ما أمكن عمله، ويعود الفضل فيه إلى الأمين العام همرشولد وقدرته على المبادرة وثقته بذاته، وجاء تطبيق همرشولد ومعاونيه للقرار مثيراً للإعجاب. ولكن من الصواب القول بأن ذلك تم بموافقة الدول الكبرى وليس بقيادتها، وهي علامة مقلقة على ما قد يأتي به المستقبل.

ونتيجة لذلك، لم تأت قوات الطوارئ الدولية (UNEF) من الدول الخمس دائمة العضوية، بل جاءت من الدول المحايدة، أو على الأقل من الدول التي كانت تقف موقفاً محايداً من الصراع العربي-الإسرائيلي، طالما كان باستطاعة الدولة المضيفة أن تعترض على الجنود الذين يأتون من دول معينة، وخاصة أن القوات تعمل على خطوط وقف إطلاق النار. ومن حسن الحظ، كانت هناك العديد من الدول الراغبة في المشاركة سواء في تلك المهمة أو غيرها من المهام التي أوفدت خلال تلك السنوات. وكانت البلاد التي تقبل وضع قواتها تحت قيادة دولية هي الدول الاسكندنافية وغيرها من الدول الأوروبية مثل إيرلندا وبولندا، وهولندا وكذلك إيطاليا (أحياناً). أما فرنسا، فقد فضلت بمشاركة قواتها في حفظ السلام ببلقان ومناطق الأزمات الأفريقية، وأبدت بريطانيا استعدادها للمشاركة في حفظ السلام بقبرص. وكانت بعض دول أمريكا اللاتينية كالبرازيل وكولومبيا من بين أبرز المشاركين. وجاءت القوات المشاركة - أيضاً - من دول الكومنولث البريطاني فقد تكررت مشاركة كندا، وأستراليا، ونيوزيلندا، والهند، وفيجي، وجامايكا، وغانا، وباكستان، ونيجيريا. ويبدو أن اشتراك جنوب تلك البلاد في الحرب العالمية الثانية في صفوف الحلفاء جعلتها مهياً بنويًا ونفسيًا للتوافق مع أعمال حفظ السلام الدولية. وهكذا أصبحت صورة أصحاب الخوذات الزرقاء من القوات خفيفة التسليح التي تقف في مواقع المراقبة أو

تقوم بدوريات على الحدود صورة مألوفة، وبذلك استوفت عمليات حفظ السلام طابعها المميز.

وكانت " القوات الخفيفة " هي قوات حفظ السلام (UNEF) فى معظم الأحوال فى السنوات التالية. وكانت أزمة الكونغو عام ١٩٦٠ تمثل استثناءً فى هذا الصدد، غير أن طول مداها، وما صاحبها من مأسى - على نحو ما سنشير فيما بعد - دعمت الاقتناع بالأشكال الممكنة للتدخل. فقد جاء تفكك دولة الكونغو بمثابة تحدى للافتراضات حول كيفية تحقيق الأمن الدولى. فقد كانت تلك حرب أهلية دموية، ولم تكن صراعاً بين دولتين. كما أنها تمت فى بلد إفريقي - لأول مرة - بعد أن وضعت أفريقيا " خارج الخارطة " على يد البلاد المستعمرة، وعندما حدث الاندفاع نحو الاستقلال فى الخمسينيات والستينيات، جاءت الدول المستقلة متقلبة بالسليبيات. كانت الكونغو - على وجه الخصوص - نموذجاً للإهمال الذى واجهته على يد الاستعمار البلجيكى، ثم الانسحاب السريع للقوات الاستعمارية، فالعودة عندما تمرد الجيش الكونغولى ووقعت البلاد فى الفوضى. عندئذ أعلن إقليم كاتنجا - الذى كان أكثر أقاليم البلاد ثراءً - الاستقلال بتشجيع مستتر من روديسيا البيضاء وجنوب أفريقيا.

ما كاد جنود المظلات البلجيكيين يعودون إلى الكونغو حتى أعلن الإقليم الكبير (كاتنجا) انفصاله عن الدولة، وكان باتريس لومومبا - رئيس الوزراء الوحوى - على حق عندما لجأ إلى الأمم المتحدة طالباً التدخل لوقف الاعتداء على دولة عضو ذات سيادة. ولم يكن خروج البلجيكيين صعباً بمجرد وصول قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ولكن كان ثمة تحديان كبيران: أولهما تلكؤ مجلس الأمن فى التدخل فى مسألة اعتبرت من الشؤون الداخلية فى بلد تصل مساحته إلى ما يعادل مساحة غرب أوروبا. وكانت الحقيقة الأخيرة تعنى أن تكون مهمة حفظ السلام فى الكونغو (ONUC) هائلة الحجم قياساً بمستويات المهام الأخرى فى ذلك الحين - ففى

البداية تم نشر عشرين ألفاً من جنود حفظ السلام - ولكن العدد لم يكن كافياً لوقف المذابح التي تعرض لها الكثير من المدنيين. ولعله كان من الأفضل - بالنسبة للأمم المتحدة - لو كان هذا النموذج لحالة " انهيار الدولة " قد وقع فى دولة صغيرة المساحة، ولكنها لم تكن تحظى بتurf الاختيار.

كان التطور التالى هو استخدام الأمم المتحدة قواتها - فى أول حالة لفرض قرار بالقوة - ضد عصابات إجرامية محلية أسرفت فى قتل المدنيين الأبرياء على اختلاف أعراقهم، وهاجمت قوات حفظ السلام ذاتها بضراوة، ولم تستخدم قوات الأمم المتحدة ضد عدوان معطن مثل ذلك الذى حدث فى كوريا الشمالية أو العراق. وفى إحدى الحالات البشعة التى وقعت فى أبريل ١٩٦١، تم ذبح ٤٤ جندياً غانياً من جنود حفظ السلام، وبعد ستة شهور وقعت حوادث أقل حجماً ذبح فيها ثلاثة عشر من الإيطاليين العاملين بالخدمة الجوية. وقامت قوات حكومة الكونغو، وقوات كاتنجا، والمرتزقة الأجانب (فى المراحل الأخيرة) بارتكاب أعمال شديدة البشاعة، لم تدر بخلد صناع ميثاق الأمم المتحدة فى سان فرانسيسكو. ولكن مجلس الأمن اضطر للتخلى عن موقفه المتميع بسبب تلك الأحداث، ومناشادات همرشولد، ثم مصرعه المأساوى أثناء عمله هناك. وجاء تصرف مجلس الأمن حازماً ومبتكراً، وبدلاً من قراراته الأولى التى طالب فيها الأطراف المعنية بوقف القتال، أصدر المجلس تعليماته إلى قوات حفظ السلام بالكونغو (ONUC) بإلقاء القبض على المرتزقة الأجانب، واستخدام القوة لوقف أعمال العنف بمختلف أشكاله، وإنهاء محاولة الكاتانجيين الاستقلال. ولنا أن نتخيل مدى ارتياح الجنود الهنود المنضبطين عندما علموا أن باستطاعتهم أن يقوموا بعمل عسكري حقيقى، وكانت النتيجة إيجابية، فتمت استعادة وحدة الكونغو، وانسحبت آخر مجموعة من قوات حفظ السلام فى يونيو ١٩٦٤.

غير أن هذه العملية الصعبة أثارت الكثير من الجدل حول ما تعنيه بالنسبة لمستقبل المنظمة الدولية. فمن الناحية الإيجابية، استجابت الأمم المتحدة لطلب إحدى الدول الأعضاء المساعدة، وأعدت لتلك الدولة وحدتها، وأثبتت قدرتها على فرض السلام وليس مجرد مراقبته. وكانت الأزمة موضوع اهتمام الجمعية العامة بصورة لا مثيل لها من قبل. كما زودت جهاز الأمم المتحدة والدول المشاركة في حفظ السلام بخبرة واسعة، وأصبح دور الأمانة العامة المركزي في إدارة عمليات حفظ السلام، وفرض السلام، أمرًا مسلمًا به.

ولكن هذه المهمة - أيضًا - أثارت الشعور بأن المنظمة الدولية قد تمادت في موقفها وزادت من تورطها عندما شعرت بأنها مضطرة لمساندة حكومة الكونغو ضد القوات الانفصالية، وبذلك فقدت حيادها ودورها التوفيقى، وهى حقيقة أفزعت بعض الدول الأعضاء فى أوروبا وأمريكا اللاتينية الذين كانوا يفضلون أن يقتصر دور المنظمة الدولية على التهدئة. وتساءلوا عن المثل الذى تقدمه تلك الحالة عندما تواجه الأمم المتحدة تحديات مماثلة. حقًا تمكنت قوات حفظ السلام من طرد المرتزقة الأجانب وسحق محاولة انفصال كاتانجا، ولكن إذا وضعنا فى الاعتبار المذابح البشعة التى وقعت فى كل مكان، لا نستطيع القول أن تلك كانت من المهام العظيمة لحفظ السلام.

زد على ذلك أن هذا السجل المضطرب كانت له امتداداته التى استمرت على مدى عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين<sup>(٢)</sup>. ترى، كيف يمكن أداء مهام حفظ السلام بطريقة أخرى إذا كانت الظروف فى

---

(٢) يعتمد تناولى لعمليات حفظ السلام فى الستينات اعتمادًا كبيرًا على: The Blue Hemlets، وكذلك على التعليقات الدقيقة فى:-

Diehl , International Peace Keeping.

والكتاب الأخير يفرق بين مهام "تنفيذ وقف إطلاق النار" و"القرارات المتعلقة بالصراع".



كل أزمة جديدة تختلف عنها في سابقتها؟ لقد وقعت صراعات أكثر دموية و عنفاً في هذين العقدين لم يكن لها نظير من قبل، ولم تتدخل فيها الأمم المتحدة، وكان القاسم المشترك بين تلك الصراعات تورط أحد الأعضاء الدائمين فيها بصورة مباشرة، ولا يسمح بتوجيه انتقاد له أو اتخاذ قرار ضده في مجلس الأمن. وقد أثار ذلك غضب وضيق الدول النامية من الأعضاء في الجمعية العمومية التي ليس لقراراتها فاعلية ذات بال. فلم تتدخل الأمم المتحدة في الجزائر -على سبيل المثال- لأن فرنسا كانت طرفاً، كما لم تلعب الأمم المتحدة دوراً في حرب فيتنام الطويلة المدى بسبب حساسية الولايات المتحدة تجاه مثل هذه القضية، كما لم تتدخل في كمبوديا بسبب الصين. وفي السبعينيات انضمت أكثر من مائة دولة جديدة إلى عضوية الأمم المتحدة بعد تخلصها من الاستعمار، وبذلك أصبح " المجتمع الدولي" - إذا جاز لنا استخدام هذا المصطلح - أفريقيا، وأسيويًا، وأمريكا لاتينيا من حيث جملة تعداد السكان، وعدد الأصوات في الجمعية العامة، ورغم ذلك تستطيع أي من الدول الخمس دائمة العضوية أن تقف حائلاً دون التدخل فيما شاءت من الأزمات.

ولكن، لعل في عدم قدرة الأمم المتحدة على التدخل في تلك الصراعات خيراً مستتراً، فقد كانت الحربان الجزائرية والفيتنامية على درجة كبيرة من العنف والتعقيد والكلفة المادية. وحتى لو لم يكن هناك عائق الفيتو، فإن فكرة قيام مجلس الأمن بإرسال قوات حفظ السلام إلى أي من الحربين - كما حدث في الكونغو - بعيدة عن الخيال، لأن مثل هذه القوات لا بد أن يكون الدمار مصيرها في خضم ذلك الصراع الرهيب. وكل ما كانت الأمم المتحدة تستطيع عمله هو بذل "المساعي الحميدة" على نحو ما فعلت عدة مرات طوال هاتين الحربين، ولكنها لم تستطع القيام بعمل إيجابي إذا لم تستجب الأطراف المتحاربة لوساطتها.

ونستطيع أن نستنتج مدى محدودية دور الأمم المتحدة فى الحربين الجزائرية والفيتنامية لو اتجهت النية إلى ذلك، إذا نظرنا إلى النجاح المختلط لسياسات مجلس الأمن تجاه الصراعات الدموية الأخرى التى وقعت فى تلك الحقبة، مثل الحروب العربية - الإسرائيلية. هنا - أيضاً - كانت الظروف تتعلق بالإلحاح العميقة الأيدلوجية والإثنية والدينية التى لا تسمح بقبول الحلول التوفيقية، وحيث كان هناك تاريخ طويل من الخذلان والخديعة قضى على أى رغبة فى الثقة بالطرف الآخر، وحيث أصبحت العسكرية المنفلتة يستحيل الاعتماد عليها. وكان من الحماقة بمكان إرسال قوات خفيفة التسليح من جنود حفظ السلام البرازيليين والنرويجيين بتفويض من الأمم المتحدة وسط هذا الجو المضطرب.

ومع ذلك، قامت عمليات حفظ السلام على حدود إسرائيل (UNEF II) لتثبيت وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل (١٩٧٣)، وكذلك قوات مراقبة وقف إطلاق النار فى مرتفعات الجولان (UNIFIL) التى أقيمت عام ١٩٧٨، والقوات غير التابعة للأمم المتحدة المعروفة بالقوات متعددة الجنسيات (MNF) التى قامت بهذا العمل الميئوس فيه فى أماكن معينة (١٩٨٢). وقد أدت هذه المهام المتعددة إلى نتائج مختلفة تعطينا فكرة عن الأحوال التى نتجح فيها جهود الوساطة وحفظ السلام فى أداء مهمتها، وتلك التى يكون الفشل فيها مؤكداً.

وتقدم لنا مهمة قوات (UNEF II) خير دليل إيجابى، فقد أدت الهجمات المصرية على إسرائيل فى أكتوبر ١٩٧٣ إلى تدمير الحدود غير الشرعية التى وضعت قبل سنوات، ووضعت مستقبل الشرق الأوسط كله موضع التساؤل. وأدى هذا العمل الطائش<sup>(\*)</sup> وما تبعه من رد من جانب إسرائيل التى

---

(\*) لا يخفى على القارئ العربى التحيز الواضح لإسرائيل من جانب المؤلف عندما يعتبر قيام مصر بتحرير أرضها عملاً طائشاً، وهو نموذج لما أوردناه فى مقدمة الترجمة (المترجم).

أخذت على حين غرة ثم استفاقت، إلى إثارة غضب طرفى الحرب الباردة حيث كانت كل منهما تدعم أحد أطراف الصراع، حتى اتفقت جميع الأطراف -المصريون الذين نجحوا فى البداية ثم انتكسوا، والإسرائيليون الذين فوجئوا ثم أخذوا بئأرهم، والقوى الداعمة لكل منهما- اتفقوا على قبول قرار مجلس الأمن بوقف القتال وفض الاشتباك. وأقامت قوات الأمم المتحدة خطأ مؤقتاً لوقف إطلاق النار بين القوات الإسرائيلية والمصرية، ثم أنشأت بعد ذلك منطقة حاجزة لتهدئة الأمور. وكانت الدول التقليدية فى مجال حفظ السلام فى مقدمة هذه العملية، فقدمت كندا وبولندا أكبر عدد من قوات (UNEF II) وبذلك مثلت هذه القوات الناتو وحلف وارسو بصورة ما، ثم انضم إليهم قوات أخرى من فنلندا، وغانا، والنمسا، وأيرلندا والسويد وغيرهم.

وقد بدت عملية حفظ السلام تلك تقليدية، ومن ثم لا تبعث على الأمل. ولكن التحول الحقيقى جاء على المستوى السياسى من خلال القرار الجريء للرئيس المصرى أنور السادات الذهاب إلى إسرائيل وتوقيع اتفاقية السلام فى ١٩٧٧. وكان هذا العمل تاريخياً لأسباب متعددة، ويعد من المواقف الشخصية العظيمة الشجاعة فى أواخر القرن العشرين، ولعله يناظر إقدام دى كلارك F.W.de Klerk على إنهاء التفرقة العنصرية (الأبارتيد) فى جنوب أفريقيا وقيام جورباتشيف بتفكيك الاتحاد السوفيتى. وكان المغزى الرئيسى لاتفاق كامب ديفيد فى الإقليم أن باستطاعة إسرائيل والدول العربية تحقيق السلام لو توفرت لديهم الإرادة السياسية. كذلك كان ثمة مغزى عام من منظور حفظ السلام الدولى وإقرار السلام. فمن السهل رسم خط على الرمال والموافقة على قيام قوات الأمم المتحدة بدوريات فى المنطقة منزوعة السلاح، فقد حدث هذا فى أماكن أخرى كثيرة وفى ظروف أقل عداءً، ولكن هناك القليل من الترتيبات التى اتخذت بقرار سياسى من أطراف النزاع، وذلك حتى التسعينيات على أقل تقدير. وقد كان بالإمكان سحب القوات الدولية (UNEF II) فى ١٩٧٩ وحلت محلها القوات متعددة الجنسيات والمراقبين الدوليين (MFO) الأقل من حيث المستوى، التى جاءت معظمها

من الولايات المتحدة التي رعت جميع الاتفاقات المصرية - الإسرائيلية. لقد كانت تلك حالة خاصة - دون شك - دفعت إليها رغبة الولايات المتحدة لمساعدة إسرائيل، وكسب مصر إلى جانب الغرب. ولكن تظل الرسالة الأكبر والأهم واضحة، فلا تكفى الموافقة على وقف إطلاق النار، وقيام مهمة حفظ السلام، لتحقيق السلام الفعلى إذا لم يتبعه عمل سياسى ورغبة مشتركة من الأطراف المعنية لتحقيق التسوية.

ولا يناقض ذلك تناقضاً شديداً سوى الجهود غير الموفقة لصنع السلام على حدود إسرائيل الشمالية مع لبنان وسوريا. لقد بذلت القوات المؤقتة التابعة للأمم المتحدة (UNIFIL) فى لبنان، جهوداً مخلصه دون أن تحقق شيئاً بسبب رفض المقاتلين الفلسطينيين التوقف عن القتال والتفجيرات الإرهابية، وكانت الهجمات الإسرائيلية المضادة عنيفة ولكنها غير مؤثرة، وكانت الطوائف الإثنية والدينية فى لبنان تقضى على بعضها البعض. وتعرضت القوات الدولية الضعيفة للإهانة، والإهمال والاختطاف والرصاص من جميع الأطراف ولحقت بها العديد من الإصابات، دون أن تتوفر لها قوة نيران فعالة أو صلاحيات - على نحو ما كانت الحال فى بداية أزمة الكونغو - حتى تستطيع الرد على العدوان وإخضاع المعتدين. ولم يكن هناك ما يمكن الاسترشاد به فى الميثاق أو التجارب السابقة، كما كان مجلس الأمن لا يولى المسائل اهتماماً، وكذلك فعل رجال الأمم المتحدة. وتحتوى مذكرات براين أوركهارت عن محاولات التعامل مع أطراف الصراع المختلفة المنفلتة، على عبارات تشير إلى الوضع المأساوى والظروف الصعبة التى أحاطت بتلك الجهود، ولعل هذه العبارات الكاشفة كانت أخف تصويراً لحقيقة الأمور.<sup>(3)</sup>

(3) Urquhart, A life in peace and war, chaps. 16 - 19, 22.

ولم تكن الأوضاع أحسن حالاً عندما حاولت الدول الغربية منع قيام حرب عربية - إسرائيلية أخرى عام ١٩٨٢ بإرسال قوة متعددة الجنسيات إلى بيروت وجنوب لبنان ضمت جنوداً من الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا، لتلعب دوراً مركزياً وتشرف على انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية من غرب بيروت. وبدأت تلك القوات أنسب لهذه المهمة من إرسال قوة تقليدية من أصحاب الخوذات الزرقاء الذين ينتسبون لدول صغيرة ومحايدة. ولكن بمجرد انسحاب القوة متعددة الجنسيات (MNF) بعد إنجاز مهمتها، انفجر الوضع من جديد باغتيال الرئيس اللبناني أمين الجميل، وزحف الجيش الإسرائيلي غير القانوني عبر الحدود الشمالية، والمذابح التي قامت بها الميليشيات المسيحية ضد معسكرات اللاجئين الفلسطينيين. وأدى ذلك إلى عودة القوات متعددة الجنسيات مرة أخرى مع انضمام بريطانيا إليهم، ليجدوا أنفسهم في وضع الدفاع عن النفس، وتم نسف مبنى قيادة الأمريكان والفرنسيين بعمل إرهابي استخدمت فيه سيارة نقل مفخخة جعلت من ذلك اليوم - عند الغروب - يوماً مشهوداً. وقامت إدارة ريجان بعمل رسمي عندما أمرت البارجة نيوجرسي بقصف المنطقة الجبلية وراء بيروت، وكان أيام دبلوماسية القوارب الحربية عادت من جديد. ولكن الغرب لم يعد إلى المزاج الإمبريالي الخاص بالقرن التاسع عشر، فعادت البارجة الأمريكية أدراجها، وعادت معها القوات الأجنبية تاركة اللبنانيين والسوريين والإسرائيليين غرقى وسط الركاب، يرقب كل منهم الآخر عبر مرتفعات الجولان، بينما شغلت قوات الأمم المتحدة بالمراقبة، ثم المراقبة، سنة بعد أخرى.

تقوم قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بعملها بشكل أفضل عندما تكون هناك منطقة حاجزة بين الأطراف التي وافقت على وقف إطلاق النار. ومن الحالات القديمة التي ينطبق عليها ذلك حالة قبرص. ولكن مثل هذه الحالة لم يأت نص بشأنها في الميثاق. فقد استقلت قبرص عن بريطانيا عام

١٩٦٠ وأغلبية سكانها من اليونان القبارصة والأقلية من الأتراك القبارصة، كل منهم يخشى الآخر ويتربص به، ولكل منهم ظهير خارجي له تطلعاته. وأمام احتدام الصراع الطائفي اضطر مجلس الأمن إلى إصدار قرار بتشكيل قوة حفظ السلام الدولية (UNFICYP) عام ١٩٦٤، ضمت قوات عسكرية وقوات شرطة مدنية من استراليا، والنمسا، وبريطانيا، وكندا، والسندمرك، وفنلندا، والسويد لتأمين حرية الانتقال ومراقبة وقف إطلاق النار بعد قتال وقع من حين لآخر. ولكن الانقلاب العسكري الذي وقع ضد الحكومة القبرصية عام ١٩٧٤ الذي أدى إلى قيام تركيا بغزو شمال قبرص بقوات كثيفة، غير المشهد تمامًا. ترى، ما الذي تستطيع قوات الأمم المتحدة خفيفة التسليح أن تفعل في مواجهة القوات التركية التي اندفعت على السواحل الشمالية للجزيرة؟ صور لنا براين أوركهارت - الأيرلندي الصارم - الحقائق المتصلة بهذا المأزق بقوله: " كان وصول قوات عسكرية كبيرة - غير مجهزة جيدًا أو مفوضه بالقتال - إلى هذه المنطقة يخلق وضعًا بالغ الصعوبة لقوات حفظ السلام".<sup>(٤)</sup>

أصر مجلس الأمن - من حسن الحظ - على وقف إطلاق النار قبل أن تتطور الأمور إلى صدام مسلح بين تركيا واليونان، وتراجع كل طرف عن مواقعه، ولكن أصبح الأتراك يسيطرون على ٣٥% من قبرص دون أن يستطيع القبارصة اليونانيون المختلفون فيما بينهم أن يفعلوا شيئًا. وأسفرت المفاوضات عن إقامة منطقة عازلة عرضها بضعة أميال على طول الخط الذي يفصل بين الجانبين بطول ١٨٠ كيلومتر وكانت قوات الأمم المتحدة التي عملت بالمنطقة العازلة تتكون من الاستراليين والبريطانيين والدنماركيين.<sup>(٥)</sup>

(4) Urquhart, op. cit., p.256.

(٥) هناك خارطتان متنازتان توضحان مواقع انتشار قوات حفظ السلام في قبرص قبل وبعد الغزو التركي، تقدمان معلومات جيدة عن واقع الحال، وهما الملحق الثالث من كتاب: The Blue Helmets.

ورغم الإشارات الأخيرة المباشرة بإمكانية التوصل إلى اتفاق بين الطرفين، مازالت قوات الأمم المتحدة (UNFICYP) تعمل هناك قرابة الأربعين عامًا، مما يعزز الانفصال بين الطرفين، ويوحى بعدم إمكانية التوصل إلى حل سياسي في المنظور القريب، فإذا تعذر وصول الطرفين إلى اتفاق فمن الأفضل أن تظل المنطقة العازلة فاصلاً بينهما بدلاً من تركهما يتبادلان إطلاق النار علناً، كما يحدث في كشمير.

وبحلول الثمانينيات، ظهر في الأفق طيف كامل من الإمكانيات التي تتصل بقدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام وصناعة الحروب، دون أن تقدم أى واحدة من العمليات نموذجاً يحتذى في غيرها من العمليات وجاء صراع القوتين الأعظم، أو الصراع بين الشرق والغرب مع التهديد باستخدام السلاح النووي، على رأس ذلك الطيف. هنا لا تجدى سلطات الأمم المتحدة نفعاً طالما كان الطرفان يتمتعان بحق الفيتو وبالقدرة على إشعال نار حرب عالمية، ولا تبقى سوى " المساعي الحميدة" التي يبذلها الأمين العام، إذا رغب الطرفان في ذلك.

والفئة التالية لذلك من الصراعات هي تلك ذات الحجم المتوسط. مثل تلك التي بين الهند وباكستان، أو تلك التي في الشرق الأوسط. هنا باستطاعة مجلس الأمن أن يقوم بعمل ما، ولكنه لا يستطيع ذلك إلا إذا أجمعت الدول الخمس دائمة العضوية على ذلك العمل. وخلال الحرب الباردة كانت تلك الدول تقف إلى جانب طرف أو آخر، لحماية تواجهم من الوقوع تحت طائلة قرارات المجلس. وعلى كل حال، لم تكن الدول الكبرى راغبة في التورط بقدر أكبر في كشمير أو فلسطين.

ثم هناك الخروقات المحتملة من جانب الدول الباغية (كوريا الشمالية)، أو المحاولات غير الشرعية لتغيير الحدود بالقوة (كاتانجا)، التي يلزم مواجهتها بالقوة المسلحة لو كان باستطاعة مجلس الأمن التوصل إلى قرار

بهذا الشأن، أو أن تقوم إحدى الدول الكبرى بعمل منفرد إزاءها (كما فعلت الولايات المتحدة في جرينادا Grenada عام ١٩٨٣، والاتحاد السوفيتي في أفغانستان عام ١٩٧٩)، إذا رأت في ذلك ما يهدد مصالحهما. ولكن خشية الدول الخمس الكبرى من الدمار المتبادل، جعلتها تلتزم الحذر عامة، وتبدي حرصها على حفظ السلام.

وأخيراً، يأتي ما تحت هذا المستوى من الصراعات - إذا كنا نستطيع استخدام كلمة "تحت" - الصراعات التي نشبت نتيجة انهيار الأوضاع الداخلية في إحدى الدول الأعضاء، وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تلك الصراعات التي تتخذ شكل الحروب الأهلية، وحالات الفوضى، وخاصة عندما ترفض الجماعات المتمردة قرارات حفظ السلام. في مثل تلك الحالات، لم تجد نفعاً جهود الوساطة الدبلوماسية، أو العقوبات الاقتصادية، أو قوات حفظ السلام ذاتها، ويتطلب الأمر فرض السلام بالقوة قبل البدء بإعادة بناء تلك المجتمعات الممزقة.

وهكذا، على ضوء المنطق الذي صيغت به وثيقة "أجندة السلام" التي وضعها الأمين العام عام ١٩٩٢، قد يتبادر إلى الذهن أنه قد يكون من الأيسر على من يديرون دفة العمل بالمنظمة الدولية تحديد نوعية الصراع الذي قد يترتب على حدث جديد، وكيفية مواجهته استفادة بالخبرات السابقة. لقد أصبحت الأمور أكثر تعقيداً خلال العقد الخامس من عمر الأمم المتحدة. ومن الغريب، أن المنظمة الدولية لم تكد تفرغ من الاحتفال بنيلها جائزة نوبل للسلام عام ١٩٨٨، وما كادت الحرب الباردة تخدم، حتى تعرض الاستقرار الدولي المنشود لهزات جديدة.

جاءت المؤشرات الأولى للاضطرابات الكبرى التي لاحت في الأفق من عدة أزمات وقعت خلال مدى زمني قصير، اقترنت برغبة مجلس الأمن - فيما بعد الحرب الباردة - تفويض الأمم المتحدة بالتدخل. ففي خلال



الأربعين عامًا التالية للعام ١٩٤٨ (قرار إنشاء UNSTO)، نفذت ١٣ عملية لحفظ السلام، ثم الانتهاء من ثمان منها. وفيما بين ١٩٨٨-١٩٨٩ تقرر القيام بخمس عمليات جديدة لمواجهة التحديات الأفغانية - الباكستانية، ومراقبة وقف إطلاق النار بين العراق وإيران، وفي أنجولا، والسلفادور، والصحراء الغربية، وكمبوديا، والبوسنة /الهرسك، والصرب والجبل الأسود، وكرواتيا، ومقدونيا، والصومال، وموزمبيق، ورواندا، وهايتي، وجورجيا. وكان من رابع المستحيلات أن يستطيع أى فرد متابعة كل هذه الصراعات، بما فى ذلك موظفو الشؤون المالية بإدارة حفظ السلام، أو الجهات الأكاديمية المعنية.

وأثناء هذا الزخم الجديد من مبادرات حفظ السلام، وقع حادث تقليدى الطراز من نموذج عدوان دولة على أخرى. عندما قامت العراق باجتياح الكويت عام ١٩٩٠. ولم تأت استجابة المجتمع الدولى لهذا التحدى على شكل عملية من عمليات أصحاب الخوذات الزرقاء، فقد فوض مجلس الأمن الدول الأعضاء التعاون مع الكويت " باستخدام الوسائل الضرورية "، فكان ذلك ضوءاً أخضر لعمل كل ما يدخل فى نطاق الفصلين السادس والسابع من الميثاق، وأعطى ذلك لعملية الهجوم المضاد التى قادتها الولايات المتحدة موافقة دولية. ولكن القوات العسكرية التى حشدت للقيام بتلك العملية لم تكن من صنع المنظمة الدولية، بل شكلتها وقادتها القيادة المركزية للولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم حملت الكثير من ملامح عمليات الحرب الكورية، دون أن تحمل علم الأمم المتحدة. وعلى النقيض من عمليات حفظ السلام التقليدية محدودة السلاح وقوة النيران، الملزمة بالوقوف على الحياد، شملت عمليات الخليج انتشاراً لقوات هائلة جوية وبرية عملت ضد عدو محدد. والتزم أعضاء الكونجرس الأمريكى الصمت إزاء الكلفة الباهظة للعمليات، رغم حرصهم الدائم على إبداء عدم الارتياح إزاء نفقات عمليات حفظ السلام. ولم يكن ذلك لصالح المنظمة الدولية، فرغم الترحيب بالهزيمة

السريعة التي وقعت لقوات صدام حسين، أدت هذه العملية إلى انتشار الاعتقاد بأن عمليات الأمم المتحدة كانت هزيلة، تفتقر إلى الفاعلية، بينما كانت الأعمال العسكرية الأمريكية حاسمة.

ولولا الكوارث التي حاقت بثلاث من عمليات حفظ السلام بالغة الأهمية في مطلع التسعينيات في الصومال ويوغسلافيا ورواندا، لما كانت المقارنة بين عمليات حفظ السلام وعمليات الخليج التي قادتها الولايات المتحدة، قد اتخذت هذا البعد. وقبل محاولة فهم الأسباب التي أدت إلى فشل تلك المهام، يجب أن نذكر القائمة الطويلة من جهود الوساطة التي كانت ناجحة في ذلك العقد من الزمان، سواء كان ذلك النجاح كاملاً أو جزئياً. فقد كان اتفاق أمريكا الوسطى، وإنقاذ السلفادور من الفوضى والصراع الداخلي من الإنجازات الهامة للأمم المتحدة. ونجحت مجموعة مراقبة دولية (UNIMOG) في طي صفحة الاشتباكات العراقية - الإيرانية، كما نجحت مجموعة مراقبة أخرى (UNGOMAP) في مراقبة انسحاب أكثر من مائة ألف من الجنود السوفييت من أفغانستان، وعالجت كل الشكاوى المتعلقة بالانتقال. كذلك لعبت الأمم المتحدة دوراً متميزاً في جنوب أفريقيا، فأنهت الأبارتيد، وأقامت الانتخابات الديمقراطية عام ١٩٩٤ التي تمت تحت إشراف موظفي الأمم المتحدة، وأعادت جنوب أفريقيا إلى مقعدها في الجمعية العامة، فحققت بذلك تقدماً حقيقياً في مهامها. وكان إدخال الديمقراطية في ذلك البلد المحورى الذى يؤثر على الإقليم كله، عملاً هاماً له وزنه. وأشرفت مجموعة المساعدة على الانتقال (UNTAGE) على انتقال ناميبيا إلى الاستقلال بنجاح. وبعد تحقيق السلام الداخلى فى موزمبيق، شكل مجلس الأمن مجموعة مراقبة لعملية الانتخابات التي بدأت هناك (ONUMOZE).

وقد حملت الأمم المتحدة على عاتقها مهمة جديدة لمعاونة الدول فى مراحل الانتقال - دون أن تعلن ذلك صراحة - وذلك فى مراقبة عمليات

الانتخاب. فقيام المراقبين العسكرية التابعين للأمم المتحدة بالتأكد من انسحاب القوات المتحاربة من الأراضي المتنازع عليها شيء، وإيفاد الأمم المتحدة لموظفيها وقوات الشرطة التابعة لها للتأكد من أن الانتخابات الأولى التي تجرى بالبلد المعنى قد تمت في جو من الحرية والنزاهة شيء آخر، يعد عملاً إيجابياً هاماً. ولاشك أن الكثيرين رأوا أن قيام الأمم المتحدة بهذا العمل يتعارض مع نص بنود الميثاق التي تحظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ولكن أول بعثة لمراقبة الانتخابات من جانب الأمم المتحدة، أرسلت إلى نيكاراغوا (ONUVEN)، شكلها الأمين العام بتأييد تام من جانب الجمعية العامة، مع الاكتفاء بإحاطة مجلس الأمن علماً بها، كانت خطوة ناجحة على طريق العملية الديمقراطية، جعلت الشكوك حول محاذير التدخل في الشؤون الداخلية للدول تتبخر تماماً. فإذا كانت الأطراف المعنية بالصراع الداخلي قد قبلت أن تتولى الأمم المتحدة مراقبة وقف إطلاق النار، ثم طلبت منها مراقبة الانتخابات، ألا يعنى ذلك دعم سيادة الدولة أكثر من كونه إضعافاً لها؟ لقد كان ذلك تقدماً حظي بالقبول.

كان هناك جو ساده التفاؤل حول المجتمع الدولي في السنوات الأولى التي أعقبت الحرب الباردة، مبعثه عمليات الانتقال إلى الديمقراطية التي تمت في شرقى أوروبا، وآسيا الوسطى، وبعض جهات جنوب شرقى آسيا، وأمريكا الوسطى. وكانت أولى الخطوات المبشرة التي اتخذت فى عملية السلام الأنجولية، والانتخابات التي أجريت فى السنة التالية، مبعثها رفض حزب يونيتا UNITA قبول نتائج التصويت التي اعتبرها المندوب الخاص للأمم المتحدة سليمة ونزيهة. وترتب على تجدد الحرب الأهلية فى ١٩٩٢ و١٩٩٥ تكليف البلاد خسارة فى الأرواح بلغت ٢٠٠ ألف قتيل، قبل أن يتم التوصل إلى تسوية بعد جهد جهيد. هنا نجد أنفسنا أمام حالة من الحالات التي عبرت عن الشكوك الأيديولوجية، فقد كانت الولايات المتحدة

تبغض الحكومة الأنجولية الموالية لكاسترو، وتفضل عليها حركة يونيتا. أضف إلى ذلك أن بعثات الأمم المتحدة في أنجولا كانت تعاني من نقص في الموارد المالية، وضعف ومحدودية الصلاحيات المعطاة لها، مما جعلها عاجزة عن تفكيك جبهة الثوار. كما أن ذلك البلد البائس لم يجذب الاهتمام الدولي على نحو ما فعلت الصومال والبوسنة.

وحتى عندما استطاعت الأمم المتحدة أن تلتزم بتقديم موارد كبيرة لبعثة من تلك البعثات، فإن ذلك لا يشكل ضماناً لنجاحها، أو حدوث انتقال مضطرب إلى مرحلة السلام والديمقراطية، على نحو ما أظهرته العملية الكمبودية (UNTAC). كانت الأهداف طموحة ترمى إلى جلاء القوات الفيتنامية عن كمبوديا، وتأمين عملية الانتخابات، وإقامة حكومة ائتلافية جديدة، وأنفقت المنظمة الدولية الكثير من الاعتمادات لتحقيق تلك الأهداف. فأوفدت الأمم المتحدة قوات قوامها خمسة عشر ألفاً من الجنود، وسبعة آلاف من المدنيين، وبلغت التكلفة الإجمالية للعملية ثلاثة بلايين دولاراً أمريكياً، وأعدت للانتخابات التي أجريت في مايو ١٩٩٣ وقامت بإدارتها، التي كانت نتائجها مدهشة، وبدت نزيهة في عيون الكثير من المراقبين. ولكن لم يكن هناك تفويضاً من مجلس الأمن للقيام بأعمال عسكرية كتلك التي تتطلبها عملية فرض السلام ضد الفصيلين اللذين ألحقا الضرر بالانتخابات: الخمير الحمر (حلفاء الصين، رغم سجلهم المريع في التطهير العرقي)، وحزب الشعب الكمبودي (المؤيد من روسيا)، ومن ثم ظل الأعداء القدامى على حالهم عندما انتهت مهمة بعثة (UNTAC)، وتبادل أعضاؤها التهنئة بما حققوه في الانتخابات. كانت البعثة قد نجحت - من الناحية الفنية - في أداء مهمتها، ولكن السلام الكمبودي كان محفوظاً بالمخاطر، والحكومة الكمبودية كانت أبعد ما تكون عن الديمقراطية<sup>(٦)</sup>.

(6) J.Boulden, Peace Enforcement: The United Nations Experience in Congo, Somalia and Bosnia (Westport, Conn.2001); F.H. Fleitz, Peace keeping Fiascoes of the 1990's: Causes, Solution and U.S Interests (Westport, Conn. 2002).

ولم تبلغ هذه التجربة الأليمة من الإخفاق الدرجة التي بلغت الكوارث الثلاث التي ابتلى بها النظام الدولي فيما بين ١٩٩٣ - ١٩٩٥ فى الصومال، ويوغوسلافيا السابقة، ورواندا. كان إخفاق عمليات الأمم المتحدة فى أى واحدة منها يكفيها عناء تحمل كل تلك المآسى فى مدى زمنى قصير، كاد يجعل المنظمة الدولية تجثو على ركبتيها. كانت الفجوة واسعة بين المثل العليا للمنظمة الدولية، والنوايا الطيبة لصناع سياستها من ناحية، والمؤشرات البائسة فى الميدان.

كانت النوايا الطيبة تحتل مكان الصدارة من مهام الأمم المتحدة فى الصومال، تلك البلاد التي عانت الكثير تحت الحكم الاستعمارى، بقدر ما عانت من الصراعات والتدخلات الخارجية وصفقات السلاح من موسكو وواشنطن خلال الحرب الباردة، كما عانت من الفصائل المتحاربة. وعندما أدى تفكك الصومال فى ١٩٩١ - ١٩٩٢ إلى نزوح الملايين من مواطنهم وتعرضهم للمجاعة، أصابت المجتمع الدولى صدمة شديدة. كما أصابته بالغضب الشديد عندما قامت الجماعات المتحاربة بمنع عمال الإغاثة وفرق حفظ السلام العسكرية (UNOSOM I) ذات التسليح الخفيف، من توزيع المساعدات الإنسانية بحرية. فتحولت حكومة الولايات المتحدة عن موقفها الداعم لتفويض الأمم المتحدة العمل فى مواجهة الأزمة، ومعارضتها إعاقسة مجلس الأمن لتلك الجهود من خلال إشرافه عليها، تحولت عن ذلك الموقف فطلبت من المجلس الموافقة على القيام بعملية لفرض السلام تقودها الولايات المتحدة تضم قوات قوامها ثلاثين ألف جندي (UNITAF) فى إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذى رأى بعض الخبراء الآن ضرورة اللجوء إليه فى الحالات الخاصة بالعنف الداخلى والفوضى. وكان ذلك يعنى - لسوء الحظ - أن التفويض للقيام بعمل عسكري حازم يجبُ التفويض الذى أصدره مجلس الأمن من قبل بشأن عمليات الإغاثة الإنسانية، مع احتمال أن تعطل كل من العمليتين العملية الأخرى.

هذا الاضطراب كان يمثل جوهر المشكلة: هل كانت عملية الإغاثة الإنسانية في ظل القواعد القديمة قائمة، أم أنها العملية التي تقودها الولايات المتحدة ضد عدو بعينه، أم هما معاً؟ وربما كان باستطاعة مجلس الأمن أن يوضح ذلك لو جلس أعضاؤه معاً (وخاصة الدول الخمس دائمة العضوية) إلى الأمانة العامة بغرض إمعان النظر في الميثاق بإخلاص، ليقيسوا حدود قدرتهم ومواردهم بمقياس أحكامه. ولكن ذلك لم يحدث على الإطلاق، واستمر مجلس الأمن والأقوياء من أعضائه في طريقهم لا يلوون على شيء. ورغم نجاح عملية قوات (UNITAF) في إنقاذ أرواح الكثير من الصوماليين، أصبحت - في ربيع ١٩٩٣ - تفتقر إلى تأييد الساسة الأمريكيين، وقررت إدارة كلينتون تسليم إدارة العملية للأمم المتحدة، رغم اختلاط عملية حفظ السلام بعملية فرض السلام بالقوة بطريقة مفزعة، فقد كانت القوات البرية المختلفة (التابعة لكل عملية) تسعى لخدمة أهداف مختلفة، كما تشابكت خطوط القيادة في العمليتين. وأصبحت نذر وقوع كارثة للعملية التي أصبحت تسمى (UNOSOM II) تتجمع في الأفق.

وحدثت الكارثة مساء الثالث من أكتوبر ١٩٩٣، عندما قامت قوات أمريكية خاصة تابعة للقيادة المركزية (ومقرها الرئيسي في فلوريدا) بمحاولة القيام بغارة سرية على الجنرال محمد فرح عبيد أحد قادة الحرب الصوماليين، ولكن الغارة منيت بالفشل. وبلغت خسائر الأمريكيين ١٨ فرداً في تلك العملية، وهو رقم لا يعد كبيراً (مقارنة بأعداد الصوماليين الذين يموتون جوعاً يومياً) ولكن تكرار عرض عملية سحل جثث الجنود الأمريكيين في شوارع مقديشيو، المدينة التي لا يحكمها نظام أو قانون، على شاشات التلفزيون من حين إلى آخر، جعل الرأي العام الغاضب في الولايات المتحدة يضغط على إدارة كلينتون لسحب قواتها خلال بضعة شهور، وتم إنهاء عملية UNOSOM II ذاتها في مارس ١٩٩٥ بعدما حققت فشلاً ذريعاً.

فلم يحرم الشعب الصومالي من التقدم صوب الديمقراطية والعدل والسلام، نتيجة الفشل في تحقيق ذلك فحسب، بل تلقت المنظمة الدولية ضربة قوية أصابت سمعتها. وخيمت سحب الشك على عمليات حفظ السلام في كل مكان بسبب النتائج المدمرة التي شهدتها رواندا في العام التالي كما سنرى. وتدهورت العلاقة بين الأمم المتحدة والعضو الأكبر فيها (الولايات المتحدة) إلى المستويات الدنيا، فصرح قادة الكونجرس الغاضبين بأن "الأولاد الأمريكيان" لا يجب أن يوضعوا تحت قيادة الأمم المتحدة مرة أخرى، وعملوا على إحراج حكومتهم بتعطيل الموافقة على المخصصات المتعلقة بمساهمة الولايات المتحدة في ميزانية المنظمة الدولية. وفقدت واشنطنون ثققتها بالأمين العام بطرس غالي بصفة نهائية.

كانت أحوال الصومال سيئة، ولكن المهمة الخاصة بها كانت بسيطة في محتواها. فقد كانت عمليتا UNITAF و UNOSOM ترميان إلى معالجة ظاهرة انهيار الدولة، وهي ظاهرة مألوفة لكن يصعب التعامل معها، وقد اختلطت عملية حفظ السلام بعملية فرض السلام بالقوة بسبب عدم وضوح الصلاحيات المفوضة لكل (من مجلس الأمن)، لذلك حدثت تعقيدات كثيرة في العديد من العمليات والأهداف المرتبطة بدور الولايات المتحدة في يوغوسلافيا السابقة. ويساورنا الشك - فعلاً - فيما إذا كانت أغاز التاريخ الدبلوماسي والعسكري الكبرى الموروثة (حرب الوراثة الأسبانية، قضية شلز فيج - هولشتاين، اللعبة الكبرى في آسيا) قد اقتربت في درجة التعقيد من صراعات البلقان في التسعينيات من القرن العشرين. واللغز الوحيد من خمسة قرون من التاريخ الدولي هو صراعات البلقان المعروفة باسم "المسألة الشرقية" في العقود السابقة على الحرب العالمية الأولى. وكثيراً ما كان بسمارك يصب اللعنات على "الصوص الغنم في البلقان" (والتعبير من عنده) الذين يهددون السلام الأوروبي. وربما لا يدهشه ما حدث بعد تفكك

يوغوسلافيا في ١٩٩١. ولكن كل من تابع الأحداث الأخيرة أصابته الدهشة أو أحس بالاشمئزاز من تتابع الأحداث المريعة.

وتعود الصراعات الإثنية والدينية في تلك البلاد إلى مطلع العصور الوسطى حيث كان يقع الخط الفاصل بين الغرب الكاثوليكي، والعالم السلافي الأرثوذكسي، والتخوم الشمالية الغربية للإمبراطورية الإسلامية. وتم طي مشاعر العداة بتأسيس " دولة السلاف الجنوبيين " يوغوسلافيا عام ١٩١٩، وتم إخفاؤها مرة أخرى عندما أقام جوزيف تيتو النظام الفيدرالي الشيوعي بعد ١٩٤٥. ولكن خلال الحرب العالمية الثانية انفجرت تلك العداوات القديمة على صورة فظائع فاجأت حتى الغزاة النازيين أنفسهم. وإذا كانت لا تزال هناك بقعة في أوروبا يمكن أن يرتكب فيها التطهير العرقي عند نهاية القرن العشرين، فمكانها المحتمل هنا، في البلقان. فقد أدى سقوط الاتحاد السوفيتي، والتغيرات الإقليمية الدرامية في كل مكان، إلى إثارة الحركات القومية في يوغوسلافيا، ومارست ضغطاً شديداً على الاتحاد الفيدرالي، وزاد من تلك الضغوط تسرع ألمانيا في الاعتراف باستقلال سلوفينيا وكرواتيا. ومع سقوط الاتحاد الذي يهيمن عليه الصرب، حملت الأقليات والأغليبات السلاح، وراحت تحاول إقامة الحدود الفاصلة بين كل عنصر وآخر. (المسلمين، الكروات، الصرب)، وقاموا بطرد العنصر الآخر، إذا لم يكونوا قد طردوا هم من ديارهم.

ويخرج عن نطاق هذا الفصل التناول التفصيلي لكل ما حدث من أخطاء في السنوات التالية للعام ١٩٩٢ التي دفعت إلى إرسال ما لا يقل عن ثمان عمليات لحفظ السلام (إذا أضفنا عملية كوسوفو الأخيرة إليهم). وقد مهدت الطريق إلى هذا الجحيم بالنوايا الحسنة، وبالجهود التي بذلها الكثير من الأفراد الأذكياء الشجعان لاحتواء الحرب وإقرار السلام، ولكن كان على الهيئات المعنية التي سعت للعب دور (الأمم المتحدة، وحلف شمال الأطلسي



NATO، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي (OSCE) أن تدرك صعوبة ذلك، وأن عليها أن تتوقف وتسلم باستحالة حفظ السلام فى حالة وجود قوات قوية غاضبة، تفضل القتال على التوصل إلى اتفاق.

وهناك أربعة مظاهر لهذه القصة الحزينة تستحق اهتماماً خاصاً هى: غياب الوحدة بين القوى الكبرى، والارتباك حول الصلاحيات، والفجوة بين أهداف عملية حفظ السلام والموارد المتاحة لها، والدور المتقطع والقوى للرأى العام والسياسات المحلية. رأت الدول الأوروبية - وخاصة بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وألمانيا - أن هذه المسألة أكثر قرباً لبلادها من أى أزمة أخرى فى أفريقيا الوسطى، وأن هذا القرب الشديد يهددها بامتداد أعمال العنف وتدفق المهاجرين عبر الأدرياتيك إلى وسط أوروبا. كما أن المذابح المختلفة بين العرقيات المختلفة تناقضت تماماً مع آمالهم فى تحقيق وحدة أوروبا المتناغمة. ولذلك كانت أوروبا فى مقدمة أى عمليات لحفظ السلام أو للقيام بعمل أكثر من ذلك. ووافقت على هذا إدارة بوش التى انتهت ولايتها، وإدارة كلينتون الرئيس التالى، وكانت الأخيرة لديها ما يكفيها من مشكلات فى أماكن أخرى من العالم، كما كانت تعاني من تبعات الأحداث فى الصومال.

ولكن كانت هناك مشكلة عدم توفر الاستعدادات اللوجستية والعسكرية لدى الجيوش الأوروبية - بما فى ذلك بريطانيا وفرنسا - اللازمة لتنفيذ مهمة حفظ السلام (UNPROFOR) فى مواجهة العنف المحلى المتأجج. وبحلول عام ١٩٩٤، كانت الولايات المتحدة تضغط من أجل توجيه ضربات جوية عنيفة لردع الصرب، ولكن الأوروبيين عارضوا بشدة هذه الفكرة لأن قوات حفظ السلام التابعة لهم والمسلحة تسليحاً خفيفاً كانت هناك على الأرض، محاطة بعصابات القنلة المسلحة تسليحاً ثقيلًا، بينما كان الأمريكان لا يريدون توريط قواتهم البرية. وأخيراً، واجهت القرارات الحازمة التى تضمنت أعمالاً قاسية ضد الصرب الفيتو الروسى الذى أوقفها. كانت روسيا - عندئذ

- تواجه المشكلات المحلية التي ترتبت على سقوط الاتحاد السوفيتي، ولكنها أحست بالتزامها بدورها التقليدي كحامية لمصالح السلاف في البلقان. ونادراً ما كان الأعضاء الدائمين على اتفاق حول هذا الموضوع في اجتماعات مجلس الأمن. وكما حدث في عمليات الكونغو والصومال، كان التمييز الجوهري بين حفظ السلام وفرض السلام تائه وسط الضباب الكثيف، ربما يرجع ذلك إلى رقة الخط الفاصل بينهما وسهولة اجتيازه، كما أن الخيارين جاءا في إطار الفصل السابع من الميثاق. ولكن - في هذه الحالة - بلغ الاضطراب في التمييز بينهما مداه. كان من الصعب أحياناً الالتزام بحياد "ورقة" التصرف الذي لازم قوات حفظ السلام عندما يصبح ضرورياً الحفاظ على طرق الإمدادات مفتوحة، أو عندما يتطلب الأمر حماية النازحين، وممارسة كل مهام حفظ السلام باستخدام القوة عندما تتعرض قوات حفظ السلام لهجوم خطير. ولذلك، صيغت قرارات مجلس الأمن بعبارات قوية وأصبحت الفئات المتوالية دافعاً للإشارة الصريحة إلى الفصل السابع، وفرض القرارات بالقوة. ولكن لم يصحب تلك القرارات زيادة في قوة وفعالية القوات العسكرية، فقد انقسمت الدول على نفسها حول خيارى القوة واللين. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية - اللاعب الهام على مسرح الأمم المتحدة والتي عانت الكثير في الصومال - ترددت في التورط في البلقان، رغم الضغوط المحلية التي كانت تدفعها لذلك، لأنها كانت لا تريد أن تضع القوات الأمريكية تحت أى قيادة دولية، ولذلك أصرت عام ١٩٩٨ على أن العمليات التي تتم ضد الصرب بمشاركة القوات الأمريكية لا بد أن توضع تحت قيادة الناتو التي كانت لها فيها اليد العليا. غير أن العمليات التي شملت ضربات (ضد المواقع الصربية) كانت تتطلب ما سمي "المفتاح المزدوج" أى موافقة الممثل الشخصي للأمين العام وقادة حلف الأطلسي، ويعنى ذلك أن إسناد الأمر جزئياً إلى منظمة إقليمية لا يخل بالميثاق (بنص الفصل الثامن) ولكنه يدل دلالة واضحة على الضعف العسكى للمنظمة الدولية.

وجاء أداء التفويض المؤقت جيداً أحياناً. وأسند إلى قوات UNPROFOR تنظيم أعمال الدوريات على الحدود المقدونية مع الصرب لمنع الهجمات من هذا الجانب، وكانت هذه أول مهمة تقوم بها قوات حفظ السلام كقوة تمارس مهام الردع ومنع العدوان، وهو ما اقترحه بطرس غالي في مذكراته " أجندة السلام". ومن الطريف أنها ضمت قوات أمريكية، وربما أدى ذلك إلى بقاء الأمور مستقرة لأن تعرض أى من الجنود الأمريكان للقتل على حدود مقدونيا قد يتسبب فى ضربات جوية عنيفة كتلك التى حدثت قرب سراييفو. وبعد ذلك بسنوات (فى ١٩٩٩)، أصدر مجلس الأمن قراراً يضع بموجبه جنوب الصرب (ماعدا كوسوفو التى تسكنها أغلبية ألبانية) تحت إدارة الأمم المتحدة لإقرار السلام بالقوة، وإعادة بناء البلاد. ولكن مهمة قوات (UNMIK) شاركت معها قوات (OSCE) وقوات الناتو (KFOR) بما فيها القوات الروسية للقيام بهذا العمل. وبذلك عاد تحالف الإيرادات للعمل على المسرح من جديد، ولم يشك أحد من ذلك، فما تثبت جدواه يبقى على الساحة.

ولكن الدروس المستفادة كانت قاسية، عالية الكلفة. كانت الفجوة واسعة بين الصيغة الحازمة لقرارات الأمم المتحدة والضعف الحقيقى لقوات حفظ السلام، وهو ما عرفه صرب البوسنة، وعرفته بدرجة أقل قوات الكروات والمسلمين. وكانت معظم القرارات الأولى التى أصدرها مجلس الأمن تدعو الأطراف المعنية إلى وقف القتال والعمل معاً. وعندما لم تحقق تلك القرارات النتائج المرجوة، صدرت قرارات أخرى تزيد من دور الأمم المتحدة على الأرض بحذر شديد، فالقوات التى ترسلها قليلة العدد، خفيفة التسليح، ليس لها أن تستخدم السلاح إلا فى حالة الدفاع عن النفس، فلا عجب أن تخشى البلاد التى تساهم بقواتها فى حفظ السلام من أن يقع جنودها رهائن لا يتم تحريرهم إلا بعد دفع مبالغ كبيرة. وكثيراً ما كان الأمين العام يحذر من إصدار

قرارات أكثر تشدداً، ليس لأنها لا تلائم الظروف، ولكن لخشيته من عدم استجابة الدول لتوفير الأعداد اللازمة من القوات المطلوبة. وأفدح مثال لهذا الرفض لمواجهة الحقائق عندما أصدر مجلس الأمن القرار ٨٣٦ الذي قضى بفرض إقامة " المناطق الآمنة " التي تمت إقامتها من قبل في البوسنة ولكنها كانت عرضة للهجوم من جانب جميع الأطراف. فحتى يتم تأمين تلك المناطق يتطلب الأمر زيادة عدد قوات الأمم المتحدة بمقدار ٣٤ ألف جندي، على نحو ما جاء بتقرير الأمانة العامة. والأسوأ من ذلك أن أى من الدول التي أصدرت القرار ٨٣٦ لم تبد استعداداً للمساهمة في هذه القوات الإضافية المطلوبة. ولتيسير الأمور، ذكر الأمين العام أنه هناك " بديل أخف " هو تقديم ٧٦٠٠ جندي الذي رأى فيه رقمًا قد يكون مقبولاً من جانب الدول المترددة.

وعلى كل، ليس من المنطقي افتراض أن إضافة وحدات قليلة مسلحة تسليحاً خفيفاً قد يردع صرب البوسنة الحائنين، ويمنعهم من ارتكاب جرائم التطهير العرقي. وعندما قاموا بعد ذلك بقصف المنطقة المحيطة بسراييفو بالمدفعية فى مايو ١٩٩٤، ودعت قوات (UNPROFOR) حلف الناتو لشن غارات جوية عليهم، كان رد فعل صرب البوسنة عنيفاً ومهيناً للأمم المتحدة، فقد أخذوا رجال قوات حفظ السلام رهائن وقيدوهم، واتخذوا منهم دروعاً بشرية بالقرب من الأماكن المتوقع تعرضها للغارات الجوية. وبعد ذلك بشهرين اجتاح صرب البوسنة سربرنشا "الآمنة" وقتلوا آلاف المسلمين دون أن تستطيع قوات حفظ السلام أن تحرك ساكنًا. ثم تحركت قوات الردع أخيراً، فجاءت قوات التحرك السريع (RRF) من بريطانيا وفرنسا، وهولندا المسلحة بالأسلحة الثقيلة، وبطاريات المدفعية المتحركة، واحتلت المنطقة. وتضاعفت الغارات الجوية التي قام بها الناتو لإبعاد صرب البوسنة عن المناطق الآمنة وإرغامهم على قبول اتفاقية دايتون Dayton للسلام. وعندما قامت كرواتيا بنفس أعمال التطهير العرقي ضد الصرب فى "المناطق

الآمنة"، اتخذ مجلس الأمن موقفاً حازماً، وأرسل وحدات فرض السلام بالقوة (UNCRO) المكونة من خمسة آلاف جندي على درجة عالية من التسليح والكفاءة. وأخيراً، أدت فضيحة مذبحه سربرنشا إلى أن يستبدل بقوات حفظ السلام (UNPROFOR) سيئة الحظ، قوات كبيرة فى مهمة فرض السلام التى قادها الناتو وضمت خمسين ألف جندي بمشاركة كبيرة من القوات الأمريكية والوحدات الروسية المتميزة. ولم يجد صرب البوسنة مفرًا من الإذعان لقوات إقرار السلام (IFOR)، وبما خصص لهم من الأرض التى تم تقسيمها بحزم وشدة على أسس إثنية، نالت بعض القبول فى نهاية الأمر.

والعنصر الأخير فى هذه القصة المحزنة هو الرأى العام الذى عصفت رياحه وتياراته بسفينة الأمم المتحدة من كل حذب وصوب. كانت المطامع والمخاوف هائلة فى معظم أرجاء يوغوسلافيا السابقة، واعتبر القادة المحليون الذين دعوا إلى التراضى والتعاون مع الأمم المتحدة خونة، واكتشف مبعوثو الأمين العام أن كل الاتفاقات التى توصلوا إليها قد خرقت خلال أسابيع، وأصبحت كأن لم تكن، إذا كانت توحى بالاستسلام. وكان الرأى العام الأوروبى حائراً بين خشية تورط قواته وسط حمامات الدماء والإحساس بالعار لوقوع تلك الفضائح فى قارتهم، وكانت الكثير من الدول ترى فى نهاية الحرب الباردة فرصة لخفض الإنفاق العسكرى، والاكتفاء ببعض القوات المدربة جيداً، دون حاجة إلى الاحتفاظ بقوات كبيرة بما تتطلبه من إمدادات متصلة. وجعلت الأصوات المناصرة للصرى فى روسيا والتى كان لها تأثيرها فى الجيش الروسى، تعاون موسكو مع الغرب فى مسألة البوسنة أمراً بالغ الصعوبة. وكان الرأى العام الأمريكى أعلى الأصوات نبرة على الإطلاق فى المطالبة بعدم توريث الحكومة الأمريكية فى التدخل على ضوء الضعف الأوروبى، وسوء معالجة الأوربيين للأمر عام ١٩٩٣، والخسائر التى لحقت بالقوات الأمريكية فى الصومال (ولعل ذكريات فيتنام

كانت ماثلة للعيان أيضاً). لم تكن تلك الأزمة حدثاً سعيداً في حياة أى من اللاعبين الذين شاركوا فيها.

وكان لأزمة رواندا (١٩٩٢-١٩٩٥) جذور تاريخية من أزمة البلقان، ولكن الخسائر في الأرواح فيها بلغت ما بين ١٥-٢٠ ضعفاً مما نتج عن مذابح البلقان، وتجاوزت أعمال التطهير العرقى فيها الحدود التي عرفتتها كمبوديا من قبل. وكانت دوافع الصراع الداخلى في رواندا مألوفة، مردها إلى السياسة التي اتبعتها الاستعمار البلجيكي الذي احتضن الأقلية من قبائل التوتسى، واستخدمهم ضد الأغلبية (٨٥%) من الهوتو. وقلب ظهر المجن عقب الاستقلال الذي لم يحسب حسابه، ولم تعد العدة له عام ١٩٦١، وما تلاه من طغيان الهوتو على التوتسى الذين هرب الكثير منهم إلى أوغندا - البلد المجاور - ومن ثم شنوا حرب عصابات ضد رواندا تسبب المزيد من أعمال التفرة العنصرية ضد من بقى منهم في رواندا. أضف إلى ذلك الدمار الاقتصادى الذى عانته البلاد الذى كان مصحوباً بأعلى نسبة تزايد السكان فى العالم، مع وجود مئات الآلاف من العاطلين، مما أدى إلى تجمع الرجال العاطلين فى عصابات إثنية. كانت الأسلحة الصغيرة منتشرة، فإذا غابت البنادق حلت محلها المناجل والأسلحة البيضاء. وفى أغسطس ١٩٩٣، قامت الدول الغربية الكبرى الثلاث ومنظمة الوحدة الأفريقية بالضغط على الطرفين لإبرام اتفاق أروشى Arushi الذى دعا إلى المشاركة فى السلطة، وإجراء انتخابات حرة، ودمج قوات الطرفين فى جيش وطنى واحد، ويتم ذلك كله بإشراف بعثة مساعدة خاصة من الأمم المتحدة (UNAMIR). ولم تكن تلك سياسة سلبية لحفظ السلام، ولكن عملية إقامة دعائم الدولة الوطنية على أسس إيجابية، تقدمية، ديمقراطية، رغم أن الخطة الأصلية تضمنت بعض عناصر الفصل السابع من حيث وجود قوة لتحديد العصابات المسلحة وحماية المدنيين.

ثم انهيار المشروع بصورة درامية لا فى كيجالى عاصمة رواندا ولكن فى مقديشيو على بعد ١١٠٠ ميل إلى الشمال الشرقي. طرح قرار الأمم المتحدة لتفويض بعثة (UNAMIR) على أجنده مجلس الأمن فى الخامس من أكتوبر - حسبما كان مقرراً من قبل - وذلك بعد يومين من الغارة الأمريكية على عيديد بما ترتب عليها من نتائج سلبية. اعترضت الولايات المتحدة على أن يكون التفويض الخاص برواندا قوياً، وسعت لتخفيض حجم القوات إلى الحد الأدنى، وفى إحدى المراحل اقترحت الخارجية الأمريكية ألا يزيد عدد جنود الأمم المتحدة على مائة جندي، بينما كان رجال الأمم المتحدة فى الميدان يرجون أن يصل العدد إلى ثمانية آلاف جندي. وعندما وافق المجلس على ٢٥٠٠ جندي كحل وسط، كان من الصعب تغطية هذا العدد بمساهمات من الدول الأعضاء الذين كان معظمهم لا يعرف الفرق بين التوتسى والهوتو، ويهربون - على أى حال - من متاعب التورط فى المساهمة فى عمليات أخرى، بعدما ساهموا فى عمليات الصومال وكمبوديا، ويوغوسلافيا السابقة. ولذلك كانت القوات الدولية التى أرسلت إلى رواندا تعاني من النقص فى التسليح والعتاد والاعتمادات المالية، وليس لها سوى القيام بمهمة قوات المراقبة. ويمكن فهم الإصرار على التزام الحياد - وخاصة فى المراحل الأولى لهذه الكارثة المتفاقمة - على ضوء المناقشات حامية الوطيس التى دارت فى نيويورك وواشنطن وجنيف حول ما إذا كان فشل الأمم المتحدة فى الصومال يعود إلى إفراطها فى التدخل. ولكن غياب الرغبة فى الإقدام على عمل فعال تأثر بالسياسة المحلية، وكانت نتيجة ذلك اتخاذ ذلك القرار الذى كان أسوأ قرار اتخذته الأمم المتحدة على الإطلاق.

ويصعب الكتابة عن المذابح التى وقعت بعد ذلك دون التخلص من الشعور بالحزن والغضب والعار، فقد أطلق حادث سقوط طائرة الرئيسين الرواندى والبوروندى فى ٤ إبريل ١٩٩٤ حملة تصفوية لمدة مائة يوم قام

بها الهوتو ذبح فيها ٨٠٠ ألف من التوتسى، أقيمت جنثهم فى النهر فكست مجراه، وانحدرت عبر المجرى فى كتل متشابكة مثل الأشجار التى يحملها النهر إلى حيث تقطع وتجهز أخشابها. وهاجمت ميليشيات الهوتو أيضاً وحدة عسكرية بلجيكية من وحدات (UNAMIR) فاضطرت إلى مغادرة البلاد على وجه السرعة. ثم اتجهت الميليشيات بعد ذلك إلى المقار الخاصة بالأمم المتحدة - بعد ما شجعتها أنباء انسحاب القوات الأمريكية من الصومال الذى اعتبروه دليلاً على عدم استعداد الغرب تحمل قواته لخسائر فى الأرواح - وذلك للقضاء على التوتسى الذين لجأوا إلى مقار الأمم المتحدة طلباً للسلامة. لقد كان دور الأمم المتحدة ممثلة فى مجلس الأمن، فى هذه الأزمة بئساً مكللاً بالعار. وأصاب صدمة مشاهد المذابح قوات المراقبة الدولية التى كانت تحت قيادة الجنرال الكندى روميو دالير Romeo Dallaire الذى حذر من المذابح قبل وقوعها، وطالب - دون جدوى - بتزويده بالقوات وتقويضه سلطة التدخل لمنع وقوع المذابح التى سببت مشاهدتها المرعبة لرجال القوات الدولية معاناة الكوابيس إلى اليوم، بعد ما يقرب من عقد ونصف العقد من الزمان على تلك المذابح. ولكن معاناتهم نفسية فقط، بينما خسائر الروانديين كانت فادحة.

استمر الاضطراب وغياب القدرة على تحديد الأهداف. ومع تصاعد شكاوى الدول الأفريقية الأعضاء من أن مجلس الأمن يخصص كل الموارد للأزمات التى تقع فى الشمال مثل أزمة يوغسلافيا السابقة، ويتهرب من التعامل الجدى مع أزمات الجنوب التى فاقت حدود الكوارث، وإلحاح الأمانة العامة للأمم المتحدة على ضرورة تغيير السياسة، وافق مجلس الأمن - بعد تلكؤ من جانبه، وتردد من جانب الولايات المتحدة - على تشكيل قوات دولية أكبر حجماً (UNAMTR II)، ولكن القوات الجديدة لم تتحرك للعمل قبل منتصف يوليو، بعد ما انتهت المذابح الكبرى. وذلك قبل وقت قصير من



حصول فرنسا على الموافقة على إرسال قواتها لإقامة "منطقة حماية إنسانية"، خدمة - بالطبع - لمصالحها في تلك البلاد الأفريقية ذات الأهمية الخاصة لديها. ولكن، أعادت قوات التوتسى - فى ذلك الوقت - تنظيم صفوفها، وخاصة أنها كانت لا تثق فى دوافع فرنسا للقيام بهذا العمل، واتجهوا للنأر من الهوتو فيما سُمى بمنطقة الحماية. وعندما هرب ما يزيد على المليون من الهوتو إلى زائير، انتقلت الحرب الأهلية إليها وهزت استقرارها فأدت إلى سقوط حكومة موبوتو وانفجار أزمة هجرة جديدة. وزاد من وقع الكارثة سوء التغذية، وندرت المياه النقية، وانتشار الأوبئة. ورغم أن قوات (UNAMIR II) غادرت رواندا فى نهاية ١٩٩٥ مع عودة التوتسى إلى السلطة وزعمهم بأنهم يمثلون الحكومة الشرعية، لم تمض سوى بضع سنوات حتى وجد مجلس الأمن نفسه مضطراً للقيام بعملية حفظ سلام جديدة فى الكونغو نفسها.

كانت فاجعة رواندا تمثل أدنى نقطة فى تاريخ الأمم المتحدة يشار إليها بالبنان من ناحية، وإلى الحاجة إلى الإصلاح الفعلى من ناحية أخرى، وتصاعد الدعوات إلى ضرورة هز المنظمة الدولية. وتلك أزمة لم تكن ذات مستوى واحد، ولكنها طالت كل المستويات فى الوقت نفسه، وكان السبب واضحاً، فهناك الكثير من الفوضى فى العالم، ومطلوب من الأمم المتحدة أن تفعل الكثير. وكما لاحظ تقرير مؤسسة ييل فورد Yale-Ford Foundation الصادر عام ١٩٩٥ عن المنظمة الدولية: "شهد العالم ما يقرب من المائة صراع منذ العام ١٩٨٩ كانت كلها داخلية فيما عدا خمسة منها". ويخالفنا الشك فى أن التحالف الكبير الذى أقامه تشرشل و روزفلت وستالين كان باستطاعته مواجهة هذه الظروف حتى لو قبل بها أولئك القادة. ولكن رجال الكونجرس الغاضبين صدموا منظمات حقوق الإنسان، وجعلوا الحكومات الأفريقية تشعر بالاشمئزاز لعدم استعدادهم تقبل مثل هذه المقارنات

والمبررات. ولم تثر أى إشارة إلى نجاح الأمم المتحدة فى حفظ السلام فى مناطق أخرى، روح الانتقاد عندهم. ولم يكن ثمة شك فى أن ذلك قد ألقى بظلاله على اجتماع سان فرانسيسكو فى يونيو ١٩٩٥ احتفالاً بالعيد الخمسين للمنظمة الدولية.

كيف يمكن وضع تصنيف لتلك القائمة من مظاهر الضعف الواضح على المنظمة الدولية؟ وبداية ذى بدء، كانت الأمم المتحدة قد أصبحت مفلسة مالياً، محصورة بين ضغوط تصاعد تكاليف التشغيل وعدم قدرة أو رغبة دول أساسية مثل اليابان وروسيا والولايات المتحدة على سداد ما عليها للمنظمة فى المواعيد المقررة. وكانت الدول النامية تشكو من عدم توفر الاستثمارات اللازمة للإنفاق على التعليم والبنية الأساسية فى البلاد شديدة الفقر البعيدة عن الصراعات، لأن المنظمة تتفق معظم الأموال على جهود وقف الصراعات والإغاثة الإنسانية. بينما طالب أصحاب الاتجاهات اليمينية بتحجيم نشاط الأمم المتحدة وإنقاص عدد موظفيها، وضغط نفقاتها، وخفض حجم عمليات حفظ السلام. ما جدوى إلحاح الأمانة العامة على القيام بعمليات كبيرة حاسمة، واستجابة مجلس الأمن لذلك، إذا كان كلاهما يعلم أن الدول الأعضاء لن تدفع شيئاً؟

كان التوسع فى عمليات حفظ السلام وفرض السلام المحرك الأساسى للأزمة المالية التى عانت منها الأمم المتحدة، فقد تضاعفت أعدادها ثلاث مرات خلال بضعة سنوات، وبدلاً من قوات المراقبة الدولية التى ضمت ما بين الألف والخمسة آلاف جندي، وصلت بعض العمليات الجديدة إلى ما بين ٢٠-٥٠ ألفاً. زد على ذلك، أن نوعية قوات حفظ السلام تتناقص من حيث الدرجة كلما زاد حجم نشر القوات، واضطرت الدول حديثة النشأة أن تساهم فيها، فليس من المحتمل توقع الكثير من الوحدات سيئة العتاد والتدريب وفقيرة الإمدادات، تنتقل من دول حديثة التكوين إلى مناطق بعيدة كثيراً عن

أوطانها، وخاصة أن بعض تلك البلاد، ساهمت بجنودها فى قوات الأمم المتحدة من أجل الحصول على النقد الأجنبى (لأن كل حكومة من تلك الحكومات، تعوض عن جنودها بمبالغ تعادل التكلفة المرتفعة للجنود الذين تقدمهم الدول الغربية، وذلك بالسعر اليومى للصرف) ولذلك ضعفت قدرة قوات الأمم المتحدة على أداء مهامها كما يجب بسبب قلة الخبرة، وضعف التنسيق، وكذلك ضعف الكفاءة القتالية. وغالبًا ما يحدث أن تتطلب الحاجة نقل القوات جواً إلى مكان العمليات، فلا يتوفر ذلك إلا للولايات المتحدة التى تقوم طائراتها بهذا العمل على مضض، وكثيراً ما طالبت الأمم المتحدة بعدم الإسراف فى الاعتماد على قواتها الجوية أو سداد تكلفة ما تقوم به من أعمال النقل. وكثيراً ما كانت القوات تصل إلى ميدان عملها بعد فوات الأوان، كما حدث فى حالة رواندا حيث وصلت القوات بعد انتهاء المذابح. ويؤدى الفشل الميدانى إلى زيادة توتر كوادى إدارة عمليات حفظ السلام المثقلون فعلاً بالعمل.

كما أن التفويض الذى منحه مجلس الأمن افتقر إلى الوضوح فى العديد من المهام والعمليات، وهو خطأ تكرر وقوع المجلس فيه. فقد غلب الغموض على الكثير من قرارات وتفويضات المجلس على نحو ما رأينا فى الفصل السابق، كما غلب على البعض طابع الاندفاع أو المحدودية. ولكن يجب أن نفهم هذا الإخفاق فى إطار الظروف الضاغطة والمضطربة فى تلك الأيام. كانت التقارير الميدانية التى يتلقاها المجلس تفتقر إلى الوضوح، ويغلب عليها التناقض. وقد يتلقى أعضاء المجلس - الذين يضغطون من أجل إصدار قرار حازم - تحذيراً خاصاً من الآخرين من أن الاقتراح قد لا يحظى بأغلبية الأصوات أو يتعرض للفيتو، ويتم سحب الاقتراح. وانعكست الأحداث الناتجة عن عملية سابقة على تلك التى تليها، كما حدث عندما أثرت أحداث الصومال المساوية على أزمة رواندا.

وهكذا، كان من المدهش والمخيف تعرض الأمانة العامة للهجوم من كل حذب وصوب. البعض اتهم الأمين العام بالضعف وعدم القدرة على الوقوف في وجه الدول الخمس دائمة العضوية على نحو ما كان يفعل همرشولد. وذهبت الدول النامية إلى أن الأمانة العامة أولت كل اهتمامها إلى عمليات حفظ السلام وأهملت المهام الأخرى العديدة التي يجب أن تقوم بها الأمم المتحدة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية. واتهم المحافظون في الولايات المتحدة المنظمة الدولية بأنها تستحوذ لنفسها على سلطات واسعة تهدد السيادة الوطنية للدول الأعضاء. واعتبر اقتراح أوركهارت إقامة جيش خاص بالأمم المتحدة، مدرب تدريباً جيداً، تتولى أموره قيادة تحسن التنسيق، ويتمركز في قواعد خاصة مختارة، ويقوم بتنفيذ المهام التي يكلفه بها مجلس الأمن، اعتبر هذا الاقتراح دليلاً آخر على الجهود المتصلة للأمم المتحدة لتتحول إلى دولة عالمية ذات سيادة. ومن الواضح أن تلك الانتقادات كانت تجهل أصول الأفكار الخاصة بقواعد الأمم المتحدة، ولكن الجهل كان سائداً في ذلك الوقت؛ ونتيجة لذلك أصبحت الأمانة العامة ذاتها أكثر تشاؤماً، وأقل قدرة على اقتراح خطة للإصلاح الشامل، وذهب نقادها إلى أن عملها اقتصر على التضيق على رجالها الذين فتر حماسهم، فلم يعد باستطاعتهم ابتداع مهام جديدة أو الدفع بخطة جديدة. ولكن كيف كان بمقدور تلك النصيحة السلبية (التي قدمها أوركهارت) أن تقدم العون إلى الأوضاع المتردية في شرقي الكونغو أو سيراليون؟<sup>(٧)</sup>

لم تكن تلك نهاية العالم، ولكنه كان جواً مشحوناً بالتوتر بالنسبة لبطرس بطرس غالي الذي يغادر الأمانة العامة، ولكوفي أنان الذي تولاها حديثاً، وكان من الصعب البحث عن طريق تمضى فيها الأمم المتحدة قدماً

---

(٧) قدم بطرس بطرس غالي دفاعاً منطقيًا عن هذا الموقف في مذكراته Unvanquished على نحو ما ورد في الفصل السابق. فلم يكن في يده (كروت) جيدة يستطيع اللعب بها في أي من تلك الحالات، ولم يستطع عمل إلا القليل عندما انقلبت عليه إدارة كلينتون.

إلى الأمام لمساعدة الدول التي تعاني الشدة، مع الاستجابة - فى الوقت نفسه- إلى تناقص إيمان الدول المانحة بأهمية ذلك العمل وكذلك تناقص رغبتها فى القيام به. وتشابك ذلك مع حالة التوتر الشديد التى شهدتها ساحة السياسة الأمريكية المحلية فى السنوات الأخيرة من إدارة كلينتون. كل ذلك جعل المنظمة الدولية فى حاجة إلى " متنفس ". كانت بعض عمليات حفظ السلام الكبيرة وعمليات فرض السلام بالقوة توشك على الانتهاء بعد تحقيقها نتائج طبيعية، أو فى طور الانتهاء لأسباب سياسية. وعند نهاية القرن العشرين لم تعد للأمم المتحدة مهام فى الصومال وكمبوديا ورواندا، ونقص - تبعًا لذلك - حجم القوات الدولية وعوضت الإصلاحات الداخلية التى قام بها الأمين العام النقص فى الموارد المالية نتيجة حجب الكونجرس الأمريكى لمساهمة الولايات المتحدة (وشملت تلك الإصلاحات تحسين النظام المحاسبى، وإنقاص عدد العاملين بالمنظمة الدولية، والحد من تدخل الاختصاصات، وقبول تخفيض نسبة حصة الولايات المتحدة). واستمرت الأزمة اليوغسلافية فى إثارة القلق المستمر، واستنزاف الجهود، ولكن التوسع الكبير فى عمليات حفظ السلام فى منتصف التسعينيات، انحسر مده إلى حد كبير.

يضاف إلى ذلك حدوث تحسن ملحوظ على المستوى العملي. فلم يحل النفور من فكرة إقامة جيش للأمم المتحدة على أساس سياسى، دون قيام قيادات الأركان فى الكثير من الدول الراغبة فى المساهمة بتدريب العناصر المتخصصة فى حفظ السلام، وإقرار السلام، تحسبًا لدعوتها مستقبلاً للمساهمة فى تلك الأعمال، وتلقت إدارة عمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة موارد مالية أكثر من ذى قبل، وزاد عدد أفرادها، كما اكتسبت المزيد من الاحترام. وقامت الإدارة بتحليل عمليات حفظ السلام السابقة للوقوف على أسباب الفشل أو النجاح، وخرجت من الدروس المستفادة منها بوضع قواعد جديدة يتم العمل بها على الأرض، كما وضعت مواصفات للموارد العسكرية،

والمعدات، والمواصلات والاتصالات، واللغة المستخدمة، وهيكل القيادة، حققت تقدماً إلى الأمام.

وحدثت - أيضاً - زيادة فيما يمكن أن نطلق عليه "مستويات التقدير" المتعلقة بالطلبات الجديدة التي تتشد تدخلاً دولياً، ولسنا في حاجة إلى التذكير بأن القرارات المتسارعة المدفوعة بالهلع أدت إلى كارثة رواندا، وأن التفويض المفرط في الخسارة كان بالغ الخطورة (مقديشو). والبحث عن الوسيلة الذهبية للعمل تتطلب أن يظل الكلام أكثر سهولة من العمل. ولكن في ذلك الوقت تم تكرار العديد من الخبرات والاستفادة بالكثير من الدروس الصعبة، التي جاءت في موعدها تماماً، لأنه عند أواخر التسعينيات بدأت بعض الأزمات ذات البواعث الداخلية تتجمع على طاولة مجلس الأمن (تيمور الشرقية، الكونغو، سيراليون، النزاع الأثيوبي / الأريتري، كوسوفو مرة أخرى) عادت لتحتل رأس جدول أعمال المجلس. ولم تكن تلك الأزمات من النوع الذي فكر فيه صانعو الميثاق في ١٩٤٤-١٩٤٥، بدت مثل اللقطاء الذين تم إلقاءهم على باب الأمم المتحدة عند منتصف الليل. ولكن الاستجابة لتلك الأزمات جاءت - هذه المرة - أكثر مقدرة وأكثر بعثاً للأمل، مدى خطورة واحتمال تفاقم الأزمة. وهو ما اعتاد عليه ملجأ اللقطاء.

ولنضع في اعتبارنا - على سبيل المثال - المهمة التي تجمع بين "صرامة" ملامح وجه الفصل السابع الذي يجعل منها عملية لفرض السلام، و"رقعة" عناصر الوساطة وإعادة بناء الدولة التي قد نجدها في بعض نصوص الفصول السادس والتاسع والعاشر والحادي عشر من الميثاق. وأبرز مثل لذلك ما حدث في تيمور الشرقية وسيراليون، فقد كانتا تحملان سمات الكوارث في المحل الأول كما الكونغو، فهناك أعداد هائلة من الأبرياء الذين فقدوا أرواحهم، بينما تراخى المجتمع الدولي في نجدهم. ولكن البلدين حصلوا على إمدادات عسكرية ومدنية ساعدتهما على إقرار النظام والحفاظ

على وقف إطلاق النار، وترميم الصدع الذى أصاب المجتمع، متمشيًا فى ذلك مع تقرير الأبراهيمى عام ٢٠٠٠ الذى طالب بالقيام بأعمال ردع فى حالة قيام أحد أطراف النزاع بأعمال سيئة. وسبقت الإجراءات الأمنية العمل على تحسين الأحوال المدنية (كما حدث بعد ذلك فى العراق وأفغانستان). ولا تستطيع الجهود المبذولة لإيجاد أو إعادة بناء حياة طبيعية تفتح الطريق إلى إقامة الديمقراطية إلا بعد وقف أعمال العصابات والميليشيات، والتطهير العرقي. وهو ما يصعب تحقيقه ما فى ذلك شك. ولكن تتامى الرغبة فى القبول بمختلف السبل التى تؤدى إلى تحقيق الأهداف الكبرى كان مختلفًا فى هذه الحالة وأفضل نوعاً.

وهكذا، قامت قوات الكوماندوز التابعة للبحرية الملكية التى أرسلتها الحكومة البريطانية إلى سيراليون، بوقف أعمال التمرد والقضاء على مثيرى الفوضى من المجرمين وطردهم تمامًا. وفى تيمور الشرقية قامت القوات الاسترالية بفرض السلام وتوفير الحماية للانتخابات التى تمت فى أعقاب ذلك. ونجحت الحملة الحازمة للقضاء على أعمال العنف طالما توفرت الرغبة لدى الأعضاء القادرين على ذلك للقيام بهذا العمل، وهى مسألة تستحق الأمم المتحدة أن تهأن عليها بالكاد. فقد أثبتت مواقف الأمم المتحدة السابقة أنها تتباطأ فى استجابتها لحالات التعدى على حقوق الإنسان واسعة النطاق وتميل إلى التوصل إلى حلول سلمية توفيقية مع قادة الأطراف المتنازعة. من ذلك إغفال المؤسسة الدولية للأعمال العنيفة التى قامت بها أندونيسيا فى تيمور الشرقية، والتلكؤ فى مواجهة عصابات فوداي سانكو فى سيراليون، وشارل تايلور فى ليبيريا. فقد تعمد أولياء أمر نظام الأمن الدولى فى الأمم المتحدة إبقاءه ضعيفاً، ولذلك كان متواضع الكفاءة فى مواجهة أعمال الاعتداء على حقوق الإنسان التى اتسع نطاقها مقارنة بالقليل من الدول الأعضاء ذات الصول والقوة.

ورأى بعض النقاد فى وضع القوات البريطانية فى سيراليون والقوات الأسترالية فى تيمور الشرقية لوناً جديداً من عمليات الاستعمار الجديد، ولكن حقيقة الأمر أن أحداً لم يكن باستطاعته أن يقدم قوات أخرى. فقد كانت قوات غرب أفريقيا التى أسندت إليها مهمة حفظ السلام فى ليبيريا (ECOMOG) يحصل أفرادها على أجور هزيلة، وتغذية سيئة، ولا ترغب فى الاشتباك مع الثوار الديمويين، وتعرضت الوحدات الأفريقية التى أرسلت إلى سيراليون عام ١٩٩٩ (UNAMSIL) إلى الإهانات، والاختطاف كرهائن حتى وصول القوات البحرية البريطانية. كما أن قيام دولة واحدة بقيادة العملية العسكرية كما فعلت استراليا فى تيمور الشرقية، يساعد على مساهمتها فى عمليات التعمير وإعادة البناء التالية لإقرار السلام، وتنظيم الانتخابات وتبديد مخاوف السكان الذين استنزفتهم الحرب، حتى تبين لشعبها وللعالم أن العمليات العسكرية لم تذهب عبثاً.

أضف إلى ذلك، أن ثمة عدداً متزايداً من الدول الصغيرة المتواضعة فى قواتها العسكرية وقدراتها المادية، أبدت استعدادها لتقديم حاميات عسكرية صغيرة، ووحدات من الشرطة، وفرق لإدارة الانتخابات، واقتربت من حيث الأداء من المستوى الدولي. ولذلك بلغ عدد الدول المشتركة فى خمس عشرة من عمليات حفظ السلام فى ديسمبر ٢٠٠١ ثمان وثمانين دولة. بينما بلغ عدد الأفراد الذين قاموا بتلك المهام ٤٧ ألفاً من الجنود والشرطة المدنية. وكان الكثير من تلك الوحدات صغيراً جداً من حيث العدد، ولا تستطيع - وحدها - الاضطلاع بمهام حفظ السلام وإقراره. ولكن إذا نظرنا إلى ما كانت عليه الحال قبل ربع القرن أو نصف القرن من الزمان حيث كان عدد الدول الراغبة والقادرة على المشاركة محدوداً، يعد ذلك تغيراً ملموساً.

ولكن الأمم المتحدة وصلت إلى القرن الحادى والعشرين دون أن يستطيع أشد مؤيديها الادعاء بأن أداءها فى مجال حفظ السلام وإقراره منذ



عام ١٩٤٥ كان نجاحاً منقطع النظير. فلم تصاحب حالات الفشل الذريع النجاحات التي تحققت فحسب، بل ألفت بظلالها عليها. وسوف تحتاج المنظمة الدولية إلى الكثير من الوقت والنجاح في حفظ وإقرار السلام مستقبلاً قبل أن توضع كوارث البوسنة ورواندا في منظور إعادة تنظيم عمل وآفاق دور الأمم المتحدة، وكذلك حدود ذلك الدور. ولعل هذا الاعتراف في الطريق، فقد أصدر مركز الأمن الإنساني الكائن بكندا تقريراً زعم فيه أن عدد الصراعات المسلحة في العالم أخذ في التناقص، كما قلت أعمال التطهير العرقي والتعديات على حقوق الإنسان، كما تناقصت تناقصاً كبيراً حوادث القتل في المعارك، ويرجع ذلك كله إلى جهود الأمم المتحدة - في السنوات الأخيرة - في منع الصراعات، وجهودها لإقرار السلام<sup>(٨)</sup>. ومن الجميل أن تكون هذه الادعاءات صحيحة، وأن تمتد تلك الجهود يوماً لتجلب السلام والاستقرار إلى أفريقيا والشرق الأوسط. ولكن المؤلف يرى في سجل الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام في ستين عاماً نتائج مسكوت عنها هي: أنه بينما كانت هناك حالات من النجاح المحدود، فإن عمليات حفظ السلام الدولية ناعت بما حملت من أعباء، كما أن ما جرت عليه العادة من قيام مجلس الأمن بإصدار قرارات بمهام جديدة لحفظ السلام، دون التأكيد من توفر القوات اللازمة لذلك، قد أثبت أنه كان بمثابة وصفة للامتهان والكوارث. فإذا استوعبت الدول الكبرى هذا الدرس جيداً، يمكن أن تتحقق إنجازات كبيرة.

غير أننا نخرج من تلك القصة بذلك النطاق المتراعى الأطراف من السبل التي اتبعت في حل الصراعات. أحياناً كانت الدبلوماسية هي الوسيلة التي اتبعت كما في عملية السلام بأمريكا الوسطى، والاتفاق حول ناميبيا في أوائل التسعينيات. وأحياناً تطلب الأمر عملية تدخل طويلة المدى تقوم بها

---

(٨) التقرير المشار إليه صدر في أكتوبر ٢٠٠٥ وتولى الإشراف على تحريره الأستاذ أندرو ماك، انظر: [www.humansecurityreport.info](http://www.humansecurityreport.info).

الأمم المتحدة دون أن تتم تسوية النزاع كما في قبرص. وأحياناً تطلب نشر قوات كثيفة العدد بقرار من مجلس الأمن كما في حالة الكونغو. وأحياناً تم توكيل منظمة أخرى بالقيام بعمليات فرض السلام بالقوة كما في حالة قوات IFOR في البلقان والناطو في أفغانستان. ولا يناسب أى من تلك السبل التى اتبعت فى حالة ما غيرها من الحالات. لذلك نرى أنه كان يجب على مجلس الأمن إدراك هذه الحقيقة فى وقت مبكر عندما يصدر القرارات بتفويض المهام الكثيرة شديدة التباين<sup>(٩)</sup>

ويعنى ذلك أن افتراضات الأمم المتحدة ضرورة حشد أكبر عدد من المشاركين اتسمت بالضعف فى تقدير المستوى الذى يجب أن تكون عليه قوات حفظ وإقرار السلام الدولية. وجاء إسناد المهمة فى أفغانستان إلى النااتو دليلاً على تداعى سلطة المنظمة الدولية (مهما بلغت درجة حساسية المهمة بالمعايير العسكرية). فقد أدى قيام بريطانيا منفردة بمواجهة عصابات المتمردين فى سيراليون، والسماح لفرنسا بعمل الشيء نفسه فى ساحل العاج، إلى إزاحة الأمم المتحدة جانباً. كان إنهاء المذابح فى سيراليون أمراً مطلوباً بلا شك، ولكنه تم على حساب تدهور مكانة الأمم المتحدة، وزيادة فى حجم صورة ضعفها فى هذا الميدان.

ويمكن أن نصل إلى الاستنتاج نفسه حول افتقار المنظمة الدولية إلى الكفاءة والمقدرة، إذا نظرنا إلى قرار الحكومة الأمريكية بغزو العراق فى

---

(٩) ذهب التقرير الذى صدر عام ١٩٩٥ عن جامعة بيل ومؤسسة فورد إلى الحاجة الماسة إلى أن يتضمن كل قرار يصدره مجلس الأمن لتفويض قوة لحفظ السلام بمهام معينة أن يتضمن القرار النص على المادة والفصل من الميثاق التى تتم العملية فى إطارها، انظر: The United Nations in Its Second Half – Century, pp20 – 21.

كما طالبت وثيقة An Agenda for Peace بتحديد كل مهمة على حدة بوضوح تام، كذلك فعل التقرير الإبراهيمى عام ٢٠٠٠، وهى مطالب مشروعة، ما فى ذلك شك.

٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، ورفضها الرجوع إلى مجلس الأمن للموافقة على التدخل العسكرى. وسوف يظل الجدل قائمًا بين الساسة والمؤرخين وعلماء القانون حول مدى أحقية الولايات المتحدة فى الإقدام على شن هذه الحرب. فبينما يرى البعض أن ما قام به الرئيس جورج بوش لا يستند إلى أى شرعية قانونية، يرى غيرهم ضرورة عدم إغفال قيام النظام الاستبدادى لصدام حسين بعدم الاستجابة إلى سبعة عشر قرارًا أصدرها مجلس الأمن على التوالى، باعتباره مبررًا كافيًا للتدخل العسكرى. ولكن الحقيقة التى لا مرأى فيها، أن دولة كبرى - هى أقوى دول العالم على الإطلاق - لم يكن باستطاعة الأمم المتحدة والرأى العام الدولى منعها من القيام بعمل منفرد، ومن ثم استطاعت أن تقوم بما لا تجرؤ الدول الأقل قوة على القيام به، وفى هذا دليل كاف على غياب المساواة بين الدول الأعضاء على نحو غير مسبوق. فلن تستطيع الأمم المتحدة أن تقطع الطريق أمام قيام دولة كبرى بشن الحرب دون أن يؤدى ذلك إلى قيام حرب عظمى جديدة.

وما نستخلصه من ذلك كله أن أشكال حل النزاع وتأمين السلام التى تتوفر للمجتمع الدولى لم ولن تتخذ إطارًا نموذجيًا متنسقًا، رغم اتسام الكثير منها بالمرونة. ولا يحتاج الأمر إلى فطنة لإدراك أن الضغوط السكانية والاجتماعية والاقتصادية والدينية على الاستقرار الداخلى والدولى تتزايد عبر أفريقيا، والشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، والشرق الأقصى. والحالات التالية التى على مجلس الأمن النظر فيها تقف فى صف الانتظار. ولكن، كيف تستجيب الأمم المتحدة للدعوات القادمة إلى حفظ وإقرار السلام؟ يتوقف ذلك على الظروف السياسية والجغرافية لكل أزمة بعينها، وعلى مدى استعداد الدول لتحمل الأعباء والخسارة التى تترتب على أعمال حفظ السلام، وخاصة على مدى استعداد الدول الكبرى للموافقة على القيام بعملية ما، وعلى مساهمتهم فيها بأنفسهم.

## الفصل الرابع الأجندات الاقتصادية – الشمال والجنوب

جاء في مقدمة المادة (٥٥) من ميثاق الأمم المتحدة: "سوف تعمل الأمم المتحدة على النهوض بمستوى معيشة الشعوب، وتحقيق العمالة الكاملة، وتحسين أحوال التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتنمية، سعيًا لتحقيق هدف التقدم الاجتماعي والوصول إلى مستويات أفضل للعيش في ظل الحرية واسعة النطاق باستخدام الآليات الدولية..."

وما زالت البشرية – بعد ستة عقود من الزمان – أبعد ما تكون عن تحقيق تلك الأهداف، ويتفق الجميع في غالبيتهم: الشمال والجنوب، واليمين واليسار على أن سجل الأمم المتحدة في هذا الموضوع شديد التواضع. وقد يستخدم الكثيرون مصطلحات أكثر حدة، فيرى المحافظون أن هذه المنظمة الدولية مبنية على الخداع والوهم، بينما يرى الليبراليون أنه لم تتوفر لها أسباب القوة والموارد الكافية، كما لم يكن لها نصيب من الالتزام السياسي الذي يجعلها قادرة على الانطلاق. لذلك كانت الإخفاقات في المجال الاقتصادي بارزة، رغم ما حققه الاقتصاد العالمي من نمو متواصل منذ العام ١٩٤٥، ولا يستطيع أكبر المتحمسين للأمم المتحدة أن يدعي أن ذلك الانتشار (غير العادل) للرخاء يعود إلى أعمال المنظمة الدولية أو أنه جاء نتاجًا لخطتها. ومع الإقرار بذلك كله، قد نقع في خطأ لا يقل وزنًا إذا قررنا أن السياسات الاقتصادية للمنظمة الدولية كانت جميعًا سياسات فاشلة، ولعل ذلك يجرنا على الوقوع في خطأ أكبر إذا تجاهلنا فرصة الوقوف أمام تلك السياسات، وتبين ما كان منها نافعًا، وما كان غير ذلك.

والأجندات الاقتصادية التي جعلنا منها عنواناً لهذا الفصل يجب النظر إليها على أنها منفصلة عن العنصرين الكبيرين اللذين حظيا بالقسط الأكبر من اهتمام ميثاق الأمم المتحدة، ونعني بذلك الأمن الدولي، ومهام حفظ وإقرار السلام التي تحدثنا عنها من قبل والأجندات الاجتماعية والثقافية التي سنعالجها في الفصول التالية.

وكان من السهل على مخططي الأمم المتحدة إدراك العلاقة الوثيقة بين الأزمة الاقتصادية والعنف السياسي. وبينما كان للفاشية والشيوعية بريق سيكولوجي قوي، فقد ازدهرت كل واحدة منهما في تربة الكساد الاقتصادي، والبطالة، وسوء التغذية، والفقر، وتدهور الصحة، والتناقضات الاجتماعية الحادة. وأبناء الجيل الحالي الذين ينظرون إلى الأمم المتحدة باعتبارها مختصة "بالأمن" وحده، في حاجة إلى من يذكرهم أن استخدام القوة - عند صناع الأمم المتحدة - كان يقتصر على حالات التصدى للعوان، وأنهم - على النقيض من ذلك - رأوا أنه كلما كانت هناك خطوات تعاونية أكثر نجاحاً من أجل تحقيق الرخاء في العالم، كلما قلت حاجة المجتمع الدولي إلى الجنوح إلى القوة العسكرية. ولذلك لم يكن النص على تحقيق مستويات أعلى للمعيشة والعمالة الكاملة مجرد صياغة لفظية بحتة.

ونعترف أن من الصعب الاعتقاد أن ستالين ومولوتوف قد استهوتهما تلك الأهداف، وكان من بين أصحاب التفكير العملي بوزارة الخزانة البريطانية من يرون أن تحقيق العمالة الكاملة سيؤدي إلى حدوث تضخم كبير. غير أن هذه الصياغة - على نحو ما رأينا في الفصل الأول - كتبها أناس ارتبطوا بالسياسة الجديدة New Deal التي طبقتها إدارة روزفلت بالولايات المتحدة، كما ارتبط البريطانيون منهم بمشروع تحقيق الرخاء في حقبة ما بعد الحرب الثانية. فكيف تكون الأمور متجاوزة للحدود الطبيعية إذا اتجه هؤلاء إلى تطبيق أفكارهم المتعلقة بالشأن المحلي (في بلادهم) على

الساحة الدولية؟ كان طبيعياً أن ينظر جميع من يعتقدون أن المؤسسات تستطيع أن تلعب دوراً أساسياً في النهوض بالمجتمع عندهم، أن ينظروا بعين الاعتبار إلى المنظمة الدولية، بينما اتجه من لا يؤمنون "بالحكومة المركزية" إلى النظر بعين الشك إلى الأمم المتحدة.

ودون أن نرتاب في نوايا الدول الكبرى، لم تنتظر حكوماتنا - فعلاً - إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أنه مؤسسة مناظرة لمجلس الأمن من حيث الوزن والأهمية. كانوا جميعاً مشغولين بقضايا الأمن الدولي، ولا أدل على ذلك من احتلالهم موقع القلب من النظام الدولي الجديد من خلال العضوية الدائمة وحق الفيتو.

وعلى نقيض مجلس الأمن، كانت قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي تتخذ بالأغلبية المطلقة، حيث لا تتمتع أى دولة من الأعضاء بمكانة خاصة أو امتياز خاص، فإذا رأت الدول الكبرى أن المجلس يعينها في شيء لحرصت على أن يكون لها حق الاعتراض (الفيتو) على قراراته. بل كانت اللغة التي صيغت بها مواد الميثاق الخاصة بالانتمية تتسم بالهشاشة والغموض (على نحو ما لاحظته الاقتصادي كينيث دادزى Kenneth Dadzie)، مقارنة باللغة المحددة المباشرة التي صيغت بها المواد المتعلقة بالأمن والسلام. وألزم الميثاق الدول الأعضاء بالعمل من أجل تحقيق الأمن الدولي، ولكنه اكتفى بالنص على "تشجيعهم على التعاون" في تحقيق الرخاء العالمي.<sup>(١)</sup>

وكانت هناك مسألة تنظيمية تتعلق بالتداخل والاضطراب في اختصاص الكثير من مؤسسات الأمم المتحدة التي تتناول الشؤون الاقتصادية

(١) نشر دادزى بحثاً حول تباين النصوص في صياغة بنود الميثاق، انظر:

K. Dadzie, " The NU and the Problem of Economic Development ", in Roberts and Kingsbury (eds.), The United Nations, Divided World, P319.

والاجتماعية، أو أقيمت خصيصاً لذلك الغرض. وقد يقع القراء الذين يقرأون عن الموضوع للمرة الأولى، قد يقعون أسرى تحذيرات بعض المؤلفين الذين يذكرون أن " الأمم المتحدة شديدة التعقيد من الناحية التنظيمية، ففي نظامها لجان، ووكالات، وصناديق، ومراكز، واتحادات، ومؤتمرات، ومجالس، ومعاهد، ومكاتب، وأقسام، وبرامج، ومجالس إدارة وغيرها، أقيمت كلها وفق لوائح تنظيمية في إطار هيكل دقيق مركزه الجمعية العامة"<sup>(٢)</sup>. وللأسف، سوف يسهل علينا العودة مرة ومرات إلى هذه المشكلة الرئيسية في الفصول التالية.

ومن الأمثلة الأساسية على تداخل الاختصاصات واختلاطها، قصة إبعاد مؤسسات بريتون وودز Bretton Woods القوية عن هيكل الأمم المتحدة. ورغم ميوعة صياغة المواد الخاصة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الميثاق، لم يكن من الصعب إيجاد وسيلة ما للربط بين المجلس وبعض الوكالات المتخصصة مثل "صندوق النقد الدولي" و "البنك الدولي"، و" منظمة العمل الدولية " قديمة العهد، وكذلك "اتحاد البريد الدولي"، وغيرها من المؤسسات التي تمارس نشاطاً يدخل في دائرة اختصاص المجلس. فقد نص الميثاق على إمكانية "إقامة نوع من العلاقة" بين المجلس وأى من تلك المؤسسات من خلال "التفاوض" مع الأمم المتحدة، وأن المنظمة الدولية تتولى إصدار التوصيات الخاصة "بالتنسيق بين سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة" وتتخذ الخطوات اللازمة للحصول من تلك الوكالات على تقارير بصفة منتظمة (المواد ٥٧، ٥٨، ٦٣، ٦٤)، ولكن نستنتج من ذلك أن هذه الصياغة تفتقر إلى الدقة في التحديد، وتتسم بالإبهام في

---

(٢) هذا التعليق الأخاذ حول التكوين التنظيمي المركب للأمم المتحدة جاء في الفقرة التي افتتح بها أرنولد

تقريره حول إصلاح الأمم المتحدة:

T. Arnold, Reforming the UN: Its Economic Role (Royal Institute of International Affairs, Discussion Paper 57, London, 1955), P.3.

الصياغة. ترى، كيف نستطيع تحديد العلاقة بين "منظمة الملاحة البحرية الدولية" والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؟ فالمنظمة ستستمر في القيام بعملها في تحديد الخطوط البحرية ونظم وإجراءات السلامة في البحار، على كل حال.

وهكذا، كان من المعروف أن هذه الوكالات الفنية قد أقيمت بناء على اتفاقات حكومية ببنية، حددت صلاحيتها، ومن ثم حرصت كل منها على أن يكون لها كياناً مستقلاً. وهذا يفسر العبارات المطاطة التي جاءت بمواد الميثاق بشأنها مثل: "يجوز"، "سوف"، "كلما كان ذلك ممكناً". ومن ناحية أخرى، لم يكن من المجدي أن يتضمن الميثاق نصوصاً عن الأهداف الاقتصادية التي تحل عن طريقها المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في العالم على يد الأمم المتحدة دون أن يتضمن ذلك إقامة تنسيق دورى دائم بين المؤسسات المعنية لتحقيق تلك الأهداف، وإلا فلا نفع من وراء رفع تلك المؤسسات تقاريرها إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لها.

وأدى هذا إلى خلق حالة توتر واضحة بين أعضاء الجمعية العامة والمؤسسات التي صنعتها اتفاقية بريتون وودز، وبدرجة أقل بين الوكالات الفنية وبعضها البعض. فلم يكن "صندوق النقد الدولي" و "البنك الدولي" يعتمدان الديمقراطية أسلوباً لصنع القرار، وذلك لقربهما من النسيج الذي صنع منه مجلس الأمن. فالتصويت في صندوق النقد الدولي يرتبط بحصة الدولة العضو في الصندوق، ووضعها في مجلس إدارته الذي يقرر كل ما يقوم به من نشاط، كما يقرر سياساته، ويضم مجلس الإدارة ممثلين للدول الكبرى اقتصادياً. وكذلك الحال بالنسبة إلى أعضاء مجلس إدارة البنك الدولي الأربعة والعشرين، خمسة منهم يمثلون الدول الدائنة الكبرى، بينما ينتخب



الباقون كل عامين من بين بقية دول العالم<sup>(٣)</sup>. وقد صيغ هذا النظام بقصد تمكن الدول الأكبر اقتصادياً من التحكم في تحديد القروض وشروط تقديمها، والموارد التي تخصص لخدمتها في الدول المدينة، وهي الدول الفقيرة التي تمثل غالبية دول العالم. وليس من المعقول أن نتخيل أن يقوم الكونجرس الأمريكي أو غيره من برلمانات الدول الغنية بالموافقة على التنازل عن صلاحياته المتعلقة بالموازنة العامة لبلاده. يعني ذلك أن العمل الرئيسي للأمم المتحدة - في هذا المجال - هو محاولة التوفيق بين ميل الدول الغنية إلى إحكام سيطرتها الاقتصادية، والطموح الدولي واسع النطاق الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة. ومن هنا تأتي أهمية إقامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يمارس اختصاصات تنسيقية في المحل الأول.

ولكن المادة الرابعة من القسم العاشر من لائحة البنك الدولي، تحظر التدخل في الشؤون السياسية للدول الأعضاء، مما يعني أن مجلس إدارة البنك يستطيع - إذا شاء ذلك - تقديم المساعدات المالية للدول دون أن يضع في الاعتبار خرق تلك الدول لقرارات الأمم المتحدة ومبادئها، على نحو ما حدث في الكثير من الحالات على مر العقود. يضاف إلى ذلك أن البنك الدولي أجرى مفاوضات مع الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، أبرم بموجبها اتفاقاً مع الأمم المتحدة احتفظ فيه البنك لنفسه بحق الحفاظ على سرية المعلومات التي قد تتعلق " بنظام عمله " في الحالات المتصلة بنشاطه. وقد صرح المستشار العام للبنك - غير مرة - أن " المقصود بالبنك أن يكون وكالة مالية واقتصادية وليس وكالة سياسية". وبذلك يصبح من واجب الوكالات المتخصصة أن تقف بعيداً عن الأجندات السياسية، ورغبات الجمعية العامة

---

(٣) هذا التوازن في حق التصويت بمؤسسات الأمم المتحدة التي صنعها اتفاق بريتون وودز، وغيرها من المؤسسات تمت مناقشته في:

The United Nations Handbook (New York, comp. and prod. Annually by the New Zealand Ministry of Foreign Affairs and Trade).

والمجلس الاقتصادي والاجتماعى. فالتشاور والتعاون الحذر مع باقى المنظمات الدولية شئ، و "التنسيق" أو "الدخول فى علاقات" غير مستحبة، شئ آخر. هنا نجد خلافاً ضخماً داخل نظام الأمم المتحدة، قد تزايد بمرور الزمن، وظل قائماً حتى يومنا هذا.

على كل، بدا ذلك محدود الأهمية فى مطلع سنوات ما بعد الحرب، نتيجة ضغوط الأحوال السياسية والاقتصادية. كان ثلث العالم أو يزيد قد دخل تحت جناح الشيوعية (وخاصة بعد تغيير نظام الصين عام ١٩٤٩)، ولذلك كانت علاقاته طفيفة بعملية صناعة القرار الاقتصادى فى الأمم المتحدة، ومن المؤكد لم تكن له علاقة بالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى اللذين يمثلان النظام الرأسمالى الذى يتطلع الشيوعيون إلى سقوطه. وجاء رفض ستالين السماح لدول شرق ووسط أوروبا بالتقدم بطلبات الاستفادة من معونات مشروع مارشال (١٩٤٨) مؤشراً على اتجاه المجتمعات الشيوعية إلى اتباع النهج الاقتصادى الخاص بها. وهناك ربع العالم الذى كان لا يزال تحت نير الاستعمار الأوروبى، ورغم اتخاذ الخطوات الأولى على طريق التنمية فى البلاد الخاضعة لبريطانيا، لم تهتم فرنسا وأسبانيا والبرتغال بذلك فى مستعمراتها إلا نادراً. فقد ظلت المستعمرات مقيدة بالنظام الجمركى الذى يربط المستعمرة بالبلد المُستعمر بما يحقق استغلال موارده الطبيعية من المواد الخام، ويتعمد إهمال التنمية بحجة أنه ليس من الحكمة أو من العدل إدخال تغييرات سريعة على تلك المجتمعات التقليدية.

وبذلك كانت أكثر الأقاليم ارتباطاً بالنظام الدولى الجديد الذى وضع فى بريتون وودز هى الولايات المتحدة وكندا، والدول الأوربية التى لم تخضع للشيوعية، وأستراليا، واليابان، وأمريكا اللاتينية، تضاف إليها (بعد ١٩٤٧) شبه القارة الهندية. ورغم اتساع مساحة الإقليمين الأخيرين وكبر حجم سكانهما، كان التركيز على إعادة بناء مجتمعات الشمال التى مزقتها الحرب

العالمية الثانية، ويرجع ذلك إلى مخاوف الأمريكيان من أن تتحول الشعوب البائسة في أوروبا والشرق الأقصى إلى الشيوعية. ولكن الأرقام الخاصة بمعونات إعادة الإعمار والقروض تكشف عن نفسها بوضوح تام. "قبل حلول عام ١٩٥٣ كان البنك (الدولي) قد أقرض ما جملته ١.٧٥ بليون دولار أمريكي (من بينها ٤٩٧ مليوناً لإعادة الإعمار)، بينما قام مشروع مارشال بتحويل ٤١.٣ بليون دولار". ولذلك حتى في الشمال، كانت الأمم المتحدة لاجباً متواضعاً بعدما أصبحت الحرب الباردة هي التي تقرر الأجندة العالمية. وكان دور مؤسسات الأمم المتحدة في الجنوب شديد التواضع، فلم يضع صندوق النقد الدولي الدول النامية في اعتباره إلا في أواخر عقد الستينيات من القرن العشرين بينما قدم البنك الدولي مائة مليون دولار أمريكي إلى الدول الفقيرة عام ١٩٥٠ رغم شكواه من قلة المشروعات المقترحة تمويلها.<sup>(٤)</sup>

وعلى كل، اتجهت الكثير من البرلمانات والحكومات في أوروبا والشرق الأقصى، إلى العمل على تحقيق استعادة اقتصادياتها الوطنية لعافيتها عن طريق تبنى خطط إصلاحية هيكلية (مثل: تأميم بعض الصناعات، وإقامة البنوك المركزية، وإقامة بنية أساسية جديدة، واتباع سياسات اجتماعية جديدة، ولذلك لم يحظ التعاون الاقتصادي الدولي بين الدول المتقدمة الغنية والدول النامية الفقيرة بقدر كاف من الاهتمام. ورغم الصياغات البراقة التي جاءت بميثاق الأمم المتحدة، لم تركز الدول على النمو المتوازن للشمال والجنوب، بقدر ما ركزت على خياراتها الثنائية. وشغلهم التفكير فيما إذا كان من الأصوب أن تكون اقتصاداتهم على نسق السوق الحرة الأمريكية، أو أن يجربوا نموذج "السوق الاجتماعية" الملفت للنظر في ألمانيا الغربية، أو يطبقوا النظام الاقتصادي الاشتراكي، فأى من تلك الخيارات يقود إلى تحقيق التقدم المادي. وكانت الولايات المتحدة في ظل إدارة ترومان وروزفلت تتمتع

(٤) هذه المقارنة بين البنك الدولي ومشروع مارشال جاءت في الدراسة الهامة:

Bruce Rich, *Mortgaging the Bank: The World Bank, Environmental Impoverishment and the Crisis of Development*, (Boston, 1993), P.68, 70-71.

بنمو متواصل فى ظل الاتجاه الاستهلاكى. وما لبثت كل من ألمانيا واليابان أن تخلصتا من آثار الحرب واستردا اقتصادهما عافيته، واتجهت كل منهما إلى قيادة إقليمها فى الاتجاه نفسه. ورغم أن مستوى المعيشة بالدول الشيوعية كان أقل تقدماً، فقد حققت نمواً ملحوظاً. ولعل طى صفحة الحرب الشاملة المنهكة، كان يعنى الانطلاق على طريق النقاهاة من آثارها بصورة أو بأخرى. ولكن الأمم المتحدة لم تلعب إلا دوراً شديداً التواضع فى النواحي الاقتصادية بكل ما يعنيه مصطلح الاقتصاد الدولى.

ومما يثير الدهشة، أنه عندما اتجهت أنظار العاملين بتلك المؤسسات الدولية لأول مرة (نحو العام ١٩٥٠) إلى سياسات التنمية فى المستعمرات (أى البلاد التى نالت الاستقلال بعد ذلك)، كان التركيز على تحسين البنى الداخلية لتلك المستعمرات، أو ما أطلق عليه - عندئذ - "الإجراءات التى تتطلب أعمالاً محلية"<sup>(٥)</sup>. كانت المناطق الغنية من العالم على خير ما يرام، ولكن كل البلاد التى استقلت حديثاً فى آسيا وأفريقيا كان عليها أن تنضم للمنظمة الدولية، وتلتزم بقواعدها: تباع وتشتري فى السوق العالمية، وتتخاشى الشيوعية، وتقيم بنيتها الأساسية، وتهتم بالتعليم والمجتمع. الفول السودانى الذى تنتجه غانا يمكن أن يسدد قيمة ما تشتريه من سيارات النقل، والأخشاب التى تنتجها أندونيسيا يمكن أن تسدد قيمة ما تشتريه من أوانى الطبخ الأمريكية، وبذلك تجرى الأمور مجراها دون مشاكل. ومن الطبيعى أن ترى البلاد الشيوعية والاشتراكية الأمور بمنظار آخر، غير أنهم اتبعوا قواعد للتعامل من صنعهم، ولم يكن فكر التنمية الراديكالى قد ظهر بعد.

ولم تكن تلك الفترة خالية تماماً من التقدم نحو التعاون الاقتصادى الدولى. وقد يصاب المراقب للأمور بالدهشة عندما يرى القدر الكبير من النشاط، والعدد الكبير من الهيئات العاملة فى الميدان. استمرت منظمة العمل

(5) Dadzie,op.cit.,p.299.

الدولية في ممارسة المهام التي كانت تقوم بها قبل الحرب بروح جديدة. وهناك هيئات أخرى مثل منظمة الأغذية والزراعة الدولية (FAO) الجديدة عملت بجد لمعالجة آثار الخراب الذي خلفته الحرب، ولعبت اللجان الاقتصادية الإقليمية الجديدة - في أوروبا (ECE)، وآسيا والشرق الأقصى (ECAFE)، وأمريكا اللاتينية (ECLA)، ثم أفريقيا (ECA) بعد ذلك - دوراً عملياً ناجحاً في تشجيع الحكومات على توسيع مجال النظر للاقتصاد، وعدم الاكتفاء بالنظرة المحلية للأمور. ويعود ذلك إلى ما كان لتلك اللجان من اهتمام بالتركيز على التحديات الإقليمية، وهو ما افنقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي كانت تلك اللجان تابعة له، وكانت أكثر اهتماماً للحاجات الضرورية (مثل: تحسين البنية الأساسية للسكك الحديدية)، التي تجعل دول الإقليم كتلة واحدة.

وإذا نظرنا إلى الأمور نظرة فاحصة، سوف نكتشف أن الأوضاع لم تكن مرضية من نواح أخرى وخاصة من حيث طبيعة النظام الدولي الذي تمت إقامته، التي اتسمت بالتشبيت والتداخل. كانت الوكالات المتخصصة شبه المستقلة أسهل فهمًا وأقل إثارة للجدل والتأثر بالسياسة، بحكم كونها تمارس اختصاصاً فنياً محضاً. فليس هناك اعتراض على استمرار الحاجة إلى اتحاد البريد الدولي - مثلاً - أو يبدى البعض امتعاضاً من الهيكل البسيط لذلك الاتحاد. ثم هناك صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، تجمعهما رابطة من صنعهما، والانتقادات التي قد توجه لهما لا تؤثر على وجودهما في عالم خاص بهما. وأخيراً، هناك ذلك العدد الهائل من الوكالات التي ترفع تقاريرها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتخضع لإشرافه، وهي تجمع بين اللجان الرئيسية المنبثقة عن المجلس التي يقع على عاتقها عبء التنسيق بين مختلف أنشطة المجلس، ثم اللجان المتخصصة (النقل والمواصلات، أوضاع المرأة، مكافحة المخدرات)، وكذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية،

والمنظمات العامة مثل منظمة رعاية الطفولة (UNICEF)، ومكتب المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR). وهى منظمات تختص بتقديم العون للمحتاجين فى مجال اختصاصها المحدود. وأدمنت الجمعية العامة إقامة هيئات تتبعها مباشرة، حتى لو ترتب على ذلك زيادة التداخل فى الاختصاص وزيادة الأعباء البيروقراطية. أضف إلى ذلك أن اثنتين من لجان الجمعية العامة: اللجنة الثانية (الاقتصادية والمالية)، واللجنة الثالثة (الاجتماعية) لا يستطيعان مقاومة إغراء الجمع بين مهمة التخطيط فى مجالتهما وبعض الأعباء التنفيذية عن طريق تقديم توصيات بهذا الشأن، وبذلك تقف موازية للمجلس الاقتصادى والاجتماعى، تمارس اختصاصه نفسه. كل ذلك يمثل تهديداً للنظام ذاته.

وعلى النقيض تماماً من افتراضات المثاليين من الساسة الذين وضعوا ميثاق الأمم المتحدة زمن الحرب، فضلت الأمم المتحدة السياسات الاقتصادية التى تقوم على افتراضات حرية العمل *laissez faire*، فقد قام كل من صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى " بمد يد العون " إلى بلاد معينة لمساعدتها على استعادة اقتصادها لحيويته، بشروط تم الاتفاق عليها. وحددت الاتفاقية العامة للجمارك والتجارة (GATT) - التى وضعت عام ١٩٤٧- الإطار العام للتجارة الدولية، على الأقل فى مجال السلع الصناعية، ولكن هدفها الرئيسى وهو تحرير التجارة عن طريق تخفيف العوائد الجمركية ورفع الحواجز التى قد تعوق حركة التجارة، كان هدفاً سلبياً، لأنه يقوم على فكرة السوق الحرة التى تفترض قبول جميع الدول بها فى إطار نظام تجارى دولى حميد، لا تقيد طاقاته قيود مصطنعة. وأن العالم لا يحتاج إلى المزيد من سياسات التدخل والأجهزة الرقابية التى لم تعد هناك ضرورة لها، كما لا مجال للجدل حول الهياكل السياسية للسلطة والثروة على الصعيد المحلى أو الدولى. وعندما نشر آرثر لويس W.Arthur Lewis (داعية المساواة الإنسانية الذى حاز على

جائزة نوبل فى الاقتصاد فيما بعد) كتابه: "نظرية النمو الاقتصادى" عام ١٩٤٥، أكد أنه "يجب أن نلاحظ أولاً أن موضوعنا الأساسى هنا هو النمو الاقتصادى، وليس التوزيع"<sup>(٦)</sup> والتقدم الذى تم تحقيقه فى مجال التنمية - فى الجنوب - اتخذ صورة المساعدات الفنية فى مجالات الزراعة، والطب، والتعليم والتدريب، والاستشارات المصرفية، وكذلك السياسات الاقتصادية العامة. ذلك النوع من المساعدات الذى اقتصر على تزويد الدولة المعنية بالخبراء الاستشاريين، ولم تشمل إلا القليل جداً من المصادر الرأسمالية. ويلاحظ - أيضاً - أن عدداً كبيراً من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة قامت بجمع وتحليل ومقارنة الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية التى كانت حجر الزاوية فى السياسات المستقبلية والقرارات الإدارية. ولكن كانت هناك فترات من الركود النسبى فى هذا النشاط.

وتحديد الطرف الذى شهد نقطة التحول فى الفكر والسياسة ثم المؤسسات عندما ظهر ما سُمى بالعالم الثالث بعد نحو عقد من الزمان، من الصعوبة بمكان. لقد جاء ذلك فى إطار تغير واسع النطاق فى المواقف والممارسات، على نحو ما حدث فى مهام حفظ السلام فى الستينيات من القرن العشرين، التى لم يطلقها حدث محدد، فقد جاءت نتيجة انهيار النظام الاستعماري التقليدي وسقوط الإمبراطوريات الأوروبية، وظهور نحو المائة من الدول المستقلة حديثاً التى انضمت إلى عضوية الأمم المتحدة. وفى الستينيات وحدها انضمت أربعون دولة من المستعمرات السابقة إلى الجمعية العامة. ولم يعد نظام الأمم المتحدة القديم (الذى لم يمض عليه آنذاك سوى ١٥-٢٠ عاماً) بأغلبية من دول الشمال، على نحو ما كان عليه من قبل مرة أخرى.

---

(٦) ورد فى هذا الاقتباس من لويس فى كتاب:

D. Morawetz, Twenty Five Years of Economic Development, 1950-1975 (Baltimore/London 1977).

وكما رأينا، كانت نبوءة تجمع البشرية معاً في برلمان الإنسان على مدى قرون مضت، نابعة من فكر الأوروبيين والأمريكان (سميث، وكانط، جلاستون، وويلسون، المبادئ الأربعة عشر، ميثاق الأطلنطي، ثم ميثاق الأمم المتحدة ذاته). والآن، مع قدوم ممثلي الدول حديثة العهد بالاستقلال يتدفق الكثير من الناس على نيويورك لاحتلال مقاعدهم في الجمعية العامة والمنظمات والوكالات الأخرى، تبدو النبوءة قد تحققت، وأن التحقق جاء تقريبياً وليس كاملاً. وأصبحت الجمعية العامة أكثر لفتاً للأنظار عن ذي قبل، كما أصبحت مصدراً للإثارة، ويعود ذلك إلى الجمود النسبي لمجلس الأمن في زمن الحرب الباردة، كما يعود إلى ميل الأعضاء الجدد إلى إعطاء الأولوية في المسائل التي يتم طرحها على الجمعية العامة للأمر الاقتصادي، بينما احتلت مسائل الأمن الدولي - عندهم - المرتبة الثانية.

وإلى جانب التطلع إلى التغيير، كان هناك تراكم للغضب والضيق الشديد من النظام الحالي، وخاصة توازن القوى القائم، وكانت تلك المشاعر طبيعية في أغلبها. كان معظم قادة الدول حديثة العهد بالاستقلال قد غيخوا في السجون سنوات وسنوات، وخرجوا من أوطانهم هرباً من الاعتقال ليعيشوا في المنافي، كانوا جميعاً شهوداً على مظالم الحكم الاستعماري الذي نادراً ما كان يتعفف عن استغلال الشعوب. وقد يرحب الغرب بتلك الدول حديثة العهد بالاستقلال في رحاب المنظمة الدولية، ولكن هذا الترحيب امتزج - أحياناً - بالمواساة، والنسيان السريع لكل ما سبب الغرب من دمار لتلك البلاد. وأهم من ذلك أن الدول الغنية من أعضاء الأمم المتحدة لم تعدم السبل للحفاظ على أوضاعها المميزة في مجلس الأمن، وفي البنك الدولي، وفي صندوق النقد الدولي (وهذه الدول الغنية كانت - تقليدياً - أوروبية وأمريكية)، وكذلك في الهيمنة الفنية على الوكالات المتخصصة. ولا عجب أن نجد مجموعة السبع والسبعين دولة نامية حديثة، تحتل مكاناً هاماً في الجمعية العامة، ولجانها



الرئيسية، وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة التربية والعلوم والثقافة UNESCO، وليس مرد ذلك إلى تمتع دول المجموعة بأصوات متساوية مع الدول الغنية وحسب، بل لأن لديها أجنداث خاصة بالتنمية، والتغيرات الهيكلية، والشئون الثقافية، تحتاج إلى الدفع بها.

وعلى كل، يعود سخط الجنوب إلى زيادة الأدلة على اتساع الفجوات بين البلاد الغنية والبلاد الفقيرة بصورة مطردة يصعب مد الجسور بينها (إلا في حالات معدودة من اقتصادات بلاد شرق آسيا الصغيرة). وخاصة أن الفجوات تزداد اتساعاً على مر العقود من السنين: ففي عام ١٩٤٧ كان نصيب الفرد من الدخل القومي ١٣٠٠ دولار في الولايات المتحدة، وما يتراوح بين ٥٠٠-٧٥٠ دولاراً في غربي أوروبا، وحوالي مائة دولار في الدول النامية. وبذلك كانت الفجوة في معدل نصيب الفرد من الدخل القومي في العالم تمثل ١-١٣ وهو ما يحدد البعد بين القاعدة والقيمة. وبعد مرور أربعين عاماً على ذلك التاريخ، سجل البنك الدولي في تقرير التنمية عام ١٩٩١ أن الفجوة أصبحت تمثل ١-٦٠ بين القاعدة والقيمة حيث حققت الدول الغنية معدلاً لنصيب الفرد من الدخل القومي بلغ عشرين ألف دولار، بينما كافحت الدول الفقيرة كفاً مريراً حتى يصل نصيب الفرد من الدخل القومي السنوي فيها إلى ثلاثمائة دولار،<sup>(٧)</sup> وهو اتجاه ظل واضحاً منذ الستينيات والسبعينيات وتسبب في إثارة سخط الدول النامية. ويقدم الاقتصاديون المتخصصون في التنمية العديد من التفسيرات الفنية لهذه القصة المحزنة: فالدول حديثة العهد بالاستقلال تنتج المواد الخام بصفة رئيسية، وكذلك المحاصيل الغذائية التي غلب الانخفاض على أسعارها، ولكنها احتاجت إلى استيراد الكثير من المنتجات الصناعية والخدمات مرتفعة القيمة، بينما تمتعت

(٧) الإحصاءات الخاصة بنصيب الفرد من الدخل القومي السنوي استقيناها من:

Rich.op.cit.p.72footnote

اقتصاديات دول الشمال بموارد هائلة فى مجالات التعليم، والمؤسسات، والبنية الأساسية، والتمويل، ساعدتها على الانطلاق على طريق النمو، وهو ما لم يتوفر لدول الجنوب. وغلب على استثمارات الأمم المتحدة فى البلاد النامية سوء اختيار المشروعات مما يدرج ضمن السلبيات.

كان ذلك يعد نوعاً من التضليل والمغالطة، من وجهة نظر البلاد النامية، فهم يرون أن تأخر انضمامهم إلى المجتمع الدولى، جعلهم يجدون "الملعب" الذى يفترض فيه تمتع اللاعبين بفرص متساوية، يجدونه قد خطط بطريقة مسيئة تضر بمصالحهم. فلم يكفهم التعرض للنهب الاستعماري لعشرات السنين حتى يعجزوا عن الدخول فى خضم المنافسة الاقتصادية فى العالم الحديث، وجاءت الهياكل الدولية الاقتصادية لتمنعهم من المضى قدماً على طريق التنمية، ولتبقهم على حالهم. وأصبحت مصطلحات التجارة بالمواد الخام مقابل المنتجات الصناعية والخدمات ممجوجة لديهم، فالتحويل مكلف، والقروض جاءت مصحوبة بشروط بالغة الصعوبة تفرض على الدول التى تتلقاها الإذعان لشروط اقتصادية واجتماعية معينة، وتلزمها بأجندات معينة (فى مجال حقوق الإنسان مثلاً) مما تعده الكثير من الدول النامية شروطاً مهينة تمس حقوق السيادة الوطنية. وسواء حرصت الدولة على ذلك الحق (السيادة) أو فرطت فيه، فإن المصالح الزراعية فى الدول الغنية تحرص على زيادة الضرائب الجمركية على السلع الغذائية. وهكذا وجدت الدول المستقلة حديثاً نفسها فى وضع التبعية، وهو ما أسماه الزعيم الغانى كوامى نيكروما "الاستعمار الجديد". وكان مما زاد الطين بلة، أن الجانب الأكبر والأهم من الشركات العاملة فى مجال الصادرات بعد تصفية الاستعمار كانت شركات أجنبية تصدر أرباحها إلى الخارج، سيطرت على المناجم، ومزارع المحاصيل الزيتية، وصناعة المطاط، ومزارع الفاكهة، واستخراج النفط والغاز، والمصارف، وخدمات النقل البحرى. ويبدو واضحاً

من هذا المشهد أن الشركات الاحتكارية الكبرى المتعددة الجنسيات التابعة للشمال، ليست سوى الأدوات التي تستخدمها الرأسمالية العالمية للإبقاء على العالم الثالث (الجنوب) في وضع التبعية.

وقد ترددت أصداء هذه الشكاوى واتسع نطاقها بأصوات جاءت من ميدانين آخرين: العالم الشيوعي، والراديكاليين الغربيين. وعند حلول الستينيات، تلاشى تأثير ستالين المتفوق عن العالم، ليحل محله نيكيتا خروشوف المتدفق حماساً، ولم يكتف الاتحاد السوفيتي بلعب دور أكبر في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بمساندة دول حلف وارسو، بل اتبعت موسكو استراتيجية دولية - للمرة الأولى - بدرجة عالية من التفاؤل، اتخذت شكل صفقات السلاح للبلاد النامية، وإعارة المستشارين العسكريين للبلاد ذات النظم الميالة إلى الشيوعية، واتخذت المبادلات التجارية المشتركة والترتيبات الخاصة بها أبعاداً واسعة (فلم يكن لدى الاتحاد السوفيتي أو الدول النامية أرصدة من العملات الأجنبية التي يعول عليها). وكان الهدف من تلك السياسة جر أكبر عدد ممكن من هذه الدول إلى المعسكر الاشتراكي من الأقاليم ذات الأهمية الاستراتيجية مثل: أمريكا الوسطى، وجنوب أفريقيا، ومصر، وجنوب شرقي آسيا، لأن النضال الأيديولوجي الداخلي قد يستغرق عقوداً من الزمان، وقد يقود إلى تغيير النظم والحروب الأهلية. وصحب تلك السياسة شن الهجوم على الغرب باعتباره مسؤولاً عن تخلف الجنوب. وكان لهذه الدعاية جانبها المؤثر في السبعينيات، عندما افتردت جمهورية الصين الشعبية عن موسكو، ودخلت لعبة مساعدة الدول النامية، متهمة الغرب والسوفيت معاً بانتباع سياسات مغرصة تجاه المستعمرات السابقة.

وقد شارك الراديكاليون واليسار الليبرالي في الغرب في هذا النقد الذي وجه إلى النظام العالمي الذي أقيم في ١٩٤٥، وإلى السياسات الاقتصادية

والمؤسسات التي دعمته. فإذا نظرنا إلى الستينيات والسبعينيات لن نجد فكرة واحدة، أو عملاً، أو مؤسسة لصناعة القرار، أو عادة ثقافية، قد نجت من الهجوم عليها باعتبارها لا تلائم التقدم، أو نقف حجر عثرة في طريقه، كانت تلك حركة سريعة للبندول السياسي قد لا تدوم، ولكن - في ذلك الوقت - بدا الأمر وكأن غالبية العالم النامي يتجه نحو اليسار، مطالباً بتغيير الأوضاع الراهنة محلياً وإقليمياً ودولياً. وزاد الاهتمام بالعالم النامي في الجامعات ومراكز البحوث والأعلام، وفي أوساط الحكومات الاشتراكية والعمالية في أوروبا. وأخيراً، كان لهذه الثورة الثقافية ما يناظرها في المستعمرات السابقة ذاتها التي تلقى الكثير من قادتها تعليمهم في الغرب (جامعة السوربون، ومدرسة لندن للاقتصاديات) التي كانت تهتم بنقد الرأسمالية ومبدأ حرية العمل، وتروج للأسلوب الفابي في التخطيط الاقتصادي.

ولم تكن الأمم المتحدة ورجالها على أهبة الاستعداد لمواجهة ذلك كله. فالدول الخمس دائمة العضوية بما لها من امتيازات، أعطت الأولوية لقضايا الأمن (حتى عندما كانت مجمدة)، والاختصاصات المستقلة للوكالات المتخصصة التابعة للمنظمة الدولية، وحُدَّت الأهداف الطبيعية لدعاة إقامة نظام اقتصادي دولي في إطار الافتراضات العامة حول ضرورة الالتزام بقواعد محددة، وبالقوى المحركة للسوق، متغاضية عن ما اتسمت به من تمييز. ونال البنك الدولي النصيب الأوفر من النقد، فمنذ الفراغ من خطة إعمار أوروبا واليابان، ركز البنك اهتمامه وموارده على الدول المستقلة حديثاً، وهو أمر له مغزاه الهام، طالما كان دور البنك مختلفاً عن مهمة صندوق النقد الدولي الذي يختص بمساعدة الدول التي تعاني خلافاً اقتصادياً. وقد اتبع البنك استراتيجية معقولة أعطى بموجبها الأولوية للمشروعات التي لا تقبل عليها رءوس الأموال الخاصة في إطار الشركات المساهمة مثل: مشروعات البنية الأساسية وبرامج التدريب. كان البنك الدولي هو الوجه الساطع للشمال في الجنوب. ولكن التنفيذ الفعلي لهذه الاستراتيجية كان

موضوعًا للنقد الشديد في السنوات التالية - كما سنرى - لتفضيله المشروعات الكبيرة على المشروعات الصغيرة الإصلاحية، وعجزه عن فهم حقيقة أن التغيير يتطلب وقتًا طويلاً ويتحقق ببطء ويأخذ في اعتباره المدخلات المحلية والأحوال المحلية، وسذاجة البنك في الاعتقاد بأن ما ثبت نفعه في بلد ما يمكن تكراره في بلد آخر، وعدم التزام الدقة في الإنفاق (على تكلفة المشروعات).

ولكن تلك الإخفاقات كانت تتعلق بالتنفيذ والنظام الحسابي، يمكن إصلاحها بالنهج المتبع في إدارة الأعمال، واتباع الشفافية، ومراعاة الحاجات الحقيقية المحلية والإقليمية. وكان مؤيدو النظام الاقتصادي الدولي الجديد يوجهون الانتقادات إلى النظام الاقتصادي الدولي على وجه الإجمال، فهو لا يبقى عناصره الإدارية في موقعها بالقدر الكافي لمصلحة العمل، كما أنه يغير من عملياته اليومية بصورة غير ملائمة، وأن اهتمامه بالفقراء (دول الجنوب) شجع الكتلة الاشتراكية والدول التي كانت سببًا في الحرب العالمية الأولى على تحدى الدول الغنية (الشمال ومؤسساته) للعمل على الإخلال بالتوازن بين القوى الاقتصادية. كان التوزيع وليس التنمية هو ما تخفيه أجندة البنك الدولي، وهنا سارت الأجندات المحلية والدولية على إيقاع طبول واحدة: فإذا كنت تبغى تغيير النظام الاقتصادي والاجتماعي غير السوى في ألمانيا الغربية أو كاليفورنيا أو البرازيل مثلاً، فمعنى ذلك أنك تبغى تغيير النظام الاقتصادي والاجتماعي الدولي الذي وضع عام ١٩٤٥.

ترى، ماذا يعنى هذا الطوفان من التغيير في الأفكار بالنسبة إلى نظام الأمم المتحدة المتعدد الأبعاد والقوى في تحديد الحركة على المسرح الاقتصادي؟ من حماقة أن ندعى أن كل شئ قد قلب رأسًا على عقب. فالمؤسسات التي أقامت اتفاقية بريتون وودز لا تستطيع العمل إلا في الحدود التي رسمها صناعاتها، وأرادوا لها أن تتحرك في إطارها، فقد استمرت

الوكالات الفنية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة فى ممارسة مهامها على نحو ما كانت تفعل من قبل. وكذلك كانت الحال بالنسبة إلى بعض المشاريع الخاصة التى كانت لها الاعتمادات المالية الخاصة بها، مثل: برامج التدريب وإقامة مراكز البحوث الزراعية، ومشروعات مكافحة أمراض المناطق الحارة، وغيرها من الأنشطة الهامة. وقد لقي القليل من هذه المشروعات اهتمام وسائل الإعلام مثل مشروع القضاء على مرض شلل الأطفال، ولم تعد اليوم تحظى بالاهتمام. ولذلك يجب أن نرصد التحول الأساسى فى المستويات العليا للمنظمة الدولية على المستوى السياسى، الذى ينعكس فى الهيمنة العديدة لمجموعة الدول النامية السبع والسبعين (G77) فى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى.

ولعل أهم تجديد حظى بالموافقة التامة هو إنشاء برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) عام ١٩٥٦، من خلال دمج مشروعين كانا قائمين معاً، هما: برنامج المساعدة الفنية، وما سُمى بالصندوق الخاص للأمم المتحدة. وهذا الإدماج جاء تعبيراً عن عدة أمور هى: ضرورة النظرة الشاملة إلى التنمية، وخاصة أن برنامج الأمم المتحدة للتنمية يأخذ فى اعتباره ما تحتاج إليه الدولة المتلقية للعون، ولا ينظر فى مشروع بعينه، كما أصبح هناك جهاز يتبع الجمعية العامة لا يعد منافساً للبنك الدولي، ولكنه قد يأخذ على عاتقه مشاريع لا يقبل عليها البنك لأسباب تجارية. ولتحقيق هذه الغاية يجب زيادة موارد برنامج التنمية (من المساهمات التى تقدمها الدول الغنية من الأعضاء) لأنها لا تقدم تغطية كافية للبرنامج. وللأسف الشديد عانت الكثير من مشروعات برنامج الأمم المتحدة للتنمية من المشاكل نفسها التى عانتها مشروعات البنك الدولي: القصور المحاسبي، مشكلات الجودة وغيرها. ولكن وجود البرنامج كان خطوة إلى الأمام، لا باعتباره رمزياً أو مصدرًا آخر للتمويل، ولكن باعتباره تحدياً للنظرة التقليدية تجاه النمو الاقتصادى والتنمية.

وكان من الأهمية بمكان من وجهة نظر الدول النامية ومستشاريها الاقتصاديين، عقد المؤتمر الأول للأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) عام ١٩٦٤، الذى تبعه العديد من المؤتمرات المماثلة، وأصبح أحد مؤسسات الجمعية العامة. ورغم أن عمل المؤتمر فنى محض، فإن الأفكار التى وجهته لم تكن كذلك. فقد جاءت تلك الأفكار من رحم المعاناة السياسية، وخاصة بين حكومات أمريكا اللاتينية، ومن اللجنة الثقافية والاقتصادية لأمريكا اللاتينية حول ظروف التبعية التى عانوا منها فى إطار هيكل القوة الدولى. وقد قدمت الأيديولوجية الجديدة ما يناقض الفكرة القائلة بأن الاقتصاد الدولى سوف يتعافى إذا تمت تقوية أجزائه الضعيفة " فقد تم النظر إلى الفوارق بين الشمال والجنوب على أنها نظام طبيعى، فإذا تم تصحيح تلك الاتجاهات، يمكن اتخاذ خطوات سياسية مناسبة، وبذلك تقع مسئولية المفاوضات السياسية الدولية على عاتق الأمم وحدها" (٨) ونتج عن ذلك إبرام سيل من الاتفاقات الدولية، وصياغة مجموعة من القوانين الدولية التى تتناول أموراً تتراوح بين ضوابط ممارسة الأعمال، وجدولة الديون، والترتيبات الخاصة بالسلع (الكافو، والأخشاب - مثلاً).

وما لبث تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الخاصة بالسلع، وعقد دوراته المتكررة، أن فقد مغزاه بسبب طابعه البيروقراطى وتركيزه على النواحي الفنية، وما شابه من خلط شديد. ولا يكاد أى متحمس للعدل الدولى أن يتأثر عندما يقرأ أن مجلس المؤتمر المنعقد فى مارس ١٩٩٥ "تبنى أجندة وبرنامج العمل الخاص بالاجتماع رفيع المستوى بين الحكومات فى منتصف الزمن المحدد لمراجعة تطبيق برنامج العمل بالنسبة للدول الأقل نمواً فى التسعينيات" (٩) ولكن المغزى الحقيقى لذلك اختفى وراء هذا العنوان

(٨) الاقتباس من: Dadzie,op.cit.,p-301.

(٩) الاقتباس من: United Nations Handbook,p235.

الذى يتسم بالغموض. كان هناك اهتمام كبير بالدول الأقل نمواً، وتعبير عن غياب الثقة - فى السنوات الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) - من إمكانية مساعدة اقتصاديات السوق الحرة لتلك الدول التى تعاني الفقر المدقع على الوقوف على أقدامها والبدء بالسير على طريق التنمية. وعلى عكس ذلك، شاع الاعتقاد بأن قوى السوق الاقتصادية الحرة سوف تؤدى إلى تجميد أوضاع اقتصاديات تلك الدول الفقيرة على ما هى عليه، وأن على الدول القومية (وخاصة فى الشمال) الموافقة على وضع سياسات اقتصادية لمعاونة العالم الثالث.

وصاحب هذا الهجوم الأيديولوجى على النظام الدولى الذى وضع فى ١٩٤٥، وزاد من حدته، قيام المؤسسات الجديدة التابعة للأمم المتحدة فى المجالات الاجتماعية، وقضية النوع، والبياديين البيئية التى سنقوم برصدها فى الفصول التالية. وحدث تواتر لعقد المؤتمرات الدولية فى مختلف المجالات، وتحسنت الممارسات فى مجال الأعمال، وزاد عدد الاتفاقيات التى تهدف إلى إتاحة قدر أكبر من العدالة فى مجال التجارة وفى المجال القانونى. وحدث توسع فى تمويل التنمية، وفى تنوع المشاركين وتعدددهم، من البنك الدولى إلى بنوك التنمية الإقليمية، إلى الاعتمادات المالية التى تدفقت من خلال البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة (UNDP) وغيره من وكالات المجلس الاقتصادى والاجتماعى، إلى الهيئات الكنسية، إلى المؤسسات الكبرى مثل: فورد وروكفلر وكارنيجى، إلى المعونات المشتركة من الشرق والغرب، بما فيها الكم الهائل الذى قدمته إدارة كيندى (رغم أنها خدعت أجندتها السياسية الخاصة وما لبثت أن تبخرت). وإذا كان الغضب عارماً من هياكل القوة الراهنة، ومن استمرارية الاستعمار والأبارتيد (التفرقة العنصرية)، فهناك المزيد من الثقة فى إمكانية إزاحة تلك الهياكل أو إصلاحها - على أحسن الفروض - إصلاحاً جذرياً. وهناك - أيضاً - فيتنام التى أدت مأساتها إلى



دعم النزعة الراديكالية، فمشاهدة كسر الفلاحين الفيتناميين لقوة إرادة أكبر دولة في العالم، كانت بمثابة دعوة عالمية لحشد القوى الراديكالية، وتأكيداً لتحلل النظام القديم وتعفنه. ولذلك عندما أصدرت الجمعية العامة إعلانها الشهير لإقامة نظام عالمي جديد في الأول من مايو ١٩٧٤ (عيد العمال العالمي)، بدا ذلك الإعلان بمثابة عبور لعائق مائى تاريخى، فالعدالة والمساواة بين الدول يمكن تحقيقهما (مما يعنى انهيار النظام العالمي المرتكز على هيمنة الشمال). وصدق الكثيرون ذلك!

لم يكن ذلك الإعلان مجرد تعبير احتجاجى من الفقراء موجه ضد الأغنياء، فقبل ذلك بعام واحد، فى غضون الحرب العربية - الإسرائيلية عام ١٩٧٣، قامت منظمة الدول المنتجة والمصدرة للبتترول (OPEC) باستغلال وضعها شبه الاحتكارى لمضاعفة أسعار النفط الخام أربعة أضعاف ما كان عليه من قبل، دفعة واحدة. وكانت نتيجة ذلك تأكيد اعتماد دول العالم - شماله وجنوبه - على سلعة واحدة، وترتب على ذلك تداعيات سياسية واقتصادية متشابكة، واسعة الأبعاد. فبضربة واحدة انتقلت موارد مالية ضخمة إلى الدول المنتجة والمصدرة للنفط فى العالم العربى، إضافة إلى غيرهم من أعضاء (OPEC) مثل فنزويلا ونيجيريا. وحدث لغط بين صفوف مجموعة الـ ٧٧ فى الجمعية العامة حول ما يمكن أن يحدثه قرار واحد من تضخم فى الثروات، فإذا كان ذلك حدث فى سلعة واحدة هى النفط، فماذا لو حدث فى أسواق السلع الدولية الأخرى كالنحاس أو البن مثلاً؟ لو حدث ذلك لاستطاعت الدول المنتجة للمواد الخام أن تجد لنفسها مكاناً تحت الشمس.

ولكن الشمس ظلت محجوبة - لسوء الحظ - عن الدول المنتجة للمواد الخام، فلم تكن هناك سلعة مناظرة للنفط من حيث الأهمية الاستراتيجية، بحيث تعكس أوضاع علاقة التبعية بين الشمال والجنوب. فغياب النفط يصيب الحياة الحديثة بالشلل التام، ولكن غياب الفاكهة أو الكاكاو أو حتى البوكسيت

لا يرقى إلى هذا المستوى الخطير. أضف إلى ذلك أنه لم تتح للبلاد المنتجة للمواد الخام فرصة إقامة كارتل مناظر للأوبك (OPEC)، فكلما زاد عدد الدول حديثة العهد بالاستقلال التي تنضم إلى المجتمع الدولي، سارعت كل منها إلى إنتاج المزيد من البن والمحاصيل الزيتية والمنسوجات، فيؤدي ذلك إلى تدهور أسعار تلك السلع، وتصبح القيمة المضافة منها ضئيلة، في مقابل أسعار الآلات والأسلحة التي يتم استيرادها من الشمال. ولعل من أبرز نتائج ارتفاع أسعار النفط الذي تنتجه دول منظمة (OPEC)، انقسام العالم النامي إلى أقلية تمتلك النفط الذي أطلق في منتصف عصر الحرب الباردة على الدول غير المنحازة - مصطلحاً ملائماً، فما الذي يجمع بين بلد غنى كالكويت، وبلد أضناه الفقر مثل موزمبيق من وشائج مشتركة؟ وما الفائدة التي تعود على الإمارات العربية المتحدة من برنامج الإقراض للبنك الدولي في وقت يشكل فيه استثمار عائداتها النفطية الشغل الشاغل لها؟ وفي حقيقة الأمر، اتجهت الوكالات المالية الدولية نحو البلاد العربية (المنتجة للنفط)، طالبة منها تقديم " تسهيلات نفطية " للرفاق الأقل حظاً من بلاد العالم الثالث<sup>(١٠)</sup>.

وبانتهاء عقد السبعينيات، لم تتحسن الأمور، بل ازدادت سوءاً. فقد اتسعت دائرة استهلاك النفط حتى في الدول الأقل نمواً نتيجة اعتمادها على النقل بالسيارات، فزادت وارداتها من النفط، وعندما قفزت أسعاره إلى أربعة أضعاف ما كان عليه من قبل، عجزت تلك الدول عن سداد قيمة وارداتها منه. ومع تدهور ميزان المدفوعات في تلك البلاد، لم تعد قادرة على سداد فوائد ديونها للبنوك التجارية والوكالات الدولية التي كان على رأسها البنك

(١٠) تناول دادزى بالتفصيل عوامل ضعف الجنوب: Dadzie,op.,cit.,pp302-6 وتركيـز صندوق النقد

الدولي على المشاكل المالية وحدها عولج بالتفصيل في:

Michael D.Bordo,The Bretton Woods International System,A Historical Overview (National Bureau of Economic Research,Working Paper No.4033, Cambridge, mass., 1992).

الدولى. وقد تنبأ بتلك الأزمة السيناتور الأمريكى روبرت تافت Robert Taft قبل ربع القرن من الزمان عندما تشكك فى فاعلية النظام الذى أقامته اتفاقيات بریتون وودز. فإذا عجز المدينون عن السداد - حتى بعد مد آجال السداد - وإذا عجزوا تمامًا عن السداد، هل يمكن أن يطلق عليه اسم "البنك"، أم يتحول إلى آله لتحويل أموال لا ترد أبدًا؟ وإذا اعترف بذلك، فهل باستطاعة البنك الدولى أن يفترض مرة أخرى من الأسواق المالية؟ ترى، هل كانت إقامة البنك غلطة فادحة؟

كان الوضع بائسًا - بالنسبة للكثير من دول الجنوب - فى السبعينيات من القرن العشرين. كان الكثير من تلك البلاد فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا يعيش تحت حكم نظم سلطوية أو دكتاتورية، حيث كانت ثروات البلاد تضخ فى حسابات مصرفية خاصة فى الشمال، وما يبقى منها فى البلاد استحوذت عليه البيروقراطية الفاسدة التى أقامتها الحركات الثورية الوطنية. وفى البلاد الأخرى كانت هناك دكتاتوريات الأحزاب اليسارية التى تفتقر إلى العدل وحسن معاملة الشعوب، وهناك القليل من الديمقراطيات فى الجنوب، مثل الهند أو كوستاريكا أو معظم دول جزر البحر الكاريبى. وقد عانوا جميعًا من سوء الشروط التجارية، بغض النظر عن التوجهات السياسية. وبدلاً من أن تشهد تحسناً فى هياكلها الاجتماعية، عانت ركودًا، بل تدهورًا فى الكثير من الحالات. ولما كانت معظم البلاد النامية تعاني من الزيادة الكبيرة فى أعداد السكان، فقد وقعت فى فخ الركود الاقتصادى والانفجار السكانى معًا. ورأى المتقنون الراديكاليون والساسة أن ذلك لا يتطلب حوارًا مع النظام الاقتصادى القادم، بل يحتاج إلى مواجهة.

واتخذت المواجهة شكل الحروب الأهلية التى اندلعت نيرانها فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، إلى جانب المواجهة السياسية فى حوارات الشمال والجنوب، غير أن النظام الاقتصادى الدولى ظل متماسكًا. وعلى

سبيل المثال، لم تكف المؤتمرات التي عقدها " مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) عن المطالبة بالتوافق التقني، أو عن الضغط الشديد من أجل تحقيق شروط متكافئة في التجارة الدولية. ولكن عالم التجارة نفسه لم يكن متماسكاً حتى في الدول الغنية ذاتها، فقد أدت صدمة النفط عام ١٩٧٣ إلى إبطاء إيقاع النمو الاقتصادي في كل مكان، وتباطأ نمو الإنتاجية في الولايات المتحدة إلى الحدود الدنيا بعد العام ١٩٧٣ - سواء كان ذلك بسبب صدمة النفط أو لغيرها من الأسباب - ولم يسترد عافيته ويمضى على طريق الانطلاق إلا في التسعينيات، كما أن الاقتصاد الأوربي كان أقل حيوية مما كانت عليه الحال في الخمسينيات والستينيات، ولم تكن الصورة الاقتصادية متألفة إلا في بعض بلاد الشرق الأقصى، ولكن ذلك كان استثناءً إقليمياً وليس اتجاهًا عامًا.

لذلك، لم تجد الدول الرأسمالية الكبرى نفسها قادرة على متابعة سياسة تقديم المعونات للعالم النامي بالدرجة نفسها من الكرم بسبب ضعف معدلات النمو الاقتصادي عندها، ولارتباطها ببرامج محلية أخرى. ولم يكن ممكناً الحفاظ على مستويات المعونات الدولية عند مستوى الوعود التي بذلتها "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مع ركود الدخل وارتفاع معدلات البطالة في الدول المنضوية تحت لوائها. وفي عام ١٩٧٧، التزمت الدول الغنية بتخصيص ٧% من مجمل إنتاجها القومي للمعونات، وهو هدف لا يستعصى على التحقيق، ولكن من الناحية السياسية كان الأمر أكثر صعوبة بسبب العجز الذي عانته بلاد "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" في ميزانياتها السنوية ولم تتجح في سده إلا القليل من الدول الاسكندنافية وهولندا. وعلى العكس، كان هناك شعور معادٍ محافظ يتزايد في الولايات المتحدة وبريطانيا - على وجه الخصوص - ينتقد الخضوع لابتزاز اليسار والعالم الثالث، بينما تحتاج البلاد لإنفاق ما يخصص للمعونة الخارجية على

الأغراض الاجتماعية الخيرية فيها. وأصبحت لهذه البلاد (الرأسمالية الكبرى) أجنداث جديدة للإفناق مع تصاعد الحرب الباردة وسباق التسلح بين حلفى شمال الأطلنطى ووارسو، كما كانت تلك البلاد تتعى على الدول المتلقية للمعونات نكرانها الجميل، وتأخذ على الأمم المتحدة سوء إدارة مساعدات التنمية التى تقدمها لتلك الدول، وقيام نظم الحكم الفاسدة وأجهزتها البيروقراطية (فى الدول النامية) بسرقة تلك المساعدات. وانفقت الدول المانحة على أن تكون المعونات الخارجية ذات أهداف استراتيجية فى المستقبل، تتجه نحو البلاد الصديقة للغرب، وأن تخضع لقواعد الشفافية، وتحقيق النفع العام.

ترى، أين كان "صندوق النقد الدولى"، وتوأمه "البنك الدولى" خلال هذه الحقبة التى عبر فيها عن إرادته، ثم أصابه ما أصابه من ضعف؟ كان "صندوق النقد الدولى" منذ قيامه معنياً بالمهمة التى حددها كينز Keynes وهى: دعم النظام المالى وأسعار صرف العملات، وإنهاء السياسات الحمائية التى عرفتها الثلاثينيات من قبل، وتقديم القروض لإنقاذ الاقتصاديات الوطنية من كبواتها على اختلاف مداها (قصيرة، أو متوسطة، أو طويلة الأجل). وتتركز مصالح الصندوق فى الشمال (التحويلات، و تخفيض قيمة العملات، والاحتياطات، وقاعدة الذهب)، والعمل على حسن سير آليات الرأسمالية. وكان الانتعاش الاقتصادى الذى شهدته الخمسينيات عوناً للصندوق، عندما تم تثبيت سعر الصرف، وتثبيت سعر الذهب عند ٣٥ دولار للأوقية. ولكن الصندوق ما لبث أن واجه تحدياً من جانب الأزمات الاقتصادية البريطانية المتعاقبة، وانهيار الإسترليني كعملة للاحتياطات. كما واجه تحدياً قاسياً من جانب أزمة الدولار بعد العام ١٩٧١، التى دفعت الولايات المتحدة إلى التخلّى عن قاعدة الذهب، وعن التمسك بتثبيت سعر الصرف للعملة. لذلك قد يظن البعض أن صندوق النقد الدولى كان شديد الانشغال بوضع حد

للاضطراب الاقتصادي الذي عانى منه العالم الأول، والحق أن العقود الثلاثة الأولى من عمر الصندوق تكاد تخلو من ذكر العالم النامي. ولكن عندما حدثت أزمات النفط، لم يعد كافيًا العمل على تجنيب اقتصاديات الدول المتقدمة عناء المتاعب.

وكان العامل المحفز هنا هو تفاقم مشكلة المديونية عند دول الجنوب التي لا تدخل ضمن الدول المنتجة للبترول، التي عانت من انخفاض الطلب في الشمال على منتجاتها (للأسباب سالفة الذكر)، والانفجار المفاجئ في أسعار النفط، وسهولة الاقتراض ممن توفرت لهم فوائض النقد، وما ترتب عليه من الزيادة الهائلة في معدلات الفائدة على القروض، والركود الفظيع للاقتصاد العالمي ١٩٨١-١٩٨٢. وقفز إجمالي مديونية الدول النامية من ١٠٠ بليون دولار عام ١٩٧٢ إلى ٢٥٠ بليون دولار في ١٩٧٧، إلى تريليون دولار واحد عام ١٩٨٥. وإذا كان قد تم سداد الديون للبنوك والدول المصدرة للبترول، والمؤسسات الدولية لبلغ ذلك ١٣٠ بليون دولار في تلك السنة وحدها، وهو "تدفق للاحتياطي" كان عديم الجدوى على صعيد تعاون الشمال والجنوب، وبذلك أشرف النظام على الانهيار. وفي أغسطس ١٩٨٢، أعلنت المكسيك عن عجزها عن سداد ما عليها من ديون، مما شكل صدمة للهيئات الدولية، وخاصة صندوق النقد الدولي الذي افترض أن المكسيك أقل تعرضًا للمخاطر التي عانت منها البلاد النامية الأخرى، بحكم كونها منتجة للبترول، وكون اقتصادها ذا طبيعة ليبرالية نسبيًا.<sup>(١١)</sup>

ووجد صندوق النقد الدولي نفسه مضطرًا إلى القيام بعملية إنقاذ لاقتصاد المكسيك، بدأ تنظيمها بنك التسويات الدولية، ثم تولى صندوق النقد الدولي إدارتها بسبب الأبعاد السياسية للنظام المالي العالمي. وقد عملت هذه

---

(١١) أرقام مديونية الدول مأخوذة من:

Fraser and Long, The World Financial System (2nd ed., London 1992), P.151.

الهيئات بالتعاون مع الخزانة الأمريكية فى إطار خطة بيكر Baker Plan، ونفاوضت حول إعادة الجدولة مع البنوك. وأجبر صندوق النقد الدولى على أن يفعل الشيء نفسه مع البرازيل عام ١٩٨٣. وعند نهاية العام ١٩٨٤، قدر الصندوق مجمل ما منحه من قروض بما يوازى ٢٢ بليون دولار لإصلاح البرامج الاقتصادية فى ٦٦ دولة. وكان من الضرورى أن يتحول الصندوق إلى جهة إصدار شهادة " حسن إدارة الاقتصاد " للدول النامية، واستمر كذلك طوال فترة الكساد الاقتصادى، حتى عاود رأس المال التجارى حركته التى اتسعت - مرة أخرى - فى منتصف الثمانينيات. وبعد بضع سنوات امتد النطاق الجغرافى لعمل صندوق النقد الدولى شرقاً، عندما قدم حقوق السحب الخاصة لبعض دول حلف وارسو السابقة مثل بولندا والمجر. وفى العام ١٩٩٢، تعاون صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، وبعض الحكومات الغربية، والبنوك التجارية فى تدبير اعتماد إجمالى قدره ٢٤ بليون دولار لمساعدة دول الاتحاد السوفيتى السابق على إعادة هيكلة اقتصادياتها. وقد جاءت تلك الدول بمشاكلها فى وقت واحد، لتتير جدلاً احتدم فى ذلك الوقت (أدى إلى حجب مشكلات أفريقيا، والأقاليم الفقيرة الأخرى عن دائرة الاهتمام)، غير أن صناع القرار لم يجدوا مفرّاً من تفادى وقوع انهيار اقتصادى كذلك الذى حدث فى الثلاثينيات، يعصف بالنظام الدولى النقدى والمالى الذى يعد سبة كبرى بعد أربعين أو خمسين عاماً من إقامة مؤسسات اتفاقية بريتون وودز<sup>(١٢)</sup>

وكان من بين الإصابات الناجمة عن صدمات النفط، وما أصاب الاقتصاد العالمى من هبوط فى معدل النمو، إصرار دول الجنوب على المطالبة بنظام اقتصادى عالمى جديد. فقد كانت الحاجات الأساسية فى حجم

(١٢) تفاصيل أزمة ديون المكسيك وغيرها من الأزمات تجدها فى:

James, op.cit., chaps. 11-12, 15; Margaret G. de vries, The IMF in a Changing World 1945 - 1985 (IMF, Washigton, D.C., 1986), Pt. 4.

ما كانت عليه قبل خمسة عشر عاماً، وأكدت الاضطرابات صحة المقولة القديمة التي تذهب إلى أن الدول الفقيرة هي الأكثر تضرراً من الركود الاقتصادي. ولكن الجو العام تغير، فبينما عالج الشمال مشكلاته الاقتصادية باتباع سياسات نقدية ومالية انكماشية صارمة، لم يكن هناك استعداد للتساهل في تقديم المعونات إلى الجنوب. فقد رأت حكومتا مرجريت تاتشر، ورونالد ريغان، عدم تقديم أى قروض جديدة لدول الجنوب إلا بشروط صارمة تتعلق بحسن إدارة الاقتصاد في البلاد المتلقية للقروض، وهو ما كانت تطالب به البنوك التجارية وصندوق النقد الدولي. أضف إلى ذلك أن الاقتصاديين - في الثمانينيات - عادوا إلى الاعتقاد بأهمية إطلاق العنان لقوى السوق، والتخلي عن البعد الاجتماعي للتنمية محلياً وخارجياً. وتم دعم هذه الاتجاهات بإلغاء الضوابط النقدية والمالية في البلاد الأنجلو - سكسونية، وتبعتها - بعد تردد - دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وفاق التدفق فى رأس المال العالمى الناجم عن تلك السياسات الأموال التى دبرتها المؤسسات التابعة للأمم المتحدة. وأصبح اجتذاب الأموال إلى الأسواق المحلية، واتخاذ الإجراءات الودية للحيلولة دون هروب الأموال المحلية إلى الأسواق الخارجية، من أهم ما اتبعته الدول الفقيرة والغنية على السواء من سياسات. وليس من الغريب أن تنتج الأموال إلى بلاد مثل سنغافورة أو الصين، أكثر من اتجاهها إلى داهومى أو اليمن.

وأخيراً، وجه انجاح المدهش للنموور الآسيوية فى شرقى آسيا رسالة إلى الجدل الدائر حول التنمية. وتبع النجاح الاقتصادى لليابان ما حققته الاقتصادات الأصغر فى الإقليم، فى كوريا الجنوبية، وتايوان وهونج كونج، وسنغافورة، ثم الدول الأكبر مثل ماليزيا وتايلاند وإندونيسيا، وما حققته الصين بعد إصلاحات دنج هسياوبنج من معدلات نمو مدهشة وازدهار متنام. وقد كشفت قصص النجاح الذى حققته بلاد الشرق عن انقسام ما سمي



"الجنوب" إلى ثلاثة معسكرات: الدول المنتجة للنفط (وهي عربية أساسًا)، وبلاد "المعجزة" الآسيوية، ثم البلاد التي تعاني الفقر المدقع في جنوبي آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ولا يزال التنسيق بينهم جميعًا قائمًا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة والتصريحات الصادرة عنها، ولكن على المستوى التقني في "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" (UNCTAD) ولجانته المختلفة، نجدهم ينظرون إلى الاقتصاد الدولي بصورة أخرى. فقد جعلت التنمية الذاتية في شرق آسيا من مصطلح "التنمية" كلمة عفا عليها الزمن، وانتشلت الملايين من البشر من وهدة الفقر، أكثر مما فعلت برامج البنك الدولي في تشاد.

ولا يعني ذلك أن التحول إلى فلسفات اقتصادية وسياسية أشد محافظة لم تواجهه تحديات، فقد لقي مقاومة مريرة من جانب حكومات الدول النامية ذاتها، كما لقي معارضة الأصوات المناهضة للحرية الاقتصادية في الشمال. وتسببت سياسة الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران القائمة على تدخل الدولة والبعد الاجتماعي للسياسة الاقتصادية، في إثارة الشكوك حول الاتجاهات الجديدة، وهددت سياسات الإنفاق الدولي التي أخذت بها تلك الاتجاهات، وأساليب الحياة التقليدية لمؤيديهم. كانت المخاوف من الكوكبة globalisation آخذة في التصاعد عامًا بعد آخر بين كل من أحسوا بالتهديد من جانب الاتجاهات الاقتصادية الجديدة، وازداد توجسهم خيفة عدم القدرة على المنافسة. غير أن عدم الرضا بالتوجهات الجديدة لم يدم بالنسبة إلى حكومات الدول النامية، التي وجدت نفسها مضطرة للجوء لجهات خارجية لمعالجة مشاكلها الاقتصادية الجادة، وقبلت "برامج الإصلاح" التي اشتملت على قدر كبير من التنظيم المالي والتحكم في الإنفاق الحكومي الذي يعد نقطة مركزية في خطة بيكر التي أنفقت اقتصاد المكسيك. وفي عام ١٩٩٢، عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) اجتماعه الثامن في كارتاجينا

بكولومبيا، وهى الدورة الهامة التى تم الاتفاق فيها على أن الإدارة الجيدة للاقتصاد الوطنى لها مردودها الإيجابى، وأن المواجهة بين الشمال والجنوب تؤدى إلى الدمار، وأن تقسيم العالم إلى كتل تجارية متصارعة يمثل خطأ جسيماً.

ونتيجة لذلك، عندما يستخدم مصطلح " الإصلاح الهيكلى"، فإن ذلك يعنى إصلاح الهياكل المالية والاقتصادية المحلية فى البلد الذى ينشد العون، ولا يعنى أى تغيير فى نظام القوى العالمى. والمصطلح المصاحب له: "تسوية أرض الملعب Level Playing field" يعنى هزيمة المقولة القديمة التى تذهب إلى أن الدول النامية تحتاج إلى اعتبارات خاصة، ولا يجب ربطها بقوانين السوق. وبعبارة أخرى، شهدت التسعينيات نوعاً من التوافق المؤسسى فى الحوار بين الشمال والجنوب، ويرجع ذلك إلى اضطرار الجنوب الضعيف إلى تقديم التنازلات. ويبدو هذا واضحاً فى التقرير الذى أعده السكرتير العام بطرس بطرس غالى عام ١٩٩٤ بعنوان " أجندة للتنمية"، وقد اعتبرتها الجمعية العامة وثيقة مساوية لوثيقة " أجندة للسلام " (عام ١٩٩٢)، بقصد توجيه أنظار القوى الكبرى إلى أن الأمن ليس الهدف الوحيد أو الرئيس للمنظمة الدولية. ولكن بعد مرور الوثيقة بإعادة الصياغة لأربعين مرة بحثاً عن "الصياغة السليمة" لتشجيع المشروعات الحرة، ومعاونة الحكومة فى إدارة الاقتصاد، وقعت الوثيقة الجديدة فى مأزق التيه، فبينما حافظت على الشكل اللفظى للنظام الاقتصادى العالمى الجديد، كشفت "أجندة للتنمية" عن نجاح الضغوط المتغيرة "ونظام قوى السوق" فى إزاحة اليسار تماماً.

هذه التغيرات المزاجية لم تيسر الأمور لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى، فقد تعاضمت شكوك الساسة المحافظين المتطرفين فى المؤسستين وطالبوا بإلغائهما. وعندما تفشل إحدى عمليات الإنقاذ الرئيسية التى يقوم بها

صندوق النقد الدولي، أو عندما تجد إحدى الدول المتلقية لمعونات كبيرة نفسها غارقة في المصاعب (حالات المكسيك وروسيا والبرازيل، أبرز أمثلة لذلك)، يتعرض صندوق النقد الدولي لهجوم عنيف يتهم فيه بسوء تقديره للموقف، والإهمال في إقراض حكومات ينخر فيها الفساد وتعانى من سوء الإدارة، وبذلك يبدد أموال الآخرين. ولكن الصندوق تعرض لانقادات أكثر حدة من جانب اليسار الذى يكره دائماً مبدأ "الاشتراط" ويتهم صندوق النقد الدولي بإجبار الحكومات على تنفيذ برامج تلحق الضرر بالفقراء. ولاشك أن فرض شروط معينة يمثل جوهر عمل البنوك فى كل مكان، فلا يقدم البنك - أى بنك - قرضاً إلا إذا طالب بضمانات معينة. والسؤال الحقيقى هو: أى أنواع الشروط يجب أن تفرض؟ فى التسعينيات توافقت الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة على مجموعة جديدة من الشروط المتعلقة بالشئون الداخلية للدول المتلقية للمعونات أو القروض، منها إنهاء التعديت على حقوق الإنسان، والتزام الشفافية فى المعاملات الحكومية، والالتزام بالأسس الديمقراطية فى الانتخابات، وتحسين وضع المرأة، وهى شروط يفضلها الليبراليون فى الغرب، حتى لو كانت معظم الدول النامية تعلن احتجاجها عليها، ولكن دون جدوى.

وتعرض البنك الدولي لهذا النقد المزدوج الاتجاه، بقدر يفوق ما تعرض له صندوق النقد الدولي. ولعل ذلك يرجع إلى أن صندوق النقد الدولي لا يظهر بشكل سافر أمام الشعوب، ولكنه يمارس مهامه فى اجتماعات سرية مع ممثلى الحكومات المتلقية، التى عليها أن تقوم ببرامج الإصلاح المطلوبة بنفسها، بينما يمارس البنك الدولي عمله على الأرض، فيقوم بتمويل المشروعات والإشراف عليها، وهى تتم جميعاً على الملأ، والتى قد تبدو مظاهر فشلها للعيان فى حالة الإخفاق. ولبنك الدولي سجل حافل من الهجوم، فقد استنكر الليبراليون استمرار البنك فى إقراض جنوب

إفريقيا حتى بعد رفض العالم المتحضر لسياسة التفرقة العنصرية التي اتبعتها النظام الحاكم هناك. واستنكر المحافظون قيام البنك بإقراض الأموال لمشروعات الرفاه الاجتماعى، وخاصة عندما تعجز البلاد المتلقية عن السداد. ولكن إخفاق البنك فى بعض المشروعات وذيوع الأنباء عن الآثار التى لا يمكن توقعها ولكن نتائجها الجانبية تلحق الضرر بالمجتمعات المحلية والبيئة، فى مثل هذه الحالات يتعرض البنك الدولى لمشاكل حقيقية<sup>(١٣)</sup>

ويجب الإشارة إلى أن الكثير من تلك الكوارث لم تكن نتاج المؤسسات التى صنعتها اتفاقية بريتون وودز، وعلى أقل تقدير لم تأت نتاجاً مباشراً لها. فالنفاوض حول القروض يتم مع الحكومات ذاتها احتراماً لحق السيادة، ولكن ماذا يحدث إذا عجزت تلك الحكومات على الوفاء بالتزاماتها، أو غيرت من سياساتها، أو حتى اختفت من الوجود (كما حدث لبعض الدول الأفريقية فى السبعينيات)؟ فقد تسى الوكالات والإدارة الفاسدة استخدام القروض، أو تنفذ المشروعات بصورة خاطئة، أو تتجاهل المسائل المتعلقة بالبيئة. فالأموال التى دفعتها بعض وكالات الأمم المتحدة الأخرى لتنظيف البحر المتوسط مثلاً كانت تبدو مشاريعها براءة على الورق، ولكن التنفيذ جاء فاشلاً، لأن مصادر التلوث لم تنقطع. والسياسات التى اتبعتها السلطات المحلية لم تكن مناسبة لنجاح تلك المشاريع. وهناك مشروعات أخرى كانت عديمة الجدوى منذ البداية. فالاتجاه الأول نحو تفضيل محطات توليد الطاقة الكهربائية الكبيرة، ومشروعات البنية الأساسية الكبيرة، أدى إلى وضع أموال طائلة فى أيد غير آمنة، أنفقتها فى غير موضعها. وتعارضت بعض المشروعات التى مولها البنك مع مشروعات أخرى. وجاءت المساهمة المحلية محدودة - فى الغالب

(١٣) حول النقد الذى تعرض له صندوق النقد الدولي، انظر:

Rich, op.cit., throughout; Barry, The Next fifty Years, chap.6; John J.Gershman, Globalization and the challenge of Governance (center for UN Reform Education monograoh no. 16, wayne, N.J.,2000); Bando and Vasquez (eds.), Perpetuating Poverty: the World Bank, the IMF and the Developing world (Washington , D.C.,1994).

- ولم يحدث النقل المفترض للتكنولوجيا، والاعتقاد الخاطئ بأن أسلوب الإدارة الذى اتبع فى مشروع معين ببلد ما، يمكن تطبيقه بحذافيره فى بلد آخر. كما كان هناك جهل تام بالنتائج البيئية السلبية التى ترتبت على بعض مشاريع البنك الدولى. وتحقق الكثير من خبراء البنك والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة من فشل بعض المشروعات فى وقت مبكر، ولكن لم يكن من السهل إبلاغ ذلك إلى واشنطن أو نيويورك أو جنيف.

كانت الدعاية السلبية المضادة للبنك الدولى عنيفة، شديدة التأثير، شارك فيها النشطاء المحليون، وبعض الأنثروبولوجيين من الغرب، والمنظمات غير الحكومية، والجماعات الكنسية. وفتت وسائل الإعلام الأنظار إلى الطرق التى اخترقت الغابات الاستوائية، والجماعات المحلية التى أخرجتها مشروعات البنك من ديارها، وما لحق بالبيئة والأنهار من أضرار، والقلة من الأفراد المعدودين الذين أثروا من وراء تلك المشروعات. وينطبق ذلك كله على العديد من مشروعات السدود. ولا شك أن النوايا - فى تلك المشروعات - كانت طيبة تهدف إلى تحسين المواصلات، وتوفير الطاقة الكهربائية، والموارد المائية، كما أن البنك الدولى والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة (UNDP) حققا هدفهما بتقديم المعونات المالية للبلاد الأكثر فقراً. ولكن الأمور لم تسر على النحو المتوقع، وهو ما لفت انتباه اليسار. ومن ناحية أخرى شعر المحافظون أن ذلك يؤكد اعتقادهم بأن منح المعونات الدولية لتلك البلاد يعنى إلقاء الأموال فى البالوعات.

وقد أشارت هذه الانتقادات إلى الاتجاهات الأحدث التى قد تساعد على إبراز السجل التنموى للأمم المتحدة على المدى البعيد. فقد كان ضرورياً بالنسبة إلى المنظمة الدولية وأعضائها المرور بالأزمات الاقتصادية فى السبعينيات والثمانينيات، لأن ذلك ساعد الوكالات والحكومات على تبين ما يمكن عمله، ولا يجب عمله، وماله جدوى سياسية، وما يفتقر إلى ذلك، على

نحو ما جاء ببعض التقارير الخاصة بالتنمية التي صدرت فيما بعد. ففوق أزمة مالية في المكسيك أو في بريطانيا، يساعد صندوق النقد الدولي على تحسين أسلوب وأدوات العمل. وقد تورط النقد الشديد لأعمال البنك الدولي في خطأ يفوق ما تعرضت له عمليات حفظ السلام من نقد، على فرض أن مثل هذا النقد قد يساعد على تحسين الأداء في المستقبل. وقد تجاهل الانحراف نحو اليسار - في حوار الشمال - الجنوب، حقيقة أن مجموعة من الدول طالبت الحكومات المنتخبة ديمقراطياً من مجموعة أخرى أن تنقل مواردها حتى يمكن اتباع طرق مناسبة لتحقيق تعاون عالمي على نطاق واسع، مثل مشروعات القروض المحدودة التي سنعرض لها في الفصل التالي. وقد تم تنفيذ ذلك كله تدريجياً، فالوكالات والحكومات مثل الأفراد من البشر، قادرة على التعلم من أخطائها، ولكن المؤسسات المالية الدولية ووكالات التنمية تركت انطباعاً بسوء الإدارة وعدم الكفاءة يصعب التخلص منه، بسبب ما ارتكبه من الأخطاء الأولى.

إن أي استخلاص للجهود التي بذلتها البشرية جمعاء في المجال الاقتصادي، والتقدم الذي تحقق خلال ما يزيد على نصف قرن بعد العام ١٩٤٥، لا بد أن يكون مركباً. وأهم الدروس المستفادة هو أن السياسة المحلية، كانت وراء ما حققته معظم بلاد العالم من الرخاء، وليس العون الدولي، يصدق هذا على ألمانيا وسنغافورة وغيرهما من البلاد التي دخلت إلى معسكر الدول الغنية. ويعنى ذلك أنه لا بد من معايير السياسة الداخلية الرشيدة، أو تشجيع المشروعات الاستثمارية. ولم يشذ عن ذلك سوى بعض الدول المنتجة للبترول المحظوظة قليلة العدد. غير أن ذلك يقيم الدليل على أن الحكم الرشيد، والسياسة الحكيمة، تمثل موارد وطنية تفوق في قيمتها الموارد النفطية في باطن الأرض. ولكن القفز من ذلك إلى استنتاج أن نظام الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها، والوكالات المتخصصة وغيرها من

المؤسسات المتصلة بها، لم يكن لها تأثير على التنمية الاقتصادية فى تلك العقود الخمسة، يعد قراءة خاطئة للتاريخ، ما فى ذلك شك.

وبحلول عام ٢٠٠٠، كانت وكالات الأمم المتحدة قد قطعت شوطاً طويلاً فى تحسين نفسها، وأصبحت فى وضع أفضل لمساعدة أولئك الذين قامت من أجل خدمتهم. ويتضح هذا التغيير فى النشاط والأفكار التى طورها برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO). ومنظمة رعاية الطفولة (UNICEF) وغيرها من المؤسسات، عملت على أن تكون أكثر فعالية ونفعاً، على نحو ما سنعالجه فى الفصل التالى. ورغم الحاجة إلى إنجاز الكثير فى هذا الصدد، فإن ثمة نشاطاً مستمراً، وتعاوناً أفضل بين الوكالات وبعضها البعض، وفهم أكثر وضوحاً وعمقاً حول أين وكيف تستطيع كل مؤسسة أن تلعب دوراً أكثر فعالية. لم ينل ذلك كله حظاً من الذیوع، ولا يعلم عنه إلا القليل، ولكن ثمة تقدماً ملحوظاً تم تحقيقه بالفعل. وكان هناك تعاوناً متواصلاً بين البنك الدولى والبنوك الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وخاصة فى مشروعات ميدانية معينة، حيثما احتلت المساعدة الفنية موقع الأولوية. وعلى سبيل المثال، حققت المبادرة الإفريقية لفعاليات البناء تعاوناً بين البنك الدولى، وبنك التنمية الإفريقية، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، إضافة إلى المصادر المشتركة للدخل. وقد ألزمت اتفاقية الشراكة الجديدة للتنمية الإفريقية المبرمة عام ٢٠٠١ جميع القادة الأفارقة بالشفافية التامة، واتباع الدقة القانونية فى الإدارة، التى يترتب عليها قيام الدول المانحة بتقديم معونات تنموية إضافية. وأدى هذا إلى بداية تحريك الأمور، مع وضع الشركاء المحليين فى المقدمة.

وهكذا، بينما استمر الجدل السياسى حول الاقتصاد الكوكبى دون انقطاع، كانت القدرة على البناء مستمرة فى أماكن عدة، ولا يستطيع عالم

مشئت الرؤى إنكار ما لحالات التحسن الفردية من قيمة. فإن منحة ثلاثية يقدمها البنك الدولي، بالاشتراك مع مشروع الأمم المتحدة للتنمية والمشروع الاقتصادي للأمم المتحدة، إلى قرية صغيرة تقع على منحدرات جبل كينيا، للتحكم فى المياه وتوليد الكهرباء، تؤدي إلى تنمية مجتمع عانى الكوارث الطبيعية لأجيال عدة. وقرضاً يقدمه برنامج الأمم المتحدة للتنمية إلى صغار الفلاحين فى قيرغيزستان، يتيح لأولئك الفلاحين فرصة نادرة لبناء مستقبلهم وتحسين أحوالهم المادية. هنا نجد قصص النجاح الصغيرة التى تفخر بها وكالات الأمم المتحدة، وهى تستحق الاستماع إليها، أكثر من قصص سوء الإدارة وهدر الإمكانيات.<sup>(١٤)</sup>

ولكن تبقى حقيقة أن وكالات الأمم المتحدة الخاصة بالتنمية لا تستطيع الرد على تهمتين كبيرتين هما: (أولاً) لم تتوفر لها القدرة على مساعدة الفقراء الحقيقيين الذين يمثلون بليون نسمة من سكان العالم، رغم ما بذلته من جهود. و(ثانياً) لم تلعب تلك الوكالات إلا دوراً متواضعاً - إذا كان لها دور فعلاً - فى ما حدث من ارتفاع مستوى المعيشة لمئات الملايين من العائلات فى العالم، وخاصة فى آسيا. ومن الإنصاف أن نقر بأن الحاليتين كانتا بمنأى عن قدرات الوكالات الدولية التى لم يكن باستطاعتها التأثير على الأوضاع فى الحاليتين صعوداً أو هبوطاً. ولعل وكالات الأمم المتحدة الخاصة بالتنمية لا تستطيع سوى العمل فى الأطراف فقط، أو فى سياق معين تفضله على غيره من السياقات.

ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. فقد لقي الكثير من جراء الدعوة إلى تغيير - أو حتى إلغاء - المؤسسات التى

---

(١٤) النموذج الكينى مأخوذ من عدد يونيو ٢٠٠١ من مجلة Choices التى يصدرها برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ونموذج قيرغيزستان، من عدد سبتمبر ٢٠٠١ لنفس المجلة، ولمزيد من الأمثلة يمكن الرجوع

إلى موقع: [www.undp.org/focusareas](http://www.undp.org/focusareas)



صنعتها اتفاقية بريتون وودز، وذلك عند الاحتفال بالعيد الخمسين للمنظمة الدولية. وكان النقد العنيف للمنظمة يتم تحت شعار " خمسون عامًا تكفى ". ولكن هذا المطلب لم يكن مطلبًا عمليًا، غير أنه - إضافة إلى ما أثير في التسعينيات - أدى إلى العودة إلى التفكير في إمعان النظر في أداء المنظمة الدولية، والبحث عن سبيل لتحسين ذلك الأداء. وقد عاد التوأم إلى مزاولة مهامهما المستقلة: صندوق النقد الدولي يلعب دور الحارس والإطفائي الذى يعمل على إنقاذ البلاد الأعضاء فى حالة تعرضها لأزمات مالية، وركز البنك الدولي على المشروعات طويلة الأجل لمساعدة البلاد الأشد فقرًا. ولكن استقلال كل منهما بمهامه لم يعن الانفصال التام، ففي كثير من الحالات كان عليهما أن يعملًا معًا، طالما كانت أى أزمة اقتصادية أو اجتماعية تقع فى دولة نامية، أو تلحق بإحدى أسواق الدول البارزة، تستدعى التدخل فى ظل أسلوب رشيد لتقسيم العمل. وقد استمر الطرفان فى التعرض للتحديات الصعبة: فواجه صندوق النقد الدولي الأزمة المالية فى أمريكا اللاتينية، وكان عليه تلبية حاجات جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابقة، والأزمة المالية المفاجئة فى شرقى آسيا فى أواخر السبعينيات؛ وشغل البنك الدولي فى الدعوة إلى تلبية المطالب المتزايدة للدول الأفريقية، متعرضًا بذلك للتورط فى أخطاء جعلت نقاده يتابعون عملهم بهمة ونشاط<sup>(١٥)</sup>. وعندما نمعن النظر فى تلك الأخطاء، ندرك أن صندوق النقد الدولي لم يكن باستطاعته أن يخرج منتصرًا وحده، فإذا قدم قرضًا كبيرًا لروسيا أو البرازيل - مثلاً - وألزم المتلقى بشروط البنوك فيما يتصل بذلك القرض، فقد ينتقد لذلك ويستهم بالتعنت، وإذا لم يستجب لطالب الدولة المتأقية اتهم بالعجز عن مواجهة

(١٥) لعل أهم ما وجه من نقد هو ذلك الذى قدمه جوزيف ستجلتز الحاصل على جائزة نوبل، وخاصة فى

كتابه: Joseph Stiglitz, Globalization and Its Discontents (New york, 2002).

وهو ينحى باللائمة على صندوق النقد الدولي، وأكثر تعاطفًا مع البنك الدولي الذى عمل مستشارًا له لوقت طويل.

الأزمة المالية العالمية. ولعل أفضل ما يمكن قوله إن العالم ربما كان أسوأ حالاً مما هو عليه اليوم لو لم يكن هناك صندوق النقد الدولي، وبنك دولي.

ويمكن أن تتسحب المقولة ذاتها على ما تحقق من تقدم فى الحقل الخطير الخاص بترتيبات التجارة الدولية، التى أثارت جدلاً وهجوماً فاق ما نالته أى من المؤسسات الدولية التى أقامتها اتفاقية بريتون وودز. فقد جاء إنشاء منظمة التجارة الدولية (WTO) عام ١٩٩٥ بديلاً للاتفاقية العامة للتجارة والرسوم الجمركية (GATT) فى ختام المفاوضات الصعبة التى جرت فى أوجواي، جاء تحقيقاً لأمل طال انتظاره لتحقيق فكرة إقامة منظمة دولية للتجارة، التى طرحت فى بريتون وودز لتشكل " الرجل الثالثة " التى تقف عليها الأمم المتحدة، وما هى المنظمة الجديدة تقف مستقلة شأنها فى ذلك شأن المجلس الاقتصادى والاجتماعى. وتزودت منظمة التجارة الدولية (WTO) بأसनان أقوى من تلك التى كانت للجات، مما جعلها مؤسسة أكثر أهمية وإثارة للجدل لأنها تلعب دور الشرطى الذى يراقب الالتزام بشروط التجارة الدولية دون تمييز، مما شكل تحدياً للسياسات الحمائية للأغنياء والفقراء على السواء. كما تعاملت مع مجموعات أكبر من السلع والخدمات، ولم يقتصر مجال عملها على المنتجات الصناعية وحدها. واستنفدت الكثير من طاقاتها فى فض المنازعات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، فيما يتعلق بالدعم الخفى، والمعاملات التفضيلية للفلاحين، والرسوم الجمركية على الصلب، وغيرها من أمور لا تتال المنظمة الشكر عليها، إذا أخذنا فى الاعتبار ما تفعله الحكومات على الجانبين من حشد لمجموعات المصالح المحلية (اللوبي)، قبل أن تضطر إلى التوصل إلى حلول توفيقية على طاولة المفاوضات، غير أن التوافق والتراجع أفضل من التورط فى انهيار كذلك الذى حدث فى الثلاثينيات.

ولكن أخطر ما أثير من جدل حول منظمة التجارة الدولية (WTO)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، وما صدر عنهما من قرارات اتسمت بالتحيز لقوانين السوق، أنهما فضلنا الانحياز للأقوياء ضد الضعفاء. وقد يبدو هذا الجدل مثل حوار الطرشان! فدعاة "تسوية أرض الملعب" يرون أن الإدارة الحكومية الجيدة، وتشجيع التجارة، كفيلة باجتذاب الاستثمارات الأجنبية، وزيادة الدخل، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، دون حاجة إلى المساس بقوانين السوق، أو منح مزايا خاصة. ولكن النقاد في الجنوب يجأرون بالشكوى من أن الكوكبة صيغت آلياتها للعمل ضد البلاد النامية، التي ليس لديها فرص متاحة للتفاوض على اتفاقيات منظمة التجارة الدولية (التي تجرى وراء أبواب مغلقة)، وتعجز عن ضبط حركة رأس المال الوارد والصادر، ولا تستطيع الوقوف أمام الشركات الضخمة التي تتمتع بأسباب القوة التي لا قبل لها بها، وخاصة أن تلك البلاد تعتمد على قدر محدود من الصادرات. ويحتج الليبراليون في الشمال على آليات الكوكبة والتحديث باعتبارها تمثل تهديدًا خطيرًا للثقافات وأنماط الحياة التقليدية في البلاد النامية، وتشكل تدميرًا للبيئة برًا وبحرًا وجوًا. ويخشى قادة النقابات العمالية في الشمال من أن سوق العمل عندهم قد تفشل في التنافس مع إنتاج الشركات العاملة في الجنوب الذي يحظى بتكلفة أقل كثيرًا من الإنتاج في أسواق الشمال.<sup>(١٦)</sup>

وقد بددت المظاهرات العنيفة التي وقعت أمام الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة الدولية المنعقد في مدينة سياتل في أواخر عام ١٩٩٩، الاعتقاد بأن هذه الانتقادات لا يجب أخذها بالاعتبار. فقد ضمت تلك المظاهرات حشدًا هائلًا متنوعًا من المحتجين، ضم أنصار المحافظة على البيئة، والعمال النقابيين، والفوضويين، ودعاة حقوق الإنسان، وممثلى شعوب

(١٦) شن جرشمان هجومًا عنيفًا على منظمة التجارة الدولية: 59 - 50. Gershman, op. cit., pp.50 - 59.

الجنوب، بينت رفض الملايين للتحول الذى شهدته الثمانينيات والتسعينيات فى إدارة الاقتصاد العالمى نحو الليبرالية، ونظام السوق الحرة. ورأى النقاد فى اتجاه البنك الدولى إلى التركيز على العمل فى البلاد الأشد فقرًا، وما اتسم به برنامج الأمم المتحدة للتنمية من أفكار حاملة لتقديم برنامج شامل للتنمية، رأوا أن ذلك مازال يمثل النظام الاقتصادى القديم متخفيًا فى زى جديد. ولم يطرأ أى تغيير على العلاقات المتوترة بين المبادئ المثالية المتعلقة بالمساواة التى صيغت فى ميثاق الأمم المتحدة، وواقع الحال بما هو عليه من تفاوت هائل فى توزيع الثروات، والقوة، والنفوذ، فى اقتصاد عالمى ظل على حاله عندما دخل المجتمع العالمى إلى القرن الحادى والعشرين.

هنا نجد نماذج صارمة حول الجهود المشتركة لتحسين أحوال البشرية؛ الفقر المدقع فى دارفور وميانمار ومناطق أخرى من العالم، حتى إذا كان الملايين فى بانجالور وشنغهاى يشقون طريقهم إلى الالتحاق بصفوف الطبقة الوسطى. واستنادًا إلى الإحصاءات التى بين أيدينا، هناك ما يتراوح بين البليون والبليونين من البشر (ثلث سكان العالم) مازالوا يعيشون على دخل يقل عن دولارين فى اليوم الواحد، وتعانى الكثير من بلاد العالم من سوء التغذية، وتلوث مياه الشرب، وغياب الخدمات الصحية والتعليمية، وتفاقم مشكلة البطالة. وتحتاج الأمراض والأوبئة، قديمها وجديدها، مجتمعات كاملة. يدفع اليأس العديد من المجتمعات إلى تدمير البيئة، بما يترتب على ذلك من تدمير قوام الحياة الاقتصادية. ولعل الدول التى انهارت فى أفريقيا تقدم أبرز دليل على فشلنا فى تقديم العون فى الوقت المناسب فى مواجهة الضغوط الديموغرافية والبيئية، مما عجل بانهيار تلك الدول، ومازال انهيار غيرها من الدول محتملاً. أما البلاد التى وجدت نفسها فى الطريق إلى الخروج من ربقة الفقر فى أمريكا اللاتينية فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين، فقد اكتشفت أن ما حققته كان هشاً عندما عصفت بهم رياح الأزمة

المالية، وهرع رأس المال هارباً إلى الخارج. وكان عليها اتباع إجراءات صارمة جديدة، وكأنها لم تعرف تلك الإجراءات من قبل. وفي الشمال، تحسنت أحوال الاقتصاد في البلاد الاشتراكية السابقة، ولكنها مازالت تتاضل من أجل البقاء في عالم تحتدم فيه المنافسة. وهناك الكثير من الجماعات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد الغنية ينتابها الشعور بالقلق من عدم ضمان فرص العمل المتاحة، وما قد يأتي به المستقبل. وهذا ما قصدنا إليه عندما تحدثنا في بداية الفصل عن سجل خيبة الأمل. وحتى إذا كان قطاعاً عريضاً من البشر يعيش الآن حياة أفضل مما كانت عليه الحال عام ١٩٤٥، فإن حجم السلبات هائل، لا يترك مجالاً مناسباً لتلقى التهاني. فما زال العمل ناقصاً، بل هامشياً على أحسن الفروض.

## الفصل الخامس الوجه الناعم لرسالة الأمم المتحدة

عادة ما ينظر إلى المهام العسكرية والاقتصادية التي حددها الميثاق للأمم المتحدة، على أنها تمثل الجسد "الصلب" للتعاون الدولي، فهي مهام ترمز إلى القوة، وتحقيق الأهداف، والنزعة العملية، في كل ما اتصل بعالم الإنسان. وعلى النقيض من ذلك، توصف الأجنداث التي يعالجها هذا الفصل بأنها تمثل الأهداف "الناعمة" للأمم المتحدة: الأجنداث النسوية، المرأة والطفل، الصحة العامة العالمية، قضايا السكان، الحفاظ على البيئة، احترام وتشجيع التعددية الثقافية، ورعاية الحريات الاجتماعية. وهذه كلها أمور تعد أموراً ثانوية من حيث الأهمية، وعلى كل فليس لدى الأمم المتحدة مجلس قوى كمجلس الأمن أو صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، حتى تلتزم الدول الأعضاء بالقرارات الخاصة بتلك القضايا. وبدلاً من ذلك لدى الأمم المتحدة هيئات أقل شهرة ونفوذاً، تحمل أسماءً مختلفة، يتداخل عملها مع بعضه البعض (على نحو ما رأينا من قبل)، متواضعة النفوذ على الساحة الدولية، تتمثل في برامج الأمم المتحدة المختلفة، واللجان، والصناديق، والإدارات التي اقتصت بهذا النشاط. (ولعلها تمثل الوجه الناعم لرسالة الأمم المتحدة).

هذا الانطباع يصدق تماماً من النظرة الأولى، فصندوق رعاية الطفولة (UNICEF) ليس كمجلس الأمن، ولجنة الأمم المتحدة للسكان ليست كالبنك الدولي، وميزانيات تلك المؤسسات لا يمكن أن تقارن بميزانيات مايكروسوفت وإكسون، ولا يصل عدد العاملين فيها إلى عدد أفراد شرطة مدينة شيكاغو. غير أن هذه الطرق التقليدية للقياس تعجز عن تقدير الطبيعة

الثورية لهذه الأجنداث فى سباق تاريخ العالم، فهى لا تحتل مكانة ثانوية فى مستقبل البشرية بحال من الأحوال.

وهناك ثلاثية للتحويلات وراء هياكل الأمم المتحدة كلها، هى: الأمن، والرخاء، والتفاهم. وقد رأى صناع الأمم المتحدة أن منع الحروب والعدوان يحتاج إلى دعم الأمن بآليات عسكرية، ونظام فعال عن طريق مجلس الأمن. ولمنع الدول من الدخول فى صراعات مدفوعة إلى ذلك باليأس، لابد أن تكون هناك سياسات اقتصادية إيجابية وحيوية، تهدف إلى تحقيق التكامل التجارى والمالى. ولكن صناع النظام الدولى عام ١٩٤٥ لم يتوقفوا عند حدود الأدوات العسكرية والاقتصادية، فقد أدركوا أن عدم الاستقرار، والغيرة، والتطلعات القومية، والأعمال العدوانية تتأثر بالحزازات الثقافية، والدينية، والعرقية الشديدة. ولذلك حاولوا أن يقيموا أدوات تعمل على إعلاء التطلعات الاجتماعية والثقافية التى تضمنتها صياغة النص الأسمى للميثاق. ولا بد من تأكيد أن السنوات الأولى من عمر الأمم المتحدة حفلت بما يفوق حدود التطلعات، ولعل أهم نقطة هنا هى أن هذه المبادئ الرفيعة قد أعلنت، وحظيت بالقبول العام.

وقد تم الاتفاق - أيضا - على مواقع معظم المؤسسات والوكالات التى أنيط بها السعى لتحقيق هذه الأهداف، وكانت تمثل ساحة للعمل أثارت اهتمام الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى الاجتماعى<sup>(١)</sup>. ولما كان مجلس الأمن قد اختص نفسه بقضايا الحرب والسلام، وأخذت مؤسسات بريتون وودز على عاتقها المهام الاقتصادية والمالية، فقد رأت الجمعية العامة فى الأجنداث

---

(١) جاء ذلك بوضوح فى الفصلين التاسع والعاشر من الميثاق، على نحو ما تبينه الفقرة التالية فى النص الأسمى، وقد كانت هناك وكالات متخصصة مثل البنك الدولى، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، لم تقم الجمعية العامة بتأسيس أى منها، وكذلك المجلس الاقتصادى والاجتماعى، ولم تكن أى من تلك الوكالات مسؤولة أمام الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادى والاجتماعى.

الاجتماعية والثقافية المجال المناسب لتلعب فيه دور القيادة. وقد كانت تلك الأجنداث موضوع اهتمام الدول الأعضاء من اسكندنافيا وأمريكا اللاتينية، والدول النامية حديثة العهد بالاستقلال كالهند، لأنها ركزت - بصورة أو بأخرى - على " الشعوب التى لا تاريخ لها"، التى ليس لها نفوذ عسكرى أو اقتصادى أو إعلامى، كما هو الحال بالنسبة إلى النخب التقليدية فى السلطة. كما أن الدول الكبرى لا تولى اهتماماً لتلك الأجنداث إلا إذا مست مصالحها ومكانتها. ولذلك كان تركيز الكثير من المقار الرئيسية للوكالات الخاصة بالأجنداث " الناعمة " فى جينيف، وفيينا، وباريس، وروما، وطوكيو، ونيروبي، أمراً له مغزاه، إذا لاحظنا أن المؤسسات التى أقامتها اتفاقية بريتون وودرز قد تركزت فى واشنطن، وفى مقر الأمم المتحدة بنيويورك.

وليست كل الوكالات العاملة فى حقول السياسات الاجتماعية والبيئية والثقافية تابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى، فالنظام - كما يلاحظ القارئ - لم يكن على هذه الدرجة من التحديد. فعلى سبيل المثال، عملت منظمة الصحة العالمية مع غيرها من الوكالات، ولكنها ظلت منظمة ترتبط بالحكومات، فالعضوية فيها للحكومات، وهى تختلف عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) الذى أقامته الجمعية العامة، ولذلك عليه أن يقدم تقاريره نصف السنوية إليها عبر المجلس الاقتصادى والاجتماعى. وكان على كل وافد جديد إلى هذا الميدان أن تتقطع أنفاسه ويعانى الكلال، حتى يقف على هذا الكم من التداخل بين الوكالات المختلفة والأجنداث المشتركة، والصراعات بين الوكالات التابعة للمنظمة الدولية<sup>(2)</sup>. فما العلاقة - مثلاً بين - " لجنة أوضاع المرأة " التى أقامها المجلس الاقتصادى والاجتماعى، وصندوق الأمم المتحدة للمرأة، واللجنة التى أقامتها الجمعية العامة " لجنة تصفية التمييز ضد المرأة"، والمعهد الذى أقامه المجلس الاقتصادى

(2) United Nations Handbook, annual, published by the New Zealand Ministry of Foreign Affairs and Trade.



والاجتماعى " المعهد الدولى للبحوث والتدريب من أجل تقدم النساء"؟ لا شك أن انتقادات المحافظين لها ما يبررها عندما يطالبون بتنظيم تلك الوكالات المبعثرة المتداخلة الاختصاص فى إطار واحد، تقادياً لإهدار الإمكانيات والجهود.

وسوف نحاول تناول هذه القضايا فى الصفحات التالية، ولكن من الواضح أن فصلاً واحداً، أو حتى كتاباً كاملاً، عن سياسات الأمم المتحدة الاجتماعية والبيئية والثقافية يمكن أن يغوص فى خضم الأبجديات التى تضم قاعدة طويلة من المؤسسات والوكالات، بدلاً من النظر إلى الظاهرة نظرة شاملة، فلا مكان فى هذا الكتاب للحديث - مثلاً - عن مجموعة " خبراء الأمم المتحدة فى الأسماء الجغرافية"، أو " الاتحاد الدولى لحماية الأصناف النباتية الجديدة"، أو حتى " منظمة السياحة العالمية"، أو تضييع الوقت بحثاً عن مقار تلك الهيئات. وبدلاً من ذلك سوف نركز على المجموعات الكلية، وما اتصل بها من قضايا جذبت اهتمام المنظمة الدولية: قضايا البيئة، والقضايا الاجتماعية المتصلة بالصحة، وقضايا السكان، والمرأة، والطفولة، والشئون الثقافية والفكرية. ومن المؤكد أن ثمة تداخلاً بين هذه القضايا والأجندات الاقتصادية التى عالجناها فى الفصل السابق، وبينها والأجندات الخاصة بحقوق الإنسان التى سوف نتناولها فى الفصل التالى، ولكن الموضوعات التى نعرض لها هنا قائمة بذاتها.<sup>(٣)</sup>

كان أكثر ما حرصت عليه الدول الأعضاء عقب الحرب العالمية الثانية، إعادة بناء المجتمع الدولى، ولم يكونوا قد واجهوا - بعد - الصراع بين الشرق والغرب. وإذا استرجعنا الأفكار التى دارت حول تحويل هذا الحلم إلى حقيقة واقعة، ومعرفة كيف تبددت الأحلام أو حُجمت، فإننا نواجه بالطموحات والتفاؤلات التى سادت فى ذلك الوقت. ففى ١٩٤٥ كونت الأمم

---

(٣) استخدمت هنا أيضاً United Nations Handbook

المتحدة "المنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة" (UNESCO) لتتولى تنفيذ أجندة ثقافية طموحة. وبعد ذلك بعام واحد، أقيمت العديد من المؤسسات الأخرى منها تأسيس صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (UNICEF) الذي كانت مهمته تقديم العون للأطفال في المجتمعات الأوروبية التي عانت ويلات الحرب، ثم تولى فيما بعد تقديم خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية للطفولة في البلاد النامية مع الاحتفاظ بالتسمية نفسها. وقام المجلس الاقتصادي والاجتماعي - في العام نفسه - بتأسيس "لجنة السكان والتنمية" لتوجه أول جهد يبذل في هذا المجال، كما أسس "لجنة التنمية الاجتماعية" لتقديم المشورة في هذا الميدان. وإضافة إلى ذلك أسس "لجنة أوضاع المرأة" ثم "لجنة مكافحة المخدرات" التي حظيت بأهمية كبرى، فاقت الكثير من المؤسسات الأخرى (وقد اهتمت الأمم المتحدة بقضية المخدرات اهتمامًا يعادل الاهتمام بنزع السلاح والتفتيش على الأسلحة).

وقد جاورت هذه المؤسسات والوكالات غيرها من الوكالات المتخصصة، في المقار التي تجاورت في نفس شوارع باريس وجنيف وروما وفيينا، وكذلك في منهاتن بالقرب من إيست ريفر. وكما لاحظنا من قبل، كانت بعض الوكالات قديمة قدم عصابة الأمم، مثل "منظمة العمل الدولية"، و"اتحاد البريد الدولي". ولكن دول العالم كانت تقويم مؤسسات حكومية أخرى مستقلة في الوقت نفسه، كما سمحت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بإقامة بعضها الآخر. وكما رأينا، أسست "منظمة الصحة العالمية" عام ١٩٤٦، وأعلنت أن هدفها "الارتقاء بالمستوى الصحي لجميع الشعوب". وتشاركها في الأهمية "المنظمة الدولية للأغذية والزراعة" التي كان عليها التصدي لمشكلات المجاعات والعناية بالزراعة على مستوى العالم، والتي جاء تأسيسها عام ١٩٤٥. وكذلك، اعتبرت المؤسسات التي شكلت باتفاق الحكومات من المؤسسات التابعة للجمعية العامة، ولكنها لم تكن ذات بال عندئذ. كانت تلك الأيام حافلة بالبناء، وليس

من الغريب أن نجد الكثير من الأفراد الذين خرجوا من غمار الحرب، وهبوا أنفسهم للعمل في المؤسسات الدولية من باب الالتزام بتحقيق عالم أفضل في ظل السلام. وأصبح القليل منهم من أبرز العاملين بالأمم المتحدة مثل المظلي البريطاني برايان أورقهارت Brian Urquhart المتخصص الكبير في اقتصاديات التنمية، ومن جزر الهند الغربية جاء آرثر لويس W. Arthur Lewis، والدبلوماسي الأمريكي الأسود الشهير رالف بانثش Ralph Bunche، وخبير القانون الدولي الفرنسي المتفرد رينيه كاسان Rene Cassin، وأسماء هؤلاء جميعاً ترد في نص هذا الكتاب. ويذكر أورقهارت في مذكراته: "كنا جميعاً متفائلين، ننظر إلى المشكلات الطارئة، وإلى من سموا بالواقعيين نظرة الطمأنينة والرضى".<sup>(4)</sup>

وعلى كل، ما لبث إيقاع تنفيذ سياسات الأمم المتحدة الاجتماعية والثقافية أن غلب عليه البطء، لأن العديد من المجالات الأخرى نالت أولوية الاهتمام. ومن الواضح أن الحرب الباردة أضرت بتلك الآمال الباكورة. وكان من الصعب أن ينال الحفاظ على التعددية الثقافية اهتماماً في جو خيمت عليه سحب أزمت برنين، وكوريا، والسويس، والمجر. وقد اتجهت معظم موارد الأمم المتحدة وأنشطة وكالاتها المتخصصة إلى إعمار البلاد التي عانت من ويلات الحرب في أوروبا، ودعم اقتصادها. وعندما أوشكت هذه العملية على الانتهاء، واجهت الأمم المتحدة المشاكل الضاغطة والملحة التي نجمت عن تصفية الاستعمار وزيادة حجم عضويتها، وتحول الاهتمام إلى تلبية حاجات التنمية الاقتصادية على نحو ما رأينا في الفصل السابق. ونظراً لما شاع من افتراض عدم استطاعة تحقيق الكثير في المجالات الاجتماعية والثقافية دون تحقيق النمو الاقتصادي والرخاء، احتلت هذه المجالات "الناعمة" المرتبة الثانية من الاهتمام.

(4) Urquhart, Life in War and Peace. P.96.

ولعل أهم إنجاز عملى حققته الأمم المتحدة فى سنينها الأولى - مواز لقصة الوكالات الاقتصادية - هو العمل الذى قامت به بعض المؤسسات المتواضعة التابعة لها مثل اللجنة الإحصائية ومجموعة المستشارين الاقتصاديين والعلميين. فقد أعلنت أمم العالم فى ميثاق الأمم المتحدة - لأول مرة فى التاريخ - أنها قد عقدت النية على النهوض بالبشرية جمعاء، ولكن ذلك لا يمكن تحقيقه دون الوقوف على الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والسكانية. وأحس صناع الأمم المتحدة أنهم يتحركون فى الظلام وسط ما خلفته الحرب العالمية الثانية من دمار، لذلك أنشأ المجلس الاقتصادى والاجتماعى عام ١٩٤٦ " اللجنة الإحصائية". وقد تبدو أعمال مثل هذه الإحصاءات، ودراسة الحد المناسب لمستوى المعيشة، وقياس النمو السكانى ومعدلات الخصوبة، ودراسة خسائر النبات أو التغيرات المناخية، قد تبدو مثل هذه الأعمال ذات طابع علمى بحت، ولكنها تقدم المادة التى تستند إليها القرارات الأساسية الدولية والقوانين الدولية، وخاصة ما تعلق منها بالبلاد النامية. وفى عام ١٩٧١ أصدر المجلس الاقتصادى والاجتماعى أمراً إلى اللجنة الإحصائية أن "تولى اهتماماً خاصاً لدراسة وتقييم التقدم الاقتصادى والاجتماعى، على أن تأخذ فى اعتبارها احتياجات الدول النامية". ويخدم ذلك الاتجاه الذى تسعى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى، والمؤسسات المعاونة لهما والوكالات المتخصصة إلى التوجه إليه.

ويمكن ملاحظة التغير فى الأولويات من إعمار بلاد أوربا التى مزقتها الحرب إلى معاونة التنمية الاجتماعية فى الجنوب، فى تشكيل مؤسسات الأمم المتحدة ذاتها. فقد ترتب على الزيادة الكبيرة فى عدد الدول الأعضاء اتساع العضوية فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى من ١٨ عضواً فى ١٩٤٥ إلى ٢٧ عضواً فى ١٩٦٣ إلى ٤٤ عضواً فى ١٩٧١. وزادت عضوية " لجنة التنمية الاجتماعية" التى أنشأها المجلس من ١٨ عضواً عام ١٩٤٦ إلى

٢١ عضواً عام ١٩٦١ إلى ٣٢ عضواً عام ١٩٦٦. ومع تزايد التوجس من تجارة المخدرات على مستوى العالم، فقد قفز عدد أعضاء لجنة المخدرات من ١٥ عضواً عند تأسيسها عام ١٩٤٦، إلى ٥٣ عضواً عام ١٩٩١. وفي معظم الحالات كان توسيع العضوية يتم على أساس " التمثيل الجغرافي"، أى أن الأعضاء فى تلك اللجان مثلوا أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأستراليا وما حولها. ولم تعد هناك إشارة إلى الحاجة إلى الخبرة والكفاءة إلا نادراً، فمن يستطيع قياس مستوى قدرات من تعينهم دولهم فى تلك اللجان استناداً إلى مثل هذه المعايير؟

وكان المغزى السياسى لذلك واضحاً، إذ أصبحت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى واللجان والمؤسسات التابعة لهما، وحتى الوكالات المتخصصة أكثر ديمقراطية فى تشكيلها، وربما كانت أحسن تنظيمياً أيضاً، فهى - على أقل تقدير - تضم ممثلين لسكان العالم كله. لذلك طالبت بنظام اجتماعى اقتصادى جديد، وأحس العاملون بها أنهم يتقدمون إلى الأمام رغم أن مجلس الأمن والمؤسسات التى أقامتها اتفاقية بريتون وودز ظلت علاقات القوى فيها على ما كانت عليه عام ١٩٤٥. ومثل ذلك مأزقاً يؤدي إلى إحباط الرؤى التى عبر عنها أولئك الذين دعوا إلى الإصلاح الاجتماعى والبيئى والثقافى فى السنوات الأولى من عمر المنظمة الدولية، ومن تطلعوا إلى تحقيق ذلك فى العقود الأخيرة من القرن العشرين.

ولم يجد من أداروا الوكالات الاجتماعية والثقافية فى السنوات العشر الأولى متسعاً من الوقت للتفكير فى هذا المأزق، لكثرة الأمور التى كان عليهم معالجتها. وكما يذكر أحد المؤلفين، عندما تم التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة " تقرر ترشيد استهلاك الخبز، والحليب، واللحوم، والسكر، والشحوم والزيوت فى الكثير من البلاد، كما كان هناك نقص حاد فى المواد الغذائية الضرورية، وتجاوز الطلب على الفحم والحديد والخشب والطاقة الكهربائية

العرض المتاح منها. ودمرت أعداد لا يمكن حصرها من البيوت فى أوربا وآسيا وأصبحت غير صالحة للسكن، وما تبقى من المساكن التى كانت فى حال يرثى لها قبل الحرب، اكتظت بالسكان فى المدن الكبرى. وأصبحت هناك أعداد هائلة من اللاجئين لا تستطيع العودة إلى أوطانها، واحتاجت السكك الحديدية والطرق والجسور والموانى والمصانع إلى الإصلاح أو إعادة البناء. وتقطعت شبكة التجارة الدولية ووسائل الدفع التى كانت قائمة قبل الحرب. كان هناك كمّ هائل من المشكلات التى تحتاج علاجاً على المدى البعيد أو القريب".<sup>(٥)</sup> وقد أدت مشكلة اللاجئين وحدها إلى بعثرة الموارد المحدودة للأمم المتحدة، فقد انضم إلى الملايين الثمانية من اللاجئين فى أوربا عدد مماثل لهم ممن طردوا من الشرق على يد القوزاق والأوكرانيين الذين حاولوا تفادى انتقام السوفيت، واليهود الذين حاولوا الذهاب إلى فلسطين. وكان هناك ملايين أخرى من البشر يعانون سوء التغذية والبطالة، يتطلعون إلى الهجرة إلى " العالم الجديد " عندما تسنح لهم فرصة لذلك.

وهكذا، جاء إنشاء العديد من وكالات الأمم المتحدة، استجابة مباشرة للمأسى الإنسانية التى خلفتها الحرب، ولم يأت نتائجاً للتفاوض والتخطيط الهادئ عند سفوح تلال بريتون وودز الباردة. فوكالة إغاثة اللاجئين (UNRRA)، وصندوق رعاية الطفولة (UNICEF)، ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) نزلت إلى ميدان العمل مباشرة. وكان من المتوقع أن تختفى تلك الوكالات بعد انتهاء حالة الطوارئ التى خلفتها الحرب، رغم أن الظروف لم تسمح لها بذلك. وكما رأينا ظل صندوق رعاية الطفولة يحمل كلمة " طوارئ Emergency " فى اسمه، بينما تحولت وكالة إغاثة اللاجئين إلى المنظمة الدولية للاجئين (IRO) ثم أصبحت عام ١٩٥١ " المفوضية

(٥) هذا الاقتباس مأخوذ من ص ٣ من مقدمة كتاب:

R.E. Asher et al., The United Nations and Economic and Social Cooperation (Brookings Institution, Washington, D.C., 1957).

العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين " بعد إنقاص الكثير من الصلاحيات التي كانت (IRO) تتمتع بها، ويعود ذلك على الحرب الباردة وما نجم عنها من قلة الاهتمام بالأهداف الإنسانية في ميثاق الأمم المتحدة. فقد أصر السوفييت على أن تقتصر رعاية اللاجئين من خلال المفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين (UNHCR) على أولئك الذين فروا من البلاد الفاشية، ولم يبد الاتحاد السوفيتي اهتماماً بمنظمة الأغذية والزراعة (FAO) لأنها تقع تحت هيمنة الولايات المتحدة، ورأى في منظمة التربية والعلوم والثقافة (UNESCO) ميداناً للصراع الأيديولوجي. وكان من الطبيعي أن تحذو دول حلف وارسو حذو الاتحاد السوفيتي، فقد تمسكت بالاشتراكية العلمية ورأت فيها السبيل الأمثل لتبئية حاجات الشعوب كبديل للمادية الرأسمالية.

ولكن الإحباط الأكبر جاء في تكرار حدوث المآسى الإنسانية التي خلفتها الحرب من حيث اللاجئين، في بلاد أخرى خارج أوروبا. فقد حققت أوروبا في السنوات العشر التي أعقبت الحرب انتعاشاً اقتصادياً، وتقدمًا في التنمية الاجتماعية، ولكن الكوارث بدأت تتراكم في مناطق أخرى من العالم. فقد أدى تقسيم الهند، وما تبعه من " آلام مخاض ولادة " الهند وباكستان عام ١٩٤٧ إلى نزوح تسعة ملايين مسلم من الهند، وخمسة ملايين هندوسى من باكستان، ونتج عن الحرب الكورية نزوح أربعة ملايين ونصف المليون لاجئ إلى كوريا الجنوبية. وكان اللاجئون في تلك الحالات - على الأقل - يلقون رعاية أهل بلادهم، ولذلك كانت هناك فرص معقولة لاستيعابهم وجمع شمل الكثير من العائلات، كما كانت الحال بالنسبة إلى اللاجئين من ألمانيا الشرقية، الذين تم استيعابهم في الجمهورية الفيدرالية.

ولكن الأمر كان مختلفاً بالنسبة إلى الفلسطينيين الذين نزحوا أو طردوا عبر الحدود الخاصة بالدولة التي أنشئت حديثاً عام ١٩٤٨ (إسرائيل)، واتجه اللاجئون - بصفة رئيسية - إلى الأردن. وكانت حالتهم بئسة مزرية، وأدى

وجودهم بالأردن إلى تدهور مستوى المعيشة، ونفسي الأمراض، مما جعل الجمعية العامة تضطر (خلال عام آخر) إلى إنشاء "وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى".<sup>(٦)</sup> ومع تحسن الأحوال في أوروبا، ظن مخططو الأمم المتحدة أنهم يتعاملون مع مشكلة مؤقتة، فالوثائق تشير بقدر من التفاؤل إلى حق اللاجئين في العودة إلى ممتلكاتهم (أو تعويضهم عنها)، أو عن مشاريع إعادة توطين اللاجئين واستيعابهم في البلاد التي نزحوا إليها. ولكن وضع الدول المضيفة العقبات في طريق العاملين بوكالة الإغاثة (UNRWA) ومقاومتهم لبرامج التوطين (مفضلين بقاء اللاجئين الفلسطينيين في معسكرات الإيواء)، لا يوازئها سوى رفض الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة فكرة عودة العرب إلى أراضيهم. ومع ازدياد عدد اللاجئين بعد هزيمة العرب في حرب ١٩٦٧، والانفجار السكاني في معسكرات اللاجئين، أصبحت "وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (UNRWA)" تقدم الخدمات الأساسية لثلاثة ملايين لاجئ عام ١٩٩٤، ولم تجد الجمعية العامة مفرًا من تجديد مهمة الوكالة كل بضعة سنوات، دون أن تلوح في الأفق بارقة أمل في انتهاء مهمتها. هذا العجز عن معالجة مشكلة ضحايا الحروب البائسين سوف يتكرر، خاصة في أفريقيا وآسيا والبلقان.

وفي منتصف الخمسينيات، قام الباحثون بمؤسسة بروكنجز بواشنطن بإنتاج دراسة كبيرة مشتركة بعنوان: "الأمم المتحدة والتعاون الاقتصادي والاجتماعي"، وهي بمثابة كشف حساب عما تم إنجازه في هذه الميادين خلال السنوات العشر الأولى من عمر المنظمة الدولية، وما لم يتم إنجازه منها، وكانت النتائج التي توصلت إليها الدراسة هامة، ولكنها لا تبعث على الدهشة. فقد حقق التقدم الاجتماعي والاقتصادي معدلات طيبة في بعض أنحاء العالم (أوروبا) خلال ذلك العقد من الزمان، وحققت بعض النتائج

(٦) هناك تغطية جيدة لقصة UNRWA المحزنة في كتاب أشر سالف الذكر. pp. 65-70. ibid..



المتواضعة في مناطق أخرى (أمريكا اللاتينية)، ونتائج محبطة (في آسيا). ونظرًا لوجود الاستعمار - عندئذ - في أفريقيا، نادرًا ما نجد لها ذكرًا في الدراسة.

ولاحظت الدراسة وجود حالة من الاضطراب بين نوعين أو أكثر من التوجهات. فعلى سبيل المثال، حققت البرامج والوكالات المتخصصة ذات الطابع التقني تقدمًا أكثر من غيرها من المؤسسات التي تأثرت بالسياسة، ولكن إذا تمسكت تلك الوكالات بأصول العمل التقني فقد تضرر بمصالح الساسة (الذين يمولون الوكالات). واتجهت الفلسفات الاقتصادية - على اختلافها - ضد التطلعات العالمية لميثاق الأمم المتحدة. فقد بقيت الكتلة السوفيتية بعيدًا، وكان هناك اختلاف كبير بين الدول الأوروبية التي تفضل اضطلاع الحكومات بدور أكبر، والشكوك الأمريكية في هذا التوجه. وبعض البرامج وجدت صعوبة في اختيار الأهداف الرئيسية التي تسعى لتحقيقها (مثل تحسين مستوى التغذية للجميع)، أو إلى مساعدة الضحايا (اللاجئين والأطفال)، مع عدم توفر الموارد المالية الكافية لتلبية كل الحاجات. وبعض ما كان يحتاج إلى برنامج قصير الأجل (UNICEF-UNRWA) تحول إلى برنامج طويل الأجل، بل احتاج إلى إعادة النظر. واعتبرت منظمة التربية والعلوم الثقافية (UNESCO) مفرطة في تطلعاتها مهددة لطاقاتها. وفي الختام، رأت دراسة بروكنجز أن سجل الأمم المتحدة في هذا المجال "ترك الكثير من الأمور المأمول فيها"، ولكن ما تم تحقيقه في ذلك العقد من الزمان "يضع حجر الأساس للتفاوض النوعي حول المستقبل"، إذا أخذنا في الاعتبار حالات النزوح غير العادية التي خلفتها الحرب، والصراعات الإقليمية، وما يترتب على الصراع بين الشرق والغرب من شلل لحركة المؤسسات. ولم يكن ذلك التناول الحذر لتاريخ الأمم المتحدة فريدًا في بابه.<sup>(7)</sup>

(7) *ibid.*, p. 500,532.

وأهم اتجاه رصدته تلك الدراسة حول الكيفية التى أصبحت بها "المشاكل الخاصة بالدول المتخلفة تمثل رصيذاً يوفر مجال العمل لبرامج الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية" حتى فى ذلك الوقت المبكر (١٩٥٥). فقد شهدت السنوات الأولى من عمر المنظمة الدولية بعض الاهتمام بقضايا البلاد الخاضعة للاستعمار والبلاد الفقيرة، فقد اهتمت منظمة العمل الدولية (ILO) بأحوال العمل والعمال فى تلك البلاد منذ حقبة ما بين الحربين العالميتين. ودفعت أزمة النقص فى الغذاء (١٩٤٨ - ١٩٤٥) منظمة الأغذية والزراعة (FAO) إلى تقديم العون للدول غير الغربية عشية تأسيس المنظمة. ولكن حدث تحول كبير فى الاهتمام من الخمسينيات فصاعداً، ويرجع ذلك إلى حركة تصفية الاستعمار المتصاعدة من ناحية، ووفرة المادة الإحصائية التى تكشف عن أبعاد المشكلات الاجتماعية لأول مرة (الفقر - سوء التغذية - الانفجار السكانى) من ناحية أخرى. وأخيراً، كانت الحرب الباردة ذاتها تشهد اتساعاً خارج حدود أوربا، وتنافس الشرق والغرب على اجتذاب تأييد البارزين من القادة الإقليميين فى بلاد كالهندي، ومصر، والبرازيل، وغيرها.

ولم تكن الأجنداث الاجتماعية والثقافية للأمم المتحدة بمعزل أبداً عن حقائق الأوضاع السياسية والاقتصادية الدولية، بل تفاعلت معها وتأثرت بها. وعلى ضوء تنامي الحركات الداعية للتغيير السياسى فى الستينيات والسبعينيات، اضطرت الأمم المتحدة إلى إدخال بعض التعديلات على أجنذاتها الاجتماعية، عكستها تلك السلسلة من المؤتمرات الطموحة التى عقدتها الأمم المتحدة، كان فى طليعتها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذى عقد فى استوكهولم عام ١٩٧٢. وتلا ذلك رد الفعل الذى نجده فى المرحلة التالية التى استمرت طوال الثمانينيات، وتأثرت بإحياء اقتصاديات السوق الحرة. والنزعة المحافظة فى الكثير من البلاد المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. واستمر تنظيم مؤتمرات الأمم المتحدة، ولكن

خيمت على اجتماعاتها سحب العسر المالي، والنظرة التشاؤمية إلى دوافعها، وخيبة الآمال في نتائجها. أما المرحلة الثالثة، فقد صاحبها انتهاء الحرب الباردة بعد العام ١٩٨٩، وانتشار الاعتقاد بالحاجة إلى تجديد الجهود الرامية إلى مواجهة التحديات الاجتماعية والبيئية المتزايدة التي يواجهها العالم. وأدى ذلك إلى زيادة هائلة في الانتباه إلى هذه التحديات، وعقد مؤتمرات دولية هامة في التسعينيات التي تراجعت - بدورها - تدريجياً بسبب الإجهاد من ناحية (حيث من الصعب عقد مؤتمر دولي كبير كل عام)، ونقص الإمكانيات المادية (وهي المشكلة الدائمة) من ناحية أخرى.

ولنفادى تحول تلك الجهود إلى مجرد سجل لمؤتمرات الأمم المتحدة - وقد رصد Michael Scherchter ٣٢ مؤتمراً منها بين ١٩٧٢ و ١٩٩٦ - سوف نركز هنا على المجالات الثلاثة التي قمنا بتحديدتها من قبل، وهي: (أولاً) قضايا البيئة، و(ثانياً) القضايا الاجتماعية المتعلقة بالصحة والمرأة والطفولة، و(ثالثاً) الشؤون الثقافية والعلمية<sup>(٨)</sup>

ويتصل بذلك بعض الملاحظات العامة التي نوردها هنا. أولاً، كانت الغالبية العظمى من مؤتمرات الأجنحة "الناعمة" تتعلق بقضايا الجنوب في الوقت نفسه، باستثناء مؤتمر حقوق الإنسان الذي عقد بفينا عام ١٩٩٣، والمؤتمرات القليلة الأولى حول حقوق المرأة، وبعض المؤتمرات المتعلقة بقانون البحار، بعض المؤتمرات كانت تختص تماماً بالجنوب. مثل مؤتمري الأمم المتحدة في باريس (١٩٨١ - ١٩٩٠) حول البلاد الأقل نمواً، والبعض الآخر من المؤتمرات كان دولياً ولكنه ركز على قضايا الجنوب مثل المؤتمر الدولي عن دور العلم والتكنولوجيا في التنمية (فينا ١٩٧٩)، وغلب على تلك

(٨) وردت قائمة المؤتمرات عند ششتر ص ٥، انظر:

M.E. Schechter (ed.), United Nations - Sponsored World Conferences (Tokyo / New York 2001); see chap.4, "UN World Conferences and Global Challenges", in L.Emmerij, R. Jolly and T.J. Weiss, Ahead the Curve? UN Ideas and Global Challenges (Bloomington, Ind: 2001).

المؤتمرات التحمس لتطلعات الجنوب وتأييدها، وخاصة دول الشمال المعنية بذلك مثل البلاد الإسكندنافية، وهولندا، وكندا، وبعض الدول الأخرى. وقد حرصت تلك المؤتمرات على الابتعاد عن أراضي الدول الكبرى. فلم يجتمع أى منها فى لندن أو فى موسكو أو فى بكين (حتى عام ١٩٩٥ عندما عقد مؤتمر المرأة هناك)، والمؤتمر الوحيد الذى عقد بمدينة نيويورك كان يتعلق بموضوع يحمل ملامح " الشدة " هو مؤتمر نزع السلاح والتنمية عام ١٩٨٧، إضافة إلى القمة الدولية للطفولة عام ١٩٩٠. وكانت باريس تمثل استثناءً هنا، لأنها كانت مقرًا للعديد من وكالات الأمم المتحدة، وللأمانة التحضيرية للمؤتمرات (وربما يرجع ذلك - أيضًا - إلى ميل أعضاء الوفود إلى زيارة باريس). وما نستخلصه من البيانات الصادرة عن تلك المؤتمرات أن معظم بلاد الجنوب ودول الشمال المعنية بقضاياها، فضلت تمامًا العمل فيما بين الحكومات، واستخدام الهياكل الحكومية، بينما كانت الوفود الممثلة للحكومات الأكثر محافظة تبنى قلقها من هذا الاتجاه أو تعارضه تمامًا، بحكم معارضتها لاضطلاع الحكومة بدور واسع فى بلادها.

والظاهرة العامة الثانية لمؤتمرات الأمم المتحدة هى الطابع الشعبى الذى اتسمت به، فلم تعقد اجتماعات سرية إلا نادرًا، على نحو ما درج عليه مجلس الأمن والوكالات المعنية بالمال والتجارة، بل عقدت تلك المؤتمرات علنًا، وتحت نظر وسائل الإعلام. وفى مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالبيئة والتنمية - " قمة الأرض " المنعقدة فى ريو عام ١٩٩٢ - غطت قناة CNN الفضائية جميع فعاليات المؤتمر، وكذلك فعلت وكالات الأنباء، والصحافة الدولية، وحضر المؤتمر ما لا يقل عن ١٠٨ من رؤساء الدول والحكومات لإلقاء كلمات أمام المؤتمر، مما يعنى أن ريو كانت المكان المناسب لمثل هذا المؤتمر. ولكن من الملفت للنظر حضور ٢٤٠٠ ممثلًا لأكثر من ٦٥٠ منظمة غير حكومية، كما شارك سبعة عشر ألفًا فى أنشطة منتدى المنظمات غير الحكومية، وكذلك حضره ممثلون للمؤسسات الخيرية الليبرالية الأمريكية

الكبرى (فورد - روكفلر - ماك آرثر - بيو - كارنيجي) التي قدمت الدعم المالى لورش العمل، والمجموعات البحثية، والمطبوعات الخاصة بالمؤتمر. وسوف نعرض لهذه الظاهرة فى الفصل السابع من هذا الكتاب، ولكننا لا نستطيع الكتابة عن الأجنداث الثقافية والاجتماعية للأمم المتحدة دون أن يلفت أنظارنا هذا التطور.

ثالثاً، ركزت المؤتمرات الدولية بقوة على عملية " المتابعة ". فلم يكن باستطاعة أمانة المؤتمرات العمل قبل انعقاد كل مؤتمر بعام كامل وأحياناً عدة أعوام، إذا كانت تلك المؤتمرات لا تتوصل إلى نتائج جادة فى نهاية اجتماعاتها. ولذلك، ختمت المؤتمرات أعمالها بإعلان بيانات محددة، أدى الكثير منها إلى إبرام اتفاقات جديدة، وأعقب بعضها إقامة مؤسسة لمراقبة تنفيذ الاتفاقات ومساعدة الدول على تنفيذها. وعلى سبيل المثال، أدى المؤتمر العالمى للغذاء المنعقد فى روما عام ١٩٧٤ إلى التأسيس الفورى لمجلس الغذاء العالمى (WFC)، والصندوق الدولى للتنمية الزراعية (IFAD) بينما أدى المؤتمر الدولى للمرأة المنعقد بمدينة مكسيكو عام ١٩٧٥ إلى إنشاء صندوق الأمم المتحدة للتنمية النسوية (UFINEM)، والمعهد الدولى للبحث والتدريب للنهوض بالمرأة (INSTRAW)، وإعلان الأمم المتحدة عن "عقد المرأة"، وما اتخذته الجمعية العامة بعد ذلك بسنوات قلائل من قرار إبرام اتفاق إنهاء كل أشكال التمييز ضد المرأة. وكثيراً ما صوتت الوفود المشاركة فى المؤتمر الدولى حول إجراء تقييم فيما بين انعقاد مؤتمر وآخر، أو كل خمس سنوات، لكيفية تنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمر والالتزام بها، وطالبت المؤسسات التى تم إنشاؤها بتقديم تقارير سنوية عن نشاطها.

ومن السهل أن نرى عكس ذلك من كبوات وثغرات فى التشريع الدولى، وتنظيم المؤتمرات، ونظام العمل بها، وإنشاء الوكالات تنفيذاً لقراراتها. وهى تجعل نظام الأمم المتحدة أكثر تعقيداً وتداخلاً، رغم ندرة

قيامه بتدبير الموارد المالية الإضافية لزيادة العمالة بالمنظمة الدولية، ما لم تبد إحدى الدول الغنية رغبة في دعم مؤسسة أو وكالة جديدة على نحو ما فعلت اليابان مع " جامعة الأمم المتحدة " التي اتخذت من طوكيو مقراً لها. ونادراً ما خضعت الوكالات نفسها لرقابة خارجية، ونادراً ما خضع العاملون فيها لقواعد صارمة للتعيين في وظائفهم أو الاستغناء عن خدماتهم. ولم يتقل العمل كاهل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه المختلفة القديمة والحديثة على السواء وحدها، ولكن المطالب الكثيرة لاحقت الإدارات المدنية في حكومات الدول الأعضاء لتقديم البيانات والإحصاءات، وكتابة التقارير، ومراقبة تنفيذ المعاهدات والتشريعات المتصلة بها. وليس باستطاعة الدول الفقيرة أو تلك التي تعاني ويلات الحروب أن تلبى تلك المطالب، بينما ازدادت الدول العظمى ضيقاً بتلك المؤسسات الجديدة التي تتداخل مجالات عملها، وتقرط في الطموح والتطلعات، وهو مشهد هياً للمحافظين الشكوى خلال الثمانينيات والتسعينيات من أن الكثير من نشاط الأمم المتحدة يعد إهداراً للأموال دون طائل. ورغم أن هذا العداء الموجه إلى "البيروقراطيات المتورمة" لا يخلو من المبالغة، فقد كان يقترب - أحياناً - من الحد الذي لا يستطيع الليبراليون المدافعون عن المنظمة الدولية القبول به.

وأخيراً، كانت هناك تلك القضية الخادعة الخاصة " بالإلزام " فى مواجهة " السيادة الوطنية"، التي تعنى استخدام الاتفاقيات الدولية، ورقابة الوكالات التابعة للأمم المتحدة، للتأكد من تنفيذ الدول الأعضاء للقرارات التي ترى فيها مساساً بسيادتها الوطنية أو تتعارض مع مصالحها الوطنية. وليس فى ذلك ما يثير الدهشة، فإذا كانت الدول تشعر بالحساسية تجاه تدخل الأمم المتحدة فى الأمور التي تمس حاجاتها الأمنية، فإن عليهم أن يتحسبوا للاتفاقات التي تؤثر على الاقتصاد والأحوال الاجتماعية والثقافية، والمجالات الخاصة بالحفاظ على البيئة وحقوق الإنسان. وقد رأينا ذلك فى حقل الاقتصاد

في صورة الاعتراضات الشديدة على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، وعلى الدور الذي تلعبه مؤسسات بريتون وودز، عندما شهدت السبعينيات ضغوط الدول المتقدمة في الشمال لإقامة نظام اقتصادى دولى جديد، وهى الضغوط التى أدت إلى رد فعل شهادته الثمانينيات من جانب بعض الدول الصناعية الغنية. ولكن رد الفعل ذلك كان متوقعا عندما صوتت مؤتمرات الأمم المتحدة لصالح " أهداف الإلزام " فيما يتعلق بالتطلعات الدولية، والمستويات الطموحة للتدفق السنوى للمساهمات من الشمال إلى الجنوب فى صورة معونات التنمية. وربما تتفاقم غضب الليبراليين والمحافظين إذا انخفضت نبرات المواجهة، ومن المؤكد أن القائمين على تنظيم تلك المؤتمرات بذلوا قصارى جهودهم لتفادى انهيار تلك المؤتمرات أو الانسحاب منها. وربما كانت تلك الخلافات لا فكاك منها طالما تعلقت بخلافات أيديولوجية وتوترات سياسية. ولا شك أنها كشفت عن صعوبة تحويل الكلمات البليغة البراقة التى صيغ بها الميثاق إلى واقع عملى فى عالم يضم ١٩٠ دولة مستقلة ذات سيادة، تتسع فيه الفجوة بين الأغنياء والفقراء اتساعاً هائلاً.

أما الاتفاقات والسياسات الخاصة بالبيئة فتمثل أجندة متأخرة فى هذه القصة، ولكن تطورها على المدى القصير يعطينا فكرة عن عملية الحشد من أجل تحقيق الأهداف المشتركة التى سوف نعالجها باعتبارها أولى حالات الدراسة وأكثرها تفصيلاً. وهذه القصة تمثل نموذجاً لاحتمالات وصعوبة التوصل إلى رؤية مجتمع كوكبى موحد. ويصور الجدل حول البيئة - بداية - كيف تبرز الاهتمامات الدولية وتتدرج ككرة الثلج حتى تصبح كرة كبيرة. وتذكرنا إحدى الباحثات أن " ميثاق الأمم المتحدة لم يتطرق إلى حماية البيئة، فهو لا يحدد بشكل تفصيلى أهدافه ومبادئ منع التلوث، والمحافظة على الموارد أو الحاجة إلى التنمية المستدامة". وتضيف أن ذلك لم يكن يدعو

إلى الدهشة طالما كانت الحاجة ماسة في ١٩٤٥ إلى معالجة أوجه القصور التي شهدتها تجربة عصبة الأمم عن طريق منع العدوان وحماية حقوق الإنسان، وتحقيق الرخاء<sup>(٩)</sup>. كما أن الرغبة الأساسية في عالم ما بعد الحرب لتحقيق النمو الاقتصادي - بغض النظر عن نشوب الصراع بين الشرق والغرب - سواء اتخذ ذلك شكل إعادة بناء الصناعات التي دمرت في أوروبا والشرق الأقصى، أو الحرص على وصول التحديث إلى البلاد التي كانت خاضعة للاستعمار. وما كانت الحاجة ماسة إليه - كما أشارت دراسة بروكنجر التي ذكرناها من قبل - هو المزيد من الفحم والغاز والخشب، والأجر، والماء، والمزيد من الحديد والصلب، والإنتاج الزراعي، والأسماك والدواجن والمنتجات الحيوانية. وأثناء أزمة الوقود التي شلت أوروبا عام ١٩٤٧، تطلع الناس الذين عانوا من البرد إلى القطارات الواقعة بلا حراك والمصانع الساكنة، وأحسوا بالأمل عندما رأوا القطارات تتحرك، ومحطات القوى تهدر، والمداخن يتصاعد دخانها إلى السماء تسابق إليها الغازات! وفيما عدا القوانين التي تحمي الفصائل النادرة من الأحياء وتقيم الحدائق الوطنية (وهو ما يعود إلى مطلع العقد الأول من القرن العشرين) لم يحدث إلا القليل في حقل حماية البيئة.

وفي الشمال حدثت التغيرات الأولى في التفكير، ودعمتها الأدلة الدامغة على ما يلحقه النشاط الاقتصادي البشري بالبيئات المختلفة من دمار، وما يلحق بالكائنات الأخرى، وكذلك الإنسان، من أضرار. فقد أدى الضباب الأسود الناتج عن المناخ الرطب والمعدلات العالمية للتلوث الصناعي، إلى كارثة حلت بمنطقة لندن الكبرى في ديسمبر ١٩٥٢ عندما مات الآلاف من السكان نتيجة إصابتهم بأمراض الجهاز التنفسي، مما ترتب عليه صدور قانون المملكة المتحدة للهواء النقي عام ١٩٥٦ كخطوة هامة على الطريق

(9) Patricia Birnie, " The UN and the Enviroment ", in Roberts and Kingsbury (eds.), United Nations, Divided World, p. 327.



إلى مكافحة تلوث البيئة. وتوالى صدور التشريعات الخاصة بتطهير الأنهار في أوروبا وأمريكا الشمالية بحظر تصريف النفايات فيها من المعادن الثقيلة والزيوت وغيرها من الملوثات. وبدأ الناس يدركون خطورة ما تسببه الأمطار الحمضية من دمار للمباني التاريخية والغابات على السواء. وبعد ذلك بقليل صدرت الكتب التي كانت فتحاً على طريق حماية البيئة، مثل كتاب راشيل كارسون: "الربيع الصامت" (عام ١٩٦٢) الذي نبهت فيه المؤلفة إلى ما سببه استخدام الـ د.د.ت (المبيد الحشري) في القضاء على الحيوانات البرية الصغيرة والطيور والحشرات. وجاءت الأدلة على تلوث البيئة والاستجابات الأولى على المستوى المحلى فالإقليمي، عندما أقدمت الولايات الليبرالية في أمريكا مثل كاليفورنيا، ووسكونسن، وماساشوستس على اتخاذ إجراءات حماية البيئة، بينما ترددت الولايات ذات الصناعات الثقيلة مثل أوهايو وإنديانا في اتخاذ مثل تلك الإجراءات. كما أدى جوار الدول الأوروبية لبعضها البعض إلى التنسيق فيما بينها لاتخاذ إجراءات الحفاظ على البيئة، فلم يكن باستطاعة هولندا منع صرف النفايات الصناعية في نهر الراين ما لم تفعل الدول التي تقع عند أعالي النهر ذلك. ووضعت قواعد عامة للحفاظ على البيئة التزمته جميع تلك الدول.

ولكن عندما تصبح الشعوب أكثر اهتماماً بتلوث الهواء والماء محلياً، أو بالصيد الجائر في السواحل التي تقع عليها بلادهم، لا يمثل التفكير في القضية بأبعادها الواسعة، وتزايد إدراك ما تلحقه من خطر على الأرض (الكوكب الذي نعيش فيه)، لا يمثل ذلك خطوة بعيدة المدى. فما جدوى الكف عن استخدام الـ د.د.ت في السهول الغربية للولايات المتحدة إذا استمر استخدام المبيدات الحشرية استخداماً كثيفاً في الأرجنتين حيث تتغذى الصقور على الحشرات المصابة ورمم الحيوانات الميتة بسبب التسمم بالمبيدات؟ وما جدوى القوانين الصارمة التي تصدرها السويد أو فنلندا للحفاظ على الهواء

النقى، إذا كانت الرياح الجنوبية تجلب إليهم دخان الفحم البنى اللون التى تطلقها مداخن مصانع ألمانيا الشرقية عبر البلطيق لتلحق الدمار بالغابات عندهما؟ وما جدوى قيام بريطانيا وأيرلندا بإلزام الصيادين فيها بحدود معينة للصيد أمام سواحلها، إذا استمر الصيادون الأسبان والبولنديون فى نهب الثروة السمكية؟ أضف إلى ذلك، أن الأدبيات الحديثة حول الضغوط البشرية على كوكب الأرض تفترض الطابع الكوكبى الشامل للمشكلة، وتلعب دور النذير المبين. وعكست عناوين الكتب هذا الاتجاه: فى ١٩٧١، نشر ريتشارد فوك Falk كتابه " هذا الكوكب المههد بالأخطار"، وبعد ذلك بعام واحد نشر دينيس ميدوز وزملاؤه دراسة نادى روما التى حملت عنوان: "معوقات النمو"، فى تحد سافر لكل الكتابات التقليدية التى عرفها حقل اقتصاديات النمو. وحتى قبل ذلك ببضع سنوات - عام ١٩٦٨ - نشر بول إيرلخ Ehrlich كتابه المفزع، واسع الانتشار: "القفلة السكانية"، ليوجه الأنظار إلى خطر جديد مثير للقلق، فما يلحق الضرر بكوكبنا ليس ما يقوم به الثلاثة بلايين ونصف البليون من البشر (سكان العالم عندئذ) من نشاط صناعى، ولكن مضاعفة تعداد السكان فى البلاد الأكثر فقراً على مر العقود التالية سوف يلحق الدمار الشامل بالبيئة، ويحول دون الفكك من الفقر.

ويمثل انخراط المجتمع المدنى فى حركة الحفاظ على البيئة السمة الثانية لتلك الحركة، ونعنى بذلك الجماعات ذاتية التكوين (وهى تتركز فى الشمال أساساً، وممن ينتمون إلى الطبقة الوسطى)، وهى جماعات يغلب عليها التوجس من الشركات الكبرى والحكومات، وتهتم بحشد المواطنين للعب دور أكثر فعالية فى تقرير مصير مجتمعهم. ولم يكن تأسيس تلك الجماعات فى الوقت نفسه الذى شهد مولد حركة الحقوق المدنية فى الولايات المتحدة والحركة النسائية فى الغرب عامة، والحركات الطلابية الاحتجاجية فى الستينيات، لم يكن ذلك التأسيس محض صدفة، لأن تلك الحركات شكلت تحدياً للنظام القائم، ولطرق التفكير التقليدية الخاصة بكيفية معالجة الأمور.

لقد سبق ذلك - بالطبع - مؤسسات أقدم، كانت نواة لحركة الحفاظ على البيئة مثل "نادى سييرا"، و "جمعية أودبون"، ولكن قامت إلى جانبها منظمات أكثر راديكالية ونشاطاً مثل: "أصدقاء الأرض"، و "صندوق حماية الحياة البرية العالمية"، و "السلام الأخضر". وبعض الحملات التي قامت بها تلك المنظمات كانت تُعنى بمشكلة واحدة (مثل "أنقذوا الحيتان")، ولكنها جميعاً أضفت على الحركة حيوية جديدة، وركزت على ما يفعله البشر بكونهم. وعملت بعض المنظمات - وفي مقدمتها "السلام الأخضر" - على جذب أنظار الرأي العام عن طريق تنظيم المظاهرات وحركات الاحتجاج الضخمة، وسواء قبلنا بأسلوبهم في العمل أو اعترضنا عليه، فقد كان لعملهم هذا آثار واضحة. فقد قامت البرلمانات بتكوين لجان لشئون البيئة - تحت ضغط حركات أو أحزاب الخضر في بلادهم - وأقيمت وزارات أو وكالات لحماية البيئة خصصت لها اعتمادات مالية كبيرة، وصدرت تشريعات لمكافحة التلوث وحماية الكائنات المعرضة للخطر والحفاظ على التوازن البيئي.

وتحولت الحركة إلى حركة كوكبية عندما عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية (UNCHE) في ستوكهولم عام ١٩٧٢<sup>(١٠)</sup>. وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد طالب - قبل ذلك بأربع سنوات - بإقامة مثل هذا المؤتمر الدولي الذي قبلت السويد استضافته. وقام مورس سترونج Maurice Strong - الأمين العام للمؤتمر الدولي - باستشارة الخبراء، وإعداد المشروعات، وتوجيه الدعوة إلى المنظمات غير الحكومية المعنية بشئون البيئة لحضور دورات انعقاد المؤتمر الدولي. ومرة أخرى، جاءت الصياغات التي استخدمت بليغة وطموحة، فقد نصت ديباجة إعلان ستوكهولم أن

(١٠) للاطلاع على عرض كامل لفعاليات مؤتمر ستوكهولم، انظر:

Birnie, op. cit., pp. 339 - 50; Emmerij, Jolly and Weiss, op-cit., pp. 89 - 92.

"الحرية حق مكفول للبشر جميعا، ولهم الحق فى المساواة، والعيش فى مستوى لائق، فى بيئة ذات مستوى يسمح بالحياة الكريمة ورغد العيش". وقد أحس أنصار البيئة - الآن على الأقل - أن الأجندات " الناعمة " أصبحت تتصدر المسرح الدولى، فقد كانت المؤتمرات الشهيرة التى عقدت من قبل (وستفاليا - فيينا - فرساي - بوتسدام) محدودة العدد والمجال قياسًا، بالمؤتمرات الدولية للبيئة الإنسانية (UNCHE).

ولكن، ما لبث الكثير من دول الشمال أن تبينت تطابق اهتماماتها البيئية، ولا يربو عليها إلا ارتياب حكومات الجنوب فى أن القصد من تلك التوجهات عرقلة خططها الرامية إلى التنمية الاقتصادية والصناعية. فإذا أبدى الكنديون قلقهم من الآثار الناجمة عن تدمير الغابات المطيرة، غضب البرازيليون والماليزيون، واعتبروا ذلك تدخلًا فى حقهم فى استغلال مواردهم المحلية ونظر إلى " تقرير محددات النمو " المزمع صدوره عن مؤتمر ستوكهولم، من جانب الشركات الكبرى (التي تعمل فى حقل استخراج المعادن والصناعات الثقيلة) ودعاة حرية السوق من الاقتصاديين المحافظين فى الشمال (الذين يرون فى النمو الاقتصادى عملية شاملة لا تقبل بما يغلها ويحد من تقدمها)، وكذلك حكومات آسيا وأمريكا اللاتينية، نُظر إليه من جانب هؤلاء جميعًا على أنه مصدر التهديد لهم. وطبعًا، كان لكل ما يبرر موقفه، فإذا قيدت حركة النمو والتنمية، ضاعت فرصة انتشار الملايين من البشر من وهدة الفقر، ولكن إذا ترك الحبل على الغارب بما يترتب على ذلك من كوارث بيئية، فقد يتهدد ذلك البشرية جمعاء.

وكانت النتيجة التوصل إلى صيغة وسطية لمفهوم "التنمية المستدامة"<sup>(١١)</sup>، شأنها فى ذلك شأن غيرها من قرارات المؤتمرات الدولية

---

(١١) حول قرارات مؤتمر ستوكهولم والبيانات التى صدرت عنه، راجع:

Birnie, op. cit., especially p. 349.

الأخرى التي نظمتها الأمم المتحدة. فتم تأكيد استخدام تقنيات جديدة، إلى جانب غيرها من الوسائل المحلية، التي تسمح باستغلال الموارد الطبيعية والحد من الأخطار البيئية. فلا مانع من استمرار النمو، ولكن بقدر أكبر من الحساسية والتقدم التقني، بمعاونة الموارد التي تقدمها الدول الغنية إلى البلاد الفقيرة (رأس المال - التكنولوجيا - الخبرة الفنية). كل ذلك لا يتجاوز حدود القول الذي لا يترتب عليه عمل، وسوف يقود إلى نكسات شديدة الإحباط. وإن كان مؤتمر ستوكهولم (١٩٧٢) قد حقق نتائج ملحوظة تفوق ما تعرض له من نقد.

كان في طليعة تلك النتائج تأسيس "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" (UNEP) ليتحول إلى بؤرة الجهود التي بذلتها المنظمة الدولية لمعالجة قضايا البيئة والتنسيق مع مختلف مؤسسات الأمم المتحدة. وكان لاتخاذ نيروبي (كينيا) مقراً لأمانة البرنامج مغزاه. وكان مجلس إدارة البرنامج يتكون من ثمان وأربعين دولة، وتقوم الجمعية العامة بانتخابه كل ثلاث سنوات، وبذلك تتيح الفرصة أمام الدول الأعضاء التي تعاني قدرًا من الحساسية إزاء القضايا البيئية، للمشاركة في تكوين هذه المؤسسة الراديكالية الجديدة، وتؤكد طابعها الديمقراطي. وكان على برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يدفع بأجنداته إلى مقدمة اهتمامات الأمم المتحدة غير العسكرية بمراقبة حالة الكوكب (الأرض)، وحفز مختلف وكالات الأمم المتحدة، وإعداد قاعدة بيانات، والعمل على تحسين الظروف البيئية من خلال القانون الدولي للبيئة، ووضع المعدلات القياسية للبيئة. أضف إلى ذلك ما ترتب على حشد المنظمات غير الحكومية في مؤتمر ستوكهولم من إطلاق الجنى من القارورة واستحالة إعادته إليها مرة أخرى، فأصبحت جميع المؤتمرات الدولية للبيئة تتسج على منوال مؤتمر ستوكهولم. وخاصة ما اتصل بالارتباط بالمجتمع المدنى الدولي. فأصبح السجل البيئى للحكومات والبرلمانات والوزارات، وحتى الوكالات المتخصصة محط أنظار الرأى العام، وكذلك برنامج الأمم

المتحدة للبيئة ذاته، فقد اهتمت المنظمات غير الحكومية بمراقبة ومتابعة القرارات والبروتوكولات التي تصدر عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية (UNCHE).

وبعد مرور عقدين من الزمان، تتادت الحكومات المعنية والمنظمات غير الحكومية والأفراد، إلى عقد مؤتمر دولي آخر للبيئة، لمعالجة أوجه القصور التي بدت خلال العقدين، فكان انعقاد المؤتمر الذي عرف باسم " قمة ريو للأرض " في عام ١٩٩٢. ترى... ماذا حدث للوعود التي طرحها مؤتمر ستوكهولم؟ بداية، كان مؤتمر ستوكهولم مفرداً في التفاؤل، حشد الرغبات المذهلة والطموحة لتحسين أحوال بيئة الكوكب، ولكن - للأسف - لم تتحل البشرية بهذه الآمال المثالية نفسها. فالدول الوطنية شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً، كانت بالغة الحساسية فيما اتصل بهومها المحلية، كلهم لا يقبلون التنازل عما يرونه من حقوق السيادة، فلم يستطيعوا الإذعان للآمال الكبار المتعلقة بالحفاظ على البيئة. ولاحظ أحد الباحثين أن إعلان ستوكهولم " وضع ٢٦ مبدأً أساسياً: اثنان يتعلقان بالحقوق، وأربعة تتصل بالحفاظ على الموارد، واثنان يخصان التلوث، وثمانية للتنمية، وعشرة لموضوعات عامة، وواحد نص على القبول بمسئولية الدولة عما يلحق بالبيئة من أضرار".

ولكن كيف يستطيع بلد مثل موزمبيق، يعاني من الحرب الأهلية، ولا يزيد نصيب الفرد من الدخل السنوي فيه عن مائة دولار، تحقيق مثل هذه الأهداف؟ وكيف يمكن التأكد من أن الصين بعد ماو قد التزمت بذلك؟ وكيف تستطيع الحكومات الضعيفة الهيبة مثل حكومات اليونان وإيطاليا وأرجواى تنفيذ تلك القرارات؟ كيف تستطيع الإدارة الأمريكية التي يقاسمها الكونجرس السلطة، وتعانى ضغوط اليمين الذي يأنف الخضوع لسلطة دولية، كيف تستطيع مثل هذه الإدارة الموافقة على مقررات تأتيها من الخارج؟ لقد التزمت بتلك القرارات - طبعاً - البلاد الاسكندنافية مثل الدانمرك، وبعض

بلاد الكومنولث البريطانى مثل نيوزيلندا. ولكن ذلك يلقى الضوء على المشكلة - ببساطة - إذ كان من السهل على الدول المتجانسة الغنية ذات النظام الليبرالى الديمقراطى والتي يتميز مجتمعها بارتفاع مستوى التعليم (باستثناء أمريكا)، الالتزام بتنفيذ القرارات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة أكثر من غيرها من الدول. وقد ظلت هذه الحقيقة ماثلة لا ريب فيها، بعد ما يزيد على ثلاثة عقود من صدور قرارات مؤتمر ستوكهولم.

وهكذا، كان الالتزام بمقررات ستوكهولم محدوداً تماماً عند بقية الدول الأعضاء فى المنظمة الدولية. من ناحية أخرى، تراكمت الأدلة حول تآدى البشر فى ممارسة الأنشطة المدمرة للبيئة. وكشفت الصور التى التقطتها الأقمار الصناعية أو المقالات التى عالجت ذلك فى مجلات مثل مجلة National Geographic، عن تعرض الغابات المطيرة لدمار متعمد وحرائق متعمدة غطت مساحات هائلة، وجأ الصيادون بالشكوى فى كل مكان من تناقص ما تحويه المصايد من أسماك، رغم أنهم لا يعترفون بتسببهم فى ذلك نتيجة الصيد الجائر. وساهمت الصناعات الملوثة للهواء فى الهند والصين والبرازيل فى زيادة معدلات الوفاة بأمراض الجهاز التنفسى. وفى يونيو ١٩٨٨ صرح كبير علماء وكالة حماية البيئة التابعة للأمم المتحدة (UNEP) أمام إحدى لجان الكونجرس بأن "ارتفاع درجة حرارة الكوكب (الأرض) حقيقة قائمة" وأن ذلك الارتفاع فى ازدياد.

وتطبيقاً للتوصيات التى جاءت بتقرير بروندياند Brundtland الصادر فى ١٩٨٧ بعنوان "مستقبلنا المشترك"، الذى أثار مشاعر القلق نفسها تجاه المستقبل، عقد المؤتمر الدولى الثانى للبيئة والتنمية فى ريو عام ١٩٩٢ (الذى عرف بقمة الأرض). وقد سبقت الإشارة إلى الدعاية الواسعة التى أحاطت بالمؤتمر، والحضور الكثيف للحكومات والمنظمات غير الحكومية، ويجب أن نلتفت إلى السمات الأخرى التى ميزت المؤتمر. أولها، أن المؤتمر عقد فى

الجنوب بعد عشرين عاماً من انعقاد مؤتمر ستوكهولم، فانقلبت بذلك أجندة الأمم المتحدة إلى جنوبى خط الاستواء. وثانيها، أن المؤتمر كان أشد المؤتمرات حدة وقسوة، ويصعب تبين ذلك فى الملخصات التى وضعها قسم الإعلام بالمنظمة الدولية الذى وجد نفسه مضطراً إلى التخفيف من حدة الألفاظ المستخدمة فى أعمال المؤتمر حتى لا يثير ثائرة الدول الكبرى القوية من أعضاء المنظمة الدولية، وبدلاً من ذلك ركزت الملخصات على إبراز الجوانب الإيجابية التى عكسها المؤتمر، مثل: حضور أكبر عدد من رؤساء الحكومات لا نظير له فى الاجتماعات الدولية الأخرى، والعدد الكبير لممثلى المنظمات غير الحكومية، وارتفاع نسبة الحضور فى منتدى المنظمات غير الحكومية الذى جاء موازياً للمؤتمر، والصحافيين والإعلاميين الذين قاموا بتغطية الحدث وبلغ عددهم عشرة آلاف (وهو رقم يصعب التأكد من صحته). وتضمنت منشورات قسم الإعلام إعلان ريو للبيئة، واتفاقية المحافظة على الغابات، والاتفاق الخاص بتغييرات المناخ، وقرارات إنشاء عدد من اللجان العليا والفرعية والمجالس الاستشارية. وصيغ كل من تلك القرارات والاتفاقات بصورة مُرضية، مثلما جاء فى الملخص التالى لمؤتمر ريو: "تعترف الحكومات بالحاجة إلى إعادة توجيه الخطط والسياسات الدولية والوطنية للتأكد من أن كل القرارات الاقتصادية قد أخذت فى اعتبارها الآثار البيئية. وقد أتت هذه الرسائل أكلها فجعلت من سلامة البيئة مبدأً تهتدى به الحكومات والشركات على السواء" (١٢).

لم يكن مؤتمر قمة الأرض كارثة أو انهياراً تاماً، ولكنه شهد العديد من حالات العراك الذى كشف مدى غياب صفة "الاتحاد" عن منظمة الأمم المتحدة بعد نحو نصف القرن من انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبعد مرور

---

(١٢) الاقتباس من: UNDP Document on Earth Summit, revised 23 May 1997, at

[www.UN.org/geninfo/bp/enviro.html](http://www.UN.org/geninfo/bp/enviro.html).

وللإطلاع عل مجمل ما جرى بقمة الأرض، راجع: Birnie, op. cit., pp.366 ff



ربع القرن على تصفية الاستعمار، كان الصراع المحتدم - مرة أخرى - صراعاً بين الشمال والجنوب. وكانت الدول النامية مستفزة، وغاضبة من استمرار اتساع الفجوة بين الدول الغنية (التي تمثل خمس العالم)، والدول الفقيرة (التي تمثل الأربعة أخماس). وأبدت البرازيل والهند وماليزيا ضيقها بقلق بلاد الشمال من قيامهم بإزالة الغابات، ومن صناعتهم الملوثة للبيئة، واتهامهم بالتسبب في ارتفاع درجة حرارة الأرض، والقضاء على الكائنات الحية، واتهموا الإجراءات المقترحة للحفاظ على البيئة بأنها أدوات تستخدم ضدهم لمنع الجنوب من اللحاق بالشمال. كيف يعلن الأمريكان قلقهم من قيام البرازيليين بحرق الغابات المطيرة، أو من المصانع الصينية الملوثة للهواء، في الوقت الذي تعد فيه الولايات المتحدة صاحبة النصيب الأكبر من الغازات الملوثة للهواء على كوكب الأرض؟ وإذا كانت البلاد الغنية قلقة للغاية مما يسببه الفقراء من تلوث للبيئة، فكم من التعويضات يدفعونها لكبح جماح التصنيع في الجنوب؟

وكالعادة، أبدت الدول الاسكندنافية استعدادها لتقديم معونات مالية إضافية للمحافظة على البيئة، ولكن ما شهدته الثمانينيات من التحولات التاتشيرية - الريفانية ضد "نزعة الرفاهية" على الصعيدين المحلي والدولي تعنى انصراف الحكومات الأخرى في الشمال عن الاهتمام بقضايا البيئة. وتحولت حقوق الملكية الفكرية، أو احتكار المؤسسات الرأسمالية الخاصة في الشمال لتلك الحقوق، إلى حقل ألغام. وترتب على ذلك تعرض وفد الولايات المتحدة في مؤتمر قمة الأرض لمتاعب جمة جاءت بسبب معارضتها للرقابة الدولية لتنفيذ قرارات المؤتمر المتعلقة بالحفاظ على البيئة من ناحية، وإلحاح الرئيس الأمريكي جورج بوش عن حضور القمة.

ولذلك كانت القرارات والإعلانات و"المبادئ" التي أطلقها مؤتمر ريو أقل كثيراً مما تبدو للعيان. وانتهى "البيان الخاص بمبادئ الغابات" (الذي

دعا للحفاظ على الغابات المطيرة) بعدم تضمن ضرورة الالتزام به بسبب إصرار ماليزيا على أن قطع أى بلد لغاباته شأن داخلي. وجاء النص النهائي لميثاق التغير المناخي (UNFCCC) على نحو ما ذكره اثنان من المحللين بأسلوب مهذب: "تموجًا للكثير من الاتفاقات الصادرة عن مؤتمر ريو، حيث أدت المناقشات ذات الطبيعة السياسية عالية النبرة إلى صياغة نصوص شديدة الضعف"<sup>(١٣)</sup>. المفاوضات التي أعقبت المؤتمر، ودارت حول الأهداف والقواعد الخاصة بالبيئة، مثل تلك التي دارت في مونتريال (١٩٨٧) وكيوتو (١٩٩٧)، والبروتوكولات المتصلة بذلك، ضاقت المحافظين من الأمريكيين الذين كرهوا فرض أى قيود على طريقتهم فى إدارة أعمالهم، ومثلت تحديًا للمعاملة الخاصة التي حظيت بها بلد كالصين. ولكن عدم توقيع الولايات المتحدة على اتفاقية كيوتو ضايق بدوره أوروبا وكندا، والدول الأخرى الساعية إلى تخليص بيئة الكوكب مما تتعرض له من أخطار.

وافقت نتيجة هذه الإجراءات ما كان موجودًا عام ١٩٤٥، ولكنها كانت أقل كثيرًا مما توقعه أصحاب النزعة الدولية ودعاة حماية البيئة للحفاظ على الكوكب الذى نعيش فيه. غير أن الضغوط استمرت، فقد أدى التدهور الصناعى فى روسيا وأوكرانيا إلى تفاقم المشكلات البيئية فى البلدين. وازداد ارتفاع درجات حرارة الكوكب نتيجة قطع وإحراق الغابات فى البرازيل، وأمريكا الوسطى، والهند، وإندونيسيا، كما حدث الشئ نفسه بسبب الصناعة الملوثة للبيئة فى الصين. واستمرت الإدارة الأمريكية والمصالح المالية الكبرى القوية فى معارضة أى ضوابط تفرض على استخدام الوقود، وتعانى " الخطة الزرقاء " الرامية إلى تنظيف البحر المتوسط من التلوث، من المشكلات الناجمة عن التكدس السكانى، وعدم مكافحة التلوث. وأخذت الثلوج القطبية فى الذوبان بسرعة متزايدة، من انتركاتيكا إلى القطب الشمالى

(١٣) التعليق ورد فى مقال Jo Elizabeth Butler and Aniket Ghai, in Seechter (ed.), op. cit., p. 157.

مروراً بالقمم الثلجية فى جبال الألب السويسرية، وازدادت حرارة المحيطات، وتجلى ذلك فى تزايد قوة الأعاصير والعواصف المدمرة الذى نشهده اليوم. ومع تضخم سكان الأرض من ستة بلايين حالياً إلى ثمانية أو تسعة بلايين عام ٢٠٥٠، يصبح صمود النسيج الاجتماعى والبيئى صعباً.

إذن، ما الذى تحسن؟ من المؤكد أننا الآن أكثر إدراكاً لما تتركه أعمال الإنسان من آثار على كوكبنا مما كانت عليه الحال فى ١٩٤٥. من دلالات هذا الإدراك المتنامى، والتغطية الإعلامية لموضوعات البيئة، ومساهمة المنظمات غير الحكومية، والجماعات الكنسية، والمؤسسات فى ذلك، واستخدام الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)، وما زالت هناك حاجة ماسة إلى المضى قدماً فى هذا النشاط. كما أن هناك الكثير من الأمثلة على الاهتمام الكبير بنظامنا البيئى، يتجلى فى إقامة العديد من المحميات فى الغابات، والمستنقعات، ونمو المؤسسات المعنية بالبيئة مثل " صندوق حماية الحياة البرية"، والاهتمام المدهش بالسياحة البيئية فى بلاد مثل كوستاريكا فى مقابل تناقص إنتاج الموز، وإحراق الغابات.

وأخيراً، هناك النظام التعاونى الدولى ذاته الذى يتم معظمه فى إطار نظام الأمم المتحدة، فقد استغرقت المنظمة الدولية - أو الدول الأعضاء - وقتاً طويلاً للاعتراف بأن الحفاظ على الكوكب الذى نعيش فيه جزء من واجباتها، وإن بقيت الكثير من الحكومات التى لا تلتزم بهذه المسؤولية. ومن المعوقات التى تتصل بذلك: الفقر المدقع، وندرة الحاجات الاجتماعى الضرورية، والصراعات الدينية والعرقية العنيفة والدموية التى تعمى الأبصار عن حقيقة انتمائهم إلى الجماعة البشرية الواحدة. كذلك تؤدى معارضة الدول الغنية للاتفاقيات والقرارات الدولية الخاصة بالبيئة إلى الحيلولة دون القيام بعمل دولى مشترك للحفاظ على البيئة ومساعدة الدول الأشد فقراً. وكثيراً ما كانت الأمم المتحدة عدوة لنفسها، فقد كان اختيار

نيروبي مقرًا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) اختيارًا خاطئًا مثل لها حرجًا شديدًا حتى اليوم، لأن ضعف الحكومة المضيفة يجعل نيروبي مكانًا لا يشجع على الزيارة، كما أن الكوادر الدولية ذات الاعتبار تحجم عن العمل هناك، والبرنامج يعاني من قلة الاعتمادات المالية المخصصة له.

غير أن المجتمع الدولي خطا إلى الأمام عندما أدرك أن مستقبله واحد. حقًا كانت هناك إحباطات وانتكاسات بسبب الأزمات وفشل الحكومات، وتوفر الأدلة حول تزايد الإضرار بالبيئة. فقد أعاق التقدم على طريق الحفاظ على البيئة الكونية إهمال بعض الحكومات أو معارضتها لهذا الاتجاه ومعاداتها له، واتساع الفجوة بين الأهداف المعلنة والإنجازات المتواضعة. وهناك الكثير من الهفوات الواضحة، ولكن المجتمع المدني - سواء المنظمات غير الحكومية أو المؤسسات والجمعيات المعنية - لعبت دورها في العمل على تحسين الأداء. ويظل السؤال مطروحًا عن مدى إمكانية حماية الكوكب من قدراتنا على إلحاق الدمار به، مع مراعاة أن سجل ما بعد عام ١٩٤٥ ليس سجلًا مشجعًا.

ويمكننا تقييم رحلة المنظمة الدولية صوب تحسين حقوق المرأة والطفل، والأسرة عامة، بطريقة مختصرة. وكما لاحظنا من قبل، أكد ميثاق الأمم المتحدة الإيمان المطلق " بكرامة الإنسان والحقوق المتساوية للرجل والمرأة". ولم يكن ذلك موضوعًا في حاجة إلى استكشاف على نحو ما حدث بالنسبة إلى البيئة، ولكنه كان مبدأ يجب تطبيقه، فلا يكون مجرد لغو. وكانت نحو نصف الدول التي وقعت ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ تضع قيودًا على حق الاقتراع للنساء، وعلى حقهن في تولى الوظائف العامة، وكان التمييز ضد النساء في المستعمرات على درجة كبيرة من السوء. كما أن الأحوال السياسية والاقتصادية في العقود الأولى التالية للحرب الثانية، حولت الاتجاه إلى أولويات أخرى - على نحو ما ذكرنا من قبل - اعتبرت أكثر

إلحاحاً، وهي إعادة بناء المؤسسات الصناعية والبنية الأساسية، وتشكيل أحلاف جديدة (مثل الناتو)، والعمل على تحقيق الرخاء. ولعل الهدف الأخير كان من شأنه خدمة وضع المرأة، ولكن ذلك لم يتمخض عن شيء.

وعلى نقيض ذلك، كان هناك اعتراف مبكر بالحاجات الضرورية للطفل اجتماعياً وصحياً وتعليمياً، وكان هذا أمراً طبيعياً، فرعاية الطفولة وحمايتها لا صلة لها بالأيديولوجيات أو الجدل السياسى، ومن أجل ذلك تمت العودة إلى قوانين المصانع التى صدرت فى القرن التاسع عشر. كما كان هناك اهتمام آخر عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة، بمعاناة الكثير من أطفال أوروبا من سوء التغذية والأمراض المعوية وشلل الأطفال والجدري والسل، وغالباً ما كان الكثير منهم يتامى. وجاء تأسيس صندوق الطوارئ لرعاية الطفولة UNICEF لمواجهة هذه الأزمة الإنسانية التى اتفق الجميع على ضرورة مواجهتها.

وعند العام ١٩٥٣، أصبح واضحاً أن احتياجات الأطفال ذات أبعاد دولية، وانعكس ذلك على تكوين مجلس الصندوق الذى يضم ٣٦ عضواً غالبيتهم من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وبفضل توالى عدد من المديرين الأكفاء على تلك المؤسسة الهامة حققت سجلاً من النجاح فاق المؤسسات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. ونلاحظ ذلك من المساهمات التى يتلقاها الصندوق كل عام من المؤسسات الخاصة، والجهود المحلية لجمع التبرعات، كما أن بعض شركات الطيران تحرص على دعم الصندوق ورسالته الهامة.<sup>(١٤)</sup>

---

(١٤) يلاحظ المسافرون على الخطوط البريطانية وجود أكياس UNICEF لجمع التبرعات من العملات الأجنبية، ومنذ ١٩٩٤ تم جمع ٢٩ مليون دولار من تلك التبرعات، انظر:

وقد توج ذلك بانعقاد " القمة الدولية للطفولة " بمدينة نيويورك عام ١٩٩٠، التي جاءت - كالعادة- متقلبة بالأعمال. فقد كان هناك " عشرة أهداف عامة، وسبعة عشر هدفاً فرعياً أعدت للعام ٢٠٠٠ مع أهداف للأعوام الخمسة حتى ١٩٩٥"، وتم تضمين تلك الأهداف جميعاً " الإعلان العالمي للحفاظ على الطفولة وحمايتها وتنميتها". ثم صدرت " الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل". وصدقت عليها جميع الدول، وبدأوا اتخاذ الخطوات الأولى تجاه تحقيق تلك الأهداف الدولية (ولم يمتنع عن التصديق على الاتفاقية سوى الولايات المتحدة الأمريكية والصومال). ويصعب القول إن هذه الإعلانات والاتفاقات الدولية لم تكن كافية، نظراً لتزايد سكان العالم بسرعة كبيرة. وصاحب الخطوات المتقدمة في الكثير من أنحاء العالم (برامج التحصين ضد الأمراض، مشروعات تنقيه المياه، مراكز رعاية الأمومة والطفولة)، صاحبها ضغط متزايد من الأعداد الهائلة من المواليد الجوعى والمرضى، وخاصة في معظم بلاد أفريقيا. ولعل أفضل ما يمكن قوله إن حماية الطفولة أصبح منصوباً عليها في اتفاقيات دولية، وإن تصديق الدول على اتفاقية حماية الطفولة حقق مستوى أعلى، وإن العالم وجد في اليونسيف مؤسسة دولية لا تضارعها مؤسسة أخرى في الأداء والالتزام<sup>(١٥)</sup>.

وعلى النقيض من ذلك، كانت الحملة الدولية لتحسين حقوق المرأة مثاراً للجدل دائماً، وسارت بخطى وثيدة، ولم تنطلق إلا عندما انطلقت الحركة النسائية في الستينيات في أمريكا وأوروبا التي كان لها صداها في بقية بلاد العالم (باستثناء الكتلة السوفيتية والصين، اللذين زعموا دائماً أنهم يحققون المساواة النوعية). فإذا كانت هناك ضغوط من أجل تغيير قوانين الطلاق، وتأمين الحقوق، وتكافؤ الفرص، في كاليفورنيا أو كوبنهاجن، فمن

---

(١٥) اختصرنا في هذه الفقرة الوصف الدقيق لقمة الطفولة الموجودة في:

الضرورى أن تكون هناك ضغوط مماثلة فى كلكتا وكيب تاون، بغض النظر عن اختلاف الثقافات. فلم تعد هذه الأجندة محلية، بل أصبحت عالمية، ساربت النزعة الراديكالية فى الجمعية العامة و أجنداتها السياسية، وضغوط النظام الاقتصادى الدولى الجديد، وتزايد الوعى بقضايا الحفاظ على البيئة، مع تصاعد الهجوم على تجاوزات السلطة التقليدية. فقد خضع الرجال البيض الرأسماليون فى الشمال لنفوذ وتأثير نساء الجنوب الملونات، وأنصار البيئة، ومؤيدى الحكومات، والحركات النسائية. كما اقترنت الأجندات الليبرالية بتلبية مطالب الحركة النسائية، وحظيت بتأييد الحكومات والساسة الذكور فى الدول الغنية (مثل بييرترو دو Pierre Trudeau فى كندا).

ولعل ذلك يبرر تشبيه أجندة الأمم المتحدة الخاصة بالمرأة بالجهود القديمة التى بذلت لتحقيق المساواة الاقتصادية على المستوى العالمى. لقد نجح المؤتمر الدولى لحقوق المرأة - الذى عقد بمدينة مكسيكو عام ١٩٧٥ - فى إيجاد معايير للتقدم فى الميدان الدولى، توازت مع التحسن المحلى فى المساواة النوعية فى المجتمعات المختلفة، ومع " صندوق الأمم المتحدة للتنمية النسائية، ومعهد التدريب، ثم قرار الجمعية العامة عام ١٩٧٩ بتبنى "الاتفاقية الدولية لمنع كل أشكال التمييز ضد المرأة". ولكن ثمة شكاً فى أن "عقد المرأة" (١٩٧٥-١٩٨٦) الذى حظى بدعاية واسعة، قد نجح فى تحقيق ذلك كله قياساً بتطلعات وآمال النساء فى العالم. ولا شك أن قرارات مؤتمر مكسيكو مثلت أعلى نقطة وصل إليها مد الأجندة النسائية، ولكن ما لبثت أن أعقبه فتور فى الهمم، وضعف فى الموارد البشرية والمالية.

وهناك أسباب متعددة لتلك الفجوة بين النوايا والإنجازات؛ فقد أدت صدمة البترول عام ١٩٧٣ إلى إبطاء النمو الاقتصادى لعدة سنوات، فيما عدا بعض دول شرق آسيا. وأدى ما تبع ذلك من خفض معدلات الإنفاق إلى إنقاص الاعتمادات الخاصة بجميع البرامج الدولية. وعلى سبيل المثال

اضطر صندوق الأمم المتحدة للتنمية النسوية-الذى كان تمويله تطوعياً - إلى العمل بميزانية ضئيلة، كما عانى " معهد تدريب المرأة " فى جمهورية الدومينكان من عسر مالى. أضف إلى ذلك، ما لقيته قرارات قمة المرأة من اعتراض وهجوم من جانب المحافظين فى الشمال فى نهاية عقد السبعينيات. ولم تبد حكومة تانتشر فى بريطانيا وإدارة ريجان فى الولايات المتحدة اهتماماً بالأجندة النسائية، وخاصة عندما يتعلق الأمر بتحويل أموال دافعى الضرائب لتمويل برامج " عقيمة " مثل منع الحمل والإجهاض، التى كانت محل اعتراض مؤيدى الحكومتين بسبب معتقداتهم الدينية.

ولكن تلك البرامج كانت موجهة لنساء العالم النامى اللاتى يعانين من الضغوط الاقتصادية والسكانية، فقد كان سكان العالم يزيدون ٤٠ مليون نسمة سنوياً خلال عقد الثمانينيات، وجاءت معظم الزيادة فى آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وجاء انتشار الجفاف والمجاعات والصراعات الداخلية ليرك تأثيرات سلبية على الأمومة والطفولة. ولم تعترف بلاد كثيرة بالحقوق القانونية للمرأة من الجزيرة العربية إلى أفريقيا الوسطى، وأدى سقوط الإمبراطورية السوفيتية إلى تدهور مستويات الخدمات الصحية لسكان تلك البلاد فيما عدا النخب الاجتماعية. وشكلت النساء - عام ١٩٨٥ - ثلثى عدد الأميين فى العالم.

وإذا كان المد قد ضعف، فمن الممكن أن يعلو من جديد، ففى مطلع التسعينيات انتهت الحرب الباردة، وحلت سياسات أكثر تسامحاً محل النزعة التسلطية التاتشيرية-الريجانية، ودفع برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولى بفكرة " الأمن الإنسانى"، وأصبحت حقيقة الفجوة النوعية (بين أوضاع الرجال والنساء) أكثر وضوحاً. ولمع لارى سومرز Larry Summers كبير خبراء البنك الدولى عندئذ- عندما قال إن أفضل السبل لتحسين أحوال البلاد النامية هو زيادة فرص التعليم المتاحة للبنات والشابات، وكان ذلك رأياً بعيد



النظر، تلاقى مع ما طالب به العاملون فى الميدان. وإذا كانت الحملة المطالبة بالمساواة النوعية قد وهنت، فقد أن الأوان لانتعاشها من جديد.

فبعد مرور عقدين من الزمان على مؤتمر مكسيكو، عقدت الأمم المتحدة مؤتمراً دولياً طموحاً عن المرأة والتنمية فى بكين (سبتمبر ١٩٩٥). وبانعقاد هذا المؤتمر بدأت الأمم المتحدة التحرك فى هذا الاتجاه، فقد جاء هذا المؤتمر بعد مؤتمرات أخرى عن الطفولة (١٩٩٠)، والبيئة (١٩٩٢)، وحقوق الإنسان (١٩٩٣)، والسكان (١٩٩٤)، كما أعقبه مؤتمر آخر عن السكن والمدن (١٩٩٦). زد على ذلك أن مؤدى هذه المؤتمرات المتعاقبة، أصبحوا الآن يهتمون بالربط بينها. ولفتت ملاحظات الأمم المتحدة على مؤتمر بكين أنظار القراء إلى أن هذا الحدث العالمى له تأثيرات واضحة:

" ابتداء من قمة الطفولة فى نيويورك التى أكدت حاجاتهم، إلى قمة الأرض فى ريو، حيث تم الربط بين الحاجة الماسة إلى الاعتراف بالدور المركزى للمرأة فى التنمية المستدامة، إلى مؤتمر فينا حيث تم تأكيد حقوق المرأة فى المساواة، إلى مؤتمر كوبنهاجن الذى سجل الدور المركزى الذى تلعبه المرأة فى مكافحة الفقر، إلى مؤتمر القاهرة، ثم مؤتمر استانبول فيما بعد، حيث تم تأكيد حق النساء فى مراقبة القرارات التى تؤثر على صحتهن وعلى العائلات والبيوت. كل تلك المؤتمرات مهدت الطريق إلى مؤتمر بكين، وساعدت على إيجاد أرضية جديدة للنضال من أجل المساواة فى الحقوق، وحصول المرأة على دور مركزى فى صنع القرارات على مختلف المستويات فى المجتمع"<sup>(١٦)</sup>.

وبذلك كانت للمؤتمر سمات متميزة، فقد شاركت فيه ١٨٩ حكومة، و ٢١٠٠ منظمة غير حكومية، وثلاثون ألف شخص تجمعوا فى مؤتمرات

---

(١٦) هذا الاقتباس الطويل مأخوذ من الوثيقة التى وزعتها الأمم المتحدة عن مؤتمر بكين، انظر: [www.un.org/geninfo/hp/women2.html](http://www.un.org/geninfo/hp/women2.html)

فرعية موازية، وقام خمسة آلاف إعلامى بتغطية فعاليات المؤتمر. و صدر عن المؤتمر " إعلان بكين وبرنامج العمل"، أكد حقوق المرأة فى المساواة، وأعلن " حق المرأة فى الميراث"، وأدان الاغتصاب باعتباره جريمة حرب، وطالب الحكومات بمراجعة القوانين التى تحرم الإجهاض وذلك تلبية لضغوط الحركات النسوية، وحتى يُرضى الفاتيكان والمسيحيين المحافظين والمسلمين نص على تأكيد " المغزى الاجتماعى للأمومة، ودور الوالدين فى الأسرة وفى تربية الأطفال"، وطالب بمتابعة تنفيذ القرارات بإشراف المجلس الاقتصادى والاجتماعى. وناشد مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة صاحبة العلاقة التنسيق الجيد لعملها، والتركيز الشديد على ما صدر عن المؤتمر من قرارات، وطالب الدول الأعضاء بالالتزام ببرنامج العمل الذى وضعه المؤتمر.

وقد قامت بعض الدول بتنفيذ ذلك. فعلى سبيل المثال، وعدت الهند بزيادة الاستثمار فى التعليم مع التركيز على تعليم البنات والنساء، وأنشأت مفوضية لحقوق المرأة لتلعب دور الادعاء العام فى هذا المجال. وأنشأت الولايات المتحدة مجلس البيت الأبيض للمرأة، والتزمت بحماية المرأة من العنف المحلى. فهل أحدث إعلان بكين تغييراً حقيقياً؟ من الصعب القول بذلك. ومن الجدير بالملاحظة أنه فى غضون المدى الزمنى نفسه الذى عقد فيه المؤتمر (عقد التسعينيات) كانت هناك نماذج لنساء بادرن بإقامة مشروعات خاصة بهن فى الهند وشرقى أفريقيا - على سبيل المثال - (وغالباً ما كان ذلك بدعم من البنك الدولى، وبرنامج التنمية الدولى والمؤسسات الخيرية الأمريكية) وبذلك أصبحن يتمتعن بالاستقلال الاقتصادى. كان هناك تقدم يحدث على الأرض فى مقابل البيانات الرسمية.

غير أن التقدم كان بطيئاً جداً فى الكثير من أنحاء العالم، ومنعدماً تماماً فى أنحاء أخرى. فما يقال عن تلك المؤتمرات وما حققته من أعمال تم

التعبير عنها في التقارير بعبارات براقية، لا يتضمن الإشارة إلى أن هذه المؤتمرات واكبت توسعاً في مهام حفظ السلام في العالم أجمع. ولم يسع منظمو هذه المؤتمرات أن عالم ما بعد الحرب الباردة كان حافلاً بالاضطرابات. ومن الصعب أن نتخيل إمكانية حدوث تقدم في حقوق النساء في البلاد التي مزقتها الحروب والصراعات المحلية، مثل كوسوفو، وجنوب السودان، وليبيريا، وسيراليون. كما كانت هناك مؤشرات عن غياب المساواة في الإرث في عُمان والسعودية مثلاً. ولم تستجب الدول التي تصدر أحكام الإعدام على الزانيات لمطالب بروتوكولات ١٩٩٥، كما لم يرتدع زعماء القبائل الذين يبيحون الاغتصاب الجماعي لنساء الأعداء المهزومين. ورغم حدوث تقدم حقيقي لوضع المرأة في بعض الولايات الهندية، مازالت الكثير من القرى الفقيرة تمارس التمييز التقليدي البغيض ضد النساء، كما أن وأد البنات مازال يمارس في آسيا، وهو ما تكشف عنه إحصاءات التوازن النوعي في تلك البلاد<sup>(١٧)</sup>. وحتى في بلاد واسعة الثراء كالولايات المتحدة الأمريكية تمثل النساء القطاع الأكبر ممن يعانون الفقر.

وأهم مؤشر لتلك الفجوة الواسعة بين الأهداف والإنجازات، يتمثل في إحصاءات الأمم المتحدة ذاتها التي تتسم بالدقة والأمانة. فاللجنة الدولية لمنع كل أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) تنشر تقارير دورية مرعبة عن الاغتصاب الجماعي، والتعذيب، والاسترقاق الجنسي، في مختلف أنحاء العالم. وتشير إحصاءات "صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة" (UNIFEM) إلى تدني أوضاع البنات والنساء في الأقاليم التي تعاني الفقر المدقع. وقد لخص " المرصد الدولي لحقوق الإنسان" The Human Rights Watch في

---

(١٧) راجع المقال المفزع الذي كتبه أمارتياسن:

Amartaya Sen: "More than 100 Million Women Are Missing , " The New York Review of Books, December 20, 1990.

تقريره السنوي عن حقوق النساء، التقرير الذي أعده (UNIFEM) عن أحوال النساء بعد خمس سنوات من مؤتمر بكين عام ١٩٩٥، ولاحظ في التلخيص ما يلي:

"رغم التعهدات التي قطعتها الحكومات على نفسها في بكين، تزداد أوضاع النساء سوءاً في مناطق معينة. وعلى سبيل المثال، زاد عدد النساء الريفيات اللاتي يعانين الفقر المدقع (الذي يهدد بالموت) بنسبة ٥٠% في العقدين الأخيرين، في مقابل نسبة ٣٠% للرجال..... ورغم أن النساء يقمن بثلاثي مجمل ساعات العمل، يحصلن على عُشر الدخل الإجمالي، ويمتكن أقل من عُشر الممتلكات في العالم، كما أن ثلثي الأطفال المحرومين من التعليم في العالم ويقدر عددهم ١٠ مليون طفل هم من الإناث"<sup>(١٨)</sup>

وتشير مصادر أخرى مثل البرنامج الإنمائي الدولي (UNDP)، في إطار مؤشرات التنمية البشرية، إلى أن هذه الأرقام تمثل تقديرات شديدة التحفظ، (مما يعنى أنها قد تزيد في واقع الأمر عن تلك الأرقام).

نحن - إذن - أمام مشكلة، فمن المؤكد أن أجندة المرأة حققت تقدماً منذ العام ١٩٤٥، ولكن ذلك حدث بطريقة مضطربة، فهي واضحة تماماً في المناطق التي لا تكاد تحتاج إلى مساعدة الأمم المتحدة مثل ستوكهولم أو سان فرانسيسكو، ولكنها لا تكاد ترى في الصومال أو السنغال، ويفوق التحيز والتمييز ضد المرأة ذلك بكثير، ربما يعود ذلك إلى أن الفقر يلعب دوراً أكبر في هذا الصدد. وخلال العقد الماضى (١٩٩٥-٢٠٠٥)، لم يكد يتحرك عدد ممن يعيشون على دولار واحد أو دولارين يومياً، وفي أفريقيا جنوب الصحراء تترى أعدادهم بصورة مطلقة، وأكثرهم معاناة الفقيرات من النساء. ويمثل ذلك تدهوراً ملحوظاً في الأحوال الإنسانية، مهما كان عدد

(١٨) انظر : [www.hrw.org/wr2k1/women7.html](http://www.hrw.org/wr2k1/women7.html)

الوكالات واللجان والبرامج التي أقيمت لمعالجة مشكلات المرأة، ومهما بلغ عدد المؤسسات الدولية المعنية من البنك الدولي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وإذا كانت اليونسيف المؤسسة المفضلة بين مؤسسات الأمم المتحدة، فإن نقيضها تمامًا المنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO) وهو أمر يبدو غريبًا. فقد جاء إنشاء المنظمة للحد من سوء التفاهم الناجم عن اختلاف الثقافات والإيديولوجيات، والعمل على تضيق الخلافات بدلاً من اتساعها. وليس للمنظمة ما لمجلس الأمن أو صندوق النقد الدولي من القوة، ولذلك تعجب البعض لذلك القدر من الاهتمام الذي حظيت به المنظمة. وعلى كل، فإن معظم عملها بعيد عن السياسة، يلقي ترحيبًا من جميع الأعضاء، فلماذا أصبحت مثارًا للجدل؟

لعل ذلك يرجع إلى نبرة الطموح العالية التي صيغ بها نظامها الأساسي الذي نص على أنها "تساهم في إقرار السلام والأمن عن طريق الارتقاء بالتعاون بين الدول الأعضاء من خلال التربية والتعليم والعلوم والثقافة، من أجل إشاعة الاحترام العالمي للعدل وسيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة لجميع شعوب العالم، دون التمييز على أساس الأصل العرقي، أو الجنس أو اللغة أو الدين". كانت هذه أهداف تفتقر إلى الوضوح خاصة بالنسبة إلى منظمة لها مجلس إدارة دوري يضم ٥٨ مندوبًا، لا يجتمع سوى مرة واحدة كل عاميين، ولا يتمتع بأي صلاحيات تشريعية. ولعل ذلك يرجع إلى محاولات المنظمة العمل في العديد من الميادين - المناطق الأثرية، إعادة الممتلكات الثقافية المسروقة، الرياضة، المحيطات، مجالات الأحياء، حتى الأنشطة التي تدخل في اختصاص لجان التعاون الحكومي - فنتائج التوصيات التي تصدر عن المنظمة تلقى على كاهلها أعباء جسام تتوء عن حملها، ولكن لا يحظى ما

تقوم به في مجال الثقافة بالاهتمام الدائم من جانب الدول الكبرى الأعضاء في المنظمة الدولية.

والسبب الحقيقي الذي جعل من المنظمة مثاراً للجدل يعود إلى كونها أصبحت أداة تسويق التحيزات الأيديولوجية والعنصرية، تماماً على عكس الأهداف التي أنشئت من أجلها. فالأفكار لا تعرف الحياد وقد شهدت فترة الحرب الباردة صراعاً على كسب عقول شعوب العالم الثالث. وقد أعرب المحافظون في الولايات المتحدة عن غضبهم من اليونسكو لعدم وقوفها إلى جانب الغرب في الحرب الكورية. وفي عام ١٩٥٤، قرر الاتحاد السوفيتي الانضمام إلى المنظمة بعد انقضاء نحو عقد من الزمان على تأسيسها شابه الشك في أهدافها، واتهامها بأن تعمل على تسويق الليبرالية، وحذت البلاد الاشتراكية حذو الاتحاد السوفيتي. وبالطبع حصلت الدول النامية المستقلة حديثاً على عضوية المنظمة. وما لبثت المنظمة أن أصبحت منبراً للتعبير عن الأفكار المعادية للغرب، بسبب احتدام الصراعات في كل مكان - وخاصة صراع الشمال والجنوب حول النظام الاقتصادي - ولأن المؤسسات القوية بالأمم المتحدة كانت إما بيد الدول القوية الغنية، أو كانت مجمدة بسبب ظروف الحرب الباردة. وجاء الكثير من الصدام الأيديولوجي حول فكرة تدخل الدولة. ولما كان الكثير من الدول الحديثة العهد بالاستقلال تمر بمرحلة بناء الدولة الوطنية، فقد ناصرت مبدأ التدخل الحكومي والتوزيع العادل للثروات، ونبذت النزعة الليبرالية الأمريكية. هذه الخلافات بدت في أماكن مختلفة بما فيها مشروع اليونسكو لمراجعة محتوى المقررات الدراسية (وخاصة كتب التاريخ بالمدارس) التي بدت عملاً نبيلاً يساعد على تخليص الفرنسيين والألمان من الثقة المفقودة بعد ١٩٤٥، ولكنه لم يكن مشروعاً جذاباً بالنسبة إلى المحافظين إذا تطرق التدريس إلى تناول موضوع الحاجة إلى نظام اقتصادي دولي جديد.

وكان الموضوعان اللذان أثارا حنق أمريكا وبريطانيا وبعض دول الشمال الأخرى هما: موقف المنظمة من إسرائيل، والدعوة إلى نظام إعلامى عالمى جديد. فقد رفض المؤتمر العام للمنظمة فى ١٩٧٤ حق إسرائيل فى عضوية أى مجموعة إقليمية، وأدان إقدامها على تغيير المباني التاريخية بمدينة القدس، وطالب المؤتمر المدير العام لليونسكو بتولى الإشراف على النظام التعليمى فى الأراضي العربية المحتلة، وهو اقتراح يستحيل تنفيذه دون موافقة السلطات الإسرائيلية. ومن الواضح أن عدم القبول باحتلال القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة، كانت وراء صدور تلك القرارات. ولما كان احتلال الأراضي العربية موضوع صراع سياسى مكانه مجلس الأمن والجمعية العامة، فإن ذلك عد تجاوزاً لمهمة المنظمة. ونتج عن ذلك أن ثارت شكوك بعض الساسة الأمريكان تجاه اليونسكو والمنظمة الدولية عامة. وازداد المناخ توتراً عندما نجحت الدول العربية - بعد ذلك بعام واحد- فى إقناع الجمعية العامة بإصدار قرار ساوى بين الصهيونية والعنصرية.

وفى الوقت نفسه تقريباً، ثار نزاع حول الضغوط التى قامت بها الدول النامية للمطالبة بنظام إعلامى واتصال دولى جديد. ويرجع ذلك إلى ضيق تلك الدول من هيمنة المؤسسات الإعلامية الغربية، مثل الإذاعة البريطانية (BBC)، والإذاعة الأمريكية (CBS)، ووكالة رويترز (Reuters) للأنباء وغيرها من وسائل الأعلام التى روجت لأفكار اقتصاد السوق، وشوهدت النظم المعمول بها فى بلاد أخرى. ومثلما كانت الحال بالنسبة إلى قضية المباني التاريخية فى القدس، اعتبرت قضية صحة ونزاهة الصحافة الدولية خارج إطار اختصاص اليونسكو. غير أن إعلان اليونسكو الخاص بالإعلام عام ١٩٧٨ الذى دعا إلى وضع ضوابط على حرية الصحافة والإذاعة، جر المنظمة إلى حقل ألغام كانت فى غنى عن الوقوع فيه. لقد كانت هيمنة

الإعلام الغربي على الخدمات الإخبارية الدولية تتطوى على قدر من المبالغة عندئذ وحتى اليوم، مما يعنى أن قواعد اللعبة بين الشمال والجنوب لم تكن عادلة. ومن الممكن أن يكون هناك بعض الاختلاف فى الآراء على نحو ما حدث فى الجدل حول دور الدولة وحدود سلطة المنظمة الدولية، ولكن محاولة قلب التوازن بقرار سياسى صادر عن اليونسكو، وأن يكون من بين ما نص عليه من أفكار حق الدولة فى الترخيص للصحفيين (الأجانب)، كان تجاوزاً غير عملى، زود نقاد اليونسكو بالذخيرة الحية.

واقترن ذلك كله بتزايد الأدلة على سوء إدارة المنظمة على الصعيد المركزى، فقسم كبير من العاملين فيها يحتلون مبنى اليونسكو الجديد باهظ التكلفة، فى رقم ٧ ميدان فونتونى بباريس، وكان ٨٠% منهم لا يعملون بالدول النامية على الإطلاق، وذهب ٦٠% من ميزانيتها للمرتبات، وهو رقم مرتفع بكل المعايير. وكان المدير العام الدكتور أحمد مختار إمبو معروف فى الغرب بعدم الكفاءة، يحابى الأقارب والمعارف والمناهضين للغرب فى التعيينات فى الوظائف، وخلق العديد من مناصب "المستشار الشخصى للمدير"، وورط المنظمة فى أمور سياسية محضه. وفى عام ١٩٨٤ كان لدى بريطانيا وأمريكا مبررات كافية للانسحاب من اليونسكو، ولم يؤد ذلك إلى حرمان المنظمة من مساهمتها المالية (كانت الولايات المتحدة وحدها تدفع نحو ٢٥% من ميزانية اليونسكو) فحسب، بل وضع علامة استفهام ضخمة حول مشروعيتها. وتصدت الحكومات المؤيدة لليونسكو للدفاع عنها، ولكن أحدًا لا ينكر الضرر الجسيم الذى أصاب المنظمة<sup>(١٩)</sup>.

كان ذلك أمرًا مؤسفًا لأنه صرف الأنظار عن الميادين والمشروعات التى كان يعمل بها موظفو اليونسكو الأكفاء، مثل أبحاث المحيطات،

(١٩) هناك تلخيص جيد لمسألة انسحاب الولايات المتحدة من اليونسكو فى:

Mark F.Imber, The USA,ILO,UNESCO and IAEA: Politization and Withdrawal in the Specialized Agencies (Baingtoke,1989) , chap.5.the UNESCO Case.



ومشكلات التصحر، وأبحاث بيولوجيا الخلايا، والمحافظة على الآثار المعرضة للخطر، وتحديد مواقع الآثار المتصلة بالتراث الإنساني وحمايتها، وفوق ذلك كله تدريب المعلمين وبرامج محو الأمية في الدول النامية والمجتمعات التي مزقتها الحروب. والبرامج الأخيرة كانت مثاراً للجدل، مثل برامج تعليم اللاجئين الفلسطينيين في معسكراتهم. ولكن من الملاحظ أنه عندما أعلن الرئيس جورج بوش أمام الجمعية العامة في سبتمبر ٢٠٠٢ أن الولايات المتحدة قد تسترد عضويتها باليونسكو، انتعشت الآمال في أن تكون المهمة التالية لليونسكو مساعدة أفغانستان في إعادة بناء نظامها التعليمي والثقافي<sup>(٢٠)</sup>. وفي ظل قيادة جديدة للمنظمة غير مُسيّسة ومنضبطة، طالبت الحكومات العربية المختلفة المنظمة بالبحث عن سبل للتغلب على الحساسية المتبادلة بين الغرب والعالم الإسلامي، وهو أمر يتطلب عملاً شاقاً، ولكنه علامة طيبة أن اليونسكو تحاول أخيراً العودة إلى ممارسة اختصاصها بالمساعدة على تلافى " صدام الحضارات ". فإذا تابعت ذلك، فأمامها الكثير مما يجب عمله.

ولا تعنى هذه التحسينات الأخيرة أن المنظمة قد حققت النجاح الآن. فهي لا تزال تعاني من الخلل بين أجور موظفيها وتكاليف مشروعاتها، وما زالت معظم إداراتها تتركز في باريس، وهي لا تزال تبذل الكثير في مشروعات تدخل في اختصاص مؤسسات أخرى مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) واليونسيف والبنك الدولي (مثل برامج تعليم البنات، والتدريب العلمي، ونقل التكنولوجيا). كما ما زالت الشكوك تساور المحافظين حولها، حتى أن من بينهم من يفضل إلغائها تماماً.

---

(٢٠) كانت حكومة بلير قد أعادت بريطانيا إلى اليونسكو عام ١٩٩٧، حول عودة أمريكا راجع صحف يوم ١٣ سبتمبر ٢٠٠٢ وهي:

The Guardian , The washington post,the New york Times.

وتمثل قصة اليونسكو- من ناحية - ما يجرى للأجندات الناعمة للأمم المتحدة، وما تعانيه من أعراض، فهي أو حتى العالم، لم يقترب من الأهداف التي أعلنها في الأربعينيات، ولم يستطع عمل إلا القليل في بعض المجالات مثل التسامح الديني والعرقى وفقر النساء. والكثير من المنظمات تتداخل اختصاصاتها، وتحمل من الأعباء ما ينوء به جهازها المحدود القدرات. وعلينا أن نرجع إلى ما جاء في تقرير مؤسسة بروكنجز، من أنه لا يزال هناك " الكثير مما يجب القيام به"، سواء في المجال الاجتماعي أو البيئي أو الثقافي.

ولكن، ثمة طريقة أخرى أكثر ايجابية للنظر إلى تلك التجارب الأولية التي عرفها العمل الدولي في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. فعندما كتب ميثاق الأمم المتحدة كان سكان الكوكب الذي نعيش فيه يزيدون قليلاً عن البليونى نسمة، وبعد حوالى نصف القرن قفز تعداد سكان الكوكب إلى ستة بلايين نسمة (عام ٢٠٠٠)، هذه الأفواه الأربعة بلايين هي الإضافة الخالصة للبشرية في زمن بالغ القصر لم يعرفه التاريخ من قبل، ألفت حاجاتهم الطبيعية إلى المأكل والملبس والمسكن والرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل، بأعباء جسام على المجتمع الدولي وعلى بيئة كوكبنا. وما زال الكثير من هذه الحاجات ينتظر الإشباع عند أكثر أهل الأرض فقراً على أقل تقدير، وتم إشباعها جزئياً عند غيرهم، ولكن من الصعب أن نتصور حجم الدمار والخراب والاستنزاف الذى يصيب كوكبنا من جراء هذه البلايين الستة من البشر فى غيبة أجندات الأمم المتحدة الاجتماعية والبيئية والثقافية، وفى غيبة المؤسسات الدولية التابعة لها التى تؤدى عملها على نحو ما فعلت، أداء ضعيفاً أو مناسباً، حتى تضع برامجها موضع التطبيق العملى على الأرض. إنه سجل معقد، ولكن من الصعب تصور مجريات الأمور على نحو آخر.



## الفصل السادس

### تحسين الوضع العالمى لحقوق الإنسان

لعل من الحماسة أن نذهب إلى أن أجندة الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان قد تجاوزت غيرها من الأجندات الموازية، فى وقت نرى فيه المذابح وأعمال التطهير العرقى قائمة على قدم وساق. ولكن تأثير نظام حقوق الإنسان الدولى قطع شوطاً طويلاً منذ دخلت قوات الحلفاء معسكرات الاعتقال النازية فى مايو ١٩٤٥، واكتشفوا الفظائع الهائلة التى كانت تجرى هناك،(\*) وتعهد العالم بالحد من الممارسات اللاإنسانية التى يمارسها البعض ضد غيرهم من البشر. وطالما أننا عبرنا - هنا وهناك - عن عدم ارتياحنا للطريقة التى عولجت بها الآمال الكبار خلال ستين عاماً من عمر المنظمة الدولية، لن يقبل أحد بهذا الزعم، ولذلك يقع على عاتق من يزعمون أن تقدماً قد حدث بالفعل، أن يقيموا البرهان على صحة ذلك.

وقد سبقت الحملة التى دعت إلى حقوق الإنسان والتسامح الفظائع التى حدثت فى معسكرات الاعتقال النازية خلال الحرب العالمية الثانية، وكانت تلك الدعوة ذات جذور عميقة فى العقائد المسيحية والبوذية.\*\* غير أن حقوق الإنسان كمصطلح سياسى فكرة حديثة برزت فى أواخر القرن

---

(\*) كان أول ضابط بريطانى تظاً أقدامه معسكر برجن بلسن Bergen - Belsen هو الكابتن براين أورقهارت Brian Urquhart، وقد قدم وصفاً للمعسكر فى مذكراته، ومن السهل أن نقف على الأسباب التى جعلته ورفاقه يسعون من أجل عالم أفضل، انظر:

Brian Urquhart, A Life in Peace and War, pp. 81-84.

(\*\*) يبدو أن المؤلف لا يعرف ما لكرامة الإنسان وحرية من مكانة فى الإسلام (المترجم).

الثامن عشر. (١) فقد كتب توماس بين Thomas Paine كتابه " حقوق الإنسان"، وتحدث الدستور الأمريكي عن " حقوق معينة لا يمكن إهمالها"، وأعلن رجال الثورة الفرنسية نضالهم من أجل " حقوق الإنسان وحقوق المواطن". وفى القرن التاسع عشر، نظم الأنجليكان الإنجليز من أمثال وليم ويلبرفورس William Wilberforce حملة ناجحة لإلغاء تجارة الرق ثم الاسترقاق نفسه، إضافة إلى إلغاء التمييز ضد الكاثوليك فى بريطانيا كلها. وكانت قوانين الحرب - وخاصة ما اتصل بمعاملة المدنيين خلال الحروب - آخذة فى التطور وخاصة فى الغرب، على أقل تقدير. فقد أدان وليم جلاستون Gladstone - رئيس الوزراء البريطانى - الفظائع التى شهدتها البلقان فى السبعينيات من القرن التاسع عشر. ودعا الرئيس الأمريكى وودرو ويلسون Woodrow Wilson، فى المبادئ الأربعة عشر التى أعلنها عام ١٩١٨، إلى حق الشعوب فى تحقيق المصير، كرد فعل صريح لغزو بلجيكا والصرب وغيرهما من الدول الأوروبية الصغيرة، ثم انسحب ذلك - تدريجيا - على المستعمرات. وفى عام ١٩٤١، وقع الرئيس الأمريكى روزفلت، ورئيس الوزراء البريطانى تشرشل " ميثاق الأطلنطى " الذى أعلن حق جميع الشعوب فى الحرية والحياة الكريمة. وأعلنت جمهورية ألمانيا الاتحادية (ألمانيا الغربية) الالتزام " بالحرية الأربعة " على نطاق واسع (٢)

---

(١) هناك من يرى أن حقوق الإنسان لم يتم القبول بها فى العصور القديمة، انظر:

E. Pagels, " Human Rights Concept ", Annals of the American Academy of Political and Social Science 422 (March 1979).

كما استبعدنا فكرة وجود جذور قديمة للفكرة تماما، واعتبر أن توماس بين ومعاصريه دفعوا بالفكرة على أساس أن مفهومها لم يكن معروفا، انظر: K. Sellar, The Rise and Rise of Human Rights (Stroud, 2002).

(٢) هناك تحليل للحوادث والحملات الأولى فى الكتاب التالى استفدنا به فى هذا الفصل:

Paul Gordon Lauren, The Evolution of International Human Rights (Philadel Phia, 1998).

وتعد الفترة ١٩٤٥ - ١٩٤٨ نقطة الانطلاق على طريق حقوق الإنسان. فقد اختلف النظام الدولي لحقوق الإنسان - الذى وضعتة الأمم المتحدة عندئذ - اختلافاً نوعياً عما كان قبله، حتى ما تم طرحه فى عصر التنوير، لأن تلك الإعلانات لحقوق الإنسان لم يكن لها مكان فى القانون الدولي، بمعنى أن الحكومات لم تتعهد فيما بينها بالالتزام بها. وكانت "قوانين الحرب"، رغم أهميتها، مجرد قواعد تتعلق بالأعمال العسكرية، وخاصة ما تعلق بمعاملة المدنيين، وليست مكوناً أساسياً لحقوق الإنسان على مر الزمن (وذلك رغم إقرار مؤتمر لاهاى للسلام فى ١٨٩٩ و١٩٠٧ لقوانين الحرب). غير أن مواد ميثاق الأمم المتحدة غيرت ذلك تماماً.

ولكن الخلاف مازال قائماً حول مدى التغيير الذى دخل على حياة الناس - تحديداً - بإقرار ميثاق الأمم المتحدة النظام الدولي لحقوق الإنسان. ورغم أن صياغة ديباجة حقوق الإنسان الدولية دقيقة وواضحة، رأينا من قبل أنها جاءت مصاحبة للفقرة السابعة من المادة الثانية التى نصت على أن: "ليس هناك فى هذا الميثاق ما يلزم الأمم المتحدة فى الأمور التى تدخل فى إطار السلطة المحلية لأى دولة، ولا تتطلب تقدم أعضاء الأمم المتحدة بطلب لتسويتها..." كيف يستطيع مواطنو العالم وحكوماتهم التوافق مع حقوق الإنسان الدولية مع اعتبارها من أمور السيادة الوطنية؟

وزاد الإعلان العالمى لحقوق الإنسان (الصادر فى ١٩٤٨) الأمور تعقيداً، رغم كونه يمثل جهداً دولياً لدعم وتعريف حقوق الإنسان<sup>(٣)</sup>. فقد رجح الإعلان كفة حقوق الأفراد على حساب الدولة، وإن كان ذلك على الورق. كما أنه تأثر بالأعمال الفظيعة التى حدثت خلال الحرب العالمية الثانية،

---

(٣) نص الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، والوثائق الأخرى الهامة جمعت فى عمل صادر عن الأمم المتحدة ذاتها، اتخذنا منه مصدراً رئيسياً لهذا الفصل:

فالفقرة الثانية من الديباجة تشير إلى: "عدم اعتبار وإنكار حقوق الإنسان الذى نتج عنه الأعمال البربرية التى ألمت الضمير الإنسانى...". رغم ذلك كله، جذب الإعلان اهتماماً عالمياً واسعاً، بسبب الدور التأمري لإليانور روزفلت رئيسة لجنة حقوق الإنسان التى تلقت سيلاً جارفاً من العرائض من كافة أنحاء العالم تدعو إلى معاونة المنظمة الدولية للشعوب حتى تتخلص من التعديات المحلية على حقوق الإنسان، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، ذلك الالتماس الذى تقدم به دى بوا W.E.B. Du Bois إلى الأمم المتحدة للعمل على إنهاء التمييز ضد "مواطنى الولايات المتحدة الذين ينحدرون من أصول زنجية"، وهو الالتماس الذى لقي اهتماماً من الوفود الآسيوية والأفريقية القليلة، كما استغلته الحكومة السوفيتية لإحراج أمريكا (فى الوقت نفسه الذى كان فيه ستالين يمارس الإرهاب ضد شعبه، ويرفض الإعلان العالمى لحقوق الإنسان باعتباره ماساً بحقوق السيادة الوطنية للدولة).

ورغم الاختلاف حول طبيعة مضابط لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فقد مضت قدماً فى عملها يعاونها عدد من كبار المتقنين والمفكرين فى العالم من علماء الفلسفة، والقانون، والأدب، والتاريخ، والعلوم الاجتماعية، بما فيهم ه.ج. ويلز H.G. Wells العالم العجوز المعطاء. ولعل العالم الفرنسى رينيه كاسان Rene Cassin كان أكثرهم نفوذاً، فقد وجه عناية للجنة إلى الدراسات فى الفكر الكاثوليكي التى تعود إلى عقود خلت، حول تهذيب سلوك الرأسمالية نحو ضرورة احترام كرامة الفرد، ولما كان كاسان ابناً لتاجر يهودى فقد أبدى اشمئزازه من المحرقة. وسواء كانت من عمل مجموعة قامت بصياغتها، أو كان كاسان قد تولى مهمة الصياغة وحده، فقد جاء الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وثيقة رائعة تغطى مجالاً هاماً<sup>(٤)</sup>

(٤) تدين الفقرات الخاصة بالإعلان العالمى لحقوق الإنسان إلى الأعمال التالية:

Lauren, op. cit., chap. I; M. Glen Johnson and Janusz Symonides, The Universal Declaration of Human Rights: A History of Its Creation and Implementation, 1948 – 1998 (UNESCO Paris, 1998), pp. Human Rights: Origins, Drafting and Intent (Philadelphia 1999), passim.

ويبدأ الإعلان إحدى عشرة مادة صيغت على نسق الدستور الأمريكي والإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان، من حيث إقرار المساواة بين جميع البشر، وحق كل إنسان في الحياة، والحرية، والأمان. تليها المواد (من ١٢ - ١٧) التي تتضمن ما يمكن أن نسميه بالحقوق المدنية، مثل حق الزواج، وحق الملكية، وحق حرية الانتقال، وغيرها. والقسم الثالث (المواد ١٨ - ٢١) الذي أصبح يعرف باسم "إيوان كاسان" الذي يعود إلى الأصول التاريخية في المدنية الأثينية، ويتناول الحقوق السياسية الديمقراطية، معلنا حق المواطنين في عقد الاجتماعات السلمية، وحرية التعبير، وحق المشاركة السياسية من خلال "انتخابات دورية حقيقية" (٥). واتسم القسم الرابع (المواد ٢٢ - ٢٧) بالاتساع المدهش، ويتضمن الحق في الضمان الاجتماعي، وحق الترفيه عن النفس، وحق العمل، وحق الحصول على أجر مساوٍ للعمل المتساوي، وحق الانضمام لنقابات العمال، وحق التمتع بالرعاية الصحية، وحق الحياة الكريمة (الحصول على مستوى لائق للعيش)، والحق في التعليم المجاني الأساسي. والمادة (٢٥) ملفتة للنظر، لأنها حددت الحق في الحياة الكريمة بحيث تضمن "الغذاء، والكساء، والمسكن، والرعاية الصحية، والخدمات الاجتماعية الضرورية، والحق في ضمان في حالة البطالة، أو المرض، أو العجز عن العمل، أو الترميل، أو الشيخوخة، أو نقص مستلزمات الحياة..."

وإذا أخذنا هذه المواد والحقوق التي أقرتها الوثيقة معاً، فسوف نجد أنها تمثل أكبر عطاء لحقوق الإنسان وكرامة الإنسانية، تم طرحه من قبل ومن بعد. ولذلك اعتبرت بمثابة "العهد الأعظم للبشرية" (Magna Carta)،

---

(٥) تعبير "إيوان كاسان" يعود إلى أن الإعلان يقوم على أربعة أقسام شبهت بالأعمدة الرومانية القديمة، ولما كانت متساوية في الطول ومتصلة ببعضها البعض، فهي كإيوان، ولما كان كاسان صاحب الصياغة النهائية (على أرجح الأقوال) فقد نسبت إليه.



وتمت ترجمة الإعلان إلى كل اللغات تقريبًا. وكان موجزًا بالقدر الذى جعل من السهل طباعته على شكل لوحة واحدة علقت فى المدارس والمكتبات فى جميع أرجاء المعمورة. وجاءت طباعتها وموافقة الجمعية العامة عليها لتجعل من إيليانور روزفلت (رئيس اللجنة) بطلة العصر، ولا شك أن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان يعد أعظم وثيقة سياسية فى تاريخ العالم.

ولكن، من المفيد قراءة الوثائق الأرشيفية للمفاوضات والمساومات بين الوفود المشاركة فى اللجنة، التى دارت وراء أبواب مغلقة، والتحفظات التى أبدوها، والانتقادات التى جاءت من الوفود الممثلة للدول التى امتنعت عن التصويت، وأحست بتهديد النظام العالمى الجديد لمصالحها<sup>(٦)</sup>. وقد تم تحويل الالتماسات العديدة التى جاءت من البلاد الخاضعة للاستعمار إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى الذى تجاهلها تمامًا. ولما كانت إيليانور روزفلت تخشى ما قد تتعرض له من هجوم فى بلدها، فقد حذرت من أن دعوة دى بوا Du Bois إلى حقوق الزوج فى الولايات المتحدة فى المساواة بغيرهم من المواطنين، قد تؤدى إلى تدمير المؤتمر. وطالبت الدول صاحبة المستعمرات - ومن بينها فرنسا التى استضافت اللجنة - والبلاد التى بها أقليات من أهل البلاد الأصليين مثل استراليا بتخفيف نبرات الصياغة. واستاء المحافظون الأمريكان من المواد المتعلقة بالعدالة الاجتماعية، واعتبروا كاسان شيوعيًا خفيًا. وتعجب مسئولو المالية فى كل مكان فى العالم من الحقوق التى أقرها الإعلان لما يترتب عليها من أعباء مالية لتحقيق العمالة الكاملة، والمساواة فى الأجور، والتعويضات.

ثم جاءت المواجهة على حلبة الحرب الباردة بصورة لم تكن مفاجئة، وبعد الاجتماع الأول للجنة أعلن الرئيس الأمريكى "مبدأ ترومان" (مارس

(٦) المفاوضات والمساومات والتحفظات التى دارت خلف الأبواب مغطاة جيدًا فى:

Morsink, op. cit., passim; Lauren, op. cit., chap. 7.

١٩٤٧) الذى أعلن أن العالم الآن يواجه اختياراً بين الشمولية والحرية. وانغمس الاتحاد السوفيتى فى هذه الحرب الدعائية، فلم يكتف بالهجوم على العنصرية الداخلية فى أمريكا، بل طالب أن يتضمن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان إلغاء عقوبة الإعدام، وهو ما لقى مقاومة الغربيين من دعاء تنفيذ أحكام الإعدام بالرصاص أو الشنق أو الكرسي الكهربائى، وامتنع الاتحاد السوفيتى - فى نهاية الأمر - عن التصويت بحجة أن الإعلان لم يؤيد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تأييداً كافياً (!) كما لم يدن الفاشية. ولم تترشح السعودية إلى المادة الخاصة بحرية العقيدة الدينية، كما اعترضت جنوب أفريقيا على الإعلان لعدة أسباب من بينها " المشاركة فى الحكم " وخاصة أنها بدأت اعتماد سياسة التفرقة العنصرية apartheid. ولم يكن باستطاعة مئات الملايين من شعوب المستعمرات فى أفريقيا وآسيا، وحوض البحر الكاريبى، وغيرها من الأقاليم، أن تجد فرصة للتصويت على الوثيقة الوحيدة التى تعلن إقرار حقوقهم الطبيعية.

ترى.. كيف نقيم الإعلان العالمى لحقوق الإنسان: هل كان خطوة واسعة إلى الأمام بالنسبة إلى البشرية، أم كان وثيقة توافقية مجردة من الإخلاص؟ ذهبت الكثير من حكومات ذلك الزمان إلى اعتبار الإعلان مجرد " إعلان مبادئ " من حق الحكومات أن تأخذ منه ما تراه مناسباً لها، وتهمل ما عدا ذلك، طالما كان قرار الموافقة عليه قد تم فى الجمعية العامة وليس فى مجلس الأمن، فلا يعد ملزماً للدول الأعضاء. ولا شك أن وزارة الخارجية الأمريكية حذرت الوفد الأمريكى من أن يتضمن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان أى صياغة تتعلق بالتطبيق أو وضع القواعد التنفيذية، ولا شك - أيضاً- أن معظم الحكومات حرصت على ذلك. بعبارة أخرى، شتان بين إعلان حق كل إنسان " فى الحصول على التعويضات العادلة"، وإجبار الحكومات على وضع القواعد التنفيذية التى تلزمها بذلك. وبينما نصت

ديباجة الإعلان على أن " كل فرد وكل مؤسسة فى المجتمع " يجب أن يناضل من أجل تحقيق الاحترام للحقوق والحريات المنصوص عليها فى الإعلان، فإن ذلك الإعلان يختلف عن ميثاق الأمم المتحدة بما اشتمل عليه من أمور على الدول الأعضاء الالتزام بها.

غير أن الإعلان كان خطوة إلى الأمام فى قصة البشرية لا يجب التوصل منه تتصلاً تاماً، لأن الأعداد الكبيرة من المجموعات والأفراد (الاتحادات الوطنية والدولية - البرلمانات - ناشطى حقوق الإنسان - نقابات العمال - الحركات النسائية - الكتاب والعلماء والمفكرين) أولئك الذين تطلعوا إلى صدور هذه الوثيقة وناضلوا من أجل ذلك، لم يروا فى صدورها خاتمة القصة، بل بدايتها. وشعرت جماعات الضغط التى تمثل الطوائف الدينية والعرقية التى تعرضت لمأسى الكساد العالمى الكبير وفضائع الحرب العالمية الثانية، أن صدور الإعلان قد زودها بالقوة الدافعة لحركتها، ورأت فيه خطوة أولى على طريق يحتاج المضى عليه إلى التكاتف والتآزر من أجل تحويل حقوق الإنسان العالمية إلى حقيقة ملموسة.

أضف إلى ذلك، أن الإعلام أصبح لديه موضوع يركز الاهتمام عليه، ولا يقتصر ذلك على الصحافة اللبرالية فى الغرب، بل يمتد إلى صحف المعارضة فى البلاد التى تتعدى على حقوق الإنسان. وأصبحت هنا معايير لقياس مدى التزام الحكومة بتحويل أقوالها إلى أفعال، والتميز بين ما هو إيجابى وما يتسم بالسلبية. وأخيراً، هناك حكومات أخذت الإعلان العالمى لحقوق الإنسان مأخذ الجد، وأقامت وكالات وإدارات خاصة لمعالجة القضايا الخاصة بحقوق الإنسان (وينسحب ذلك على معظم الدول اللبرالية المهتمة بالرفاه الاجتماعى فى الشمال). وكان عدد تلك الدول قليلاً فى بداية الأمر، ونظراً لارتباط الإعلان بالمجتمع المدنى الدولى بدأت تتزايد أعداد الدول المعنية، وما لبث التصريح أن دبث فيه الحياة بسرعة، على حد قول لورين

Lauren. ولما كان صدور الإعلان عن الجمعية العامة بأغلبية كبيرة دون أن تكون هناك أصوات رافضة (إذ اقتصر الأمر على الامتناع عن التصويت) فإنه - في رأى فيرار Farer وجاير Gaer - " أصبح محددًا ملزمًا لسلوك الدولة"، وتلك بداية لا بأس بها على أى حال.<sup>(7)</sup>

ولكن، كيف تم التعامل مع الإعلان العالمى لحقوق الإنسان؟ هنا نجد سجل حقوق الإنسان يغلب عليه الخط، والإحباط أحيانًا. فعلى الصعيد المؤسسى، برز الضعف الوراثى فى نظام الأمم المتحدة على الفور. كانت الإدارة المركزية هى " لجنة حقوق الإنسان " التابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى، وبالتالي للمجلس الاقتصادى والاجتماعى، وبذلك لم يزد مركزها القانونى على غيرها من اللجان الأخرى مثل لجنة الأمم المتحدة للإحصاء أو لجنة المخدرات، فهى تقدم التقارير والمشورة، ولكنها لا تصدر القرارات. وجاء إنشاء " لجنة الأمم المتحدة لأوضاع المرأة " ليقطع جانبًا من اختصاص لجنة حقوق الإنسان، واقتطعت اللجان الخاصة بالتجارة بالجنس، والجرائم الدولية، والحد الأدنى لسن زواج البنات جانبًا آخر من دائرة الاختصاص. يمكن القول إن الأمم المتحدة أصدرت العديد من القرارات، وأقامت المؤسسات الجديدة المختلفة فى مجال حقوق الإنسان. فالسنوات الخمس عشرة الأولى شهدت تتابع صدور الإعلانات تلو الأخرى: اتفاقية أوضاع اللاجئين (١٩٥١)، واتفاقية الحقوق السياسية للمرأة (١٩٥٢)، والقواعد السياسية للحدود الدنيا لمعاملة السجناء (١٩٥٥)، والاتفاق الدولى لإنهاء كل أشكال التمييز العنصرى (١٩٦٥).

غير أن التغيير الكبير جاء به القرار الخاص بإصدار ميثاقين توقعهما الدول الأعضاء، أولهما عن الحقوق المدنية والسياسية، وثانيهما عن الحقوق

(7) Lauren, Evolution of International Human Rights, p. 239; J. Farer and Felice Gaer, " The UN and Human Rights: At the End of the Beginning ", in Roberts and Kingsbury (eds.), United Nation, Divided World, p. 248.

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن ثم تقويض دعائم التوازن الذى صنعه كاسان فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان.<sup>(٨)</sup>

ولم يخل تنفيذ ذلك من الكثير من الجدل، فلم يتم تبني الميثاقين إلا عام ١٩٦٦. وليس من الغريب أن ما أثير من جدل حول الميثاقين كان قريباً مما أثير فى ١٩٤٦-١٩٤٨ حول طبيعة الإعلان العالمى لحقوق الإنسان. فقد ذهب دعاة إصدار ميثاق واحد إلى خطأ التورط فى الفصل بين الحريات السياسية وغيرها من الحريات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لأن وجود الأولى دون الأخرى سوف يجعل من تلك الحقوق حقوقاً اسمية محضة، وأن القدرة على التصويت الحر فى الانتخابات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتأمين العيش الكريم. أما دعاة الفصل بين الميثاقين، فذهبوا إلى أن الحقوق المدنية والسياسية هى وحدها التى لا تقبل الفصل، ويمكن أن يوفر القضاء الحماية لها فى حالة تعرضها لعدوان الدولة، وأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذات طبيعة إعلانية تعبر عن التطلع إلى المجتمع المثالى، تقف العديد من العقبات فى وجه النضال من أجلها، ولكنها لا تبدو ملحة. ولذلك عندما أبرم " الميثاق الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية " عام ١٩٦٦، لم تتقاعس الدول الأعضاء عن التوقيع والتصديق عليه، لأنها رأت أن النص على الحق فى الضمان الاجتماعى، والتعليم، والمسكن، والغذاء، إنما هى مجرد " تطلعات " لا تلزم الحكومات، وإن من حق الحكومات أن تتعامل مع هذه " التطلعات " بالطريقة التى تناسبها. فقد تعمل السويد والدمرك على أن توفر لمواطنيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والخدمات الصحية من المهد إلى اللحد، ولكن الولايات المتحدة المحافظة لا تفعل ذلك، رغم عدم اعتراضها على الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى يغطى

---

(٨) هناك ملخص جيد لقرار إصدار الميثاقين ومتابعة آليات تنفيذهما فى:

الحقوق السياسية والقانونية. كما أن ثلثي دول العالم لا تمتلك القدرة على ذلك حتى لو كانت لديها ازرغبة فيه. ولعل أفضل ما يمكن قوله إن هذين الميثاقين قد دعما حقوق الإنسان، وجعلا من أجندة حقوق الإنسان موضوعاً عاماً أثقل وزناً من ذى قبل. ولما كنا قد ناقشنا الأجندات الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة فى فصل سابق، سوف نركز هنا على المسيرة الطويلة الوثيدة لتحقيق الحريات المدنية والسياسية، والحق فى عدم التعرض للاعتقال والتعذيب والقتل، والإبعاد عن الوطن، والحرمان من حق التعبير أو حق التصويت، وعدم التعرض للتمييز على أساس عرقى أو دينى أو ثقافى. هذه جميعاً تمثل العمود الفقرى للأجندة الدولية لحقوق الإنسان فى الماضى والحاضر على السواء. وتمثل هذه الأجندة بدورها التمييز بين التطلعات الكبرى والنتائج المتواضعة.

وقد حدث تقدم على مستويين مثل كل منهما دعماً لصاحبه: أولهما مجال الرصد والمراقبة المستمرة، والآخر توسيع دائرة الوعي العام بتلك الحقوق وزيادة مساحة التطلعات العامة تجاهها. وتوازى قصة الرصد والمراقبة ما ذكرناه من قبل عن الأجندات الاقتصادية والاجتماعية، وقد كان الميثاقان أداتين لوضع معايير عالمية، وإرساء نظام لجمع المعلومات والتقارير، للوقوف على مدى الالتزام بالمبادئ التى جاءت بالميثاقين. وتقرر اجتماع " مجلس الأمم المتحدة لمحاربة الجريمة ومعاملة السجناء " مرة كل خمس سنوات للنظر فيما تم إحرازه من تقدم (أو تقاعس) فى هذا المجال. وكان على كل الدول الأعضاء أن تقدم تقارير عن الخطوات التى قامت باتخاذها وفقاً للميثاق فيما تصل بمكافحة التمييز العنصرى، وتتولى " لجنة منع التمييز العنصرى " فحص هذه التقارير وتصنيفتها واستخلاص النتائج منها. وقرر المجلس الاقتصادى والاجتماعى - عام ١٩٥٦ - أن تقوم كل الدول الأعضاء بإرسال تقرير كل ثلاث سنوات إلى الأمين العام للأمم

المتحدة، تبين فيه ما تم إنجازه في مجال تنفيذ المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما كان على المؤسسات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة أن تفعل الشيء نفسه. وطُلب من " منظمة العمل الدولية " أن تقدم تقارير عن الحالات التي يتم فيها تسخير الأفراد للعمل أو حالات الاسترقاق. وتضمنت آليات العمل في بعض مراحلها تلقي شكاوى فردية، على نحو غير مسبق.

وإذا أخذنا في الاعتبار تفاصيل الانتهاكات التي لحقت بتلك القرارات (في الصفحات التالية) فقد يؤكد ذلك ما ذهب إليه نقاد الأمم المتحدة من المحافظين، الذين رأوا في الأمم المتحدة إطاراً للأفكار المثالية الحاملة البعيدة عن الواقع، وأنها بارعة في خلق وظائف ذات رواتب كبيرة في جهازها البيروقراطي في جنيف أو نيويورك، ولكنها فاشلة في أداء مهامها. غير أن من الممكن القول إن عملية جمع البيانات وإصدار التقارير تعد من أفضل السبل للإبقاء على اهتمام العالم بقضايا حقوق الإنسان، وإجراج الحكومات التي تنتهك تلك الحقوق. أضف إلى ذلك أن مراقبة وكالات الأمم المتحدة لأوضاع حقوق الإنسان ما لبثت أن توازت مع عمل المنظمات غير الحكومية القوية، والمؤسسات الكنسية، ووكالات الغوث التي كان لها جميعاً عاملون في الميدان يراقبون الانتهاكات، وكذلك الجماعات التي مارست الضغوط في الغرب من أجل تحسين معاملة اليهود في الاتحاد السوفيتي والمسيحيين في الصين.

هذا الوعي الواسع بانتهاكات حقوق الإنسان صاحبه في الستينيات شيوع الاهتمام "بحقوق الفرد"<sup>(٩)</sup> وكان المحرك الأكبر لذلك حركة الحقوق المدنية في أمريكا، وأضافت الحملة الواسعة لحقوق المرأة في المساواة

(٩) حول تنوع واتساع حركة الاحتجاجات في الستينيات، انظر:

رصيداً إلى الضغوط المطالبة بالتغيير، وزادت فظائع حرب فيتنام من الغليان. فلم يعد هناك مكانٌ للعسف، واحتكار السلطة والتمييز فى عصر عرف التوسع فى التعليم، وشهد جيلاً جديداً يتحدى السلطات، كما شهد تراجع المبادئ الاجتماعية المحافظة. وكما لاحظنا فى الفصل السابق، كان من الصعب على الليبراليين أن يشنوا حملة من أجل الحقوق المدنية فى الولايات المتحدة، ولا يقفون فى وجه التفرة العنصرية فى جنوب أفريقيا. واعتبرت الحركة النسوية فى الشمال المساواة النوعية " ضرورة " عالمية، وأصبحت هذه القضية قضية عالمية الأبعاد والرؤى. وصاحب هذه الحركات الراديكالية التى شهدتها الستينيات، حركة التصفية السريعة للمستعمرات، واستقلال العديد من بلاد العالم الثالث، بما جلبته معها من أجنحة حافلة بالشكاوى من النظم السائدة سواء كانت " الاستعمار الجديد " أو استمرار التمييز العنصرى. ومع استمرار مظاهرات الاحتجاج فى شوارع المدن الكبرى والجامعات أواخر الستينيات، بدا العالم مقلوباً رأساً على عقب، وأن قضايا حقوق الإنسان سوف تندفع إلى الأمام بقدراتها الذاتية.

غير أن ما شهدته الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، كانت من أبشع ما شهده القرن العشرين باستثناء الجرائم اللاإنسانية التى ارتكبتها النازية (١٠). وقد انصرف اهتمام الليبراليين الغربيين - عندئذ - إلى التركيز على الانتهاكات التى قامت بها النظم الشمولية اليمينية والنظم العنصرية. وكان جنوب أفريقيا مستهدفاً دائماً لإنكاره حقوق المساواة فى الحقوق للسود وغيرهم، وكذلك المستعمرات البورتغالية فى أنجولا وموزمبيق، والنظام الاستيطانى فى روديسيا، طالما

---

(١٠) للمزيد من المعلومات حول فظائع ومآسى تلك العقود، انظر:

Eris Hobsbawn, Age of Extremes (London, 1994) Pt.2; Reynolds, One World Divisible, chaps. 7-8,10; Samantha Power, "Aproblem From Hell": America and the Age of Genocide, (New york, 2002).



كان هؤلاء جميعاً يرمزون إلى قهر البيض للعناصر العرقية الأخرى. كما كان هناك نقدٌ مرّ مستمرٌ لحكم العسكر في اليونان، والحكم الشمولى المستمر للجنرال فرانكو في أسبانيا، وأنطونيو سالازار فى البورتغال، والسنظم العسكرية فى أمريكا للاتينية التى نجحت فى تحقيق " اختفاء " الصحفيين النشطاء المحليين، (البرازيل - الأرجنتين - براجواى). وضافت منظمات حقوق الإنسان - أيضاً - بالممارسات القمعية العسكرية البريطانية فى أستر Ulster، أو الجرائم التى ارتكبتها العسكرية الهندية فى كشمير.

غير أن الفظائع الأخرى وقعت فى مكان آخر، فقد أعقب مأساة التجربة الاقتصادية (خطوة واسعة إلى الأمام) التى قام بها ماوتسى تونج فى الخمسينيات، والتى أدت إلى وفاة ثلاثين مليون صينى تقريباً، قيام الحرس الأحمر ببيت الرعب فى قلوب كل من جاءوا من أصول برجوازية، وألحقوا الدمار بالمعابد والأعمال الفنية القديمة، وما مارسته دول حلف وارسو من مظالم ضد المعلمين والمفكرين وغيرهم ممن يجروون على التحدث عن الحريات المدنية، وقمع الاحتجاجات فى بودابست عام ١٩٥٦، وبراغ عام ١٩٦٨. كانت تلك الأعمال جميعاً تسخر من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان. ويلاحظ أن وكالات الأمم المتحدة المتخصصة لم تلعب دوراً بارزاً فى إلقاء الضوء على تلك الانتهاكات والاحتجاج عليها، مقارنة بمنظمة العفو الدولية، وكيف كان باستطاعتهم ذلك ووجودهم ذاته يعتمد على توافق القوى الكبرى؟

ولعل ما حدث فى كمبوديا فى السبعينيات كان الأكثر بشاعة، عندما ملك الخمير الحمر زمام الأمور فى البلاد، وسيق الملايين من الكمبوديين الأبرياء - على اختلاف أعمارهم - خارج المدن حيث لقوا حتفهم. وتعرض ما يقرب من عشرين ألف مواطن كمبودى للتعذيب حتى الموت فى إحدى المدارس التى تم تحويلها إلى مركز للتحقيق للخمير الحمر، وما زالت جماجم

أولئك الضحايا شاهدة على هذه المأساة فى " متحف التطهير العرقى ". ولعل سنالين أو حتى هتلر قد تصيبهما الصدمة إذا شاهدوا ذلك، فقد تم قتل ما يزيد على ثمن السكان، مما يجعل من ذلك التطهير العرقى " أكبر نسبة من الخسائر فى الأرواح لحقت بدولة واحدة فى القرن العشرين"، فلا عجب من أن يطلق عليها اسم: "ميادين القتل" (١١).

ولم يكن بالإمكان عمل الكثير فى مواجهة المذابح فى كمبوديا، فالجمعية العامة للأمم المتحدة لا تملك حق التدخل. فقد تصدق على تقارير لجنة حقوق الإنسان التى تصلها من خلال المجلس الاقتصادى والاجتماعى، وكذلك الإحصاءات السنوية عما تحقق من " تقدم " نحو تطبيق الإعلان العالمى أو الميثاق المناهض للعنصرية، ولكن هذه الصلاحيات لا تصاحبها قوة إبراء أو إلزام. وليس من اختصاص أى من مؤسسات الأمم المتحدة حق التدخل سوى مجلس الأمن، ولكن الحرب الباردة أدخلته فى مرحلة الجمود، وكذلك فعل الفيتو الذى تتمتع به الدول الخمس دائمة العضوية. ولعبت الصين دور الحامى (إن لم يكن الراعى) للخمير الحمر، ولذلك لم تكن هناك مهمة حفظ سلام فى كمبوديا. كذلك كانت الصين لا تقبل بإجراء تحقیقات أو قرارات تتعلق بشئونها الداخلية فيما يتعلق بانتهاك الحريات فى التبت. وينسحب ذلك على الاتحاد السوفيتى الذى قاوم محاولة مجلس الأمن سحقه لانتفاضة " ربيع براغ " عام ١٩٦٨، أو عمليات القمع التى قام بها ضد المعارضة الداخلية. كانت المادة الثانية من القسم السابع لميثاق الأمم المتحدة تلقى بظلال كثيفة على هذه الأمور، فحولت نصوص الإعلان العالمى إلى مجرد كلمات لا حول لها ولا قوة. لم يكن الجانب الشيوعى المعلوم وحده، فقد قدمت فرنسا الدعم الاقتصادى والعسكرى للدكتاتوريات فى مستعمراتها

---

(١١) الاسم لفيلم سينمائى عن الكارثة، والافتقار من Reynolds, op. cit., p. 361. انظر أيضا: Ben Kiernan, The Pol Pot Regime: Race, Power, and Genocide in Cambodia Under the Kme Rouge, 1975 – 79. (New Haven, Conn., 1996).

السابقة بغربى أفريقيا. وبدافع الخوف من التقدم الشيوعى، قدمت الولايات المتحدة المساعدات والحماية للنظم الشمولية فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، حتى تكسيهم إلى جانبها، فلا يميلون صوب موسكو أو بكين. وعانى الكثير من اللبراليين والراديكاليين فى شيلى والسلفادور السجن والتعذيب والقتل على يد حكومات حظيت بمباركة البيت الأبيض.

والحق أن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تفعل إلا القليل، أو لا تفعل شيئاً على الإطلاق لمواجهة مثل تلك الانتهاكات، ما لم يصدر مجلس الأمن قراراً بالتدخل. ولا تستطيع الأمانة العامة والوكالات التابعة لها أن تشير بإصبع الاتهام إلى أى من الدول الكبرى، ولذلك ناضلت من أجل أن تظل سياسية بقدر الإمكان. ففى التقرير الذى صدر عنها بمناسبة عيدها الخمسين بعنوان: "الأمم المتحدة وحقوق الإنسان ١٩٤٥ - ١٩٩٥" (الذى قدم له الأمين العام بطرس بطرس غالى) رفضت المنظمة يدها من المسؤولية. ورغم أن التقرير يضم مجموعة ممتازة من الوثائق، ويروى قصة التوصل إلى الميثاقين المتعلقين بحقوق الإنسان، التزم المجلد جانب الحياد التام فى الفصل السابع الذى حمل عنوان: "إدارة النظام: من الميثاقين الدوليين إلى المؤتمر الدولى بفينا عن حقوق الإنسان ١٩٦٧ - ١٩٩٣"، فقد صيغ الفصل صياغة بيروقراطية تبريرية. تم إقناع القارئ بأن "لجنة حقوق الإنسان" ما هى إلا لجنة "توفيقية"، لها - ببساطة - طبيعة "استعلامية تحقيقية"، عملها الأساسى تلقى التقارير. وقد تدخل فى "حوار بناء" مع الحكومات فيما يتصل بالأمور المتصلة بالميثاقين. وخلا التقرير من ذكر أى بلد استخدم فيها النظام، فلا ذكر للسلفادور أو التبت أو كمبوديا.

وحتى بالنسبة إلى المنظمة الوحيدة التى لها صلاحيات التدخل، وهى اللجنة التى أنشأتها اتفاقية "مكافحة التعذيب وغيره من أعمال القسوة غير الإنسانية أو المعاملة المهينة أو العقاب"، وتخولها الاتفاقية حق التحقيق "فى

الأوضاع القائمة في البلد العضو"، حتى هذه اللجنة أصبحت واهنة لا نفع فيها، إذ انفقرت إلى الموارد المالية الضرورية، ولم تخول حق فرض عقوبات أو إلزام الدولة المخالفة بشيء، فالعملية كلها "تعالج في جميع المراحل بين اللجنة وممثلي الدولة المعنية التي يتم فحص ممارساتها، بسرية تامة". ولعل أكثر ما احتوى عليه التقرير إثارة للسخرية هو إشارته إلى قرار الجمعية العامة باعتبار عام ١٩٦٨ "العام الدولي لحقوق الإنسان" بمناسبة مرور عشرين عاماً على صدور الإعلان العالمي، مع عقد مؤتمر بهذه المناسبة في طهران، حيث كان البوليس السري للشاه يرتكب كل الانتهاكات التي ينهى عنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ولكن مثل هذه الفظائع لا يمكن إبقاؤها طي الكتمان إلى الأبد، فقد لعب التلفزيون دوراً هاماً في تغطية حرب فيتنام إلى درجة سببت الحرج لإدارة جونسون، أو تغطية "يوم الأحد الدامي" في بلغاست، أو سحق المظاهرات في ميدان تيان أن من في بكين. وجهود منظمة العفو الدولية لا يمكن إنكارها، أو التحقيقات الصحفية التي جلبت التقارير عما يجري من فظائع في مختلف أنحاء العالم إلى الرأي العام. كما تلقت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الآلاف من شكاوى الأفراد، وسواء أهملت الدول المعنية الرد عليها أو قدمت ردوداً سلبية، فإنها تتعرض علناً للحرج. وظهرت صحف جديدة ومنظمات معنية بحقوق الإنسان. ففي منتصف السبعينيات تخلصت إسبانيا والبرتغال واليونان وتركيا من الحكم الشمولي، في وقت واحد تقريباً. وفي الولايات المتحدة اهتم الرئيس جيمي كارتر بأجندة حقوق الإنسان بصورة غير مسبقة وحولها إلى حملة دولية، ولكن ما لبث أن واجه تحفظات الجمهوريين المحافظين من أمثال إليوت أبرامز وجان كيركباتريك، الذين رأوا معالجة القضية "بالطريقة الأمريكية"، بمعنى التركيز على الحقوق السياسية وحدها دون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وكانت تلك الحملة أداة

لإحراج الأنظمة الماركسية، سواء في ذلك دول حلف وارسو، أو جمهورية الصين الشعبية أو موزمبيق وغيرها من الدول الاشتراكية في العالم الثالث. ولم تعد حقوق الإنسان مسألة تعالج تحت الطاولة في السياسة الدولية. وكان لابد من حدوث ذلك، على ضوء التحول الذي حدث في الاقتصاد العالمي، وثورة الاتصالات، والآليات الاجتماعية الجديدة، وتصفية الاستعمار. ومن المؤسف أن وكالات الأمم المتحدة عجزت عن قيادة هذا التغيير.

وقد أخذت العملية كلها دفعة كبيرة بصدور قانون هلسنكي النهائي في أغسطس ١٩٧٥ بعد عامين من المفاوضات بين الشرق والغرب، وقد وقعت على الاتفاق ٣٣ دولة أوروبية (الجميع ما عدا ألبانيا)، وكندا والولايات المتحدة<sup>(١٢)</sup>. وقد أطلق على العملية اسم "مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا" (CSCE)، وكان من السمات الرئيسية للوفاق بين نيكسون وبريجنيف الذي لعب هنري كيسنجر الدور الأساسي فيه. وقد أولى الرأي العام الدولي - عندئذ - قانون هلسنكي اهتمامًا كبيرًا، وخاصة بعده الأمن الذي اعترف رسميًا بالحدود السياسية القائمة في أوروبا (بما فيها حدود الألمانيتين الشرقية والغربية)، وبتبادل المراقبين في المناورات العسكرية لحلف الأطلسي ووارسو. ولعل المواد الخاصة بحقوق الإنسان في تلك الاتفاقية كانت من أبرز سماته. فقد سمح الاتفاق بالمراقبة المتبادلة وإعداد التقارير على الجانبين. ويبدو أن بريجنيف لم يعط تلك المواد اهتمامًا، فقد كانت - عنده - مثل النص في مؤتمر يالتا على إجراء انتخابات "حرة" في بولندا. ولكن الظروف تغيرت الآن لعدة أسباب: أولاً، كانت هناك مؤتمرات لمراجعة التطبيق عقدت في بلغراد (١٩٧٧ - ١٩٧٨)، وفي مدريد (١٩٨٠) - (١٩٨٣) حيث عاد عامل المتابعة الحساس يلعب دوره من جديد. وثانيًا، أقيم "مرصد حقوق الإنسان" Human Rights Watch بمساعدة مؤسسة فورد،

(12) Sellars, op. cit.; Lauren, Evolution of International Human Rights, chap. 8; Reynolds, Our World Divisible.

ليصبح أهم منظمة غير حكومية فى الميدان منذ تأسيس منظمة العفو الدولية قبل ذلك بعقدين من الزمان، واختصر المرصد بمراقبة تنفيذ المواد الخاصة بالحقوق السياسية فى اتفاقية هلسنكى. وخلال عام صدر ميثاق ٧٧ على يد المعارضين التشيك مثل فاسلاف هافل - بمساعدة أمريكية - ليقوم الدليل على أن قمع " ربيع براغ " قبل ذلك بتسع سنوات لم يؤت أكله. وبعد ذلك بقليل، أسس عمال ميناء جدانسك البولندية " حركة التضامن " للنضال من أجل الحقوق الاقتصادية والسياسية، وشكلت بذلك تحديًا واضحًا للنظام الشمولى، ولكن لم يكن من السهل قمعها بعد اتفاقية هلسنكى، ومع وجود الكنيسة الكاثوليكية القوية التى يرأسها بابا بولندى.

وهكذا، كان عقد الثمانينيات متميزًا فى قصة حقوق الإنسان، فقد تداعت النظم الشمولية فى الكثير من أرجاء العالم: أمريكا الجنوبية، وسط أوربا، بعض بلاد أفريقيا، كوريا، حتى الصين (على الأقل فيما يتعلق بالحرية الاقتصادية)، ولكن تلك النظم ظلت قائمة فى دول أخرى. لعل ذلك يرجع إلى أن انتشارها اتخذ طابعًا دوليًا منظمًا، ولا سبيل إلى استثناء بعضها، حتى لو حاولت الأطراف المعنية الإبقاء عليها. وفى أوائل الثمانينيات، بدأت وزارة الخارجية الأمريكية - بتوجيه من الكونجرس - نشر تقرير سنوى عن أوضاع حقوق الإنسان فى جميع بلاد العالم (باستثناء الولايات المتحدة طبعًا)، واحتوت التقارير على عرض فج للانتهاكات التى تقع فى البلاد الشيوعية، ولكنها تناست مذابح الهنود الحمر على يد جيش جواتيمالا. ولكن إدارة ريجان لم تستطع متابعة السياسة ذات الوجهين، فتطالب القادة السوفييت بإزالة الحواجز التى تحول دون اندماجها فى المجتمع الدولى، بينما تشجع وتدعم الحكومات المستبدة الطاغية فى أمريكا الوسطى. عندئذ خصص المرصد الدولى لحقوق الإنسان، مرصدًا لأمريكا، ثم آخر لآسيا، حتى لا يفلت أى إقليم من المراقبة. وفازت منظمة العفو الدولية

بجائزة نوبل للسلام عام ١٩٧٧، وهى جائزة توجه الأنظار إلى كل من يفوز بها. وجاء مقتل الأسقف أوسكار روميرو أثناء قيادته لقداس احتفالي، ليسبب صدمة للكاثوليك فى أمريكا اللاتينية التى تخلصت من النظم اليمينية. وأصبحت الشمولية تمثل طرازاً من أنظمة الحكم عفا عليه الزمن، فى الشرق والغرب على السواء.

ويلفت النظر فى هذا المشهد الحافل بالمتناقضات ثلاثة أحداث شهدها عامى ١٩٨٩ - ١٩٩٠: ففى يونيو ١٩٨٩ أمرت حكومة الصين بسحق مظاهرة للطلبة فى ميدان تيان آن من بكين، وهو عمل شبيه بما حدث فى بودابست (١٩٥٦) أو براغ (١٩٦٨)، وقد سجلت تليفزيونات العالم أعمال القمع التى تعرض لها طلاب الصين. نحن هنا أمام نظام شيوعى قوى ومتماسك يستطيع استخدام العنف دون حساب، بما فى ذلك الدبابات، ضد مواطنيه، وربما لحق من قبض عليهم من الطلاب بالآلاف الذين قتلوا فى الميدان. وفى مناطق أخرى كان المد يتجه وجهة أخرى، فقد شهد العام ١٩٨٩ تحطيم سور برلين وانهيار جمهورية ألمانيا الديمقراطية، ليعقب ذلك فى العام التالى توحيد ألمانيا وتفكيك حلف وارسو، وتلا ذلك سقوط الاتحاد السوفيتى نفسه، وبذلك انتهت الحرب الباردة بسلام، فيما عدا رومانيا والقوقاز. انتهت التجربة السوفيتية التى قامت على فرض التغيير الاجتماعى بالقوة، "ما أقصر القرن العشرين!"<sup>(١٣)</sup> على بعد خمسة آلاف ميل، كان هناك نظام يتأرجح من ميراث الأربعينيات، فقد تقلد دى كلارك de klerk الحكم فى جنوب أفريقيا عام ١٩٨٩، وبعد عام واحد بدأ عملية الهدم الممنهج لنظام التفرة العنصرية الذى سوف يقود إلى حكم الأغلبية السوداء. وتولى الحكم فى بلادهم سجناء السبعينيات من أمثال نيلسون مانديلا، وفاسلاف هافل. وجاء الرئيس جورج بوش ليعلن - فيما بعد - " نظاماً دولياً جديداً"، وهو ما

(١٣) " القرن العشرين القصير " هو العنوان الفرعى لكتاب: Hobsbawn, Age of Extremes

بدا كذلك عندئذ، ما فى ذلك شك، فقد شعر نشطاء حقوق الإنسان فى العالم بالغبطة، حتى مع تسليمهم بأنه لم يتم سوى عمل القليل.

لقد آن الأوان لتقييم كل ما تم عمله، وفى ١٩٩٠ اتخذت الجمعية العامة قراراً - بضغط من حركة عدم الانحياز - بعقد مؤتمر دولى عن حقوق الإنسان بمجرد انتهاء اللجان التحضيرية من عملها. ولكن المؤتمر لم يعقد إلا عام ١٩٩٣ فى فينا، علامة مبكرة على أن التوصل إلى اتفاق لن يكون أمراً سهلاً. ورغم ذلك توفرت للمؤتمر كل مقومات النجاح، وجاء تعبيراً عن اهتمام المجتمع البشرى بالعمل المشترك من إرساء مبادئ عالمية. "اجتمع فى فينا عشرة آلاف مشارك تقريباً، بينهم ثمانية من رؤساء الدول، وتسعة من رؤساء الحكومات، ووزراء العدل والخارجية من ١٧١ دولة، وثلاثة آلاف من ممثلى المنظمات غير الحكومية، وحوالى ٢٥٠٠ صحفى وإعلامى من جميع أنحاء العالم". وقد سبق انعقاد المؤتمر اجتماع منتدى المنظمات غير الحكومية لمدة ثلاثة أيام، وحمل المنتدى اسم "كل حقوق الإنسان للجميع". وصدر عن المؤتمر الرسمى "إعلان فينا والبرنامج التنفيذى" (VDPA)، وهو وثيقة مطوّلة تحتوى على مجموعة من المبادئ، وخطة للعمل التنفيذى تتم مراقبتها دورياً، مع إصدار تقرير كل خمس سنوات بالتقدم الذى تم إحرازه. ومن أهم ما صدر عن المؤتمر التوصية بإقامة "المفوضية العامة للأمم المتحدة لحقوق الإنسان" (OHCHR)، وقد حظيت التوصية بموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد خمسة شهور<sup>(١٤)</sup>

وغلبت على المناقشات التى دارت على مدى تسعة أيام، وعلى وثائق المؤتمر تأكيد مناخ عصر ما بعد الحرب الباردة، مما يدل على ربط الأشياء ببعضها البعض. فقد تم النظر إلى حقوق الإنسان باعتبارها مكوناً حيويّاً

(١٤) انظر وصف مؤتمر فينا فى:

Clarence J. Dias, "The United Nations World Conference on Human Rights" in Schechter (ed.), United Nations - Sponsored World Conference, p. 31.



للتنمية، وإلى التنمية باعتبارها السبيل لضمان حقوق الإنسان. واعتبر الفقير وسوء التغذية، والإقصاء الاجتماعي، وغياب الرعاية الصحية عدواناً على كرامة الإنسان، ووبلاً على حقوق الإنسان الفعلية تصل إلى مستوى الاعتقال دون مبرر قانوني وكذلك العدوان على البيئة. ولما كان المؤتمر قد عقد فيما بين مؤتمر ريو (قبل ذلك بعام) ومؤتمرى القاهرة وبكين في العامين التاليين فقد كان ذلك متوقعاً. وتأرجح البندول في المناقشات جيئةً وذهاباً بين الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في مقابل الحقوق السياسية والقانونية الأدىق تحديداً. وقد ساعد ذلك على تأييد أصحاب النظرة الأوسع لمفهوم حقوق الإنسان.

ولكن كان يصعب الخروج من مؤتمر فيينا دون الشعور بأنه جاء تحصيلاً لحاصل، فقد وافقت الوفود على إعلان "حق التنمية"، ودعوا إلى اتخاذ خطوات أبعد لتحسين حقوق المرأة في العالم. وطالبوا الدول بالتصديق على اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٩٥. وأكدت حقوق العناصر الوطنية والعناصر المنتمية إلى السكان الأصليين (لبعض البلاد)، ودعوا إلى رعاية العمالة المهاجرة، والحق في المطالبة باللجوء والحصول عليه. وطالبوا بإنهاء كل أشكال التمييز والعقوبات غير العادية المتسمة بالقسوة. وإذا نظرنا إلى ذلك كله نظرة شاملة نجد أن تلك القرارات تقرب العالم من مطالبه المنظمات غير الحكومية بجميع الحقوق لجميع البشر<sup>(١٥)</sup>.

وكما جرت العادة مع الإعلانات التي تصدر عن الأمم المتحدة، كان ثمة الكثير من المعارضة والغضب، والتردد في التسليم بالحلل الوسط، على نحو يتباين مع ما نجده مكتوباً على الورق. كانت الخلافات - عندئذ - أقل حدة بين الشرق والغرب، وأكثر حدة بين الغرب والجنوب. كانت حكومات جنوب شرقى آسيا والصين تتحسب لنفوذ المنظمات غير الحكومية وللمؤسسات ذات الطابع السياسى، وطالبت البلاد المتحررة اجتماعياً من بين

(15) The United Nations and Human Rights 1945 - 1995 , pp 448 - 69.

الدول النامية بمعايير أكثر تشددًا في أجندة حقوق المرأة. وكانت هناك حساسية تجاه تحدى سلطة الدولة، والمعونات التنموية المشروطة. وكان هناك هجوم على الاتجاه نحو تحويل المبادئ الغربية إلى مبادئ عالمية، وثارَت مناقشات طويلة حول " القيم الآسيوية " وهو المصطلح المفضل عند ماليزيا وسنغافورة. والتقى وزراء خارجية منظمة (ASEAN) في سنغافورة ليضعوا صياغة مشتركة للنص على ضرورة الأخذ في الاعتبار " الظروف الثقافية والاجتماعية و الاقتصادية والسياسية ذات الطبيعة الخاصة"، ويعنى ذلك أنهم لا يقبلون الخضوع للمعايير اللبرالية (الغربية) فيما اتصل بالمساواة النوعية (حقوق المرأة)، وأسلوب الحياة الفردى. وكانت الصين شديدة الحساسية لأى نقد يوجه لسجل حقوق الإنسان عندها فى مواجهة الانتقاد الشديد " لنزعة الهيمنة فى السياسة الدولية"، وأصبحت أكثر حنقًا عندما أثارَت بعض المنظمات غير الحكومية ضرورة دعوة الدالاي لاما لإلقاء خطاب أمام المؤتمر، وتم رفض الاقتراح. ومن نافلة القول، أن دعاة حقوق الإنسان على اختلاف أصولهم (وليس من جاءوا من الشمال وحدهم)، المطالبين بحقوق النساء من الأفارقة والمدافعين عن حقوق الإنسان من الهنود، قد ناضلوا بقوة من أجل الحصول على إقرار بمطالبهم، وقاوموا الفكرة القائلة بالاختلافات النسبية بين الثقافات.

ولكن معظم هؤلاء كانوا من غير ممثلى الدول، ومؤتمر فينا كان اجتماعاً لمتلى الدول الأعضاء فى المنظمة الدولية. وقد كان وقع ذلك صعباً على المنظمات غير الحكومية، فقد جاءوا إلى فينا تحذوهم آمال كبار معتمدين فى ذلك على ما سبق تحقيقه فى ريو، وكلهم ثقة فى نظام عالمى جديد (رأوه عالمهم)، ويأملون فى نشر ثقافة حقوق الإنسان، ولكن الحكومات الغاضبة لم تمكنهم من ذلك. ورغم أن المنظمات غير الحكومية قدمت الكثير من الأفكار الجديدة، والعديد من مشروعات القرارات، أكثر مما فعل ممثلو

الحكومات، فقد تقلص تمثيلهم في المؤتمر وفي لجان صياغة القرارات. ولما كان ممثلو الدول يحرصون على الصياغات الدبلوماسية التوفيقية، فقد وصف مدير منظمة العفو الدولية محاضر المؤتمر "بالعار"، وعلق مدير المرصد الدولي لحقوق الإنسان على هذا الذي حدث بقوله أنه "سعيد أن المؤتمر لا يعقد إلا مرة واحدة كل ربع قرن". وفي مقال معاصر علق ساخراً أن من بين ما يدعو إلى التفاؤل حول رحلة حقوق الإنسان ومستقبلها في الأمم المتحدة "الجهود التي بذلتها الحكومات لإعاقبة فرصة التقدم إلى الأمام... وبسلوكهم هذا اعترفوا بما حققته فكرة حقوق الإنسان من كسب لعقول رعايا تلك الحكومات".

يفسر كل ذلك الصياغة المضنية لوثيقة فينبا، حيث تأرجح صنّاعها بين ما هو عالمي وما هو من سلطة سيادة الدولة، وكان أحسن ما استطاعوا الوصول إليه ما جاء بالفقرة الأولى من البند الخامس:

"يجب أن يعالج المجتمع الدولي حقوق الإنسان على الصعيد العالمي بطريقة عادلة متساوية من حيث المستوى والتوكيد. وبينما يجب أن تكون الخصوصيات الوطنية والإقليمية ومختلف الأسس التاريخية والدينية والثقافية موضع الاعتبار، فإن من واجب الدول حماية وترقية كل حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، بغض النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية".

وإذا أمعنا النظر في هذه الفقرة تبدو وكأن دعاة العالمية قد ظفروا ببيغيتهم، ولكن هناك المشكلة المزمنة للجمعية العامة (وبالتالي مؤتمرات الأمم المتحدة)، التي تتمثل في كون ما يصدر عنها من وثائق يعد مجرد إعلانات مبادئ. وما لم تعلن الدول الأعضاء التزامها بمبدأ معين أو موافقتها على أهداف معينة، لا نجد سوى تصريحات تعبر عن "النوايا الحسنة"، فنجد - مثلاً - بلذا كاليمين لا يرغب في تغيير الأوضاع المحلية للمرأة، يضع توقعه على وثيقة حقوق المرأة، وكذلك تفعل الصين التي ترتاب دائماً في تلك

الوثائق. وكما يلاحظ كلارنس دياس Clarence Dias -أحد خبراء حقوق الإنسان ومستشارى مؤتمر فينيا - فإن الإعلانات مثل تلك التى تخص حقوق المرأة " لا تأخذها الكثير من الدول مأخذ الجد، ما لم تتحرك الأمم المتحدة من مجرد تأكيد تلك الحقوق إلى إقامة آلية فعالة للعمل على مراقبة حقوق المرأة والتزام الأعضاء بها" (١٦).

وهو تعليق منصف، فقد صدرت ست اتفاقيات خاصة بحقوق الإنسان، إما فى إطار إعلان فينا أو جاءت تالية له، ولكن لم يوقع تلك الاتفاقيات ويصدق عليها سوى مجموعة مختارة من الدول، واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية فى الامتناع عن توقيع اتفاقية حقوق الطفل، كما لم توقع على الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك نتيجة للضغوط السياسية للمحافظين. فقد أصبحت المؤتمرات الدولية للأمم المتحدة مصدر إزعاج لصناع السياسة الأمريكية الذين عرفوا بارتياحهم التقليدى والدائم من كل ما يحد من سلطتهم الوطنية. ولكن، مع وجود التمايز الثقافى الذى تم التعبير عنه فى مناطق أخرى، وضع ذلك التعنت ضد الاتفاقيات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، أمريكا فى مقدمة الدول النامية، التى تفعل الشيء نفسه، بل أصبح موضوعاً للنقد من جانب الدول النامية ذاتها، وحركة منظمات المجتمع المدنى (غير الحكومية)، و الإعلام الحر. وفى قمة الأرض فى ريو، تعرضت الولايات المتحدة للتوبيخ لا باعتبارها أكبر منتج فى العالم للغازات الملوثة للبيئة فحسب، بل لمطالبتها الجنوب بالحد من الصناعة " القدرة" (أى الملوثة للبيئة)!! وقد تعرضت الولايات المتحدة للنقد - فيما بعد - لارتفاع نسبة السجناء لديها، واستمرارها فى تطبيق عقوبة الإعدام. وكان لذلك كله نتائج سيئة تمثلت فى تأكيد كراهية المحافظين

(١٦) جميع الاقتباسات الخاصة بإعلان فينا مأخوذة من: Dias, op., pp31-36. وانظر أيضاً

farer and Gaer," the UN and human Rights", p.296; Lauren, op.cit., pp.273-74.

الأمريكان للأمم المتحدة، وإعطاء الفرصة للدول النامية للتعبير عن ضيقها لما تلقاه من عطات حول حقوق الإنسان فى الوقت الذى تترك لهم حرية تنفيذ الإصلاحات التى دعت إليها الاتفاقات الدولية. وهنا نواجه سؤالاً له ما يبرره: أيهما على خطأ: الدولة التى وقعت بروتوكول فينا وأعلنت أنها لم تلتزم ببعض الاتفاقيات، أو الدولة التى صدقت على الاتفاقيات الدولية دون أن تكون لديها الرغبة أو النية فى الالتزام بها؟

وأين نستطيع رصد أى تقدم حققته الأمم المتحدة ذاتها فى ميدان حقوق الإنسان؟ ولنبدأ بقيادة المنظمة، فقد أعلن الأمين العام الجديد بطرس بطرس غالى أنه يعتقد أنه يجب أن تحظى أجندات حقوق الإنسان والتنمية المستدامة باهتمام يعادل الاهتمام بمشاكل الحفاظ على السلام وفرضه بالقوة، وقدم عددًا من الوثائق فى هذا الصدد "أجندة للسلام"، و "أجندة للتنمية"، وختمها (عام ١٩٩٦) "بأجندة للتحوّل الديمقراطي". ترتب على ذلك قيام وكالات الأمم المتحدة الخاضعة للأمانة العامة بتضمين برامجهم قرارات فينا (وأبرز نموذج لذلك برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP). وحظيت المنظمة الدولية للطفولة (UNICEF) بدفعة كبيرة، وحدث الشيء نفسه لبرامج المرأة والوكالات. ويعود ذلك إلى إبراز أهمية هذه البرامج من ناحية، ولأن المؤتمر طالب الأمين العام للبحث عن سبل لزيادة الموارد المخصصة لها، من ناحية أخرى. وأصبحت حقوق الإنسان على رأس قائمة الأمور التى يسعى البنك الدولى للتحقق منها. وعند منتصف التسعينيات أعلنت مؤسسات الإقراض الرئيسية أن طلبات الدول التى تنتهك حقوق الإنسان وتمارس الفساد، للحصول على قروض، لن تلقى الاهتمام. فقد تستطيع الحكومات أن تتجاهل اتفاقيات فينا أو ترفضها صراحة، ولكن المنظمات الدولية لا تستطيع ذلك.

ثانيًا، دعمت فينا عمليات إعداد التقارير وجمع المعلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان دعمًا كبيرًا باعتباره جانبًا أساسيًا للمتابعة، وهو شبيه

هنا بما اتخذ بعد هلنسكى من إجراءات رغم كونها ذات طابع عالمي<sup>(١٧)</sup>. وقد أوجد المؤتمر عاملاً للضغط الزمنى عندما قضى بقاء الدول الأعضاء كل خمس سنوات (وفى المجلس الاقتصادى والاجتماعى والجمعية العامة عام ١٩٩٨) لمراجعة مدى التزامها بمبادئ الإعلان الدولى وبروتوكولات فينا. ولم يكتف مؤتمر فينا بحث الدول وحكوماتها على التصديق على جميع الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان، والالتزام بها، والمضى قدماً فى إقامة المحكمة الجنائية الدولية، وتعليم وتدريب موظفيها فى حقل حقوق الإنسان خلال خمس سنوات فحسب، بل طلبت من مؤسسات الأمم المتحدة - وخاصة مركز حقوق الإنسان فى جنيف، ولجنة حقوق الإنسان - وضع المعايير والمؤشرات الخاصة بتطبيق تلك الحقوق. واقترح أن تقوم كل وكالة تابعة للأمم المتحدة بتخصيص مكتب لتناول ما يخص الوكالة من الأجندة العالمية لحقوق الإنسان. وأن يتم تنظيم جماعات العمل مع معالجة مشكلة التداخل فى الاختصاص بتحديد دور كل وكالة تحديداً دقيقاً. وقدمت عادة تعيين "مقرر" أو "ممثل" خاص لزيارة بلد ما، وإجراء تحقيق حول ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان (الدينية، أو التمييز العرقى، أو اختفاء المعارضين)، تلك العادة التى كانت قائمة بالفعل فيما يتعلق بميانمار، والسلفادور، وأفغانستان، وجنوب أفريقيا، قدمت حافزاً لقرارات مؤتمر فينا التى دعت إلى تكثيف استخدام تلك الآلية. وأخيراً، كان على الأمين العام أن يزود الجمعية العامة بتقارير دورية بما تم إنجازه فى هذا الصدد.

ثالثاً، إقامة المفوضية العليا لحقوق الإنسان كان يعنى وجود مسئول على مستوى عال يختص بأجندة حقوق الإنسان، يتولى مكتبه جمع المعلومات وكتابة التقارير الدورية وإعداد التقرير الشامل كل خمس سنوات

---

(١٧) حول تفاصيل الإجراءات ومتابعتها، انظر: -Dais,op.cit.,passim وكذلك راجع طبعة ١٩٩٣ من A Global Agenda:Issues Before the 48th General Assembly of the United Nations (New York,1993) pt.v. "Human Rights and social Issues, written by Charles Norchi,p.213ff.

عما تم عمله منذ مؤتمر فيينا. ومن الواضح أن كل شيء اعتمد على مقدرة ونزاهة المفوض السامي، ولكن في الدورة التي تولت فيها هذه المهمة مارى روبنسون (الرئيس السابق لأيرلندا) قامت المفوضية بأعبائها خير قيام. فقد تم تحريك مكتب جنيف، وكان وجود المقر الرئيسي للمفوضية في مدينة نيويورك من شأنه أنه يعطى التنسيق دفعة إلى الأمام مع توسع ميدان العمل. وحولت مهام رصد مدى الاستجابة الدولية للاتفاقيات، وجمع المعلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان، والإعداد لمؤتمر فيينا ما بعد الخمس سنوات، حولت تلك المهام المفوضية إلى مركز حيوى للنشاط. وقد لعبت مارى روبنسون دور المشجع والملهم، فرفعت من معنويات العاملين معها، وحظيت بالقبول عند مجتمع المنظمات غير الحكومية، وبذلك قدمت رسالة واضحة.

ولكن للأسف لم تستطع هذه الوكالة الجديدة (ومن عملت معهم وتعاونوا معها) مواجهة أكثر الانتهاكات بشاعة. فقد أسندت إلى المفوضية العليا لحقوق الإنسان (OHCHR) مهمة "إزالة العقبات الراهنة ومواجهة التحديات في سبيل التطبيق التام لحقوق الإنسان، وفي وضع حد للانتهاكات الدائمة لتلك الحقوق في مختلف أنحاء العالم". ولكن السنوات التي وقعت حول مؤتمر فيينا وفي أعقابه، شهدت أبشع حالات التطهير العرقى وانتهاكات حقوق الإنسان في النصف الثانى من القرن العشرين. فقد تمزق الاتحاد اليوغسلافى فى عام ١٩٩١ بإعلان كل من سلوفينيا وكرواتيا الاستقلال، لتشتعل بذلك نيران العمل العسكرى الصربى وتأجج نيران الحرب الأهلية. كان سفك الدماء ثلاثى الأبعاد مريعاً، تحمل منه المسلمون النصيب الأكبر. وأدى انهيار التعايش الإثنى إلى نزوح الملايين من ديارهم. وتضاعفت الفظائع من قرية إلى أخرى، وقد حدث ذلك كله على بعد بضعة مئات الأميال جنوبى شرقى فيينا، وفي القارة التي اعتقدت شعوبها أنها قد تخلصت من الحروب والتصفية العرقية التي مازالت ذكرياتها ماثلة في الأذهان.

كان افتراض دوام السلام من الأمور التي لا تخطر ببال الكثيرين في أفريقيا. حقاً، شهدت القارة تحولات ديمقراطية مذهشة صاحبها تقدم في حقوق الإنسان في الكثير من البلاد، في مدى زمني قصير. وكما يذكر أحد المتابعين " كانت هناك في يناير ١٩٨٩ خمس دول من بين ٤٧ دولة تقع فيما وراء الصحراء الكبرى الأفريقية يمكن وصفها بأنها ذات نظم حزبية تعددية (مع استخدام معايير باللغة الكرم) هي: بوتسوانا، وجامبيا، وموريشيوس، والسنغال، وزمبابوي. وعند نهاية العام ١٩٩٤ أصبحت هذه الفئة من الدول ٣٨ دولة". كان ذلك تحولاً كبيراً نحو الديمقراطية على نحو ما حدث في شرقي أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق، وأمريكا الوسطى<sup>(١٨)</sup>. ولكن، بينما استطاعت بعض البلاد الأفريقية التخلص من الحكومات الفاسدة عن طريق صناديق الاقتراع، عانى البعض الآخر تحت حكم الدكتاتوريات التي لا تعترف بحقوق الإنسان وبذلك أعطت سلاحاً ماضياً للمحافظين في الشمال، الذين يرون أن إعطاء المساعدات لأفريقيا شبيه بإلقاء الأموال في المصارف الصحية (المجاري).

غير أن انتهاكات حقوق الإنسان على يد الدكتاتوريات وحكومات الحزب الواحد لا تقارن بالكوارث التي لحقت بالبلاد الأفريقية الأخرى. ففي القرن الإفريقي دخلت اريتريا في صراع حدود مع جيبوتي ثم بعد ذلك مع إثيوبيا، ونتج عن هذا الصراع ضحايا من القتلى واللاجئين وغير ذلك من الفظائع التي أدانها مؤتمر فيينا. وفي السودان، شن النظام الإسلامي الحاكم في الشمال حرب إبادة ضد القبائل المسيحية والوثنية في الجنوب<sup>(\*)</sup>. ولم تتل

(١٨) الإحصائيات حول التحول الديمقراطي في أفريقيا مأخوذة من:

Reynolds, op. cit., p601 pp.621-24) ويقدم الكتاب نفسه ملخصاً وافياً للصراع في البلقان.

(\*) أليس غريباً أن يقوم مؤرخ له هذه القامة العالية بتبني وجهة نظر طرف ضد آخر؟ فيصور الصراع السياسي في السودان الذي بدأ بالجنوب ضد إهمال الحكومة المركزية بالخرطوم لمشروعات التنمية في الجنوب، والذي اتخذ صورة العصيان المسلح الذي ساهمت في تأجيجه قوى إقليمية ودولية، على أنه حملة تصفية عرقية مبعثها التعصب الديني وحده. (المترجم)



تلك الصراعات إلا اهتمامًا محدودًا لأن الإعلام الغربي لم يسلط الضوء عليها، على عكس الاهتمام الذي أولاه للحروب الأهلية في الصومال أوائل التسعينيات، فقد كان التلفزيون الأمريكي حاضرًا هناك يعرض كل مساء مناظر مئات الآلاف من ضحايا المجاعة، والنساء والأطفال الذين فروا من مواطنهم مما دعا الإدارة الأمريكية - على عهد بوش وكلينتون - إلى إرسال القوات الأمريكية إلى أفريقيا في إطار عمليات إقرار السلام. وأدى فشل هذه المهمة - على نحو ما أثرنا في الفصل الثالث - إلى توجيه ضربة شديدة لكل فكرة تتعلق بالمهام الإنسانية لإقرار السلام، ودفعت الولايات المتحدة إلى الاعتراض على تفويض مجلس الأمن لقوة حفظ السلام في رواندا وبوروندي حيث كانت تلوح في الأفق مأساة كبرى، بلغت فيها المذابح من حيث الحجم ما بلغت في كمبوديا.

ولاشك أن وقوع تلك الفضائع والمذابح الجماعية في كوسوفو وسربرتشيا والصومال ورواندا في أعقاب مؤتمر فيينا كان مصادفة مفزعة. كان الجدل يدور في المؤتمر حول سيادة الدولة في مواجهة الحقوق الدولية أو الفردية. ولكن معظم الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في منتصف التسعينيات تمت على أيدي قوات فوضوية تابعة للدول الانفصالية مثل الصرب ورواندا، أو تمت في سياق حرب أهلية تم تبادل أطراف الصراع لارتكاب الفضائع فيها كما في البوسنة، أو قام بها " أمراء الحروب " والقبائل في بلاد ليس بها حكومات كما في الصومال. كان مد الهجمات الإرهابية عاليًا من نيروبي (كينيا) إلى جنوب اليمن وما وراءها. وبعبارة أخرى، ارتكبت هذه الفضائع جماعات لم يكن لها وجود في مؤتمر فيينا، ولم تعرف يومًا مكانها، وموضوع المؤتمر الذي انعقد فيها، ولعلها لم تشهد من قبل أي مؤتمر نظمته الأمم المتحدة. كيف كانت عندئذ حال نظام حقوق الإنسان الدولي الذي صنع بصورة ركزت على الحكومات أمر تطبيقها؟ فإذا قام الأمين العام أو المفوضية الدولية لحقوق الإنسان (OHCHR) بإرسال ممثل إلى بوروندي، فمع من يتفاوض؟

لقد تسبب ذلك في إثارة بعض الأسئلة الهامة حول طبيعة الدولة ذاتها، وقدرتها المفترضة على حماية مواطنيها. وفي منتصف التسعينيات كان المجتمع الدولي مهمومًا بظاهرة " انهيار الدول"، وهو أمر لم يدر بخلد الآباء المؤسسين للأمم المتحدة. وذهب بعض المعلقين إلى أن تلك المجتمعات الفاشلة تحتاج إلى أن توضع تحت الوصاية الدولية بمعرفة " مجلس الوصاية" (الذى لم يبلغ رسميًا) الذى يجب تفعيله من جديد، وهى أفكار سببت انزعاجًا للعديد من وزارات الخارجية فى آسيا وأفريقيا. ولكن كان من الصعب إنكار أن سلطة الدولة الوطنية مازالت تواجه التحديات. وراحت المنظمات غير الحكومية والجماعات الأخرى- التى شعرت أنها قد نحيت جانبًا فى مؤتمر فينا- تدعو إلى الحاجة إلى سلطة دولية وخاصة مع حلول العيد الخمسينى للأمم المتحدة عام ١٩٩٥. فأمرء الحروب، وقادة العناصر الإثنية، وكارتلات المخدرات غير القانونية، والحركات الإرهابية، لا تبدى اهتمامًا بالدولة إلا بالحفاظ على ضعفها. والنمو الكوكبى السريع للمال والتجارة يجعل من المؤسسات متعددة الانتماءات الوطنية ذات قوة تفوق قوة معظم حكومات العالم، بحيث يمكنها أن تقوض أركان بلاد تبدو قوية وموحدة - مثل تايلاند وماليزيا - عن طريق إلحاق الضرر بعملاتها الوطنية. ويذهب بعض الخبراء إلى أن " إعادة ترتيب السلطة " بعيدًا عن الدول إلى أيدي مؤسسات عليا ودينا أخذ فى الحدوث<sup>(١٩)</sup>. ولسنا فى حاجة إلى الخوض فى تفاصيل هذا الجدل فى علم السياسة للوقوف على حقيقة أن نفوذ الحكومات قد ضعف فعلاً، ويصبح من الصعوبة بمكان على نظام دولى لحقوق الإنسان يتمركز حول الدول، وتحركه المعاهدات، أن يحقق تقدمًا فعليًا.

ودخلت وكالات الأمم المتحدة إلى القرن الحادى والعشرين محملة بأعباء إعلان مؤتمر فينا لحقوق الإنسان والاتفاقات الدولية الصادرة عنه

---

(19) James Rosenau " The Relocation of Authority in Shrinking World," comparative politics (April 1992),passim.

والمفوضية الدولية لحقوق الإنسان (OHCHR)، ولكنها مازالت تعاني من أحداث البوسنة وأفريقيا الوسطى. وتقفز إلى الذهن نظرة "خطوتان إلى الأمام وخطوة إلى الخلف" التي يشعلها الجدل بين دعاة الاتجاه الدولي والانعزاليين، أنصار الأمم المتحدة ومنقديها، فالمرتابون في قدرات المنظمة الدولية والمشككون في صلاحيتها، يشيرون إلى نقاط الفشل والكوارث. وهناك الكثيرون في أمريكا الذين يرون في أهداف الأمم المتحدة ما يهدد الحريات الأمريكية، وأن أعمال إقرار السلام تلقى نجاحًا فقط عندما تشترك فيها الولايات المتحدة بعد تردد. وعلى نقيض ذلك، نجد المدافعين عن الأمم المتحدة والمؤيدين لها يفضلون الإشارة إلى رصيد النجاحات، والتقدم الوئيد، وحسن أداء الأعمال، من أمريكا الوسطى إلى ناميبيا، إلى نظام حقوق الإنسان الجديد ذاته.

كان كلاهما على حق، فمع مطلع القرن الحادى والعشرين بدأت الأحوال تسوء في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأخذت الجماعات الفلسطينية النضالية (مثل حماس وحزب الله)\* تزيد من وتيرة صدها مع الحكومة الإسرائيلية ذات السياسة العدوانية؛ هدم المستوطنات وحوادث الهجمات الانتحارية في حافلة مكتظة بالركاب، وهو ما يتنافى تمامًا مع الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، فضلاً عن ذكر اتفاق أوسلو ١٩٩٣ الذى كان من المفروض أن يجلب السلام إلى الأرض المقدسة. رفضت معظم (وليس كل) الدول العربية الحقوق الاجتماعية والسياسية للمرأة. وأمر دكتاتور العراق صدام حسين بارتكاب المظالم غير المعلنة ضد الأكراد والأغلبية الشعبية، وحول نظام طالبان المتعصب أفغانستان إلى مباءة لانتهاكات حقوق الإنسان.

---

(\* لا يخفى على فطنة القارئ العربى إصابة المؤلف بعمى الألوان، فليس لحزب الله وجود فى فلسطين، كما يلاحظ مساواته بين الضحية والجلاذ عندما يوحى بمسؤولية الفلسطينيين عن إعاقة تقدم السلام، ولا يذكر شيئاً عن الجرائم العنصرية التى ترتكبها إسرائيل، وهو امتداد لموقفه المتحيز للكيان الصهيونى منذ بداية الكتاب (المترجم)

وكان نظام كوريا الشمالية أكثر سوءاً، فالسكان يعيشون تحت وطأة الدعاية وندرة الطعام الجيد، والرعاية الصحية. واستمرت الصين فى قمع المعارضين. ومارست موسكو سياسة القمع فى الشيشان، فرد مواطنوها بهجمات عدوانية بالقنابل فى موسكو. وكان سجل حقوق الإنسان فى أفريقيا أسوأ الجميع، مع استمرار النظم الدكتاتورية ذات الحزب الواحد فى غربى وشرقى أفريقيا، واستمرار المذابح فى الكونغو التى امتدت إلى البلاد المجاورة لها، والتطهير العرقى فى السودان ورواندا. ويكفى أن نقرأ تقرير وزارة الخارجية الأمريكية السنوى أو التقرير السنوى لمنظمة العفو الدولية عن أى سنة سابقة لنذكر أن مثل تلك الفضائع قد تحدث فى عالم اليوم<sup>(٢٠)</sup>.

ولكن التعثر لا يعنى الفشل أو الموت، فقد جاءت نهاية الفصل العنصرى apartheid فى جنوب أفريقيا موحية، وخاصة مع صدور قرار حكومة مانديلا بعدم التعرض للأقلية البيضاء (على نحو ما حدث فى شرقى أفريقيا)، والعمل على تضييد الجراح القديمة من خلال " لجنة البحث عن الحقيقة والتوفيق".

وقد كانت السهولة التى تمت بها الانتخابات الحقيقية الأولى فى جنوب أفريقيا - بإشراف الأمم المتحدة - والملايين من الناخبين المصطفين لعدة أيام لممارسة حقهم فى التصويت، كانت بمثابة موجة مد عالية انساحت فى بقية بلاد شبه القارة. غادرت القوات الكوبية أنجولا، واختفى الجند المرتزقة. واستقلت ناميبيا، وأجريت فيها الانتخابات بإشراف الأمم المتحدة. وتباطأت الحروب التى جارت على حقوق الإنسان فى أمريكا الوسطى ثم تلاشت، وحصل أوسكار أرياس Oscar Arias على جائزة نوبل تقديراً لجهوده لمد النموذج الديمقراطى فى كوستاريكا إلى جاراتها. (انفردت كوستاريكا بالحكم

(٢٠) يمكن مراجعة تقرير منظمة العفو الدولية للعام ٢٠٠١ الذى نشر فى نيويورك فى العام نفسه.

الديمقراطية عام ١٩٧٨، وفي ١٩٩٥، حصلت جميع دول أمريكا الوسطى الست على الحكم الديمقراطي<sup>(٢١)</sup>. وانتهى حكم الجنرالات فى الأرجنتين والبرازيل. ولعل فوق ذلك كله، يأتى اندفاع شعوب شرق أوروبا والبلطيق إلى الأخذ بنظام المجتمع المفتوح والسوق الحرة وكافة حقوق الإنسان. فالمتقنون والإعلاميون والفلاسفة فى المجر وبولندا وجمهورية التشيك وأوكرانيا يسمح لهم اليوم بالحديث فى أى شيء، كما سمح للمنظمين الوطنيين فى تلك البلاد بحرية البيع والشراء. ويصدق الشيء نفسه على روسيا، وأن كان ذلك فى حدود أقل. ويرصد محرر بيت الحرية Freedom House التى تتخذ من نيويورك مقراً لها، يرصد فى كل عام تقدم الديمقراطية والحريات المدنية، رغم أنهم يلاحظون أيضاً وجود تراجع فى سجل حقوق الإنسان فى تلك البلاد ووجود حالات من الانتهاكات لتلك الحقوق.

ولعل الكثير من ذلك كان وارد الحدوث، بغض النظر عن دور الأمم المتحدة. فإن انهيار الاتحاد السوفيتى وحلف وارسو، وتحول الصين إلى اقتصاد السوق، والتقدم السريع للكوكبة فى مجال الإنتاج والأسواق، ساهمت جميعاً فى جعل المزيد من البلاد تأخذ بالنظم الغربية، لا فى مجال الأسواق المالية(البورصات) فحسب، بل فى مجالات سيادة القانون، والشفافية، وتوسيع حقوق المرأة والأقليات العرقية، وتخفيف الرقابة على الإعلام. وقد يقال إن الأمم المتحدة لا تستطيع الزعم أن ذلك التحول جاء نتاجاً لجهودها، ولكن ذلك تبسيط للأمور مبالغ فيه. إذ من المنطقى القول بأن بعض مهام حفظ السلام، والجهود التى بذلت لبناء الدول الوطنية، كان لها تأثيرها فى إقناع القادة السياسيين و الرأى العام أن من الخير القبول بتحريك أوسع تجاه الديمقراطية وإقامة نظام حقوق الإنسان.

---

(٢١) للوقوف على التحول السياسى فى أمريكا الوسطى وغيرها فى التسعينات، راجع:

وقد تم التحول من النظام الشمولى إلى النظام الديمقراطى فى جنوب أفريقيا وناميبيا- كما أشرنا - بمراقبة الأمم المتحدة للانتخابات فى البلدين، وهو عمل بدت فيه المنظمة الدولية فى أحسن صورها. ترى.. من له الشرعية غيرها لحراسة صناديق الاقتراع، وإحصاء الأصوات فى بلاد تسودها الريبة والتوجس؟ ويرتبط تقدم حقوق الإنسان بصورة متوازية مع حفظ السلام، وهو أمر يتطلب موارد مالية ضخمة من المجتمع الدولى، أو من الدول التى بادرت بمواجهة هذا التحدى، على نحو ما رأينا فى الفصل الثالث من هذا الكتاب. فقد أشرف أكثر من عشرين ألفاً من ذوى الخوذات الزرقاء على الانتخابات فى كمبوديا، بينما حافظ ستون ألفاً من قوات حلف شمال الأطلسى (الناتو) على السلام فى البوسنة، جاء ربعهم من الولايات المتحدة. وتحملت استراليا المهمة التى فوضها فيها مجلس الأمن لقيادة قوة متعددة الجنسيات لإقرار النظام وإجراء الانتخابات فى تيمور الشرقية، وتولت بريطانيا قيادة عملية سيراليون، بينما أسندت قيادة تحالف الأمم المتحدة فى ليبيريا إلى نيجيريا والولايات المتحدة. هذا المشهد كله ألقى الضوء على نقطة معينة مؤداها أن حقوق الإنسان لا تتقدم بمجرد صدور الإعلانات عن المؤتمرات الدولية التى تنظمها الأمم المتحدة أو من خلال المظاهرات التى تنظمها مؤسسات المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية، ولكن يجب أن يصاحب ذلك توفر النية لدى حكومات الدول الرئيسية لتقديم الموارد اللازمة لتحقيق هذا الهدف، وتخليص العالم من الأشرار. ولما كان تحديد الأشرار يرتبط بالثقافات والإيديولوجيات، فلا نتوقع أن يكون هناك تعريف محدد لذلك يتفق عليه أعضاء مجلس الأمن الذين يقع على عاتقهم اتخاذ القرار النهائى.

ولكن، لماذا لا نضع ما حققته الأمم المتحدة من نجاحات فى اعتبارنا؟ هل كان باستطاعتنا تصور إقدام الحكومة الاندونيسية على إرخاء قبضتها

على تيمور الشرقية والسماح لقوة حفظ السلام التي قادتها استراليا بالوجود في الإقليم والإشراف على الانتخابات، وفتح الطريق أمام حرية التعبير، ما لم تكن هناك ضغوط دولية هائلة وراء ذلك؟ وهل كانت التسوية ممكنة في بلد مضطرب مثل كمبوديا دون تدخل الأمم المتحدة؟ وهل يمكن تصور تسوية سياسية في ناميبيا أو موزمبيق دون تدخل المنظمة الدولية؟ هذه كلها إنجازات تحسب للأمم المتحدة.

يضاف إلى ذلك أن أجندة حقوق الإنسان لا تتسم بالثبات، ففي مطلع القرن الحادى والعشرين دفع الأمين العام كوفى أنان بفكرة " حق الحماية" الذى يعطى للأفراد الذين تنتهك حكوماتهم حقوقهم الإنسانية، حق حماية المجتمع الدولى لهم، وهو عود إلى مبادئ إيلانور روزفلت والإعلان العالمى لحقوق الإنسان. وتصدر المفوضية الدولية لحقوق الإنسان (OHCHR) تقاريرها الدورية بانتظام، ولكن تقارير المرصد الدولى لحقوق الإنسان (Human Rights Watch) أكثر حدة، وتعطى الكنائس الكويكرية والكاثوليكية تقلاً لتعميم تلك الانتهاكات لحقوق الإنسان، ولا تكف منظمة العفو الدولية عن تسجيل الانتهاكات. ومع قدوم القرن الحادى والعشرين لم يعد باستطاعة أى دولة المساس بحقوق الإنسان دون أن تفضحها مؤسسات المجتمع المدنى الدولية وتسبب لها المتاعب. ولم تسلم من ذلك أمريكا التى تواجه انتقاداً مراراً من جانب المنظمات غير الحكومية العالمية بسبب ما يلقاه سجناء جوانتانامو وأبو غريب، وسجن باجرام من سوء المعاملة.

وهكذا، رغم الانتكاسات والممارسات السيئة، حدث تقدم كبير بالنسبة إلى فكرة حقوق الإنسان المحلية والدولية على مدى الستين عاماً المنصرمة، مقارنة بأى فترة سابقة من تاريخ العالم. ولكن الفجوة بين الحقوق التى يتمتع بها المواطن فى السويد مقارنة بالسودان مثلاً، مازالت واسعة. ولكن المهم هنا أننا جميعاً نعرف ذلك الآن، وأن هناك جهوداً دولية تبذل لتضييق هذه

الفجوة. ولعله من المناسب أن ننهي هذا الفصل بما توصل إليه الأستاذ لورين من نتائج قبل عقد من الزمان: "خلال خمسين عاماً من صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، شهد العالم ثورة حقيقية لتحويل الأفكار الخاصة بحقوق الإنسان إلى حقيقة واقعة، وامتداد تلك الحقوق إلى شعوب المستعمرات السابقة يعد عملاً غير مسبوق، وكذلك وضع المعايير خلال إعلانات واتفاقيات ملزمة، وحماية الحقوق من خلال آليات تطبيق الاتفاقيات، وغيرها من الإجراءات التي لم ينص عليها في تلك الاتفاقيات، والترويج للحقوق من خلال التعليم والإعلام، والارتقاء بتلك الحقوق من خلال تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدات الفنية في الميادين التي يعاني فيها الناس من الانتهاكات". (٢٢)

ولكن لورين يفتن إلى أن تلك الثورة لم تبلغ غايتها بعد، فالانتهاكات مستمرة ومازالت المقاومة باقية، والمشاكل متفاقمة. وهو أمر لا خلاف عليه، فمازالت قوى الشر، والتحيز، والإحن القديمة تفعل فعلها، ولكن لا يستطيع الكثير منها - منذ العام ١٩٤٨ - أن يسدل الستار على أعماله السيئة، وتلك بداية طيبة على أى حال.

---

(22) Lauren, Evolution of International Human Rights, p. 280.





## الفصل السابع

### نحن شعوب العالم

### الديمقراطية والحكومات والمنظمات غير الحكومية

يعد موضوع التمثيل النيابي والديمقراطية أهم ما تسعى إليه الأمم المتحدة طوال تاريخها منذ العام ١٩٤٥ حتى اليوم. وهو من أكثر الإشكاليات التي تواجه العالم في الحاضر والمستقبل، لأنه يرتبط بالعديد من التوترات والألغاز والتناقضات. وعلى ضوء العراك الذي نشب بين الدول الأعضاء (وخاصة في مجلس الأمن) في العقود الأخيرة، يصبح من الصعوبة بمكان الاعتقاد بأن الدول الكبرى المزهوة بقوتها وسيادتها، شديدة الارتياح، التي اجتمعت في سان فرانسيسكو، قد جعلت الميثاق الذي يربط بينها، يستهل عبارة: "نحن شعوب العالم". ويبدو أن حكومات تلك الدول أرادت أن تجعل من ديباجة الميثاق قطعة من البلاغة اللفظية، قبل أن تتضح حماقات وتهورات النظام العالمي الجديد هوت مطارقه المختلفة فى الفصول المتوالية من هذا الكتاب. وعلى كل، ختمت تلك الديباجة بالعبارات التالية: "وتبعاً لذلك، وافقت حكوماتنا على هذا الميثاق... وهى تقيم بهذا... الأمم المتحدة". وهكذا، احتوت الصفحات القليلة التالية من الديباجة على تأكيد انفراد الدول والحكومات بتمثيل الشعوب، رغم ما استهلته به الديباجة من تعبيرات تتسم بالجرأة والنظرة الإنسانية إلى المشروع.

وما حدث بعد العام ١٩٤٥ يوحى بأن الميثاق كان يزيد قليلاً على حد التهاون، فعلى أن ندرك أن تلك الجمل والعبارات التي أشارت إلى الحكم، والديمقراطية، والتمثيل النيابي، والتعبير عن الشعوب، استمرت ماثلة وحاضرة طوال تطور الأمم المتحدة، ولها مرجعيتها فى العديد من الدوائر فى

الحاضر والمستقبل<sup>(١)</sup>. ولا شك أن القارئ يدرك التناقضات الكثيرة الناشئة عن ذلك الكم الهائل من التصريحات عن " الشعوب " في وثيقة تتعلق بالتسويات التي اتفقت عليها الحكومات في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية<sup>(٢)</sup>. فقد أثارت قضية حقوق الدول في مواجهة السلطة الدولية للمنظمة، دون أن تحسمها في الإعلان العالمي الذي صدر بعد ثلاث سنوات. فقد وضع الإعلان مجموعة من الأهداف السامية في مواجهة الواقع العالمي المتسم بالحدة، وتلك قصة الأمم المتحدة في مختلف المجالات. فقد تجاهل الإعلان علاقة الدول الكبيرة بالدول الصغرى التي لم تعالج بصورة واضحة، فهل يكون صوت دولة صغيرة مثل ناميبيا (١.٨ مليون نسمة) مساويًا في الأمم المتحدة لصوت الهند ذات البليون نسمة على نحو ما جاء في المواد الخاصة بالمساواة بين الدول ذات السيادة؟ وهل تحظى شعوب بريطانيا وفرنسا بقوة أكبر مما للهند في المنظمة الدولية التي يزيد عدد سكانها عن سكان الدولتين بعشرة أضعاف؟ ومن ناحية أخرى، أتاحت تلك الديباجة الفرصة أمام ممثلي "الشعوب" ممن لا ينتسبون إلى الحكومات للإدلاء بأرائهم مثل: المنظمات غير الحكومية، والإعلام، والأقليات، وحركات المقاومة، فهل يمكن أن يعبروا عن " الشعوب"، أم أن الأمر قاصر على الحكومات؟ ويضاف إلى ذلك من يشعرون بأن الدولة الوطنية تمثل المشكلة وليس الحل. وشجع ذلك على طرح شكل جديد للديمقراطية أو - على الأقل - شكل منفصل عن ظاهرة الحكومات التي تعبر عن نفسها في اجتماع الجمعية العامة التي تتعقد في خريف كل عام.

(١) هناك مناقشة مستفيضة في: Inis Claude, *Swords into Ploughshares*, chaps. 18 - 19

(٢) لعله من الطريف أن نتذكر أن مؤتمر سان فرانسيسكو عقد فيما بين مؤتمرى يالتا و بوتسدام اللذين كانا مختلفين في طبيعتهما وموضوعاتهما في اللغة التي صيغ بها ميثاق الأمم المتحدة. ولكن تدخل هذه الحلقات الثلاث من المفاوضات يساعدا على فهم الأسباب التي دعت الدول الكبرى لتترك الميثاق يتضمن الكثير عن الجمعية العامة. طالما كانت القرارات الحقيقية سوف يتم اتخاذها في مكان آخر، وبمعرفةهم وحدهم.

ومن ثم يعالج هذا الفصل قصة الأمم المتحدة - بعيدًا عن الدول الكبرى - وفي كثير من المجالات التي سنتناولها في هذا الفصل لن نتجنب الأعضاء الكبار وحدهم، بل يمتد ذلك إلى الحكومات ذاتها. فالفصل يعالج المطالب والأفكار والحركات التي سعت لاحتلال موقع على المسرح الدولي، وما زالت مستمرة في اتجاهها للصعود، ويعالج الهياكل والمفاهيم والتطلعات، والافتراضات الخاصة بالديمقراطية، والشرعية، والمجتمع المدني. ويعالج الفصل - أيضًا - التغيير من القاعدة وليس من القمة، فهو فصل حافل بالتداخل، ولكنه لا يفتقر إلى الأهمية.

ونظرًا لذلك، فمن الأفضل تقسيم القصة إلى ثلاث حلقات منفصلة ولكنها متداخلة: أولها، دور الجمعية العامة ذاتها باعتبارها هيئة "ديمقراطية" في إطار الأمم المتحدة، وثانيًا، التاريخ المتواضع للكثير من الحركات التي لم ترض عن أداء الجمعية العامة فسعت إلى تجاوز النظام الدولي وتحقيق تمثيل حقيقى في إطار حكومة عالمية، وثالثًا، قصة النمو البارز للجماعات التي ترى أنها تعبر عن " المجتمع المدني العالمى " (المنظمات غير الحكومية، والكنائس، والمؤسسات، والإعلام)، وهى الجماعات التي يمثل وجودها تحديًا لاعتبار " الدولة " أساسًا للنظام العالمى، وقد تكون بحكم تنوع طرق عملها أقرب إلى جماهير " شعوب العالم " من الحكومات.

ويعد الدور الذى تلعبه الجمعية العامة للأمم المتحدة أطول أدوار هذه الحلقات الثلاث، وأكثرها وضوحًا ومثارًا للخلاف، لأن ذلك كله يتعلق بالخطاب الحكومى. ويمكن القول إن الجمعية العامة أكثر قربًا إلى برلمان الإنسان بعدما ارتفع عدد أعضائها من خمسين دولة عام ١٩٤٥ إلى ١٩١ دولة مع مطلع القرن الحادى والعشرين، كما أنها قائمة على مبدأ التمثيل لأن المندوبين فيها يمثلون بلادهم ويتحدثون باسمها (بغض النظر عن كون حكومات تلك الدول منتخبة ديمقراطيًا). هنا يُثار جدل قد يتفق عليه أعضاء الكونجرس الأمريكى

والبرلمانيون الهنود، على الرغم من الاختلاف البين بينهم، فهم يؤكدون أن الأمم المتحدة تمثل مجموعة من الحكومات، ولا تولى اهتماماً للمجالس المنتخبة أو تهتم بفكرة الحكومة العالمية. وقد زادت نبرة هذا الاتجاه عندما تزايدت أعداد البلاد المستقلة عن الاستعمار التي انضمت إلى الأمم المتحدة، فهم لا يقلون حرصاً على السيادة الوطنية من الدول الأقدم عمراً. ومن ثم تتجه الأنظار إلى مقولة أن هذه الدول وقعت بنفسها طلبات العضوية للمنظمة الدولية، وهي التي تدفع الثمن، أما غيرها فليس له في العير أو النفير.

ولكن هذه النظرة تترك الكثير من المشكلات وتزيد من عدم الارتياح في نواح مختلفة: أولها، أن المبدأ الذي تتبعه الجمعية العامة "صوت لكل عضو" رغم تشابهه (من حيث الشكل) مع مبدأ "صوت لكل نائب"، أو "صوت لكل فرد"، قد عانى الكثير من الضعف في الأقسام أخرى من الميثاق، وخاصة ما اتصل منها بحقائق القوة الدولية. وتمثل الامتيازات التي اختصت بها الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن نقيضاً لهذا المبدأ الديمقراطي، وخاصة عندما نتذكر السلطات الواسعة والدور الذي ينفرد به المجلس ككل. وكان ذلك من أسباب اعتراض الدول متوسطة الحجم مثل استراليا والبرازيل والمكسيك على المواد الخاصة بمجلس الأمن عام ١٩٤٥، ومن أسباب اعتراض الهند والبرازيل اليوم على اختلال التوازن في مجلس الأمن (رغم استعدادهما للقبول بالعضوية الدائمة إذا منحت لهما).

ترى.. كيف تكون الجمعية العامة مناظرة للبرلمان أو الكونجرس، إذا كان كل ما اتصل بالأمن العالمي لا يدخل في اختصاصها؟ وعندما تكون قراراتها في المسائل المتصلة بالأمن - مثل قراراتها المتكررة بشأن الشرق الأوسط - لا سند لها من جانب القانون الدولي مقارنة بقرارات مجلس الأمن؟ أو عندما لا تكون لها صلاحيات مالية ذات بال، ولكنها قد تواجه أزمة عندما يتمتع كبار المساهمين في مواردها المالية عن سداد حصصهم؟

أو عندما تجتمع لفترة قصيرة كل عام تتلقى خلالها التقارير من الوكالات المتعددة واللجان والبرامج المتنوعة، وتصدر القرارات، وتصدق على ميزانية قد تكون واقعية، وقد لا تكون كذلك، ثم ينفذ اجتماعها بعد ذلك، (على حين يجتمع مجلس الأمن متى شاء بعد ساعات من دعوته للانعقاد)؟

وعندما تأكلت صلاحياتها الاقتصادية لصالح المؤسسات المستقلة التي أقامتها اتفاقية بريتون وودز؟ وعندما نتعرض محاولات تعديل الميثاق، أو تعيين أمين عام إلى اعتراض (فيتو) من جانب إحدى الدول الخمس دائمة العضوية؟

ولذلك السبب، فلما يرد ذكر دور الجمعية العامة عندما يصدر كتاب أو ينشر تقرير حول " إصلاح الأمم المتحدة"، أو عندما يدعو بعض الساسة إلى تغيير الطريقة التي تدار بها المنظمة الدولية، وإذا ذكرت الجمعية العامة ففي سياق أهميتها في إطار الأمم المتحدة والدعوة إلى تحسين أدائها<sup>(٣)</sup>. ولعل الكتابات عن مجلس الأمن تفوق من حيث العدد ما كتب عن الجمعية العامة بنسبة مائة إلى واحد. وهناك أيضًا كتابات أكثر عددًا عن دور المنظمات غير الحكومية، أو الشركات متعددة الجنسيات، أو الإعلام العالمي. ولا يمكن أن يكون هذا التجاهل لدور الجمعية العامة مبعثه الرضى عنها وعدم الحاجة إلى إدخال تغيير عليها، بقدر ما يعود ذلك إلى عدم الاهتمام بها، أو عدم الإحساس بالحاجة إلى تحسين وضعها، أو ربما يعود ذلك إلى الجهل بها. ويعترف الجميع بافتقار الجمعية العامة إلى السلطات الحقيقية، ولكن قلما يجهرون بذلك. وليس هناك تأثير ملموس للدعوات الخاصة بالجمعية العامة مثل تلك التي أطلقها رئيس البرازيل لولا دا سيلفا Lula da Silva في الخطبة التي ألقاها أمام الجمعية العامة (سبتمبر ٢٠٠٣) "أن تتولى مسئوليات في الحفاظ على الأمن والسلام العالمي".<sup>(٤)</sup>

(٣) مثلما فعل تقريرنا الصادر عن جامعة بيل ومؤسسة فورد عن الأمم المتحدة في نصف القرن التالي الذي أهمل تمامًا الجمعية العامة.

(٤) دور الانعقاد الثامن والخمسين، ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٣.

ولا يعنى ذلك أن الجمعية العامة عديمة الجدوى، فهى التى تقر الميزانية الخاصة بها، كما تتولى الإشراف على عمل العديد من الوكالات، والبرامج الخاصة برسم السياسات، ولها صلات وثيقة بالوكالات المتخصصة وذلك من خلال المجلس الاقتصادى والاجتماعى، واللجان الست الرئيسية التابعة لها. ويعانى هيكلها من تداخل الاختصاصات البيروقراطية - على نحو ما أشرنا من قبل - ولكن من الصعب أن نجد حكومة أو برلمان فى العالم لا يعانى من هذه المشكلة، وعلى الأقل تحاول الجمعية العامة تحسين أحوالها ودمج بعض الوكالات بضغط من الدول الأعضاء.

ولكن الدور الأبرز للجمعية العامة هو اعتبارها مقياساً للرأى العام العالمى، حيث يحتشد فى اجتماعها السنوى الوفود من مختلف أنحاء العالم، ورؤساء الدول والحكومات يقفون خطاباتهم أمامها. ولكن يمكن القول إن من بين أسباب ضعف الصفة التمثيلية للجمعية العامة الحكومات الممثلة فيها التى لم تأت من خلال انتخابات ديمقراطية. وتواجه انتقاداً شديداً بسبب تمسكها بمبدأ التداول فى عضوية اللجان والوكالات، مما قد يؤدى إلى تولى دولة غير مناسبة رئاسة إحدى المؤسسات الهامة التابعة لها، مثلما حدث فى السنوات الأخيرة عندما تولت ليبيا رئاسة لجنة حقوق الإنسان التابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى لمدة ستة شهور. كما أن باستطاعة الجمعية العامة أن تصدر قرارات غبية بالأغلبية المطلقة مثل إصدارها القرار الذى اعتبر "الصهيونية مناظرة للعنصرية" فى نوفمبر ١٩٧٥ الذى زاد من غيابته افتقار الجمعية إلى سلطة إلزام القانون الدولى بتنفيذ قراراتها. (\*)

---

(\*) أشرنا فى مقدمة الترجمة إلى تحيز المؤلف للكيان الصهيونى، ويتجلى عطفه على الصهيونية فى أكثر من مكان فى الكتاب، ولكنه يتجاهل هنا الأثر السياسى لهذا القرار الذى لم يهدأ لأمريكا بال إلا بعد إلغائه فى ١٦ ديسمبر ١٩٩١، ثم أصدر الكونجرس الأمريكى " قانون التعقب العالمى لمعاداة السامية " الذى صدق عليه بوش فى ١٦ أكتوبر ٢٠٠٤، والذى يعتبر العدا للصهيونية لمعاداة السامية (المترجم).

ولكن، لا يمكن إنكار دور الجمعية العامة كمعبر عن الرأى العام العالمى بسهولة. فقد سعت لإصدار قرارات ضد نظام التفرة العنصرية فى جنوب أفريقيا وروديسيا (رغم أنها التزمت السكون إزاء الفطائع التى ارتكبتها ماوتسى تونج فى الصين)، وما لبثت الأغلبية التى تستمدها الجمعية العامة من اتساع عضوية الدول النامية (الآسيوية - الأفريقية - الأمريكية اللاتينية) أن أدت إلى إحراج الدول الغنية (وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا)، فاضطرت إلى المشاركة فى الضغوط الدولية ضد بريتوريا لإنهاء النظام العنصرى. كما لعبت الجمعية العامة - أو بالأحرى الكتلة الإقليمية منها - دورًا فى عملية السلام بأمريكا الوسطى. وكثيرًا ما طالبت الأمين العام بإصدار تصريحات حول المسائل العالمية الحرجة، كما كانت القوة المحركة وراء تنظيم مؤتمرات دولية عن حماية البيئة، والسكان، والمخدرات، والمرأة، وحقوق الإنسان فى التسعينيات على نحو ما أشرنا فى الفصول السابقة. وجاءت الآثار النسبية لتلك المؤتمرات وما ترتب عليها من تغييرات لتؤكد أن أداء الجمعية العامة يتسم بالإيجابية عندما تركز جهودها على الأجندات " الناعمة " للأمم المتحدة.

ولا تستطيع الجمعية العامة أن تحقق إلا القليل عندما تتشغل بالقضايا الأمنية حيث تجد نفسها ممزقة بين تطلعاتها الطموحة من ناحية، وصرامة نصوص الميثاق من ناحية أخرى، ويكفى أن نورد مثالاً حديثاً لذلك، ففى يوليو ٢٠٠٤ قدمت محكمة العدل الدولية " رأياً استشارياً " إزاء قرار الحكومة الإسرائيلية (برئاسة إرنيل شارون) ببناء جدار عازل بين الفلسطينيين والمستوطنات الإسرائيلية بالضفة الغربية، وجاءت استشارة المحكمة بقرار صوتت عليه الأغلبية بالجمعية العامة (الاجتماع العاشر الطارئ بشأن الصراع الإسرائيلى - الفلسطينى)، وهو إجراء لها الحق فيه دستورياً. وجاء قرار المحكمة بأغلبية ١٤ - ١ (لرفض القاضى الأمريكى



بالمحكمة) ينتقد سياسة حكومة شارون الخاصة بهدم منازل الفلسطينيين. ولكن الطرفين لم يوافقا على قرار المحكمة، وهو مطلب أساسى لمحكمة العدل الدولية، كما أن قرار الجمعية العامة لم يضع فى اعتباره حق إسرائيل فى الدفاع عن نفسها، كما تجاهل أن جميع قرارات مجلس الأمن السابقة دعت إلى التفاوض حول الحدود، وبذلك لم يتم تحديد الموقع الذى يقام فيه الحائط العازل. وبذلك تورط أعضاء الجمعية العامة فى مسألة تتعلق بالأمن تدخل فى اختصاص مجلس الأمن، كما أن الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية قد تجاوزا الحدود الدستورية، رغم أن الإعلام كان فى معظمه مؤيداً لقرار المحكمة وتحدث عن " المعنويات العالية للفلسطينيين". غير أن قرار المحكمة جعل إسرائيل فى عزلة دولية، كما أخرج الحكومة الأمريكية التى زاد تورطها فى القضية الفلسطينية، ولكنها لم توقف ما كان يفعله الإسرائيليون. وسوف يخبرنا أصحاب النظرة الواقعية أن هذا القرار لا قيمة له، لأن الأمر من اختصاص مجلس الأمن، وأن الفيتو الأمريكى سوف يقطع الطريق على كل المحاولات الأخرى.

ومن الصعوبة بمكان تحديد موقف الجمعية العامة من الناحية الدستورية على ضوء ذلك، ومن حيث ادعائها تمثيل " شعوب العالم " فى إطار حكومى. فللجمعية العامة أهميتها عند دول العالم النامى، والدول الغنية متوسطة الحجم مثل كندا والسويد التى لا دور لها فى مجلس الأمن. وهى المكان الذى يُسمعون فيه صوتهم للآخرين، كما أن بعض الدول الأصغر حجماً (مثل سنغافورة ونيوزيلندا) يتخذون من الجمعية العامة منبراً للتعبير عن آراء الدول غير دائمة العضوية بمجلس الأمن. وحتى لو كانت قرارات الجمعية العامة تفتقر إلى القوة التى لقرارات مجلس الأمن، فهو أمر محدود الأهمية، طالما كانت تلك القرارات تعبر عن رأى أغلبية الأعضاء الذين يطالبون بفرض العقوبات ضد دولة مارقة أو إدانتها، مثلما حدث عند غزو

العراق للكويت فى ١٩٩٠. وحتى عندما أصدرت قراراً باستشارة محكمة العدل الدولية فى مسألة الجدار العازل الإسرائيلى، فإن ذلك القرار له تأثيره، على الرغم مما أخذ على قرار المحكمة من مآخذ قانونية. وسوف تظل الجمعية العامة المنبر المسموع الكلمة على المستوى الحكومى، والمعبر عن أفكار ومشاعر العالم، وإن ادعت لنفسها صلاحيات ليس لها سند قانونى، فدون الجمعية العامة لن يكون للأمم المتحدة وجود فعلى.

ومهما كان تقديرنا لدور الجمعية العامة وما حققته من إنجازات، فإن من الواضح أنها تحقق الآمال التى عقدها عليها الكثيرون عند إقامتها. وقد عاد بعض المفكرين إلى الأفكار الأولى عن "نحن شعوب العالم" التى ربما ذهبت إلى احتمال إقامة مجلس ثالث فى المستقبل، إلى جانب الجمعية العامة ومجلس الأمن، يعد برلماناً عالمياً من طراز خاص، يختار شعوب العالم أعضائه بطريق الانتخاب الديمقراطى المباشر. وهى فكرة تطفو هنا وهناك فى الخطاب العام مثل سفينة وسط الضباب. وتتسم الكثير من الاقتراحات بالغموض وتفقر إلى أسانيد واقعية. ومن الأمثلة الأولى لذلك كتاب "عالم واحد" لوندل ويلكى Wendell Wilkie (الذى سبقت الإشارة إليه) وهو عمل رجل طاف أرجاء المعمورة عام ١٩٤٢ و١٩٤٣، وعاد إلى الولايات المتحدة لينظم حملة تدعو إلى "المساواة فى الفرص بين الأعراق والأمم"، وأثار ذلك جدلاً واسعاً فى ذلك الوقت، وأعطى دفعة لحركة "الفيدرالية الدولية" التى أسست عام ١٩٤٧، التى مازالت تدعو - حتى اليوم - إلى إقامة هيكل لنظام ديمقراطى عالمى يضم المواطنين من سكان الكوكب.

ولكن ما الشكل الذى يقوم عليه هذا الهيكل؟ كان على "لجنة الحاكمة الكوكبية" (The Commission on Global Governance) أن تتناول ذلك فى تقريرها عام ١٩٩٥ الذى حمل عنوان "جوارنا الكوكبى" "Our Global Neighborhood". ولكن، على الرغم من أن التقرير عرض للتحويلات التى

حدثت على الصعيد العالمي، التي جعلت من نظام الدولة الوستفالية ومنظمات ما بعد ١٩٤٥ أقل تأثيراً باطراد، فهي لم تضغط من أجل التغيير النظامي أو الدستوري في صورة مجلس ثالث له صلاحيات تشريعية حقيقية. وشغل التقرير بمناقشة الفرق بين "الحاكمية الكوكبية" و "الحكومة العالمية" (وربما يعود ذلك إلى النظرة السلبية إلى الأمم المتحدة من جانب الأغلبية الجمهورية في مجلس الكونجرس عندئذ)<sup>(٥)</sup>. ومن ثم ترك التقرير القارئ أمام اقتراحات تقليدية! كزيادة عدد الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن، وبعث الحيوية في الجمعية العامة، وتنشيط مجلس الوصاية لتولى أمر "عامة" العالم، واستبدال مجلس الأمن الاقتصادي بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتأسيس قوات عسكرية دائمة للأمم المتحدة من المتطوعين إلى غير ذلك من أمور. واقترح التقرير إقامة "منتدى المجتمع المدني" يضم المنظمات غير الحكومية ومجموعات المواطنين الأخرى، وأن يكون له حق التقدم بطلبات إلى الجمعية العامة. ورغم أن الكثير من تلك الأفكار كانت - ولا تزال - صالحة، فإن اللجنة لم تبذل محاولة جديدة من أجل إقامة برلمان الإنسان، ولكنها قدمت أفكاراً لتحسين الهياكل القائمة وجعلها تعمل بصورة أفضل.

واتجه باحثون آخرون إلى إبراز فكرة المجلس البرلماني وتطويرها. ففي مقال هام لريتشارد فوك وأندرو شتراوس نشر بمجلة Foreign Affairs (٢٠٠١)، ذهب الباحثان إلى أن الضغوط باتجاه الكوكبة تجعل الظروف مهيأة أمام المجتمع المدني العالمي، وخاصة نشطاء المنظمات غير الحكومية، وكبار رجال الأعمال لإقامة برلمان عالمي للحد من المصاعب الديمقراطية التي تواجهها المؤسسات الحالية. وذهبا إلى أن "إقامة مثل هذا المجلس - حتى لو كان ضعيفاً في البداية - سوف يقدم رؤية ديمقراطية للمنظمات

(٥) المقصود بالحاكمية هو إيجاد قواعد ومؤسسات عالمية تقبل بها جميع الأطراف وتلتزم بها، والمقصود

بالحكومة العالمية ما يماثل الحكومة الوطنية ولكن يشمل نطاق الاختصاص العالم كله، انظر:

The Global Neighborhood: The Report of the Commission on Global Governance, p. xvi.

الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي".  
وذهب الصحفي البريطاني الراديكالي جورج مونبيوت إلى القول في مناسبات عدة بفساد النظام العالمي القائم، لمحاباته لعدد محدود من الدول (الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن)، والشركات الكبرى، والإنسان الأبيض عامة، وأنه يجب أن يستبدل به برلمان عالمي يضم ستمائة عضو يمثل كل واحد منهم عشرة ملايين نسمة، ويأخذ الكثير من الناس هذه الفكرة مأخذ الجد<sup>(6)</sup>.

والمشكلات العملية والسياسية لهذا النوع من الفكر الطوباوي متعددة؛ فالمجلس العالمي الذي يضم المنظمات غير الحكومية التي تستمد أهميتها من ذاتها، قد يكون معارضاً لجميع البرلمانين الذين ناضلوا من أجل الحصول على مقاعدهم في الهيئات التشريعية في بلادهم، ويعتقدون بأن مجالسهم تمارس الديمقراطية الحققة. وجدير بالملاحظة أن البرلمان الأوربي المنتخب ديمقراطياً له صلاحيات محدودة. وعلى كل، إذا استطاع مرشح أن يمثل عشرة ملايين مواطن (بما في ذلك دول جزر الكاريبي والمحيط الهادى "الباسيفك")، فعليه أن يرسلهم للتصويت في المكان المحدد للإدلاء بأصواتهم، فهل يستطيعون ذلك دون مساعدة الدولة الوطنية التي عليها أن تتنازل عن سيادتها الوطنية للبرلمان العالمي، ودون أن يتضمن ميثاق الأمم المتحدة ما يحدد ذلك وينظمه، ودون وجود اتفاقية مبرمة بين الدول تتعلق بهذا الشأن؟ والتعقيدات الأخرى لهذا المشروع خارج حدود التصور؛ ففي البرلمان العالمي الذي يضم ٦٠٠ عضواً كل منهم يمثل عشرة ملايين مواطن سوف تحصل الصين على ١٤٠ مقعداً والهند على ١٢٠ مقعداً، وبريطانيا وفرنسا

(6) Richard Falk and Andrew Strauss, " Toward Global Parliament ", Foreign Affairs 80, no. 1 (January – February 2001), 212 – 20; Gorge Monbiot, The Age of Consent: A Manifesto for a New World Order (London 2003), chap. 4.; [www.worldparliamentgov.net/constitution.html](http://www.worldparliamentgov.net/constitution.html)

والموقع الأخير يشجع القراء على الانضمام إلى حركة البرلمان العالمي، وقد شارك الكثيرون في مناقشة الفكرة في الصحافة والبرامج التلفزيونية.

على خمسة أو ستة مقاعد لكل منهما، وروسيا على نحو ١٤ مقعداً، والولايات المتحدة الأمريكية على حوالى ٢٧ مقعداً. إن الاقتراح مثالى طبعاً، ولكن مآله سلة مهملات التاريخ.

وهكذا، بينما تستمر المجادلات حول التغييرات الهيكلية التى تستهدف توسيع دائرة التمثيل وتحقق الرقابة الديمقراطية، ثمة حملات تشن باسم "الشعوب" تجاوزت النظر إلى الهياكل التقليدية للحاكمية العالمية، وراحت تتطلع إلى لاعبين جدد. وعند ختام القرن العشرين، ازداد ترديد مصطلح "المجتمع المدنى العالمى"، الذى يضم مجموعة مختلفة من المنظمات غير الحكومية، والكنائس، والمؤسسات، والإعلام، وازداد بروزه بصورة جعلته يمثل تحدياً لسلطة الحكومات على شعوبها. ورأى مؤيدو هذه المنظمات فيها نموذجاً لازدهار طبقى للسياسات التى يقودها المواطنون، التى تتحدث مباشرة باسم من لا صوت ولا حول لهم. بينما يرى معارضوها أن تلك المنظمات تمثل وسطاء لم يتم انتخابهم، وجماعات مصالح تتبنى أفكاراً من صنعها. وسوف نعالج فيما يلى بعض جماعات المجتمع المدنى، وكفاحها من أجل إعادة صياغة العالم (على حد زعمهم)، ونرصد ما حققته من نجاح وإخفاق، ومدى تقدمها فى حملاتها من أجل شفافية أكبر مساحة، ومن أجل الديمقراطية وخدمة المجتمع العالمى.

ولا شك أن أشهر تلك الجماعات هى المنظمات غير الحكومية، التى بدأت محدودة العدد نسبياً، ثم توسعت وانتشرت انتشاراً واسعاً فى السنوات الأخيرة. وأصبح من الصعب حصر عددها بسبب عدم خضوعها لجهة رسمية، وتشعب ميادين عملها، وتزعم بعض المصادر أن عدد تلك المنظمات بلغ الثلاثين ألفاً اليوم. ولهذه المنظمات أهداف مميزة، ألم تكن حركة مناهضة الرق فى القرن التاسع عشر فى بريطانيا منظمة غير حكومية؟ وكان للمنظمات العامة المتنوعة وجود فى مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥،

وسمح لبعضها بعرض وجهات نظرها على الوفود (وهي: نقابة المحامين الأمريكية، والجماعات النسوية، ودعاة الفيدرالية الدولية). ومن ثم تعود فكرة إقامة جمعيات ذات أهداف معلنة لها تأثيرها على السياسة العامة، إلى فكرة قديمة ترتبط بنشأة الديمقراطية وقيام المجتمع المدني. أضف إلى ذلك، أن ميثاق الأمم المتحدة أقر هذه العلاقة في المادة (٧١) التي أعلنت أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة "يجوز له أن يتخذ الترتيبات المناسبة للتشاور مع المنظمات غير الحكومية التي تهتم بالمسائل التي تدخل في دائرة اختصاصه". ورغم غموض هذا النص إلا أنه كان اعترافاً بتلك المنظمات.

وما جد في عالم اليوم هو تضخم أعداد المنظمات غير الحكومية واتساع مجال اهتماماتها. ويعود ازدهار حركتها إلى انتشار الاحتجاجات العامة في مختلف أرجاء العالم، والانتشار التلقائي للحركة في الستينيات من القرن العشرين<sup>(٧)</sup>: فقد اعتبر الكثير من الناس - وخاصة الشباب - أن هيكل السلطة قد عفى عليه الزمن، سواء كان ذلك في الغرب الرأسمالي الأثني، أو الشرق الشيوعي المتحجر. ولعبت حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة دور المحفز والمشجع لحركة الاحتجاج العالمية، بسبب عمق مطالب التغيير التي نادى بها، والدعاية الواسعة التي صاحبته، وما حققته من إنجازات سياسية. فاكتملت حركة حقوق المرأة في أوروبا وأمريكا طاقة جديدة، ونظمت قطاعات أخرى من المجتمع الديمقراطي، وانتشرت انتشاراً واسعاً إلى بقية أنحاء العالم. وأدى قمع حركة "ربيع براغ" في عام ١٩٦٨، وكبت حركات المعارضة في دول حلف وارسو، أدى إلى انتشار الجمعيات السرية في تلك البلاد، وانتشار "مراسد حقوق الإنسان" خارجها. وبدأ دعاة الحفاظ على البيئة حملاتهم من أجل مصير الكوكب الذي نعيش فيه. كما نظمت جماعات أخرى للمطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد.

(٧) حول ما حدث في عقد الستينيات، راجع: Suri, Power and Protest, passim.

وقصة هذه التحولات الاجتماعية والفكرية غنية بالتفاصيل، ولكنها معقدة، يصعب تصنيفها، لأن العديد من تلك المنظمات تختلف أغراضها اختلافاً بيناً، كما تختلف أساليب عملها. وانتهى الأمر ببعض النشطاء الذين قادوا الحملات من أجل التغيير السياسى وحقوق الإنسان إلى رئاسة حكومات بلادهم (مثل: نيلسون مانديلا، وفاسلاف هافل، وليخ فاليسا)، فهم يدخلون بذلك فى فئة أخرى تختلف عن أولئك الذين يناضلون من أجل الحفاظ على الحياة البرية مثلاً. ولكن ما يشترك فيه الجميع هو الاعتقاد فى ضرورة التغيير، وأن عليهم حث الساسة المحليين - أو حتى إجبارهم - على الموافقة على التغيير المقترح.

لذلك فضلت بعض المنظمات غير الحكومية العمل المباشر من أجل تحقيق أهدافها (مثل جماعات السلام الأخضر)، ورأت أخرى العمل من خلال مؤسسات قائمة (مثل صندوق حماية الحياة البرية العالمية)، أو من خلال نظام الأمم المتحدة ذاته، بعضها له طبيعة خاصة (مثل: أطباء بلا حدود)، وبعضها الآخر يركز على دائرة محددة (مثل جمعية حماية الصحافيين)، بينما يعمل الآخرون من خلال أجندة واسعة. ويرتبط الكثير من تلك المنظمات بالكنائس (مثل الكويكرز، أو الجمعيات الكاثوليكية للسلام والتنمية)، وتحاول أن تتبعد عن الصراعات السياسية. وما زال الكثير من المنظمات الأخرى معنياً بمصير بلد واحد أو شعب واحد (مثل: الأكراد، إسرائيل، تايوان، التبت، قبائل الأمازون). وهذه المنظمات - عامة - تقوم على الأطراف وليس المركز بحكم عملها بعيداً عن الحكومات، وارتياحها الدائم فيها، ولأنها تطالب بالتغيير، وتحسين أوضاع حقوق الإنسان والبيئة. ولكن من المؤكد أنها لا تتجه جميعاً نحو اليسار أو تستخدم خطاباً يسارياً، فالأساقفة الكاثوليك فى أمريكا اللاتينية يضغطون من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، ولكنهم يعارضون الإجهاض ويقاومون تحديد

النسل، وهما أمران تدعو إليهما المنظمات النسوية الأمريكية. وتعلن جماعات حقوق الإنسان احتجاجها على هدم بيوت الفلسطينيين في غزة على يد إسرائيل، بينما تدافع الجماعات المؤيدة لإسرائيل عن حقها في القيام بذلك، وأظهر " اليمين المسيحي " الأمريكي قدرات نادرة على الانتشار الذاتى. ومهما كان شأن الأيديولوجية فإن كل حملة ذات وزن مؤثر تبرز من القاعدة، ولذلك ليس من الغريب أن يشعر الساسة التقليديون بعدم الارتياح إزاء ظاهرة المنظمات غير الحكومية، حتى لو تعاملوا باحترام شديد مع بعض الجماعات. فهذه المنظمات لا تقبل الخضوع لسيطرة الحكومات أو توجيهها، وكثيراً ما سببت لها المتاعب والحرَج.

وتعمل الكثير من المنظمات غير الحكومية بالتعاون مع الأمم المتحدة، وقد بدأ الاعتراف بفضل المنظمة الدولية في زيادة عدد هذه المنظمات منذ الاجتماع الأول للجمعية العامة (لندن ١٩٤٦)، فقد ساعد حصول المنظمات غير الحكومية على الصفة الاستشارية من جانب المجلس الاقتصادى والاجتماعى على استخدامها " الصفة الدولية " فى التأثير على الحكومات، ونشر الدعوة إلى نظام عالمى يسوده السلام والتفاهم الثقافى. وإن كانت المقترحات المقدمة من تلك المنظمات إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى تخضع لفحص دقيق من جانب اللجنة الدائمة للمجلس، وقد رفضت الكثير منها، وغالباً لا تدرج من المقترحات إلا تلك التى تأتى من جانب المنظمات غير الحكومية المصنفة فى المرتبة الأولى عند المجلس. ولكن اتصال تلك المنظمات بالجمعية العامة أو مجلس الأمن كان مستحيلاً، مما يجعل المجلس الاقتصادى الاجتماعى يلعب دور الحاجز الذى يقف فى وجه اهتمامات المجتمع المدنى وهمومه<sup>(٨)</sup>.

---

(8) Benjamin Cohen, "Of the people, By the people, for the people", in the United Nations: Constitutional Development, Growth, and possibilities (Cambridge, Mass., 1961) pp. 129 -37.



ولكن، حتى لو كان القليل - نسيباً - من تلك المنظمات غير الحكومية له حق التقدم بوثائق (لا تزيد كل منها على ألفى كلمة) إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي أتاح لها الصفة الاستشارية، فقد مثل ذلك خطوات قصيرة على طريق المشاركة الديمقراطية العامة. أضف إلى ذلك، أن قسم الإعلام بالأمم المتحدة فتح أبوابه أمام حركة المنظمات غير الحكومية، ووضع قائمة طويلة بالمنظمات المعتمدة منها. وهناك منظمات غير حكومية أخرى معتمدة لدى مكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي دون أن تكون لها الصفة الاستشارية التي يتطلب الحصول عليها موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. وهناك ٣٩٠٠ منظمة غير حكومية مسجلة إما لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو لدى قسم الإعلام وحده. وأخيراً، تحصل الآلاف من المنظمات غير الحكومية على تراخيص لحضور المؤتمرات الدولية للأمم المتحدة، حيث يكون باستطاعتهم التأثير على ممثلي الحكومات، وتقديم المعلومات والعون للدول الصغيرة، وتنظيم أنشطة موازية للمؤتمرات (مندييات)، وتجعل حضورها مشهوداً.

وعلى الرغم مما تقوم به المنظمات غير الحكومية من أعمال داخل وخارج الأمم المتحدة، فمن الواضح أن تأثيرها الأكبر يقع على الرأي العام والإعلام. لأن المنظمات تركز جهودها على إيجاد وسائل الإعلام الخاصة بها ليقينها أن عملها سوف يؤثر على دوائر واسعة من الرأي العام، مما يساعد على تغيير أحوال العالم إلى الأفضل. وفي هذا السياق سوف نركز في تحليلنا على اختيار نماذج من مختلف أنواع المنظمات غير الحكومية، والسياسات التي تتبعها.

والنموذج الأول هو منظمة العفو الدولية (Amnesty International) في مجال حقوق الإنسان، فهذه المنظمة شديدة النشاط، تركز على إنهاء الانتهاكات البشعة لحقوق الإنسان في السلامة البدنية والعقلية، وحرية

الاعتقاد والتعبير، وعدم الخضوع للتمييز، وهي تعمل من أجل إجبار الحكومات والسلطات الاستبدادية على الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وجاءت نشأتها متواضعة عام ١٩٦١، وعندما دعا المحامي البريطاني بيتر بنسون Peter Benenson إلى حملة ضد الحكومة البرتغالية لسجنها طالبين لشربهما نخب الحرية. وأصبحت المنظمة الآن شجرة عظمة متعددة الفروع، وافرة الظلال، تضم في عضويتها أكثر من المليون عضو في ١٦٠ دولة، وتتلقى المعلومات من مختلف المصادر عن انتهاكات حقوق الإنسان، وتنظم الحملات من أجل الإصلاح. ومن النادر أن نجد حكومة لم تعانِ الحرج من تقارير منظمة العفو الدولية بصورة أو بأخرى (الاتحاد السوفيتي والصين لقمعهما المعارضة، وبريطانيا لانتهاكات أولستر، والولايات المتحدة لعنف الشرطة، والبلاد العربية للتعذيب وإنكار حقوق المرأة، وسيراليون لحوادث القتل غيلة، وإسرائيل لتجاوزها في استخدام القوة في قطاع غزة، وإندونيسيا بسبب إخفاء السياسيين). وقد حصلت المنظمة - عام ١٩٧٧ - على جائزة نوبل للسلام<sup>(٩)</sup>.

ويذهب نقاد منظمة العفو الدولية إلى أنها كثيرة التدخل في شؤون الدول، تفرط في إصدار الأحكام، وتركز على أقوال الضحايا، ولا تكتفئ لرأي السلطات التي قد تكون مدفوعة لذلك لأسباب أمنية، مثل وجود حالة أحكام عرفية. وأن حرصها على كسب حماس المواطنين المحليين والترويج لنفسها يفوق حدود جراتها. وكثيراً ما ناقضت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ما يرد بتقارير منظمة العفو الدولية. فالصليب الأحمر منظمة إنسانية ذات طابع آخر، وهي تحظى (ومقابلها الإسلامي: الهلال الأحمر) برعاية

---

(٩) قمت بإجراء مسح لفهرس الدول في تقرير منظمة العفو الدولية الصادر عام ٢٠٠٧ عن أوضاع حقوق الإنسان عام ٢٠٠٣، فلم أجد ذكراً لكوستاريكا، والدنمارك، وأيسلندا، والنرويج، وهولندا، ونيوزيلندا. حتى فنلندا لم تسلم من الانتقاد.

الحكومات وهى تتلقى دعماً مالياً من اللجان الوطنية التابعة لها وكذلك حكومات الدول. ورغم ذلك تعود نشأة الصليب الأحمر إلى مبادرة خاصة من جانب مواطنى سويسرا الذين أفرعهم إهمال الجنود الجرحى فى معركة سولفرينو عام ١٨٥٩.

وتفخر منظمة الصليب الأحمر الدولى بحيادها، ففي الحرب العالمية الثانية قام ممثلوها بزيارة الأسرى البريطانيين فى معسكرات الألمان حاملين الطعام والبريد، وفعلوا الشيء ذاته مع الأسرى الألمان فى المعسكرات البريطانية. وكان مجال عملها أصلاً زمن الحروب، ثم وسعت مجال عملها ليشمل مساعدة الضحايا فى أعمال العنف الداخلية والتنسيق مع جهود الإغاثة. وهى تلتزم السرية التامة عند زيارتها للسجون فيما عدا حالات الانتهاكات الصارخة، وتعمل على جمع شمل العائلات، وحماية أسرى الحرب من مختلف الأطراف. وهذا يعنى أنها تضطر أحياناً إلى التفاوض مع النظم القمعية المستبدة، التى لا تتردد منظمة العفو الدولية أو المحافظون فى الولايات المتحدة فى إدانة أعمالها. وتفترض منظمة الصليب الأحمر - فى تلك الحالات - أن الحكومات - حتى المستبد منها - تقبل بالتعاون مع منظمة محايدة، فالهدف النهائى للصليب الأحمر هو مصلحة الأسرى التى تحتل عندها الأولوية المطلقة، بغض النظر عن جنسية الأسير أو أسريه.

وثمة تلاقٍ بين كل من منظمة العفو الدولية والصليب الأحمر مع أهداف الأمم المتحدة، وكذلك يتصل عملها اتصالاً وثيقاً بدور المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ولكنهما يؤديان عملهما بطريقة مختلفة تماماً. إحداهما سريعة الحركة تتدفع وسط مخاطر قد لا تقدم الملائكة على الخوض فيها، تستعد دائماً للمواجهة كلما دعت الحاجة لذلك، مناشدة الرأى العام الدولى لتأييد قضاياها، وتسأله أن يزودها بالطاقة، تحرص دائماً على نشر ما لديها على الرأى العام (كتالوج مطبوعاتها عام ٢٠٠٥ فى الولايات المتحدة

يقع فى ٣٤ صفحة من القطع الكبيرة)، وترفض الحصول على أى تمويل حكومى حتى لا يشكل قيلاً على حركتها. وتسير اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) فى الاتجاه النبيل نفسه بحماية حقوق الإنسان السياسية بالنسبة إلى الجرحى، والمشردين من ديارهم، والمضطهدين، وأسرى الحروب، ولكنها تسعى لتحقيق أغراضها بطريقة أكثر دبلوماسية والتزاماً بالقواعد التى وضعتها الاتفاقات الدولية (وخاصة بروتوكولات جينيف)، وتحصل على منح وهبات ضخمة من الحكومات الأعضاء بالأمم المتحدة، وتحاول التزام الحياد التام.

ولكل من النشطاء والعاملين فى منظمة العفو الدولية والصليب الأحمر من يؤيدهما، ولا يمكن تفضيل أحدهما على الآخر على ضوء تعقد عالم اليوم الذى تتنوع فيه الصراعات والآلام الإنسانية. وربما كان تدخل الصليب الأحمر أفضل فى وضع معين، وقد تكون حملات منظمة العفو الدولية أكثر تأثيراً فى وضع آخر، وربما كان تحرك المنظمتين معاً فى بعض الحملات - بالتوازي مع غيرهما من منظمات حقوق الإنسان الأخرى والإعلام - مطلوباً لإرغام نظام قمعى على تغيير أساليبه. فكلا الأسلوبين مطلوبين لإقناع المجتمع العالمى بضرورة التحرك لمواجهة كارثة معينة. ولا ريب أن وزارات الخارجية فى جميع بلاد العالم تفضل أسلوب الصليب الأحمر فى معالجة الأمور بالحكمة، ولكن الإعلام والبرلمانيين وباقى مؤسسات المجتمع المدنى تتحمس كثيراً لمنظمة العفو الدولية، وإن ظل للصليب الأحمر موقعه.

أما "منظمة أطباء بلا حدود" (Medecins sans Frontieres) فلها نهجها الخاص وأساليبها المختلفة فى العمل، وإن كانت تمضى فى الاتجاه نفسه. وقد تأسست المنظمة عام ١٩٧١ على يد مجموعة من الأطباء الفرنسيين لتقديم الخدمات والمساعدات الطبية فى مناطق الحروب والكوارث، وهى تبذل جهودها لتلتزم الحياد - شأنها فى ذلك شأن الصليب الأحمر - غير أنها

ترغب دائماً في فضح ما يتم ارتكابه من انتهاكات لحقوق الإنسان في مجال عملها، شأنها في ذلك شأن منظمة العفو الدولية. وهو ما فعلته مؤخراً في دارفور حينما منعت الحكومة السودانية المراسلين الأجانب من العمل هناك، وقد تعاونت المنظمة - في هذا الصدد - مع المؤسسات الكنسية العاملة هناك في تنبيه الرأي العام الدولي إلى ما يجري هناك. وبذلك تعمل " منظمة أطباء بلا حدود"، كآلة تنبيه للأمم المتحدة ذاتها، أو كجهاز إنذار مبكر، على الرغم من إصرارها على أنها منظمة غير حكومية، فهي عادة موضع ترحيب كل الأطراف في مناطق النزاعات والمجاعات، لأن أهدافها شفافة، ترمى إلى تقديم الخدمات الطبية، والغذاء، والتسهيلات الصحية، وغير ذلك من أعمال الإغاثة إلى مختلف المناطق المنكوبة والمضطهدة في العالم. وهذه المنظمة تميل إلى اكتساب صورة شعبية أكثر من الصليب الأحمر، ففي العام ١٩٩٩ طالب رئيسها الرئيس الروسي بوريس يلتسن - علناً - بالكف عن قصف المدنيين في الشيشان. وقد فازت منظمة أطباء بلا حدود - في السنة نفسها - بجائزة نوبل للسلام، واستخدمت قيمة الجائزة في التوعية بالحاجة إلى مكافحة الأمراض التي أهملت مكافحتها مثل السل والملاريا.

ويفخر ميثاق " منظمة أطباء بلا حدود " بأن متطوعيها " يدركون تماماً المخاطر التي تحيط برسالتهم، وليس لهم الحق في المطالبة بالتعويض عما قد يتعرضون له من أخطار لأنفسهم أو المنفعين بخدماتهم غير ما تستطيع المنظمة أن تقدمه لهم "<sup>(١٠)</sup> وفي عام ٢٠٠٤ بلغ عدد المتطوعين للعمل بالمنظمة ٢٥٠٠ متطوعاً (من الأطباء، والممرضات، والفنيين) عاونهم خمسة عشر ألفاً من العمال المحليين في ثمانين دولة، في تقديم الخدمات الطبية. وقد تعرضت المنظمة لضربة مؤلمة عندما قتل خمسة من فريق العمل التابع لها في أفغانستان (٢ يونيو ٢٠٠٤)، اتهموا بالعمالة للإمبريالية

(١٠) هذه المعلومات مستقاة من موقع المنظمة [www.doctorswithoutborders.org](http://www.doctorswithoutborders.org)

الأمريكية، فاضطرت المنظمة إلى سحب فريق المتطوعين الدوليين المكون من ثمانين عضواً، وأنهت عمل ١٤٠٠ من العاملين المحليين فى ذلك البلد<sup>(١١)</sup>. وكانت المنظمة تعمل فى أفغانستان لمدة ٢٤ عاماً، وكانت تستخدم الدواب فى نقل الأدوية إلى تلك البلاد المنكوبة. حادث القتل الذى تعرض له فريق العمل بالمنظمة يطرح سؤالاً سنعالجه فى هذا الفصل هو: هل تستطيع أى منظمة إنسانية تدار من باريس أو لندن أو جنيف أو نيويورك أن تسلم من الشك فى وجود نفوذ أجنبى وراءها، فتهاجم - فى تلك الأصقاع - على النحو الذى تهاجم به عمليات التدخل الغربى؟ ويتصل بذلك سؤال آخر: هل تستطيع وكالات الغوث الإنسانى وحقوق الإنسان وغيرها من المنظمات الحكومية أن تحظى باحترام مختلف أطراف الصراع على ضوء ما حدث من هجمات ضدها؟<sup>(١٢)</sup>

وهناك مجال متسع آخر لنشاط المنظمات غير الحكومية ركزت فيه العمل فى قضايا البيئة يتوازى مع نشاط وكالات الأمم المتحدة المتخصصة فى هذا المجال أحياناً، ويتقدمها أحياناً أخرى. فنحن أمام حركة كبرى تضم الآلاف من المنظمات غير الحكومية، لعل أكثرها نشاطاً " منظمة السلام الأخضر " التى جذبت اهتمام وسائل الإعلام للمرة الأولى فى أوائل السبعينيات عندما قامت بأعمال اجتماعية غير مسبوقة تهدف إلى إحراج الحكومات والشركات التجارية لوقف الأنشطة الضارة بالبيئة<sup>(١٣)</sup>. وقد أدى ذلك إلى إثارة سؤال يتعلق بمثل هذه المنظمات: كيف تستطيع مجموعة من الأفراد أن تعطى لنفسها حق الكلام باسم الشعوب جميعاً فيما يتصل بالبيئة

---

(١١) أعقب ذلك قيام المنظمة بتخفيض نشاطها فى باكستان خوفاً من وقوع هجوم مماثل، كما انسحب الصليب الأحمر من العمل فى العراق لأسباب أمنية.

(١٢) حول قرار أطباء بلا حدود الانسحاب من أفغانستان انظر مقال Sara Left فى صحيفة The Guardian

بتاريخ ٢٨ يوليو ٢٠٠٤

(١٣) التفاصيل المتعلقة بالسلام الأخضر مأخوذة من موقعها [www.greenpeace.org](http://www.greenpeace.org)

والغابات وصيد الحيتان؟ وقد شعروا بضرورة تجاهل القواعد الخاصة بإعاقة الحركة على الطرق، أو القوانين التي تضع قيوداً على الاجتماع والتجمهر من أجل تحقيق أهدافهم، حتى ولو كان ذلك يعد خروجاً على القانون، تماماً كما فعلت حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة من قبل. كان ما فعلوه "عصياناً مدنياً" انتقل إلى أعالي البحار.

وهكذا كان نشطاء السلام الأخضر على استعداد لتعريض أنفسهم للأخطار من أجل جذب الأنظار إلى قضيتهم، أو إجبار السلطات على تغيير السياسات التي يعترضون عليها. وكان من أمثلة ذلك اعتراض عملية ذبح الفقمة (عجل البحر) في كندا وألاسكا، ومقاومة الصيد الجائر في أعالي البحار، والإبحار بسفينتهم وسط منطقة التجارب النووية الفرنسية في المحيط الهادى (الباسيفيك)، والاحتجاج على القطع العشوائى للأشجار فى الغابات المطيرة. وكان من الأهداف الأساسية لحركتهم الاجتماعية شركات النفط الدولية، وشركات الأخشاب الكبرى، وصناعة صيد الحيتان فى النرويج واليابان. أضف إلى ذلك تعرض نشطاء السلام الأخضر لأعمال عنف من جانب السلطات، مثل قيام المخابرات الفرنسية بإغراق سفينة المنظمة Rainbow Warrior عام ١٩٨٨، لمتنعها من الإبحار إلى منطقة التجارب النووية الفرنسية فى جنوب المحيط الهادى. ورغم إنكار الحكومة الفرنسية أى صلة لها بالحدث، فإن موجة الغضب العارمة التى ترتبت عليها مكنت المنظمة من جمع ملايين التوقيعات من مختلف أنحاء العالم على طلبات بإيقاف التجارب النووية، ونجحت إلى حد كبير فى إرغام الدول الكبرى - وخاصة فرنسا - على الحد من تجاربها النووية. ولا شك أن انتهاء الحرب الباردة، وتغيير مناخ العلاقات بين الشرق والغرب، ساعد على إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (عام ١٩٩٦). ولكن ليس من قبيل المبالغة القول بأن المنظمة التى دقت ناقوس الخطر، قد لعبت دوراً هاماً فى التحول فى اتجاه الرأى العام.

ولم يكن ذلك مجرد احتجاج رمزي، فمنظمة " السلام الأخضر " تستخدم اليوم العديد من المحامين وجماعات الضغط (اللوبي) من أجل خدمة قضيتها، شأنها في ذلك شأن غيرها من المنظمات غير الحكومية. وتجند - أيضاً - العلماء لفحص المنتجات، وفحص ما لحق بالبيئة من أضرار، وتنظم حملات دعاية متقدمة من خلال شبكة المجموعات المحلية المنتمية إليها والمتطوعين، واستخدام الشبكة الدولية للمعلومات. وقادت حملة عارمة فى السنوات الأخيرة ضد المحاصيل المهندسة وراثياً، وأجبرت الشركات - الواحدة تلو الأخرى - على الانسحاب من هذا الميدان. وقد تنبّهت أيضاً إلى تحقيق بغيتها من خلال القانون الدولى والهيئات الدولية والاتفاقات الدولية. وأدى حشد العديد من الحكومات إلى قيام الأمم المتحدة بفرض العقوبات على ليبيريا لقطعها العشوائى للغابات. وأدت حملات أخرى للمنظمة إلى جعل منظمة الملاحة البحرية الدولية تشدد من الضوابط المستخدمة فى ناقلات النفط، وفى سفن نقل المواد الخطرة فى بحر البلطيق. وأعلنت فى سبتمبر ٢٠٠١ - بمناسبة عيدها الثلاثين - أنها نجحت فى تحقيق " السلام الأخضر من خلال النشاط الدائب الملتمزم...".

أما المعهد الدولى للموارد (WRI) The World Resources Institute الذى أقيم بواشنطن عام ١٩٨٢، فأقل اتجاهاً إلى المواجهة. وبينما نجحت منظمة السلام الأخضر فى تنظيم نفسها من سلسلة من الجماعات المستقلة فى أكثر من ثلاثين دولة، ركز المعهد الدولى للموارد نشاطه فى موقع واحد، حيث يضم مقره ما قد يزيد على المائة من العلماء والمهندسين والمستشارين ورسامى الخرائط وغيرهم من المتخصصين، الذين ينتشرون فى العالم للعمل فى المشروعات المتعددة التى تهدف إلى تحسين الظروف البيئية، كما يعمل المعهد على نشر الوعى البيئى من خلال سلسلة النشرات والمطبوعات التى يصدرها، وأهمها تقريره السنوى " موارد العالم World Resources"، ولكن



اهتمامه الرئيسي هو إقامة علاقة شراكة مع مؤسسات العالم النامي، وعادة يتولى تدبير التمويل اللازم لذلك من الوكالات الحكومية والمؤسسات في دول الشمال. وربما كان كافياً أن نورد مثالين لنشاط المعهد الدولي للموارد<sup>(١٤)</sup>. ففي يونيو ٢٠٠٤، أعلن المعهد الدولي للموارد واتحاد الصناعات الهندسية تعاونهما معاً في مشروعات دعم الصناعات المحافظة على البيئة في الهند، وهو حدث بالغ الأهمية إذا وضعنا في اعتبارنا أن الهند صاحبة أكبر اقتصاد آسيوي (بعد الصين)، وأن إنتاجها الصناعي الكبير المتنامي يساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري. ويحصل مركز جورديج للأعمال الخضراء - الذي يقوم بالدراسات الميدانية للمشروع - على دعم من حكومة ولاية أندرا براديش ومؤسسة جورديج والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). وفي الشهر نفسه، أعلن المعهد الدولي للموارد تعاونه مع بنك التنمية الآسيوي لدراسة " النقل الحضري المحافظ على البيئة " في آسيا. وقامت الوكالة السويدية للتنمية بتمويل المؤسسة القابضة التي أقيمت لهذا الغرض، وتتولى مؤسسة ثيل تمويل " مركز النقل والبيئة " التابع للمعهد الدولي للموارد، والذي يختص بتقديم المشورة في هذا المجال.

ومن بين المنظمات غير الحكومية ذات الطبيعة الخاصة، تلك التي تصرف جهودها إلى تحسين أوضاع النساء والبنات وحماية حقوقهن، فهي تعمل على توفير الكرامة وحقوق المواطنة لأكثر من نصف البشر. وتركز هذه المنظمات نشاطها في البلاد النامية التي ينكر معظمها على النساء حقوقهن الأساسية. وهنا يقع المراقب للأوضاع على تداخل بين أنشطة العديد من المنظمات ذات النشأة الذاتية، ولكن هذا التداخل لا يمثل عائقاً بالضرورة طالما كان هدف هذه المنظمات النهوض بالمجتمع المدني. ومن الصعب

---

(١٤) المثالان من موقع المعهد على الشبكة الدولية للمعلومات: [www.wri.org](http://www.wri.org).

وخاصة [http://newsroom.wri.org/newsrelease\\_text.com](http://newsroom.wri.org/newsrelease_text.com)

متابعة تأسيس المنظمات الجديدة فى هذا المجال التى تنمو باطراد يجعلها تفوق الحصر، وغالبًا ما تقوم كل منها فى أعقاب حالات الانتهاك والتعديات على حقوق المرأة. وعلى سبيل المثال، سافرت مجموعة من الناشطات النسويات فى الولايات المتحدة عام ١٩٨٣ إلى نيكاراغوا للوقوف على آثار حرب الكونترا على النساء والأطفال، وقد تأثرن مما شاهدن تأثرًا شديدًا حتى إنهن حين عدن، قمن بتأسيس منظمة (MADRE) التى يصفها الموقع الخاص بها على الشبكة الدولية للمعلومات بأنها " منظمة دولية لحقوق المرأة، تطالب بحقوق الإنسان للمرأة والعائلات " ولهذه المنظمة اهتمام خاص بأمريكا اللاتينية حيث تقيم علاقات مع الحركات النسوية هناك، وتهتم سياسيًا برصد ما تسببه الحكومات الأمريكية والشركات الكبرى والاتفاقات التجارية مثل (NAFTA) من أضرار تلحق بالنسيج الاجتماعى للإقليم. ثم هناك " منظمة المساواة الآن" (Equality Now) التى تأسست عام ١٩٩٢ للنهوض بالمستوى الحقوقى للمرأة فى العالم، من خلال استخدام القانون الدولى والقانون الوطنى. وبعد ذلك بتسع سنوات، أسست المنظمة نفسها " ائتلاف المحامين من أجل النساء (Lawyer's Alliance for Women (LAW) لحمل هذه الرسالة من بلد إلى آخر، وتقديم الشهادات فى المحاكم، وأمام الهيئات العامة الأخرى. وهناك منظمة أخرى مختلفة تمامًا هى "الصندوق العالمى للمرأة (Global Fund for Women)" الذى جمع منذ العام ١٩٨٧ أموالاً كافية من الجهات المانحة بلغت ٣٢ مليون دولار لتمويل ٢٣٠٠ من الجمعيات النسائية فى مختلف أنحاء العالم، وهى تدعم نحو الأربعمئة مشروع جديد سنويًا، بالمنح التى قد تبدو صغيرة فى نظر أهل الشمال ولكنها تستقبل بالامتنان فى ميدان استحقاقها.

وقد يعن لبعض النقاد التساؤل: ترى.. ماذا حقق هذا النشاط وإهدار الطاقات من إنجازات؟ من الواضح أن النتائج مختلطة تمامًا. فالكثير من هذه

المنظمات ذات أهداف متفرقة، شديدة الغضب، وتفترق إلى حسن السياسة، وتميل إلى تبديد قواها في كل ما ترمى إليه من أهداف جميعًا. فمنظمة (MADRE) مثلاً تقر صراحة أن "برامجنا تعكس السعى لتحقيق الأهداف الألفية للتنمية من منطلق حقوق الإنسان وحاجات الشعوب، التي تهدف إلى إنهاء الفقر المدقع والجوع، وتأمين التعليم الأساسي في العالم، والارتقاء بالمساواة النوعية (بين الجنسين)، وتمكين المرأة، والحد من وفيات الأطفال، والرعاية الصحية للأمهات، ومكافحة الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض، وتحسين الأحوال البيئية، وتطوير شراكة عالمية في التنمية".<sup>(١٥)</sup> وهذا - دون شك - يمثل قائمة طويلة من الطلبات التي تعجز أي منظمة عن تلبيتها بما في ذلك الأمم المتحدة ذاتها.

أما المنظمات الأخرى فتركز على رسالة محددة، مما يجعل أداءها مختلفا وكذلك نشاطها. فلننظر إلى حالة الأستاذة وانجاري ماناي مؤسسة حركة الحزام الأخضر في كينيا، وهي أول امرأة في شرقى ووسط أفريقيا تحصل على درجة الدكتوراه، التي فازت بجائزة نوبل للسلام عام ٢٠٠٤. وعندما بدأت حركتها عام ١٩٧٧ بزراعة أشجار بدلاً من تلك التي راحت ضحية القطع العشوائى لأشجار الغابات، اعترضت الحكومة الكينية على ذلك، وعندما تم زراعة مشاتل تضم ٦٠٠ شجرة بسواعد النساء بعد عقد من الزمان شعرت الحكومة الفاسدة للرئيس دانيال أراب موى بالقلق. وعندما عارضت حركة الحزام الأخضر بناء عمارة من ٦٢ طابقاً فى نيروبي لتصبح مقرًا للحزب السياسى الحاكم، جنحت الحكومة إلى العنف. وتعرضت الدكتور ماناي للضرب ثلاث مرات على الأقل، وكانت نتيجة ذلك أن ألفت منظمات حقوق الإنسان والمنظمات النسائية الدولية بنقلها وراء حركة الحزام

---

(١٥) حصلنا على المعلومات الخاصة بهذه المنظمات من المواقع الإلكترونية التالية:

[www.madre.org](http://www.madre.org) ; [www.equalitynow.org](http://www.equalitynow.org) ; [www.globalfundforwomen.org](http://www.globalfundforwomen.org).

الأخضر، واهتمت الصحافة العالمية بالقضية، وقدمت بعض مؤسسات الشمال معونات مالية للحركة لمشروع زراعة الأشجار (وقد بلغ عدد الأشجار التي زرعتها الحركة عشرين مليون شجرة)، وجاء حصول مائتي وحركتها على العديد من المنح والجوائز من مختلف أنحاء العالم ليدفع حكومة كينيا إلى التراجع. وفي عام ٢٠٠٢ انتخبت الأستاذة وانجاري مائتي عضوًا بالبرلمان، وأسندت إليها حقيبة وزارية. وقبل ذلك بسنوات هجرها زوجها، وحصل على حكم بالطلاق استند إلى أنها " ذات مستوى عال من التعليم، وعلى درجة من القوة والنجاح، وهي عنيدة، تصعب السيطرة عليها..."، ولولا تلك الصفات لما حققت هذه المرأة المناضلة شيئاً. (١٦)

ولكن ماذا يعنى ذلك كله على صعيد الهياكل العالمية للقوة؟ ربما كان لا يعنى الكثير. فقد غيرت الحكومة الكينية من موقفها، ولكنها لم تلتزم بأجندة حقوق المرأة، فغالبية الحكومات يسيطر عليها الرجال وكذلك حال أجهزتها البيروقراطية. وحقوق المرأة لا اعتبار لها فى العالم الإسلامى ومعظم بلاد أفريقيا. ومفاتيح القوة الحقيقية للمنظمات الدولية تقع فى أيدى مجلس الأمن وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى، ولكن إذا بعث أحد من نشطاء العمل العالمى فى الأربعينيات، فسوف يدهشه وضع المنظمات غير الحكومية فى عالم اليوم، ويعجب لما لها من حضور بارز.

ترى.. إلى أى مدى يمكن قول الشيء نفسه عن المؤسسات غير الحكومية الأخرى مثل الكنائس، والإعلام، والمؤسسات الخيرية، فيما يتعلق بتنمية المجتمع المدنى العالمى؟ لا شك أن الديانات ذات الطابع المؤسسى كالإسلام والمسيحية والبوذية وغيرها، لها تأثير كبير على حياة وأفكار البلائيين من البشر، ولكن هل تعكس هذه الحقيقة التداخل مع المنظمات

---

(١٦) يبين الموقع الإلكتروني المتميز كيف صمدت الحركة فى وجه أعمال البلطجة التى شنّها ضدها نظام الرئيس موى، راجع: [www.greenbeltmovement.org](http://www.greenbeltmovement.org)

العالمية والتأثير فيها؟ الإجابة - على الأرجح - بالنفى، فالعائلات والأفراد يتعبدون تقريباً إلى الله، ولا يصلون من أجل تغيير المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة. غير أن ما تقوله الكنائس أو تفعله له تأثيرات كبيرة على السياسة الدولية بسبب حجم أتباعها، ولكنها تلجأ إلى الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها من أجل تحقيق التغيير على الصعيد الدولى.

ولا يعنى ذلك أن الدور العام للكنائس سياسى محض، فجمعية الكويكرز لخدمات الإغاثة تعمل بهدوء وكفاءة لإغاثة المنكوبين فى مختلف أرجاء العالم، ونادراً ما تجذب أنظار الإعلام. ولجنة الأصدقاء الأمريكان للخدمات التى تأسست فى منتصف القرن التاسع عشر لمساعدة ضحايا مجاعة البطاطس فى أيرلندا، وقامت بأعمال الإغاثة فى ألمانيا فى أعقاب كل من الحربين العالميتين (وحصلت على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٤٧ تقديراً لذلك)، تلعب الآن دوراً عالمياً وتعمل فى ٢٢ دولة فساعدت ضحايا الفيضانات فى موزمبيق، وضحايا المجاعات فى القرن الأفريقى، وضحايا العنف فى الشيشان. وتقوم الكثير من الكنائس الاسكندنافية والجمعيات التبشيرية بخدمات مشابهة على الساحة العالمية. ثم هناك جمعية خدمات الإغاثة الكاثوليكية التى تأسست عام ١٩٤٣، وبعض المنظمات ذات الطابع الوطنى مثل منظمات (CAFOD) فى بريطانيا التى تقدم خدمات الإغاثة فى ٩٤ دولة، وخدمات التمريض لضحايا الإيدز، والرعاية الصحية، والخدمات التعليمية، والقروض الصغيرة، وإرساء دعائم السلام. وعلى الرغم من أن هذه المنظمات ذات التوجه الدينى تعمل إلى جانب وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدنى فى أصقاع بعيدة من العالم إلا أنها تعبر عن المجتمع العالمى<sup>(١٧)</sup>.

---

(١٧) راجع على سبيل المثال موقع: [www.catholicrelief.org](http://www.catholicrelief.org)

وتتمتع الكنائس بالقدرة على تحريك الحكومات، وهو ما لا يتوفر للمنظمات غير الحكومية. من ذلك ما قامت به الطائفة اليهودية الأمريكية من حشد سياسى عندما نشرت صور السجناء المسلمين فى معسكرات الاعتقال بالبويسنة، وما كانوا عليه من هزال شديد فى أغسطس ١٩٩٢، فنشرت المنظمات اليهودية الأمريكية صفحة كاملة فى جريدة New York Times تحمل عنوان "أوقفوا معسكرات الموت"، ونظموا مسيرة إلى البيت الأبيض، مما دفع صناعات السياسة الأمريكية إلى التحرك. وبعد ذلك بإثني عشر عاماً قام مجلس الأساقفة الكاثوليك فى أمريكا بمطالبة وزير الخارجية كولن باول بوقف عمليات التصفية العرقية التى تمارسها الحكومة السودانية فى دارفور، مما جعل وزارة الخارجية الأمريكية تولى الأمر اهتماماً، وخاصة عندما طالبت الكنائس البروتستانتية فى الجنوب بتدخل الحكومة الأمريكية ومجلس الأمن فى الإقليم إذا استدعت الضرورة ذلك (\*)

وتداخل سياسة الكنائس مع السياسة الدولية مثير للجدل أحياناً، ويمثل إشكالية. فقبل جيل كامل، كان مركز العاصفة فى العلاقة بين الكنيسة والدولة يقع فى أمريكا الوسطى واللاتينية، حيث تحظى الكنيسة الكاثوليكية بنفوذ لا نظير له. وكان قادة الكنيسة يميلون - تقليدياً - فى الجانب المحافظ، وغالبًا كانوا يؤيدون النظم الديكتاتورية. ولكن قدوم الأفكار " التحررية " الجديدة، وظهور أساقفة راديكاليون خلال فترة الحروب الأهلية التى حطمت أمريكا الوسطى، وبروز جيل جديد من القساوسة الشبان وخاصة الجزويت، الذين دعوا فى عظاتهم إلى الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى والدستورى، كل ذلك

---

(\*) لعل النماذج التى يسوقها المؤلف تزيح الستار عما أسفر عنه تطور الأحداث فى دارفور الذى كشف عن تورط الجمعيات التبشيرية فى تأجيج الصراع فى الإقليم ودورها المشبوه فى مخططات تقسيم السودان. ترى لماذا لم يتحرك أهل التقوى وأصحاب القلوب الرحيمة من يهود أمريكا وأساقفة كنائسها لطلب وضع حد للأعمال العنصرية التى تمارسها إسرائيل ضد الفلسطينيين أو أعمال الإبادة العرقية التى مارسها الأمريكان فى العراق؟ (المترجم)

غيرَ المناخ كله. وارتبطت الكنيسة بالجنح السياسي الراديكالي مما كلفها أحياناً ثمناً باهظاً. وعندما قامت الكنيسة بإجراء تحقيق حول انتهاك حقوق الإنسان في جواتيمالا، ذهب إلى أن ٧٩% من ٥٥ ألفاً من حالات الانتهاك ارتكبتها " قوات الأمن"، تم إلقاء القبض على الإسقف يوحنا جيراردى الذى أعد التقرير النهائى، وضرب بالهراوات حتى الموت (٢٦ إبريل ١٩٩٨)، فكان ذلك تكراراً لحادث اغتيال كبير الأساقفة فى السلفادور أوسكار روميرو عام ١٩٨٠ أثناء قيادته لقداس كنسى. وقد حققت لجنة تقصى حقائق تابعة للأمم المتحدة عام ١٩٩٢ فى مقتل روميرو، وحددت الجناة الذين ارتكبوا الجريمة. ولكن قضية الأسقف جيراردى نقلها أنصاره إلى أوروبا وتولت أمرها منظمة العفو الدولية. وفى هذا النموذج تعاونت الوكالات والكنائس والمنظمات غير الحكومية معاً.

ولكن هذه المؤسسات الكنسية المختلفة، لم تتخذ موقفاً موحدًا تجاه المسائل الأخرى، فرغم ما عرف عن اتجاه " الكنائس البروتستانتية لشمال أوروبا " إلى اتخاذ مواقف تقدمية إزاء القضايا العالمية، بما عرف عنها من اعتناق لليبرالية، فإن ذلك لا يصدق على كنائس الولايات المتحدة المحافظة تجاه دور الوكالات الدولية فيما يتعلق بالإجهاض وتنظيم الأسرة، كما أنه لا يصدق - بالتأكيد - على الفاتيكان. والوضع الخاص الذى حصلت عليه دولة الفاتيكان (Holy See) كمراقب فى الجمعية العامة (منذ ١٩٤٥)، يعطيها فرصة للتأثير على سياسات الأمم المتحدة بقدر لا يتوفر لغيرها من المنظمات غير الحكومية أو الكنسية. ومن بين المزايا التى تتمتع بها الحق فى التصويت فى المؤتمرات الدولية للأمم المتحدة، ومن ثم التأثير فى صياغة القرارات الصادرة عنها، وهو أمر لا خلاف عليه، يتم تقبله كحقيقة تاريخية. ولكن إصرار الفاتيكان على التدخل لتعديل نص " برنامج العمل " خلال المؤتمر العالمى للسكان بالقاهرة عام ١٩٩٤ (بحجة أن صياغة مشروع

البرنامج تشجع على الإجهاض حسب الرغبة، وممارسة المراهقين للجنس، والشذوذ الجنسي)، هذا التدخل من جانب الفاتيكان ضايق الكثير من الوفود والمنظمات النسوية، ودفعها إلى المطالبة بخفض درجة تمثيل الفاتيكان إلى مستوى المنظمات غير الحكومية. ولما كانت للفاتيكان علاقات دبلوماسية مع أكثر من مائة دولة في العالم، كما أن موقفها من تلك القضايا يلقي دعماً من البروتستانت المحافظين واليهود والمسلمين، فإن دعوة المنظمات غير الحكومية لم تكن مجدبة. ولعل تلك الضجة التي أثرت حول صياغة برنامج العمل، والنزعة التوفيقية في تلك الصياغة تبين أن حركات المنظمات الليبرالية غير الحكومية لها حدودها التي لا تستطيع تجاوزها، رغم ما بلغته من نمو، وما لها من صوت مسموع وتأثير<sup>(١٨)</sup>.

غير أنه لا مجال للشك في أن الكثير من المنظمات غير الحكومية قد استفادت كثيراً من انتشار المؤسسات الخيرية الأمريكية والليبرالية أساساً، في دفع عجلة الديمقراطية العالمية. وكانت مؤسستا كارنيجي Carnegie وروكفلر Rockefeller أول ما أنشئ من تلك المؤسسات في مطلع القرن العشرين لأسباب تتصل بالضرائب والعمل الخيري معاً، ولحقت بهما مؤسسة فورد Ford عام ١٩٣٦. وقد استطاعت تلك المؤسسات أن تزيد من قوتها المالية بطرق شتى. ومن الصعوبة بمكان أن نقف على إحصاءات دقيقة عن ذلك، لأن الأرقام تتضارب هنا بصورة غير عادية حتى في التقرير السنوي الواحد لمؤسسة بعينها (يقضى القانون الأمريكي بضرورة إصدار المؤسسات الخاصة تقارير سنوية، وأن تنفق ما لا يقل عن ٥% من أصولها السنوية). وفي العام ٢٠٠٢ بلغت قيمة الأصول الخاصة بما يقارب ٦٥ ألفاً من

(١٨) اعتمدنا هنا على:

C.A.McIntosh and J.L.Finkle, " The Cairo Conference on Population and Development: A New Paradigm?", Population and Development Review 21, no.2 (1995), 233 – 60; Yasmin Abdulla, " The Holy See at United Nations Conferences: State or Church?" Columbia Law Review 96, no.7 (November 1996), 1935 – 75.



المؤسسات الأمريكية الخاصة، ٣٥؛ بليون دولار، وأنفقت سنويًا ثلاثين بليون دولار، وهو رقم يعادل إجمالي الناتج القومي لزامبابوي أو السلفادور في تلك السنة. ويذهب القسط الأكبر من المبالغ التي تنفقها المؤسسات الأمريكية إلى هيئات أمريكية محلية: كالمدراس، ومتطلبات المدن، والأبحاث الطبية. ورغم ذلك، تتفق هذه المؤسسات الكثير على ما يطلق عليه " برامج الشؤون الدولية " وخاصة أكثرها جذبًا للاهتمام، وخاصة أن اليمين السياسي يرى أن الكثير من هذه المؤسسات مبالغ في نزعتها التقدمية المدمرة، بينما يرى فيها اليسار الراديكالي السمة النخبوية التي تفتقر إلى الديمقراطية، وتعتبر الكثير من بلاد العالم النامي هذه المؤسسات أدوات للتدخل الخارجي حتى لو كانت المنح التي تقدمها محل ترحيب<sup>(١٩)</sup>.

ويبدو أن ثمة طريقتين رئيسيين تؤثر عبرهما المؤسسات الخيرية على المجتمع المدني والعالمي، يمكن أن تتصل بأهداف الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. أولهما، في ميدان التبادل الثقافي، والمنح الدراسية، وبرامج البحوث والتدريب ونشر المعلومات حول القضايا الدولية، على نحو شبيه بأجندة اليونسكو، طالما كان الهدف المعلن هو ترقية المعرفة والتفاهم بين الشعوب. ولعل تمويل المؤتمرات العلمية التي تجمع بين علماء الشرق والغرب زمن الحرب الباردة يصلح مثالاً لذلك - من بين العديد من الأمثلة - وقيل في تبريره إتاحة الفرصة لتنمية سياسات التعايش بدلاً من المواجهة. وقد تدفق جانب كبير من أموال المؤسسات على غربي أوروبا في الخمسينيات والستينيات لدعم الصحف ونقد المنح والمعونات للمؤسسات التعليمية،

---

(١٩) معظم المادة المتاحة عن المؤسسات الأمريكية موجودة على الموقع الإلكتروني لمركز المؤسسات: [www.fdncenter.org](http://www.fdncenter.org)

وهناك مقال هام قديم عن مؤسسة فورد، هو:

Peter D.Bell, " The Ford Foundation as a Transnational Actor ". in International Organization 25, no.3 (Summer 1971), 465 -- 78.

وتشجيع تدفق الثقافة الأمريكية لتقليل النفور الأوربي من ترعة أمريكا  
والحيولة دون انبساط إلى الاتحاد السوفييتي. كذلك كان تمويل المكتبات في  
البلاد النامية نموذجًا لاستثمار أموال المؤسسات الأمريكية الخاصة. وأيضًا  
كانت وكالة التنمية الدولية الأمريكية (USAID) والمخابرات المركزية  
(CIA) تفعل الشيء نفسه، فليس من العريب أن يشك الكثير من الأمريكان  
الأجانب وحكوماتهم في نشاط المؤسسات الأمريكية الخاصة، وبرونها فرائعًا  
أخرى للاستراتيجية الأمريكية، رغم أن تلك المؤسسات كانت تقبلي في تلك  
المرحلة أجددات أكثر تقدمًا وليبرالية مما يمكن أن ينخيله مؤسسوها. نعم  
اسموا به من صرامة وتحفظ.

والطريق الآخر المؤثر على المجتمع المدني العالمي يتمثل في دعم  
المؤسسات الخيرية لجماعات حقوق الإنسان، وتمويلها لمشروعات الحفاظ  
على البيئة وتحسين الزراعة، وبصفة خاصة تمويل البحوث الخاصة بطب  
المناطق الحارة والتجارب. هذا التدفق لأموال المعونات يأتي من العالم الأول  
إلى العالم الثالث، وكانت مؤسسة روكفلر رائدة في هذا المجال، فقد بدأت  
تقديم المنح إلى الهند عام ١٩١٦، وفي عام ١٩٣٢ مولت إنشاء " المدرسة  
الهندية للوقاية الطبية والصحة العامة". كما كانت مؤسسة روكفلر رائدة في  
تقديم المنح لدعم المشروعات المجتمعية في أمريكا اللاتينية وحوض  
الكاريببي. ورغم أن مؤسسة فورد لم تدخل هذا المجال بصفة جدية إلا في  
الخمسينات، فقد قررت تخصيص الجزء الأكبر من تمويل برامجها  
الدولية لشبه القارة الهندية. وقد تعاونت المؤسسة (روكفلر وفورد) في أداء  
دور هام في دعم ما سمي " الثورة الخضراء " في آسيا، حيث ساعدت  
البلاد على التوسع في الإنتاج الزراعي.

تري.. ماذا يعني ذلك من الناحية المالية؟ تعطينا التقاسير النظرية  
للمؤسستين الكبيرين: فورد، وجينز Gates فكرة عن ذلك، المثلثات مؤسسة

الإجمالية لأصول مؤسسة فورد ٩.٩٧ بليون دولار عام ٢٠٠٣ مكنها من تقدير منح بلغت قيمتها ٤٨٩ مليون دولار، وهو ما يقل كثيراً عما يتوفر لوكالة المعونة الأمريكية (USAID) أو البنك الدولي طبعاً، ولكنها أهم كثيراً من حيث كونها أيسر منالاً، ولا تتقيد بالتدخل السياسى (من جانب الحكومة الأمريكية). وتعد المؤسسة أقرب ما تكون إلى دولة صغيرة، فلها مكاتب فى مكسيكو، وريودى جانيرو، وسنتياجو، ولاجوس، وجوهانسبرج، ونيروبي، والقاهرة، وتل أبيب، وموسكو، ويكين، وهانوى، وجاكرتا، ونيودلهى (حيث يقع أكبر مكاتبها فى الخارج). وفيما بين عامى ١٩٥١ و١٩٩٥، خصصت مؤسسة فورد مئات الملايين من الدولارات لـ ٢٥٠٠ منحة قدمت لمشروعات مختلفة فى الهند، ويكفى رؤية الزوار الذين يتدفقون فى أعداد كبيرة على مكتبها فى نيودلهى للخروج بانطباع أن حركة الزوار تفوق عدد من يترددون على السفارات أو القنصليات الكبرى.

ومؤسسة جيتس حديثة النشأة، ولكنها أصبحت بعد عقد واحد من الزمان أكبر مؤسسة مانحة فى العالم. نتيجة ما حققته عائلة جيتس من مكاسب هائلة من شركة ميكروسوفت. وفى العالم ٢٠٠٣ بلغت أصول مؤسسة جيتس ٢٧ بليون دولار، وتتفق على المنح السنوية ما قيمته بليون دولار. وأكبر مشروعاتها هو ما تسميه " صحة العالم " الذى أنفقت عليه عام ٢٠٠٣ وحده ٥٧٦ مليون دولار، ذهب معظمها إلى مكافحة الأمراض القاتلة كالإيدز والملاريا. والمؤسسة من أكبر مكافحى الإيدز فى أفريقيا حيث تتجه الأموال التى تخصصها لذلك إلى البحوث الطبية والرعاية الصحية للمصابين بالإيدز. ولذلك ليس لهذه المؤسسة ما لمؤسسة فورد من انتشار ومكاتب فى مختلف أنحاء العالم، فهى تنفق أموالاً طائلة على مشروعات كبيرة محددة. أما سياسة مؤسسة فورد فذات طابع عام، تقوم على تقديم المنح الصغيرة لمشروعات معينة مثل مبادرة إحدى القرى للعمل على تحسين البيئة، أو

تزويد قرية بمياه الشرب النقية، وتقديم القروض الصغيرة للمشروعات النسوية الإنتاجية. كما لعبت دوراً متميزاً في الارتقاء بحقوق الإنسان في الدول النامية، وغالباً ما يؤدي ذلك إلى إثارة غضب النظم السلطوية وإحراجها. وعندما تدخل النظام العسكري الحاكم في الأرجنتين لقمع جامعة بيونس ايرس عام ١٩٦٦، ساعدت مؤسسة فورد علماء الأرجنتين على الانتقال إلى دول أمريكا اللاتينية الأخرى. وعندما مارست الحكومة العنصرية في جنوب أفريقيا التمييز ضد الأساتذة الأفارقة في التعليم العالي. أقامت مؤسسة فورد برنامج بحوث جنوب أفريقيا في جامعة ييل Yale. وتقوم المؤسسة الآن بدعم اللجنة الكولومبية للقضاة، ومنتدى فكري للجزويت في بوجوتا، يناضل كل منهما من أجل حقوق الإنسان وتعد تقارير ترصد فيها الانتهاكات في هذا المجال. ولكن الكثير من المنح التي تقدمها المؤسسات الخيرية يساء التصرف فيها بسبب سوء الإدارة أو اتباع أساليب خاطئة، وإن كانت النتائج الإجمالية لنصف قرن من العون المادي في هذا المجال قد ساعدت - دون شك - على توثيق عرى التعاون الدولي واتساع دائرة الوعي بالقضايا العالمية.

ومن الطبيعي أن تكون هناك مؤسسات خيرية مماثلة في بلاد أخرى، مثل: مؤسسة كروب (Krupp) في ألمانيا، ومؤسسة ساساكاوا (Sasa Kawa) في اليابان، ومؤسسة ليفرولم (Leverhulm) في بريطانيا، ولكن معظمها يركز على المشاريع المحلية، أو على التبادل الثقافي والتعليمي. ووجود المؤسسات الأمريكية في هذا المجال كاسح وغالب، فمنذ بضع سنوات قدر عدد المؤسسات الخيرية العالمية التي تزيد أصول كل منها على المائة مليون دولار باثنتين وثلاثين مؤسسة كانت تسع وعشرون منها أمريكية.

وقد يبدو - للوهلة الأولى - أن هذه السيطرة الغربية الطاغية موجودة أيضاً في ميدان الإعلام والتغطية الإعلامية للأجندات الدولية المتصلة بالأمم

المتحدة. ويؤيد ذلك الانطباع حالتان هما: دور الشبكة التليفزيونية الأمريكية CNN، والدور المختلف لهيئة الإذاعة البريطانية BBC World Service ولا يستطيع أحد أن يجادل في أن أى من المنظمتين كانت على رأس الحملة العالمية "نحن شعوب العالم"، ولكن نشرهما للأنباء والمعلومات على الكثير من البلاد في مختلف أنحاء العالم دعم الفكرة القائلة بأنه مع وجود كل هذه الخلافات بين بلاد العالم، تتعرف أعداد متزايدة من المواطنين (وخاصة الشباب) على ما يجرى في مختلف أنحاء العالم. أضف إلى ذلك أن CNN لعبت دوراً يسمى "تأثير CNN" في جعل الدول تدخل طرفاً في الأزمات الدولية، أو تتأى بنفسها عنها، وخاصة الدول النامية. وقد عرض الأستاذ جاكوبسون Viggo Jakobsen لهذه الظاهرة بقوله: "إن الآلية المسببة لتأثير CNN تكمن فيما يلي: التغطية الإعلامية (المنشورة والمتلفزة) للمعاناة والمظالم حيث يطالب الصحفيون وقادة الرأي الحكومات الغربية بأن (تفعل شيئاً)، ويصبح ضغط الرأي العام هائلاً، ولا تفعل الحكومات الغربية شيئاً".<sup>(20)</sup> وكانت الأمثلة الرئيسية لذلك الأزمات الثلاث التى حدثت فى منتصف التسعينيات: كوسوفو، والصومال، ورواندا - بوروندى. وعلى حد تعبير شاتوك John Shattuck - مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشئون حقوق الإنسان والديمقراطية - فى ذلك الحين: "لقد دفع بنا الإعلام إلى الصومال، وأخرجنا منها". وقال بطرس بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة متعجباً "لقد غير التلفزيون من رد فعل العالم تجاه الأزمات"، وهو استنتاج لم يثبت رد الفعل العالمى لكارثة تسونامى المحيط الهندى فى ديسمبر ٢٠٠٤ مصداقيته.

---

20) Peter Viggo Jakobsen, "National Interest, Humanitarianism or CNN: What Triggers Un Peace Enforcement after the Cold War?", Journal of Peace Research 33, no.2 (1996), 205 - 15; Jakobsen, "Focus of the CNN Effect Misses the Point", Journal of Peace Research 37, no. 5 (2000), 547 - 62; Jonathan Mermin, "Television News and American Intervention in Somalia: The Myth of Media-Driven Foreign Policy", Political Science Quarterly 112, no.3 (1997), 385 - 403.

وإذا كان الدور الإعلامي مؤثراً حقاً، فإن ذلك لا يعبر عن القصة كلها. فالفضائح والكوارث الإنسانية التي قامت شبكة CNN بتغطيتها (وحاولت الشبكات الأخرى أن تحذو حذوها) جذبت اهتمام الرأي العام أكثر من تلك التي لم تهتم الشبكة بتغطيتها، مثل "أبخازيا، وأنجولا، والسودان، وليبيريا، وناجورنوكاراباخ، وكشمير، وغيرها وغيرها من الأزمات. لقد كان الوضع في السودان أكثر بشاعة في أوائل التسعينيات منه في الصومال، ولكن شبكة CNN غطت الصومال، وغابت عن السودان، ولذلك كانت الصومال هي التي اجتذبت تدخل الأمم المتحدة والولايات المتحدة.<sup>(\*)</sup> كما أن التغطية التلفزيونية تميل إلى الحدث الأكثر إثارة للمتلقى، وخاصة إذا كانت انتهاكات حقوق الإنسان فيه صادمة، كما أن الأمر يتوقف على مدى إمكانية إرسال فريق عمل بتكلفة عالية لتغطية حدث قد لا يكون مثيراً. والقليل من الشبكات التلفزيونية اهتمت بمتابعة ما بعد الأزمات مثل متابعة التعمير بعد انتهاء الأحداث المأساوية في رواندا.

ولكن الاهتمام الذي حظى به تأثير CNN كمحرك وحيد أو أساسى للمواقف الحكومية الدولية، لا يضع في الاعتبار اللاعبين الآخرين على مسرح الأحداث الدولية بما فى ذلك من أتينا على ذكرهم من قبل (المنظمات غير الحكومية - منظمات حقوق الإنسان - وكالات الأمم المتحدة المختلفة التى تقدم تقاريرها إلى الأمين العام للمنظمة الدولية - الدبلوماسيون العاملون فى الميدان الذين يقدمون لحكوماتهم التقارير حول ما يحدث من فضائع ومآسى - الكنائس والمؤسسات الكنسية). ومن الواضح أن شبكة CNN لم

---

(\*) عجب أن يختزل المؤلف التدخل الأمريكى فى الصومال فى حدود التأثير التلفزيونى بينما لا يضع الحدث فى إطاره الاستراتيجى حيث تحركت الولايات المتحدة لتضع القرن الأفريقى فى إطار مشروعها الأمنى الاستراتيجى بعد نهاية الحرب الباردة وانفرادها بالهيمنة على العالم، بعد أن أصبحت القطب الأوحده، وكان دور CNN فى التغطية فى خدمة هذه السياسة وليس دافعاً لها، ومن هنا تبدو الصورة التى يرسمها هنا لمعجزة CNN ساذجة ومضللة، بها قدر كبير من المغالطة والمبالغة الفجة. (المترجم)

تكن وراء إقناع الحكومتين الفرنسية والكندية بالتدخل في رواندا. ولم يكن رئيس الوزراء البريطاني بلير في حاجة إلى ضغط إعلامي حتى يقرر إرسال ألفين من القوات الخاصة الدبابة لتحرير الملكية إلى سيراليون. ومن الممكن أن يكون الأساقفة الثابوثيون في الولايات المتحدة أهم تأثيراً في دفع وزير الخارجية كولين باون إلى الاهتمام بالسودان مما ترتب على دور الإعلام من تأثير في هذا الصدد. كما أن أعضاء الكونجرس الأمريكي السود يتعبون دوراً هاماً في الضغط على حكومتهم باستمرار من أجل التدخل فيما يقع في تقاربه الأفريقية من أحداث. وبالخلاصة، أن الإعلام الغربي يلعب دوراً مسانداً في الخطاب السياسي وتحديد المواقف من الأحداث الهامة التجارية لسلسلة بخطى السلام أو التقاضي ذات الطبيعة الإنسانية، ولكنه لا يترك.

وتلعب هيئة الإذاعة البريطانية BBC World Service دوراً مختلفاً على ساحة الرأي العام العالمي وهي غير إذاعة BBC التي تبيت محلياً (بريطانيا وحدها). وقد تأسست هذه الهيئة عام ١٩٢٢، وأخذت على نفسها - منذ البداية - الالتزام بمبادئ: أولهما، أن تبيت برامجها إلى العالم كله بلغات مختلف البلاد، وليس بالإنجليزية وحدها (إسبانية، والهندية، والهاوسا، والتركية، والعربية، وغيرها)؛ وثانيها، أن تبيت برامجها من أبناء تلك البلاد - المهاجرين إلى بريطانيا -؛ وثالثها، أن تبيت برامجها بصورة شاملة غير مجتزأة. فحينما كانت على عكس ما كانت تفعله ألمانيا النازية قبل ما يزيد على مئة سنة من الآن.

وتكسب البرامج التي تنبع الإذاعة البريطانية العالمية برصيد هائل من المستمعين، وتصل إلى أمريكا الشمالية، التابع عشرات الملايين من المستمعين من أفريقيا ومن الشرق الأوسط في أوروبا الشرقية الإذاعة البريطانية، للوقوف على

حقيقة ما يجرى في بلادهم والعالم. واليوم يتابع النشرات المسائية للإذاعة البريطانية يومياً ما يقدر بتسعة وستين مليوناً من المستمعين في أفريقيا، وثمانية وأربعين مليوناً في آسيا. رغم ما قد يؤخذ على ما تقوم به الإذاعة البريطانية من استطلاعات للرأي، فهي تدعى أن ٦٤% من النيجيريين و٥٥% من الهنود يرون أن الإذاعة البريطانية العالمية "تقدم لهم الأخبار والمعلومات بصورة محايدة وموضوعية". ويتناقض ذلك مع "صوت أمريكا"، والشبكات الأمريكية الرئيسية التي يرى فيها المستمعون الأجانب شدة المبالاة والتغالي والاعتداد بالذات (وخاصة عند معالجتها للأحداث في أمريكا، وليس العالم) وكما لاحظ بول كروجمان Paul Krugman - أحد كتاب الأعمدة في النيويورك تايمز ساخرًا في مايو ٢٠٠٣، أنه حتى أثناء الحرب في العراق، كان معظم الأمريكيان يستمعون إلى الإذاعة البريطانية للوقوف على الأخبار، لأن الشبكات الأمريكية مثل فوكس "التحفت بالعلم الأمريكي وأخفت الحقائق وراء الدعاية الوطنية" (٢١).

وتحظى الإذاعة البريطانية العالمية بأكبر قدر من المستمعين في بلاد الكومنولث وهي ظاهرة لا تثير الدهشة. وهي تعد أكبر محطة إذاعية في غانا، ولكن ماذا يمكن قوله عن حقيقة وصول عدد المستمعين إليها في العراق إلى ١.٨ مليون مستمع أسبوعيًا؛ أو عندما نعلم أن ما يتراوح بين ٦٠% - ٨٠% من المستمعين في كابول (أفغانستان) يستمعون إلى هيئة الإذاعة البريطانية، أو عندما نسمع ما قالته المحامية الإيرانية ثيرين عبادي عندما نالت جائزة نوبل للسلام، في إحدى المقابلات الصحفية: "نحسبنا مستمعين

(٢١) استقينا المعلومات الخاصة بهيئة الإذاعة البريطانية من حالات مختلفة جاءت بقرن من قبل.

www.bbc.co.uk/worldservice/usAnnualReview, ٢٠٠٤.

أما عن ملاحظات كروجمان فقد جاء بالعمود الذي يحمل عنوان:

http://www.nytimes.com/2003/05/13/013.html?\_r=1&sq=and;strome" The New York Times



إلى القسم الفارسي بالإذاعة البريطانية لنقف على الأنباء والآراء التي لا نجدها في وسائل الإعلام عندنا، فهذه الإذاعة سباقة إلى إذاعة أنباء ما يجري في بلادنا من أحداث، وعندما يعتقل أحد زملائنا أعرف الخبر لأول مرة من الإذاعة البريطانية "؟ ببساطة ليست هناك خدمة إذاعية عالمية تضاهي الإذاعة البريطانية، وخاصة إذا علمنا أن العاملين بها يقومون يوميًا بمسح ما يزيد على ثلاثة آلاف وكالة تليفزيونية وإذاعية، وما ينشر على الشبكة الإلكترونية الدولية internet بما يصل إلى مائة لغة مختلفة.

ولكن نظل المبالغة في تقدير تأثير CNN و BBC على الصعيد العالمي واردة، فهناك مؤسسات إعلامية محلية لها دورها، ففي الهند التي بها العديد من الصحف الهامة ومحطات الإذاعة والتلفزيون، لا يستمع إلى الإذاعة البريطانية العالمية بها سوى ١,٧% من المستمعين البالغين. وفي الصين حيث يوجد ٣٥٠٠ محطة تليفزيونية محلية، لا يسمح للشبكات الأجنبية ببث البرامج الإخبارية. وفي الكثير من المدن الكبرى بأمريكا اللاتينية خدمات إعلامية حيوية، وحينما يكون هناك حظر على الشبكات المحلية، يستطيع الناس الاستماع إلى إذاعات البلاد المجاورة لهم. غير أن حقيقة كون غالبية المستمعين إلى الإذاعة البريطانية العالمية خارج العالم الغربي الذين يقدرون بـ ١٤٦ مليون مستمع، من المتعلمين والمهنيين والطبقة المعنية بالأمر السياسية، تعني أن من يتابعون هذه الخدمة الإذاعية يمثلون ١,٥% من سكان الأرض. ويجب أن نضيف إلى ذلك ما تتمتع به شبكة " الجزيرة " من تأثير كبير في العالم العربي حيث يعتبرها الملايين من العرب مصدرًا للأنباء يحظى بالثقة، وتواجه انتقادات حادة من المحافظين الأمريكيين والمتشدددين الإسلاميين، وهي تثبت الآن بالإنجليزية أيضًا، مما يعد بمثابة قلب للطاولة. وأخيرًا، يتطلب البحث المتعمق في مكان الأخبار والاتصال الثقافي في تطور الشؤون العالمية، أن نضع في اعتبارنا الطبيعة المؤثرة والعابرة للقوميات

التي تتميز بها الشبكة الإلكترونية الدولية internet التي حققت نمواً سريعاً في العقد الأخير من القرن العشرين، واستشرت شعبيتها في البلدين العملاقين: الصين والهند، ومن الصعوبة بمكان التوصل إلى وسيلة قياس جيدة لتأثيراتها العميقة، ولكن من الواجب أن نضع في اعتبارنا أن هذه الوسيلة الاتصالية قد يُحسن أو يُساء استخدامها على يد كل من تتوفر له الطاقة الكهربائية وجهاز كمبيوتر، وقد تصبح أداة قليلة التأثير جداً بالسيطرة الغربية.

وفي إطار هذا العرض لانتشار اللاعبين على الساحة الدولية من المنظمات غير الحكومية، والجماعات المحرصة، والوكالات المختلفة، قد تتنازع المراقب فكرتان: إحداهما إيجابية، والأخرى سلبية، فيما يتعلق بإمكانية إقامة مجتمع مدني عالمي حقيقي. والظاهرة الإيجابية تتمثل في ظهور نزعة إلى الدأب والتعاون المتواصل غلبت على المشهد كله. فقد عملت المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية والإعلام والكنائس معاً، أو كانت على اتصال ببعضها البعض على نطاق واسع، وغالباً ما تتداخل مع حكومات الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، وكذلك مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. فانتشار الإيدز في أفريقيا - مثلاً - يجتذب اهتمام الصحافة الدولية، كما تهتم به الشبكات التليفزيونية الدولية (أحياناً). وتبث الإذاعة البريطانية العالمية المناقشات حول هذه القضية بالإنجليزية والسواحلية ولغة الهاوسا. وهناك تحقيقات عن الموضوع تذيب القلوب نشرتها صحيفة الجارديان البريطانية، وصحيفة لوموند الفرنسية، تحض القراء على المساعدة في مكافحة هذا الداء الخطير. وتلعب المؤسسات الخيرية مثل جيتس وروكفلر دوراً بارزاً في الدعم المادي، وتقوم الإغاثة الكاثوليكية بخدمات التمريض والرعاية للمصابين والمحتضرين. ودخل البنك الدولي الميدان كلاعب قوي، وساهمت مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة: من منظمة الصحة العالمية (WHO) إلى منظمة رعاية الطفولة

العالمية (UNICEF) إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، وقدمت الحكومات الغنية اعتمادات إضافات.<sup>(٢٢)</sup>

ويسرى ذلك أيضاً على الانتهاكات الكبرى لحقوق الإنسان أو الكوارث الناشئة عن انتشار المجاعات. فالوكالات التابعة للأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية، والكنائس، والمؤسسات الخيرية تجد نفسها مدفوعة نحو الميدان. فمثل هذه الكوارث والنكبات تتجاوز قدرة الحكومات على معالجتها (إذا حاولت ذلك)، ومعظم الحكومات تشعر بالارتياح لهذا المبرر الذى يعفيها من المسؤولية. كما أن الكثير من هذه المنظمات والمؤسسات تلعب دوراً هاماً فى المشاركة بأعمال المؤتمرات الدولية التى تنظمها الأمم المتحدة لاهتمامها بأجنداتها وحرصها على تغطيتها (الصحة - السكان - حقوق الإنسان - المخدرات). ولا بد أن يكون هناك تداخل وتكرار - طبعاً- بين مختلف المنظمات السنوية أو برامج المساعدات الغذائية عندما تعمل كل منها منفردة، ولكن تلك طبيعة النظام. ويواجه المؤرخ المعنى بهذه المشاكل مشكلة منهجية حادة: كيف يمكنه القول إن الأمم المتحدة كانت وراء ما تحقق من تقدم، عندما تتوازى خطوات وكالاتها مع جهود المنظمات غير الحكومية؟ لعل هذا السؤال تصعب الإجابة عليه بشكل كامل، وربما كان ثانوياً مقارنة بالقصة الرئيسية، قصة وجود تنوع للتدخل واتساع لدائرة الأطراف القائمة به، حيث يتجه الجميع صوب تحقيق أهداف مشتركة: هو مد يد العون إلى إخوانهم فى الإنسانية، والعمل على تحسين مستوى الحياة لهم. ولكن الحكومات والبرلمانات التى تقوم بتمويل برامج الأمم المتحدة، يحق لها أن تطرح ما تشاء من تساؤلات.

---

(٢٢) لم نثر على دراسة ترصد أشكال ومجالات التعاون بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية والكنائس ومؤسسات ووكالات الأمم المتحدة ويقتصر الأمر على قيام كل طرف - على حدة - بإصدار التقارير عما قام به من نشاط.

والجانب السلبي فى ذلك يتمثل فى أن معظم هذه الأنشطة تمولها مؤسسات بلاد الشمال الغنية، وكذلك الكنائس والمنظمات غير الحكومية التى تتخذ من تلك البلاد قواعد لها، وتهتم بها مؤسسات الإعلام التابعة لها، أليس من الصعب على حكومات وشعوب العالم النامى النظر إلى هذه الأنشطة باعتبارها غير متوازنة، تفضلية، تدخلية، وليست سوى تنويج لحقيقة أن العالم دخل إلى القرن الحادى والعشرين ولازال خمس سكانه يملكون أربعة أخماس ثروته؟ وهل يدعم هذا الشك العام البروز الكبير لدور الولايات المتحدة فى النظام العالمى اليوم، وكذلك نشاط CNN وصوت أمريكا، والمؤسسات الأمريكية العملاقة، والمؤسسات الكنسية الأمريكية التى لا يخفى تحالفها مع الشركات متعددة الجنسيات، ومؤسسات الأمم المتحدة التى وضعت فى بريتون وودز، والاستراتيجية العالمية المهيمنة التى يتبناها البنناجون؟ مثل هذه الأفكار قد تسبب الكثير من الضيق لجمعية " الكويكرز لخدمات الإغاثة"، ولكن ذلك لا يعنى عدم وجود تلك الشكوك، وخاصة فى المناطق الأكثر اضطراباً فى العالم الإسلامى اليوم. ونجد تعبيراً عن هذه الشكوك يتمثل فى تعرض الصحفيين الغربيين للقتل، والهجوم على العاملين فى منظمة أطباء بلا حدود، ونسف مكاتب الأمم المتحدة. ولكن الإحساس بأن البلاد الأوسع ثراء تفرض نفسها على الآخرين، واتهامها بتدجين بقية بلاد العالم، إحساس شائع على نطاق أوسع مدى.

وعلى كل، يعمل الكثير من هذه المنظمات من أجل العالم النامى وبالتعاون مع شركاء فى البلاد النامية. فالجهود التى تبذلها مؤسسة فورد فى الدعم طويل المدى لمشروعات النهوض بالقرى وتمكين المرأة فى الهند، والاستثمارات الهائلة التى تقوم بها مؤسسة جيتس فى مجال مكافحة الإيدز فى أفريقيا، مبعثها الرغبة الحقيقية لتقديم العون، والخالية من أى غرض آخر. وخدمات الإغاثة والرعاية الطبية والتعليم التى تقدمها الكنائس لا تقوم

على حسابات من نوع ما، ولكنها تقوم على الالتزام التام تجاه المجتمع البشرى. وبينما تقوم الكثير من المؤسسات الإعلامية (ومعظمها أمريكية) بما ينم عن الجهل والإملاء على بقية العالم، هناك عدد كبير من الصحف الليبرالية تتبنى الدعوة إلى دفع عجلة التنمية في البلاد الأكثر فقراً في العالم. كما أن معظم وكالات الأمم المتحدة المتخصصة تعتبر قضايا الفقر في العالم، والكوارث الإنسانية والبيئية، والإغاثة، والتنمية تمثل حجر الزاوية في رسالتها. ولكن بالنسبة إلى مشروع وانجاري ماثاى (في كينيا) أو القروض المصرفية الصغيرة في الهند، فلا يعنى ذلك تفضل الأغنياء على الفقراء. وهناك تعاون حقيقى بين الشمال والجنوب في آلاف المواقع التى يتزايد فيها أعداد النشاط المحلين، وهى موجودة فعلاً حتى لو قلل من قيمتها سمسرة القوة فى موسكو وبكين!!

هل هناك ما يمكن أن نطلق عليه " المجتمع المدنى العالمى "؟ وهل هو أخذ فى النمو والفاعلية؟ الإجابة بنعم، ولكن تبقى هناك مشكلة: فعالنا المادى والاجتماعى والعلمى يتغير أمام أعيننا، وسوف يستمر فى التغير التام عندما يشب أولادنا وأحفادنا عن الطوق. غير أن الأداة الرئيسية للتعامل مع هذه التحولات ستظل "الدولة الوطنية" وهياكلها المعروفة لنا، وإن كانت غير ملائمة لمواجهة ما ينتظرها من مهام. لذلك تتكرر الدعوات إلى زيادة صلاحيات الجمعية العامة للأمم المتحدة من ناحية، والتساؤل عن أسباب الحشد الذاتى للمجتمع المدنى العالمى من خلال المنظمات غير الحكومية وغيرها من المؤسسات الخاصة من ناحية أخرى. ويكمن فى ذلك سبب الحملات الداعية إلى برلمان عالمى له كيانه الذاتى، رغم ما فى تلك الدعوات من غموض، كما يكمن فى سبب وجود حالة عدم ارتياح وعدم رضى بالأحوال العالمية السائدة. كل ذلك - على حد قول كارل ماركس فى سياق آخر - صيحة الروح فى عالم يفتقر إليها. وسوف تزداد الضغوط من

أجل إقامة ميدان عالمي أعظم، والقيام بأعمال أكثر اندماجًا وتماسكًا. غير أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ستقاوم ذلك، وخاصة الدول الكبرى تحديدًا، ربما استمروا على هذه الحال حتى تدفعهم الضرورة إلى إعادة النظر في مواقفهم.



## القسم الثالث

### الحاضر والمستقبل





## الفصل الثامن

### وعود ومخاطر القرن الحادى والعشرين

ثمة استدلال قديم عن المنظور والتاريخ مؤداه أننا جميعاً أعضاء فى قافلة ضخمة تشق طريقها وسط الصحراء التى تقع على أحد جوانبها سلسلة من الجبال، نتخذ قممها شكلاً معيناً بالنسبة إلى القادم من الجنوب، ولكنها تبدو مختلفة تماماً كلما اقتربت القافلة منها، ثم تختلف صورتها مرة أخرى عندما ننظر إليها بعد مسافة كبيرة من تجاوزها. لعل من الأفضل لنا أن ننتقل فى فهمنا للأمم المتحدة على الطريق نفسه. ومن الواضح أن الآباء المؤسسين وصحافة ذلك الزمان رأوا معنى وأهداف الأمم المتحدة بصورة مختلفة عما نعمل الآن، وكيف يفعلون غير ذلك فى تلك السنوات (١٩٤٣-١٩٤٦) الذى كانت حافلة بالاضطراب؟ وفى عالم اليوم، من الطبيعى أن نرى الأمم المتحدة فى ضوء آخر (سواء كنا مؤيدين أو معارضين أو غير مكرثين بالمنظمة الدولية)؛ وهو ضوء صنعته ستون عاماً من التاريخ. وعند حلول عام ٢٠٥٠، سوف ينظر الناس وجماعات المصالح والحكومات إلى هذه التجربة الكبيرة للحاكمية الدولية بطريقة أخرى، على ضوء ما تحققه من نجاحات وإخفاقات فى العقود القادمة؛ ولو فعلوا غير ذلك لكان أمراً مريباً.

ذلك يجعل من العسير علينا تحديد المواقع التى يجب أن يحدث فيها تقدم، وأين تقع العقبات التى تقف فى طريق التقدم، فالقصة باللغة التعقيد والتناقض بصورة محيرة، ولكن ذلك لب الموضوع. فالرسالة التى نخرج بها من الفصول الستة المتوازية التى تكون القسم الثانى من هذا الكتاب تبين أن سجل الأمم المتحدة يتسم بالتعقيد. ترى، من يدهشه ذلك مادامت هذه المنظمة تقوم على قاعدة إنسانية، غير معصومة من الخطأ، وتعتمد على أمزجة

الحكومات الوطنية القومية، وعلى سوء أداء الأفراد الذين احتلوا المراكز الرئيسية في إدارتها؟ لذلك إذا كان قد تحقق خليط من معدل النجاح خلال العقود الستة الأولى من عمرها، يمكننا افتراض أننا سوف نرى إلى جانب هذا النجاح إخفاقات وكبوات على مر العقود التالية. لم يحدث انهيار تام للأمم المتحدة، فقد استثمرت الكثير من الأمم والشعوب جهودها فيها حتى تحول دون حدوث ذلك، ومن ناحية أخرى، لن تحدث على الفور إعادة هيكلة دستورية للمنظمة الدولية على النحو الذي جاءت المطالبة به فى مشاريع الإصلاح الراديكالية، حتى لو كان استحقاقها مسلماً به.

وعندما تتغير الأمم المتحدة - إذا حدث ذلك فعلاً - فإن التحولات ستكون جزئية وتدرجية. ولا يعنى ذلك أنها ستكون عديمة الأهمية، بل ستكون لها قيمة كبيرة. لذلك يتسم المدخل شديد الليونة تجاه إصلاح الأمم المتحدة بالحرص الشديد، لأنه يتضمن الالتفاف حول العوائق التى تضعها الدول الكبرى، والبرلمانات الوطنية، وغيرهم ممن يفضلون بقاء الحال على ما هو عليه. فال تغيير ليس مستحيلاً، ولكن يقع عبئه على عاتق المصلحين من أصحاب العقليات النقدية الذى لهم موقفهم من النظام الحالى، سواء كانوا مجموعات محلية فى البلاد النامية أو أصحاب النزعة العالمية من الليبراليين فى العالم المتقدم، فعليهم أن يقترحوا التغييرات التى يمكن أن تفيد. ويجب أن تجتاز مثل هذه الاقتراحات اختبارين: ترى هل تفقد هذه الاقتراحات إمكانية لإجراء تحسينات كبيرة وعملية فى الأحوال الإنسانية؛ وهل لديها فرصة لنيل القبول من جانب الحكومات التى تتحكم فى المنظمة الدولية؟

ويحتل الجدل حول إصلاح الأمم المتحدة لتصبح أكثر فاعلية، وأحسن تمثيلاً، وأكثر مرجعية، أهمية خاصة اليوم عن ذى قبل. منذ ربع قرن مضى مثلاً، بسبب التطورات المتنوعة التى حدثت.

والتطور الأول يتعلق بسياسات القوى الكبرى، التي لها اليوم نفس ما كانت عليه من حيوية عند تأسيس الأمم المتحدة. ومثلت تسويات ١٩٤٥ أول نظام بعد الحرب أعطى حق الفيتو لخمس قوى كبرى تحديداً على نحو لم تعرفه تسويات ما بعد الحرب العظمى. ولكن النظام السياسى الدولى ذو الطبيعة دائمة التغير - أو بعبارة أخرى، قيام وسقوط القوى الكبرى - لا يمكن أن يتجمد أو يتوقف بمجرد إبرام ميثاق. فالعالم يمضى فى طريقه لا يعول على شيء؛ كانت السويد وأسبانيا لاعبين رئيسيين على الساحة الدولية عام ١٦٤٨، ولاعبين صغيرين عام ١٨١٤، وبحسبان بالكاد على هامش ساحة عام ١٩١٨ أو عام ١٩٤٥. لذلك واجه النظام العالمى فى القرن الحادى والعشرين مشكلة تنظيمية لم يدركها القادة الوطنيون بعد، فضلاً عن التفكير فى معالجتها. فالتوازنات الاقتصادية والعسكرية العالمية تتغير بإيقاع سريع. وربما كانت التنبؤات الراهنة بتلك التحولات قد تأكدت، ولكن ما لم تحدث كارثة كبرى فى آسيا خلال العقود التالية، تظل النقاط الأساسية واضحة:

- عند احتفال الأمم المتحدة بعيدها المئوى عام ٢٠٤٥ ستكون الصين أكبر قوة اقتصادية وإنتاجية فى العالم، تفوق من حيث الحجم الولايات المتحدة.
- قد تصبح الهند صاحبة أكبر اقتصاد ثالث فى العالم، يفوق من حيث الحجم اقتصاد اليابان وأى من الدول الأوروبية وحدها (وليس الاتحاد الأوروبى الذى قد يحقق إجمالى إنتاج قومى يفوق الولايات المتحدة).
- قد تحقق البرازيل وأندونيسيا، ومن المحتمل روسيا، تقدماً سريعاً يفوق معدل النمو الاقتصادى فى الدول الأوروبية<sup>(١)</sup>

(1) Goldman Sachs, "Dreaming with BRICS: The Path to 2050" (London, 2003). Arvind Virmani, "Economic Performance, Power Potential and Global Governance: Towards a new International Order" (ICIER working Paper no. 150, New Delhi, 2004).

هذه تنبؤات بارزة، ولا يبدو أن هذه السيناريوهات ستسقط كما يدعى البعض اليوم. ولكن تبقى النقطة الأساسية وهي أن التوازنات الاقتصادية العالمية وتوازنات القوة تتغير بسرعة أكثر من أى وقت مضى منذ تسعينيات القرن التاسع عشر، وإذا بقيت الأمم المتحدة متوقعة داخل دستور عام ١٩٤٥ سوف تصبح تلك مفارقة تاريخية؛ ويجب أن تدرك البرلمانات والحكومات التى تقوم الاقتراحات المنطقية لتحديث المنظمة الدولية أنها سوف تودى إلى جعل المنظمة لا صلة لها بالعصر، ويجب عليها التوقف عن مهاجمة الأمم المتحدة باعتبارها أداة تقتصر إلى الفاعلية طالما هم الذين أرادوها كذلك.

والتطور الثانى الذى يدعو إلى ضرورة التغيير السريع للأمم المتحدة، يتعلق بالضغوط العالمية المتنوعة على قدرات البشرية للحفاظ على نفسها، هذه الضغوط معروفة لكل المتعلمين فى العالم، ولا ينكرها سوى أشباه العلماء الذين يزودون المجالات المحافظة بمقالات تنفى ذلك. فالمادة المتاحة عن البيئة والمجال الجوى تبين أننا نواجه ضغوطاً على بيئتنا الطبيعية، وأن الاحتباس الحرارى على وجه الخصوص، حقيقة لا مرأى فيها وكيف لا تكون كذلك مع تلاشى الثلوج فى الألب السويسرية، واختفاء حقول الثلج فى إنتراكاتيكيا فى البحر؟ ويرتبط بهذا تصنيع آسيا بهدف توفير مستوى معيشى أفضل لسكانها. ترى، كيف تستطيع الصين والهند وأندونيسيا وباكستان تحقيق الرخاء لثلاثة بلايين من البشر دون إلحاق الدمار بكوكب الأرض؟ وقد لا نستطيع حل هذه المشكلة حتى لو اجتمعنا على ذلك، ولكن من المؤكد أن بلدًا واحدًا لا يستطيع ذلك وحده. فالتحدى عالمى، ويجب مواجهته بوسائل عالمية.

ويصدق الشيء نفسه على الظاهرة الجديدة نسبيًا، ظاهرة الإرهاب الدولى. ولا يمكن القبول بأنها تمثل أخطر ما يواجه البشرية (مقارنة بالإيدز

الذى حصد عددًا أكبر من الأرواح)، ولكن نعتزف بأن أى بلد فى العالم لا يسلم من التعرض لهجوم عشوائى وحشى. غير أن الإرهاب لا يمكن أن تواجهه دولة واحدة مهما بلغت قوتها، فهو يحتاج إلى عمل دائم دولى يجمع بين جهود الشرطة، والتعاون الاستخبارى، وتدمير خلايا الإرهاب، وممارسة الضغط الشديد على الأنظمة التى تأوى الإرهاب. ولا يبدو النجاح التام فى ذلك ممكنًا، فسوف تكون هناك دائمًا منظمة إرهابية ما تحمل متفجرات، وتتقدم بمطالب لا يمكن القبول بها. ولكن يجب الحد من أنشطتهم إلى الدرجة التى تمكن الناس من الذهاب إلى أعمالهم دون خوف، وإلا فإن على الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة القبول بالأوضاع المضطربة غير المنطقية. وحتى تستطيع الدول الأعضاء مقاومة الإرهاب، عليها التعاون معًا.

أخيرًا، وربما كان الأكثر أهمية، يواجه المجتمع العالمى تحديات التعامل مع الدول البائسة فى القضاء على التطهير العرقى فيها والمجاعات وغيرها من الكوارث، ومساعدة تلك البلاد على استعادة حقوقها فى السيادة، وهو عمل ليس سهلاً على نحو ما تبين من أحداث البوسنة، وغربى أفريقيا، والصومال، وأفغانستان، وأماكن أخرى من العالم، فهو يحتاج إلى عمل دائم لعدة سنوات، يواجه عدة انتكاسات. ولكن التعامل مع الدول المنهارة لا مفر منه، طالما كنا نشهد أعمالاً لا يمكن القبول بها، وانتهاكات لحقوق النساء والأطفال، وتردى الأحوال البيئية، وغالبًا ما توفر تلك البلاد ملجأ للإرهابيين.

كل ذلك يمثل تحديات لدستور الأمم المتحدة الصادر فى ١٩٤٥، فمؤشرات صعود القوة السياسية فى بلاد كالهند والبرازيل إلى مستوى كبير من النفوذ الاقتصادى والاستراتيجى يمثل تحديًا للدول الخمس الكبرى صاحبة حق الفيتو فى مجلس الأمن على مدى ستة عقود خلت. فقد رأى الآباء المؤسسون أن إعطاء الدول الكبرى هذا الحق يمنعها من الخروج من

المنظمة الدولية أو إعاقة عمل النظام الدولي، على نحو ما حدث في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين. ويصعب حرمان الهند من هذا الحق إذا فاق مجمل إنتاجها القومي بريطانيا وفرنسا خلال العقد التالي. ولكن التغييرات التحولية التي عرضنا لها من قبل تشكل تحدياً لدستور عام ١٩٤٥ الذي يتخذ من الدولة محوراً له، لمجرد أن حدوث مثل تلك التحولات كانت بعيدة عن مخيلة وتوقعات الساسة الذين اجتمعوا في بريتون وودز، ودمبارتون أوكس، ويالطا، وسان فرانسيسكو. فلم يكن هناك مكان - في تلك الأيام - لظواهر مثل الإرهاب أو الاحتباس الحرارى أو السدول المنهارة، وهى تحتل اليوم قلب المسرح العالمى أمام السؤال الأساسى الذى حاولت الدول الأعضاء فى المنظمة الدولية تجنب الإجابة عليه لعقود خلت من الزمان هو: كيف يمكن التوفيق بين الأمم المتحدة "القديمة"، والمشهد العالمى المتحول "الجديد"، حتى يمكن جعلها فعالة فى مواجهة المشكلات الكبرى اليوم وغداً؟

قبل الإجابة على هذا السؤال، علينا أن نقف على ما يقصده الناس عندما يطرحون فكرة "إصلاح الأمم المتحدة". إذا درسنا مختلف المقترحات الخاصة "بالإصلاح" بعناية، فسوف يتضح لنا أن الكلمة استخدمت بثلاث طرق مختلفة، أو اتبعت ثلاثة مستويات متباينة، مما يؤدي إلى الوقوع فى الحيرة.

والمفهوم الأول قد يعنى "تنظيف الاصطبل"، ويقصد به غربلة النظام، والتخلص من الوكالات ذات الاختصاصات المتداخلة، وطرده جميع الموظفين الذين يتلقون رواتب كبيرة وهم يقيمون على شواطئ بحيرة جنيف، وبذلك يتحقق خفض التكلفة لصالح دافعى الضرائب (وخاصة الأمريكان منهم). والحق أن الكثير من ذلك تم عمله فى العقد المنصرم تحت ضغط مطالب أعضاء الكونجرس الأمريكى، واستجابة لبعض كبار موظفى الأمم المتحدة

ذوى الاتجاهات الإصلاحية. ومن الواضح أن هذا التناول للإصلاح يتسم بالسلبية، فهو يرمى إلى خفض حجم الأمم المتحدة، ولا يعطيها صلاحيات جديدة. وهذا الاتجاه الفكرى مفعم بالشك فى مبدأ الحاكمية الدولية وما تمثله من تهديد لقدرات الدول على اتخاذ قرارات فردية، وحببتهم فى ذلك ما يتسم به النظام الحالى من ضعف فى الكفاية لا يمكن إنكاره.

والمفهوم الثانى للإصلاح يقع على الطرف الآخر من الأفق، فهناك دعوات إلى الإصلاح تتضمن إدخال تغييرات أساسية على دستور الأمم المتحدة يتم بموجبها تغيير الميثاق نفسه، وهو ما يتطلب أغلبية الثلثين من أعضاء الجمعية العامة على نحو ما أشرنا من قبل، وموافقة الدول الخمس دائمة العضوية، أو عدم استخدامها لحق النقض (الفيتو)، على أقل تقدير<sup>(٢)</sup>. وهى الإصلاحات التى يضغط من أجل تحقيقها أصحاب النزعة الدولية وبعض الحكومات الواعدة. وهكذا أوصى تقرير مؤسسة فورد وجامعة ييل عام ١٩٩٥ بتوسيع مجلس الأمن (بإضافة خمس دول أخرى إلى الدول دائمة العضوية)، ووضع حدود لاستخدام حق الفيتو (فيقتصر استخدامه على الموضوعات المتعلقة بالحرب والسلام دون غيرها)، وإلغاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى (فيستبدل به مجلسان أحدهما اقتصادى والآخر اجتماعى لكل منهما صلاحيات تكسبه قوة). وهناك تقارير أخرى مثل التقرير الأخير الذى صدر عن حلقة النقاش ذات المستوى الرفيع عن التهديدات والتحديات والتغيير High-level Panel on Threats, Challenges and Change الذى أوصى بإلغاء مجلس الوصاية<sup>(٣)</sup>. وتقتراح بعض التقارير

(٢) للاطلاع على نص مقترحات الإصلاح، انظر "The United Nations in its Second Half Century" وكذلك Our Global Neighborhood، وتقرير حلقة النقاش ذات المستوى الرفيع حول التهديدات والتحديات والتغيير، وسوف تشير إلى هذه التقارير الثلاثة فى معالجتنا لهذا الفصل.

(٣) انظر المقترحات الواردة بالتقرير حول توزيع مقاعد مجلس الأمن:

High-level Panel on Threats, Challenges and Change, recommendations, pp 67 – 68.



الحد من الاعتماد على المؤسسات التي صنعتها اتفاقية بريستون وردن،  
وتطالبا بإخصاصها الجمعية العامة، ويعنى ذلك كله حدوث تحول كبير فسي  
الاختصاصات والامتيازات، وترتب على كل من تلك التقارير موحات من  
الجدل لازالت تتلاحق حتى الآن. والسؤال هو: ما الذى يستطيع أن يحرز  
النجاح من بين تلك التقارير؟

أما المفهوم الثالث للإصلاح، فيبحث موقعا وسطا، فهو لا يريد إضعاف  
الأمم المتحدة. بل على العكس يسعى لزيادة صلاحيتها وفاعليتها، حتى  
يزداد قدرها عند الحكومات والرأى العام الدولى. ولكن أصحاب هذا الاتجاه  
يدركون الصعوبات لسياسية والدستورية التي تعوق إدخال إصلاح جذرى  
على ميثاق المنظمة الدولية، ويشدون إجراء تغييرات إضافية وعملية، على  
أمل إمكانية إدخال تغييرات جوهرية على الميثاق مستقبلا في حالة نجاح تلك  
التغييرات الأولية. وتضم هذه المدرسة أولئك الذين يدعون إلى إدخال بعض  
التعديلات على الميثاق من الدول الأعضاء، ولكنهم يحرصون على أن تكون  
اقتراحاتهم عملية لا تثير مخاوف أى من الحكومات الأخرى. مثل هذه الآراء  
(التي يؤمن بها المؤلف أيضا) يرى فيها دعاء الإصلاح الجذرى الافتقار إلى  
القدرة النضالية، كما تزج دعاء "تنظيف الإصطبل" الذين يرغبون تحسين  
صورة الأمم المتحدة. ولا يوجد طريق سهل للإصلاح يمكن السير عليه، بل  
هناك - دائما - العقبات والمعوقات على نحو ما كشفت عنه الدراسات  
الخاصة بإصلاح المنظمة الدولية فالتفاوض ليس أمرا سهلا.

هذه النقطة الخاصة بمختلف "العقد" الإصلاح الممكنة للأمم المتحدة  
ربما تسمى بالطابع العملى يمكن أن نلصقها فى الجدل الدائر حول عضوية  
وسملاحيات مجلس الأمن. وهو الموضوع الذى يتم التركيز عليه كلما أثيرت  
مسألة المناقشة إلى التغيير. هذا ترصد ثلاثة اتجاهات (مع استبعاد الفكرة غير  
العملية الزائدة) من توريد أعضاء المجلس من أى امتيازات خاصة): الاتجاه

الأول، يرمى إلى إبقاء الوضع على ما هو عليه، فالترتيبات التي تمت عام ١٩٤٥ لم تكن مثالية دون شك، وما كان لها أن تتحقق إذا كان المشاركون في وضع إطار المنظمة الدولية ١٩١ دولة، كما هو الحال اليوم. ولكن ذلك يرجع إلى صعوبة تمرير تعديلات جوهرية على ميثاق الأمم المتحدة هذه الأيام. وكل المقترحات الخاصة بتغيير عضوية مجلس الأمن (زيادة عدد الأعضاء) تزيد الأمور تعقيداً وتزيد من صعوبة أداء المجلس لمهامه. وكل ما ترتب على هذه المقترحات: احتدام الجدل، واستمرار المشكلة، واحتقان العلاقات الدبلوماسية بين بعض الدول، إذ يجب تجنب الاقتراب من عرش الدبابير. ونشك في أن المنصفين من الساسة والمسؤولين في كل من الدول الخمس دائمة العضوية، يميلون - في قرارة أنفسهم - إلى هذا النمط من التفكير المحافظ، حتى لو استمعنا إلى تصريحات حول الاستعداد للأخذ بفكرة إضافة بعض الأعضاء إلى مجلس الأمن.

وقد سبق أن شرحنا فكرة إبقاء الحال على ما هو عليه في صفحات سابقة، فالتغير الراهن في موازين القوى الدولية يجعل من تمتع الدول دائمة العضوية بالامتيازات وحدها مفارقة متزايدة لا تحظى بالاحترام. فقد تحتفظ الدول الخمس دائمة العضوية بمكانتها لعقد واحد أو عقدين من الزمان، ولكن ما الذي يريدون تأكيده؟ طالما كانت بنية القوى العالمية آخذة في التغيير، ولا يمكن ألا يترك ذلك أثره على البنية الفوقية. ولهذا السبب مارست الكثير من الحكومات التي تتطلع إلى احتلال مقعد في مجلس الأمن (والتي يصفها دبلوماسيو الأمم المتحدة بالدول "المتطلعة" إلى الانضمام إلى الدول دائمة العضوية المتمتعة بحق الفيتو)، واللجان الدولية المتميزة، وحلقات البحث في إصلاح مجلس الأمن، مارست ضغوطاً هامة مؤخراً من أجل تعديل ميثاق الأمم المتحدة. وهم يرون توسيع حجم مجلس الأمن ليصل إلى ما بين ٢٣ و ٢٥ عضواً، بدلاً من تكوينه الحالي من ١٥ عضواً. ولكن هذه الزيادة في

العضوية تتضمن زيادة فى عدد الأعضاء الدائمين الذين لهم حق الفيتو، وكذلك زيادة فى عدد الأعضاء المناوبين. ومن بين أسماء الدول التى رشحت للعضوية الدائمة: اليابان وألمانيا (باعتبارهما أكبر مساهم ثانى وثالث فى ميزانية الأمم المتحدة)، وإلى جانبهما بعض الدول الصاعدة فى العالم النامى كالهند والبرازيل وجنوب أفريقيا. وأحياناً يتضمن هذا المشروع مقعداً واحداً للاتحاد الأوروبى كعضو دائم، على أن تشغله دول الاتحاد بالتناوب. ونتيجة لذلك يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن تعديل مجلس الأمن على هذا النحو يكسب المجلس الشرعية والاحترام اللذان افتقدهما.

هنا تبدأ التساؤلات حول مدى ترحيب الصين بحصول الهند أو اليابان على حق الفيتو، وهو ما نشك فيه. كما لا يعقل أن تتنازل فرنسا أو بريطانيا عن مقعدهما لصالح فكرة مقعد الاتحاد الأوروبى. ترى، هل يضمن تناوب دول الاتحاد الأوروبى - صغيرها وكبيرها - شغل مقعد الاتحاد الأوروبى الاتساق والاستمرارية فى سياسات مجلس الأمن، لو جاءت الدنمارك لستة شهور، ثم أعقبتها اليونان، بينما تبقى الدول الأكبر من أعضاء الاتحاد الأوروبى خارج المجلس لمدة ثلاث سنوات أو أكثر؟ وهل تقبل روسيا منح اليابان حق الفيتو؟ وعندما طرحت ألمانيا كمرشح للعضوية الدائمة، عارضت إيطاليا الفكرة بشدة، ولم تبد باكستان وبعض الدول الإسلامية الأخرى ارتياحاً لفكرة تصعيد الهند. كما لم يتقبل جيران اليابان (غير روسيا) فكرة ترشيحها للعضوية الدائمة. وعارضت المكسيك والأرجنتين النظر إلى البرازيل باعتبارها الممثل الإقليمى لأمريكا اللاتينية، كما امتعضت مصر ونيجيريا من فكرة تمثيل جنوب أفريقيا للقارة السوداء (وتثير مصر مسألة غياب تمثيل الدول العربية فى العضوية الدائمة بالمجلس) ثم هناك اعتراضات الدول الصغرى الأعضاء بالمنظمة الدولية على فكرة زيادة عدد الدول دائمة العضوية، إذ يكفى ما تسببه الدول الخمس من متاعب.

وصحب هذه الغيرة السياسية الإقليمية أو غفها، تحفظات أخرى ذات حول. فقد كان من الصعب على مجلس الأمن أن يتخذ قراراً بالحرب أو السلام مع وجود الدول الخمس الدائمة التي تعرقل الإقدام على عمل مشترك. فإذا كانت هناك عشر دول قادرة على تعطيل القرارات يضاعف ذلك من صعوبة اتخاذ المجلس لقرارات تتعلق بالأزمات الدولية المستمرة. وكلما زاد عدد الدول المتمتعة بحق الفيتو، قل عدد مهام حفظ السلام (وخاصة مهام فرض السلام) التي يمكن الاتفاق عليها. فهل هذا ما يريده دعاة الإصلاح؟

لقد أدت هذه المجموعة من المواجهات السياسية والشكوك العملية إلى امتناع بعض الباحثين عن البحث عن طريق وسط لإصلاح مجلس الأمن. ولما كانت مقترحاتهم ذات طابع توفيقى، فقد بدت محيرة للمراقب الخارجى وحتى للخبراء بالمنظمة الدولية الذين يفحصون الكلمات جيداً. وعلى سبيل المثال. قدمت حلقة البحث رفيعة المستوى للعام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ مجموعة مركبة من البدائل، كان من بينها عدم التعرض لامتيازات الدول الخمس الدائمة وإلا استحال عمل أى شيء مطلقاً؛ وكذلك زيادة عدد أعضاء المجلس من ١٥ عضواً إلى ٢٤ عضواً، على أن توزع مقاعد الدول المناوبة (١٩ مقعداً) توزيعاً إقليمياً (ستة مقاعد لأفريقيا، وعدد أقل لأوروبا لحصولها على ثلاثة مقاعد دائمة العضوية، إلخ)، ثم إضافة ثلاثة مقاعد دائمة جديدة (دون التمتع بحق الفيتو). أو ثمانية مقاعد إقليمية مدة شغل كل منها أربع سنوات إلى جانب العضوية المناوبة لمدة سنتين. وهى محاولة للخروج من المأزق: بتفادى إثارة غضب الدول الخمس الدائمة، والاستجابة للمطالبة بزيادة حجم المجلس، وإتاحة موقع خاص للقوى الإقليمية، وبذلك تتكون ثلاث درجات لعضوية مجلس الأمن. ولعل اليأس من إمكانية إدخال بعض التعديلات يدفع الجمعية العامة مستقبلاً إلى التصويت على مقترحات من هذا القبيل، قد لا تعترض عليها الدول الخمس دائمة العضوية طالما أن امتيازاتها لم تمس،

ولكن مثل هذا الإصلاح شبيه بتصميم الطائرات عام ١٩١٠، يفقر إلى التناسق.

وهناك طرق أيسر وأبسط لجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلاً للواقع العالمي، وكسرًا للجمود، بالاعتراف بأن بعض الدول غير دائمة العضوية لها وضع " خاص " يجعلها مؤهلة للتصعيد إلى مرتبة أرقى. وأول هذه الطرق إدخال تعديل على الميثاق يزيد من عدد مقاعد العضوية المناوبة من عشرة مقاعد إلى ١٨ أو ١٩ مقعدًا. وبذلك يتحقق الاعتراف بما تم من زيادة عدد الدول الأعضاء خلال الأربعين عامًا الأخيرة، مع عدم اشتراط العضوية لعامين أو أربعة أعوام، بل يزداد - ببساطة - عدد مقاعد العضوية المناوبة، وبذلك تتاح الفرصة - بإيقاع أكبر - أمام الدول الأعضاء لدخول المجلس. والطريق الثاني تعديل المادة ٢٣ الفقرة الثانية من الميثاق التي تقضى بتحديد مدة العضوية المناوبة بعامين لإتاحة الفرصة أمام الأعضاء. ولكن - بصراحة - لو قامت إحدى الدول مثل سنغافورة أو ألمانيا بتقديم خدمات جليلة لمجلس الأمن، وأراد أصدقاؤها أن يمددوا عضويتها، فلماذا تحرم من ذلك؟ ولندع هذين التعديلين المسالمين يعملان في السنوات القادمة، فإذا تم تمديد عضوية جنوب أفريقيا (مثلاً) لفترتين أو ثلاث فترات، فقد يزكى ذلك تحولها إلى عضو دائم، ثم تحصل بعد ذلك على حق الفيتو، فلا يبدو ذلك غريباً في نظر الدول الخمس دائمة العضوية، أو في نظر غيرهم من الدول الأعضاء.

وليست مواصفات هذه المقترحات التوفيقية على درجة من الأهمية، أكثر من كونها مجرد محاولة لكسر الجمود. فإدخال تعديلين على ميثاق الأمم المتحدة بشأن عضوية مجلس الأمن، قد يكون خطوة في الاتجاه الصحيح يمثل سابقة في حد ذاته، ولا يمثل تعديلاً فجائياً أو حاسماً في ضوء عالمنا المتغير. ولكن أى محاولة لتحريك دفة هذه السفينة الهائلة حتى لا تصطدم بالصخور المائلة بعيداً، يجب أن تحظى بالقبول.

إن امتياز العضوية الدائمة هو أول ما يميز الدول الخمس، وثانيها حق الفيتو الذي يعد عامل فرقة بين تلك الدول. ومن الناحية النظرية يمكن أن تكون دول كبرى عضواً بمجلس الأمن، ولكن ليس من الممكن أن يكون لها حق الفيتو. ولكن هذا افتراض نظري محض. ثم هناك اقتراح يذهب إلى حصول دول بعينها على العضوية الدائمة (ألمانيا، الهند، وغيرهما) دون أن يكون لها حق الفيتو، وذلك في حالة توسيع مجلس الأمن، مع احتفاظ الدول الخمس بحق الفيتو وبما حصلوا عليه عام ١٩٤٥ من حقوق. ولن يؤدي ذلك إلى إيجاد ثلاث مراتب للعضوية، وهو ما اعترضت عليه الدول "المتطلعة"، (رغم أن الكثير منها يحرص على العضوية الدائمة وقد يقبل اتخاذ موقف لين في سبيل ذلك). كما تعترض عليه معظم الدول التي قد تحتل المرتبة الدنيا. وهناك فكرة ثالثة بائسة وساذجة، ترى أن لا يتم نقض أى قرار بفيتو واحد، بل بأثنين معاً من الدول الخمس، وهو أمر قد يكون منطقياً من الناحية النظرية لو زاد عدد الأعضاء الدائمين إلى عشرة أعضاء. ولكن ليس من المتوقع أن تقبل الحكومات العصبية في واشنطن أو بكين أو موسكو أو باريس بمثل هذا الاقتراح.

وهكذا، يبدو أن الاقتراحات الخاصة بإدخال تعديلات متواضعة على حجم عضوية مجلس الأمن تحتل الحصول على قبول واسع النطاق أكثر من غيرها من الاقتراحات، أو تأثير قدرًا أقل من الاعتراضات، طالما كانت لا تتعرض لامتيازات الدول الخمس دائمة العضوية. ولعل أحسن ما يمكن عمله في هذه الظروف أن تطلب الجمعية العامة من الدول الخمس الموافقة على مبدأ استخدام الفيتو كملجأ أخير في القرارات الخاصة بالحرب والسلام التي تمس مصالح الأمن القومي، وهو ما عبر عنه مؤسسو الأمم المتحدة. فإذا حظى ذلك الطلب بالموافقة، كان استخدام الفيتو (على سبيل المثال) ضد شخص معين متقدم لمنصب الأمين العام، يحظى بتأييد عدد كبير من الدول،

أمرًا لا يعتد به. حتى هذا يصبح أمرًا لا يحتمل بالنسبة لبعض الدول ذات الحساسية الفائقة من بين الدول الخمس دائمة العضوية. ولا يبقى إلا الأمل فى أن تعترف الدول الخمس بأهمية ما بيدهم من امتياز يقتضى استخدامًا رشيدًا، وأن إساءة استخدامه تلحق الأذى بالمنظمة الدولية وبهم. حقًا، لقد جاء تأسيس الأمم المتحدة بميثاق يصعب تغييره، ونظام لمجلس الأمن وضع عام ١٩٤٥ لقاء ثمن باهظ.

ونظرًا لما يحيط بتعديل ميثاق الأمم المتحدة من صعوبات، اتجهت بعض الجماعات الإصلاحية إلى البحث عن سبل أخرى لجعل مجلس الأمن أكثر فاعلية. وقد اتجهوا جميعًا إلى قضايا حفظ السلام وصناعة الحروب التى ناقشناها فى الفصل الثالث والتى مازالت تحتل مكانًا بارزًا اليوم. ولما كانت الآراء المتصلة بحفظ السلام وفرضه بالقوة تنقسم بين أولئك الذين يذهبون إلى أن الأمم المتحدة حاولت جاهدة أن تقدم الكثير فى هذا المجال، ومن يقولون إنها لم تحقق إلا القليل، فإن المقترحات الخاصة بالمستقبل لها من الخطورة مثل ما لقاقله من السيارات تتحرك وسط حقل ألغام. ومن الطبيعى أن تركز معظم الكتابات (حتى السلبية منها) على سبل تحسين قدرات المجتمع الدولى على مواجهة الكوارث الإنسانية، والحروب الأهلية، وضعف وانهايار بعض الدول الأعضاء. وموضوعات اهتمامهم تتجاوز تلك التى دارت فى الأذهان عام ١٩٤٥ حول مهاجمة دولة لأخرى، لتركز على الحروب الداخلية فى الدولة الواحدة، والأخطار الماثلة فيما وراء الحدود التى تتهدد السيادة الوطنية.

ومن أمثلة هذه الأجندة العملية للإصلاح، الضغط من أجل تحسين قدرة الاستخبارات على الوقاية من التهديدات، وهو من الدروس المستفادة من الأزمات التى تفجرت فى تسعينيات القرن العشرين، ويعنى ذلك حاجة المنظمة الدولية إلى نظام أفضل لجمع المعلومات وتحليلها تفاديًا للكوارث

وتيسيراً لسبل مواجهتها. هناك - بالطبع - مصادر محلية عديدة للمعلومات المتعلقة بالمناطق المضطربة، حيث تنتشر المجاعات، وتحتدم الصراعات الإثنية، ومن هذه المصادر المنظمات غير الحكومية، ومنظمات حقوق الإنسان، والهيئات الكنسية، وتقارير مراسلي وكالات الأنباء العالمية، وجميعها ترتبط ببعضها البعض بالشبكة الإلكترونية الدولية (الإنترنت). والسؤال الحقيقي الآن هو من يكون صاحب الاختصاص (فى المنظمة الدولية) الذى تتجمع لديه هذه المادة، ويتم تحليلها، حتى يقدم تقاريره للأمين العام فى الوقت المناسب الذى يتيح له إحاطة مجلس الأمن علمًا بتردى الأوضاع فى دولة ما من الدول الأعضاء، أو فى إقليم بعيد محدد؟ والإجابة على هذا السؤال هو ضرورة أن يكون للأمم المتحدة قسم استخبارات مركزية ضمن إدارة عمليات حفظ السلام أو إلى جانبها. ولكن ذلك قد يثير شكوك الساسة المحافظين فى أمريكا، بقدر ما يثير الدول الأعضاء ذات النظم المستبدة التى تحتج على وجود مثل هذه الإدارة الاستخبارية، خشية قيامها بتجميع معلومات عن الفظائع والانتهاكات التى ترتكبها هذه النظم ضد المعارضين، والحجة الجاهزة عند هؤلاء وأولئك هو المساس بالسيادة الوطنية للدولة المعنية. ولكن يجب عدم الاعتداد بتلك الحجج الواهية المعوقة، فالحاجة ماسة إلى توفير المعلومات لدى المنظمة الدولية وتحليلها، والجهود التى بذلت فى هذا المجال لها حجيتها، وسوف تصبح بالضرورة مصدرًا للمعلومات فى المستقبل.

ورغم أن هذه الفكرة تهدف إلى استشعار ما قد يسبب انهيار بعض الدول الأعضاء، فإن الأمر يتطلب تنسيقاً أفضل لسبل مواجهة الأمم المتحدة للأزمات. فالقدرة على الأمساك بمقاليده الأمور فى مراحلها الأولى مطلوبة، ولكن المنظمة الدولية مقيدة بالعديد من العوامل السياسية (مثل ارتياح بعض الدول فى التدخل المبكر فى الأزمات)، كما أنها مشغولة بالفعل بمشكلات



عديدة. ولذلك، ما يمكن عمله لدعم قدرات الأمم المتحدة على تبنى استراتيجيات "فعالة"، يلبي حاجة المنظمة الدولية إلى تحسين قدراتها على الاستجابة الفورية لتحديات الحروب الأهلية وانهيار المجتمعات. ومن الناحية العملية، لدينا كل المكونات التي يستلزمها ذلك: قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة (ذوى الخوذات الزرقاء) أو غيرهم من القوات العسكرية المكلفة من مجلس الأمن، لتوفير الأمن، إضافة إلى الوكالات المتخصصة التي تساعد في تدريب البوليس المحلى، والقضاء، والإدارة، وكذلك قدرات البنك الدولى والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة (UNDP)، والبنوك الإقليمية التابعة للأمم المتحدة التي تحدد الأولويات التي يتطلبها الانتعاش الاقتصادى والاجتماعى فى البلد المنكوبة؛ ثم هناك مراقبو الانتخابات ذوو الخبرة، وكم هائل من المنظمات غير الحكومية ذات السجل الحافل فى هذا المجال، وغيرها من مؤسسات المجتمع المدنى. وما ينقص - غالباً - هو الإرادة السياسية، ومؤسسة قيادية تتولى التنسيق والتوجيه المناسب لكل تلك الجهود. ومن الواضح أن المنظمة الدولية والوكالات التابعة لها لديها أساس معرفى بناء لما يفضل عمله فى مختلف الحالات، وهى تحتاج اليوم إلى آلية تحقق سرعة التحرك مستقبلاً لمواجهة الأزمات والقيام بعمليات الإنقاذ للدول الأعضاء. ومن الصعب أن يتم ذلك دون وجود شكل من أشكال التنسيق المركزى، والمشاركة الفعالة للأمانة العامة أو الأقسام المختصة التابعة لها.

وهناك درس آخر مستفاد من عمليات حفظ السلام التى تمت خلال نحو الستة عقود، هو الخطأ المتكرر فى افتراض أن مهمة استرداد الدولة المنهارة لعافيتها لن تستغرق إلا القليل من الوقت، وأن كل ما هو مطلوب هو إرسال قوة عسكرية للقضاء على "جماعة الأشرار"، ثم تبدأ عملية إعادة بناء المجتمع، والانتخابات الديمقراطية، يلى ذلك الانسحاب برفق من الميدان، بعد تسجيل رقم جديد فى رصيد النجاح. والحالات التى شهدت انتكاسات كثيرة

(تاهيتي، تيمور الشرقية، كمبوديا، غربى أفريقيا)، وهناك أمثلة جديدة من الممكن أن تشهد ذلك (أفغانستان، العراق) فالكثير من النظم التي تم إنشاؤها مؤخراً يغلب عليه الضعف، والانقسام، ولا تلقى بالألمطالب المعارضة أو لانتقادات المعارضين. وتبرز على السطح الخلافات العشائرية والدينية، ولا تكفيها المعونات والمساعدات الفنية. وعندما تنسحب القوات الأجنبية والمنظمات غير الحكومية (للعمل في مواجهة أزمة أخرى عادة)، ينسحب معها الكثير من ممثلى وسائل الإعلام. وما نحتاجه هنا هو شكل من أشكال "خدمة ما بعد حل المشكلة"، وهو ما تعجز المجتمعات التي أعيد بناؤها عن الحصول عليه عندما تقع الحروب الأهلية والتطهير العرقى فى أقاليم أخرى، ما لم تستطع أن تجد لنفسها مخرجاً. فإذا حدث ذلك، قد لا تصبح أكثر جاذبية للمنح المقدمة من الدول الغنية التي تنقل المعونات كاهلها، والتي قد تتساءل: " ألم نعلم بحل المشكلة (مثلاً) فى هايتي؟ "

وقد يجد الإصلاح المتوسط المستوى قبولاً عند الكثير من الناس. ومن المؤكد أن الحكومات والوكالات التابعة للأمم المتحدة سوف تتصارع حول العمليات والأولويات. ولكن أحداً لا يختلف حول أهمية وجود إنذار مبكر بالأزمات. والأكثر إثارة للجدل هو كيف نتاح للأمم المتحدة قدرة على التدخل الفعلى (أى العسكرى) السريع، حتى تستطيع مواجهة كارثة أو أعمال التصفية العرقية، فالجدل حول ذلك لا نهاية له. فقد أدى فشل المنظمة الدولية ومجلس الأمن فى إعداد قوة دولية للتدخل فى المناطق المضطربة فى الوقت المناسب لوقف سفك الدماء (وتعد رواندا أسوأ مثل لذلك)، إلى الكشف عن حالة العجز التي أثارت العديد من الأفكار.

وكما رأينا، تكمن المشكلة الحقيقية فى أنه عندما يتخذ مجلس الأمن قرارات القيام بمهام حفظ السلام أو فرض السلام بالقوة بما يترتب على ذلك من الحاجة إلى قوات عسكرية كبيرة، يترك للأمين العام مهمة الطواف على

الدول الأعضاء طالبًا منها المساهمة بقواتها في تلك المهام. وقد تحتاج الحكومات إلى عرض الأمر على برلماناتها، أو استشارة قادة جيوشها (والعديد منها لا تتوفر له إمكانيات العمل في ميادين بعيدة)، ومن ثم تأتي الاستجابة بطيئة (إذا جاءت فعلاً). هل يمكن أن يكون للأمم المتحدة جيشها الخاص بها الذي يتم تدريبه وتجهيزه بالمستوى نفسه، ويقف على أهبة الاستعداد في قواعد مختارة في مختلف أرجاء العالم؟ عندئذ يمكن إرسال فرق ووحدات هذا الجيش إلى مناطق الاضطرابات بمجرد صدور قرار مجلس الأمن بهذا الشأن.<sup>(٤)</sup> سواء كانت تلك القوات من المتطوعين، أو كانت وحدات مقدمة من الدول الأعضاء تم إعدادها بشكل جيد، واندماجها في إطار أصحاب الخوذات الزرقاء. الأمر الأهم هو توفر هذه القوات، أما التكلفة فتحتل الأهمية التالية، ومن المؤكد أن وجود مثل هذه القوات الدائمة يوفر الكثير من النفقات.

ومن الممكن أن نقسم الأعضاء إلى دول غير قادرة على المساهمة في تلك القوة (الدول الأكثر فقرًا)، والدول غير الراغبة في المشاركة (كالصين)، والدول الراغبة في المشاركة، ولكنها تعاني من أعباء الإفراط في تقديم العون العسكري. ولعل تجربة كندا في هذا المجال تعد نموذجًا يحتذى، فقد درست المشكلة بدقة، وأعدت قوة متقدمة (في فردركتاون بولاية نيويورك) على أهبة الاستعداد للتحرك بمجرد موافقة الحكومة على طلب الأمين العام للأمم المتحدة. ولا شك في أهمية ذلك، ولكنه مجرد قطرة واحدة في الدلو، فإذا قلدت الدول الأخرى كندا، وخاصة أن لدى الكثير منها جيوشًا جارية تفوق ما لدى كندا من قوات عسكرية، فقد يكون من الممكن تدبير قوات للأمم المتحدة مكونة من مائة ألف جندي (إضافة إلى أفراد

---

(٤) تعود هذه الفكرة إلى تريغلي Trygve Lie الأمين العام الأول للأمم المتحدة الذي دعا في الأربعينيات إلى إقامة " فيلق الأمم المتحدة"، ورأى أن ذلك متضمنًا في نص المادة ٤٣ من الميثاق.

الشرطة المدربين).<sup>(٥)</sup> عندئذ يصبح هذا الجيش الدولي خطوة هامة على الطريق.

ومن المعوقات الأخرى لإمكانية تكوين جيش للأمم المتحدة حالة البرانويا التي تنتاب بعض الساسة الأمريكيان، فهم يتجاهلون حقيقة أن الولايات المتحدة تستطيع استخدام الفيتو ضد أى قرار يتخذه مجلس الأمن فى إطار الفصلين السادس والسابع، ويصرّون على ضرورة إبقاء الأمم المتحدة فى حالة ضعف حتى لا تهدد السيادة الوطنية، وهم يحذرون من اتخاذ أى خطوة تجاه تكوين جيش للأمم المتحدة، ويعتبرون ذلك عملاً عدائياً. وإذا وضعنا فى اعتبارنا صلاحيات الكونجرس، يصبح ذلك تهديداً حقيقياً. لذلك يقبع اقتراح تكوين جيش للأمم المتحدة فى موقع منزوٍ على الرف، فى الوقت الحالى على الأقل، وربما تطلب الأمر إعادة النظر فيه مستقبلاً.

ومن الواضح أن هناك حاجة ماسة إلى مؤسسة عسكرية مهنية للإشراف على العمليات التى تقوم بها قوات الأمم المتحدة، تتولى القيام بالأعمال التحضيرية السابقة على إرسال القوات، وإقامة نظام استخبارى لاستطلاع الأحوال المحلية فى الميدان المقترح، وإقامة سلسلة من المستويات القيادية الفعالة، والتأكد من استمرار تدفق الإمدادات دون انقطاع، وتحديد الدور العسكرى للقوات فى الميدان حيثما تطلب ذلك خبرة واسعة لا تتوفر إلا للعسكريين المحترفين. هذا أمر حيوى لتحقيق النجاح على المستوى المحلى، ولكن الحاجة إلى إشراف عام (من منظور مقارن) لمراقبة العمليات وتقديم التقارير بشأنها إلى الأمين العام ومجلس الأمن، قادت إلى إحياء فكرة

---

(٥) هذا تقدير جزافى، فالأمر يتوقف على أعداد القوات التى تقدمها الدول الأعضاء ولا يقتصر الأمر على الإعداد، ولكن على مدى قدرة مجلس الأمن على أن يدفع بالقوات من المتطوعين إلى ميادين العمليات دون الرجوع إلى حكوماتهم أو إلى برلمانات بلادهم، فالقوات المكونة من أفراد متطوعين جاءوا - باختيارهم - للانضمام إلى جيش الأمم المتحدة، غير القوات التى تقدمها الدول إلى الأمم المتحدة لتعمل فى إطار قواتها.

استخدام لجنة الأركان العسكرية للأمم المتحدة للقيام بهذه المهمة. ولعلنا نتذكر أن هذه اللجنة مازالت قائمة، ولكنها مجمدة منذ صراعات الحرب الباردة. ولكن من يقرأ المادة ٤٧ من الميثاق، يقع على النص التالي: " سوف تشكل لجنة أركان عسكرية لتقديم المشورة والمساعدة لمجلس الأمن، في كل الأمور ذات الطابع العسكرى التى يتطلبها المجلس"، من يقع على هذه المادة قد نلتمس له العذر عندما يتصور أن حل هذه المشكلة ميسور، فالهيئة المطلوبة موجودة، ولكنها فى حالة " بيات"، فلماذا لا نوقفها من سباتها العميق؟

هنا فكرة تقف فى طريقها حواجز طرق ثلاثة: أولها، أن الدول التى تساهم - تقليديًا - فى قوات الأمم المتحدة (الدول الاسكندنافية - هولندا - دول أمريكا اللاتينية - دول الكومنولث البريطانى) لا ترتاح إلى وضع قواتها تحت قيادة لجنة أركان تسيطر عليها الدول الكبرى، لأن ذلك يؤدى إلى دعم امتيازات تلك الدول أكثر من ذى قبل. ثانيًا، الشعور بأن الدول الخمس دائمة العضوية قد تستطيع التأثير على العمليات التى تقوم بها قوات الأمم المتحدة بما يخدم مصالحها الوطنية أكثر من خدمة أهداف مهام حفظ السلام، وما جاء بالميثاق، وهو موقف دول مجموعة السبع وسبعين. وخاصة أن النص الوارد فى الفقرة الثانية من المادة (٤٧) تنص على أن تمثيل الدول غير دائمة العضوية فى لجنة الأركان العسكرية يتطلب إجراء اختبار لقدرات الأفراد على القيام بالمهام المنوطة باللجنة. وهو ما يجعل من المساهمين الكبار فى قوات الأمم المتحدة - كالهند والبرازيل وغيرهم من الأعضاء - يحتلون المرتبة الثانية، ولا يشفع لهم سجلهم الحافل بالامتياز فى القيام بمهام حفظ السلام أفضل من غيرهم من العسكريين فى الدول النامية والمتقدمة على السواء.

والاعتراض الثالث، يأتى من بعض القوات المسلحة فى الدول المتقدمة وفى طبيعتها الولايات المتحدة. فلم يبد الأمريكان تحمسًا لأى ترتيبات

للأركان المشتركة التي قد تضع القوات الأمريكية تحت قيادة أجنبية، مما يجعل الأهداف العسكرية للولايات المتحدة تخضع لمطالب الحلفاء. وقد بلغت هذه الاهتمامات منتصف الطريق على يد روزفلت ومارشال في الحرب العالمية الثانية، ولكنها تراجعت تمامًا بعد ذلك. وقد أثبتت الحربان اللتان شنتهما أمريكا ضد العراق تحيز البنتاجون، فهو يتحرك بسرعة وحسم، كلما ابتعد عن التقييد بمستويات متعددة من المشاورات الدولية ودوائر صنع القرار. والقيام بمهام حفظ السلام أسوأ حالاً، لأن الخضوع لقيادة تابعة للأمم المتحدة غير مقبول تماماً. وما يثيره ذلك من قلق له ما يبرره من وجهة النظر العسكرية، كما أن القلق على مستوى كفاءة الأداء له ما يبرره أيضاً، ونفترض أن وزارات الدفاع في الدول الخمس دائمة العضوية لديها التحفظات نفسها (وإن كانت لا تعبر عنه بنفس الدرجة من الحدة).

ومن الواضح أن عملاً عسكرياً واسع النطاق - مثل الحرب على العراق - لا يمكن أن يدار من مكتب في نيويورك، ولكن هذا الاستنتاج لا يساعد مجلس الأمن أو الأمانة العامة في البحث عن كيفية أداء المنظمة الدولية لمهام حفظ السلام - على اختلاف أحجامها - بصورة تضمن سلامة الإعداد والتنسيق. فإذا كان إحياء لجنة الأركان العسكرية مستحيلاً من الناحية السياسية، وإذا كانت أكبر دولة في العالم تسد الطريق أمام إنشاء قوات دائمة للأمم المتحدة، فكيف يمكن معالجة حالات الطوارئ المستقبلية - بمثل هذا الحجم - من مركز المنظمة؟ وكيف تستطيع الدول الأعضاء الأكبر والأكثر قدرة أن تحفظ تعهداتها بالميثاق الذي جاء في مادته الأولى "التعهد باتخاذ الإجراءات الجمعية الفعالة لمنع وإزالة كل الأخطار المهددة للسلام، والقضاء على كل الأعمال العدوانية؟"

الإجابة واضحة، وإن كانت يائسة، فالدول الخمس الكبار، والدول القادرة على العطاء أكثر من الأخذ من المجتمع الدولي، لا بد أن تتحمل

المسئوليات الكبرى التي التزموا بها قانوناً عندما انضموا إلى المنظمة الدولية. ولكن، حتى يحدث ذلك يجب أن نتجه وجهة أخرى، وأن نقر بأن الإجراءات التي يمكن اتخاذها بعيدة تماماً عن المثالية. وكما ذكرنا في الفصل الثالث، ربما كانت الاستجابة النمطية للأزمات الدولية التي تعد أفضل السبل لمواجهتها. فالاتجاه إلى إيجاد قالب نمطي لحفظ السلام في أوائل التسعينيات - كما رأينا - من خلال "أجندة للسلام" يصلح لجميع الحالات، يحصرها جميعاً في نطاق شديد الضيق، لأن تيمور الشرقية (مثلاً) تختلف تماماً عن مقدونيا. ورغم أن تجارب السنوات الخمس عشرة الأخيرة خصبة، إلا أنها تحذرنا من المواجهة النمطية للأزمات وتدعونا إلى استخدام أدوات متعددة، ومؤسسات مختلفة لمواجهة كل أزمة باستراتيجية تلائمها، ونشك في أن تكون الدول الخمس الكبرى قد سلكت هذا السبيل وحدها.

ولنضع في اعتبارنا هذا التنوع في أشكال مهام حفظ السلام التي نراها في عالم اليوم الذي يعاني الانقسام:

- هناك عمليات الأمم المتحدة التقليدية "الخوذات الزرقاء"، معظمها طويلة المدى، تحتل - عادة - شريطاً من الأرض على خط وقف إطلاق النار بين فريقين متنازعين، مع مطالبة قوات الأمم المتحدة بالحياد التام وعدم تجاوز خط وقف إطلاق النار المؤقت. فإذا عجز مندوبو الأمم المتحدة عن التوصل إلى تسوية سياسية بين أطراف النزاع، ظل أصحاب الخوذات الزرقاء في مواقعهم كما حدث في كشمير، وقبرص، ولبنان. وتأتي القوات عادة من بلاد بعيدة ليست طرفاً في النزاع، ويتولى الإشراف على تلك العمليات "إدارة عمليات حفظ السلام"، وبالتالي مجلس الأمن ذاته. هذا النوع من عمليات حفظ السلام تفضله البلاد المحايدة والبلاد متوسطة الحجم، باعتباره أقرب إلى أهداف ميثاق الأمم المتحدة. وتقل مشاركة الدول الكبرى في هذا النمط من عمليات حفظ

السلام، مما يعنى أن قوات الأمم المتحدة فى تلك العمليات لا حول لها، ولكنهم لا يواجهون مشكلة كبرى طالما لا يتوقع منهم القيام بعمليات قتالية.

• هناك جهود إقليمية لحفظ السلام، تشمل مجموعة من الدول المتجاورة التى فرض عليها مجلس الأمن عقوبات (حسب نص المواد ٥٢ - ٥٤) فى محاولة لاستعادة السلام والنظام، فى البلاد التى تعانى الاضطرابات أو الانهيار فى ذلك الجزء من العالم. مثال ذلك ما تقوم به دول ECOWAS فى غربى أفريقيا من أجل تحسين الأوضاع على طول حدود ليبيريا، وغينيا، وسيراليون.

• وهناك نمط آخر من حفظ السلام كثير الحدوث هو "إقامة" حفظ السلام، وخاصة مهام فرض السلام المسندة من مجلس الأمن إلى منظمة دفاعية إقليمية (حلف)، والتى توصف بأنها تتم فى إطار مواد ميثاق الأمم المتحدة، ولكنها أكثر إثارة للجدل لأنها تتضمن أعمالاً كثيفة تقوم بها بعض الدول من الخمس الكبار، ولا تخضع لمراقبة أو إشراف "إدارة عمليات حفظ السلام". ومن أبرز تلك العمليات قيام حلف الأطلنطى بمهام فرض السلام فى البلقان وأفغانستان الذى شاركت فيه قوات على درجة كبيرة من القوة والعتاد، بما فى ذلك مساهمة كبيرة وحيوية من البنجابون التى تفضل - عادة - أى شيء على الإشراف المباشر للأمم المتحدة.

• هناك عمليات قامت بها دولة من الدول الأعضاء منفردة بمباركة مجلس الأمن لوضع حد للمذابح، والصراعات العرقية، والانهيار السياسى. ولكن "الدولة القائدة" للعملية تغطى قيامها بعملية انفرادية بإشراك بعض سرايا الجنود وقوات الشرطة من دول أخرى، وخاصة تلك التى تقع فى الإقليم نفسه. من ذلك الدور الذى قامت به استراليا فى تيمور



الشرقية، وبريطانيا في سيراليون، ومثل هذه العمليات من المتوقع تكرارها في المستقبل.

وفي بعض الأماكن مثل أفغانستان، من الممكن أن يعمل عدد من هذه الأنماط إلى جانب بعضها البعض. قد تبدو غريبة على الورق، ولكنها تبدو مناسبة إذا برهنت على قدرتها على العمل الميداني المشترك. ويؤكد ذلك فكرة العزوف عن استخدام نمط محدد لحفظ السلام أو فرضه، وأن لكل حالة سياقها الخاص، وكذلك أسلوب المعالجة الخاص بها. وهذه الفكرة أكثر فعالية في الوقت الحاضر على ضوء إصرار الدول الخمس دائمة العضوية - كالولايات المتحدة والصين - على عدم ممارسة الأمم المتحدة للسلطة والنفوذ في هذه المنطقة الحساسة من العالم. فكل الأزمات تعرض على مجلس الأمن وفق نص الميثاق، ولكن الظروف وحدها على الأرض، والتوازن الدقيق بين أعضاء المجلس ذاته هي التي تملى على المجلس ما يمكن عمله؛ سواء كان ذلك في صورة استجابة إقليمية، أو إسناد الدور إلى دولة واحدة "قائدة"، أو تفويض منظمة دفاعية كحلف الأطلسي، أو حتى اتخاذ قرار بعدم الإقدام على عمل ما، كل هذه تصبح خيارات مقبولة.

ومثل هذه السياسة الذاتية المغرضة، تعد فشلاً ذريعاً عند من يناضلون من أجل توحيد دور الأمم المتحدة في حفظ السلام. فإذا عولجت كل حالة وحدها يصبح من الصعوبة بمكان إعداد موارد نمطية (من العتاد والإمدادات) وتدريب قوات متعددة الجنسيات، ومن الممكن أن يلقي ذلك بالمزيد من الأعباء على الأمانة العامة المثقلة تماماً بالأعباء، وكذلك على مجلس الأمن ذاته. وقد يترتب على ذلك تضارب في الأداء واتباع معايير مزدوجة. ويعنى ذلك معالجة كل كارثة بطريقة مختلفة عن غيرها، ويصبح مصير الأكراد (مثلاً) أهم من مصير سكان تشاد. ويبقى لإدارة عمليات حفظ السلام اختصاص معالجة الحالات الأقل شأنًا، بينما تختص الدول الخمس

دائمة العضوية بالعمليات ذات الأبعاد السياسية مثل أفغانستان والعراق. هذه الاستراتيجية المرنة وما لها من مزايا تؤكد ما لدول الفيتو من امتيازات، من بينها تقرير ما يريدون الأمم المتحدة أن تفعل، وهي نتيجة محزنة، ولكنها تواجه البديل، وهو أن شيئاً لا يمكن عمله في الأقاليم المنكوبة. ومهما كانت المآخذ على مختلف أشكال مهام حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة فهي أفضل من لا شيء.

أخيراً، مهما كان تحديد ومجال أعمال حفظ السلام أو فرضه الذي يقره مجلس الأمن، فمن الواضح أنه يجب توجيه المزيد من العناية إلى مرحلة "الانتقال" أو "التعافي" (وقد ذكرناها من قبل ولكنها تحتاج إلى المزيد من الإيضاح). هذه المرحلة هامة بالنسبة إلى سمعة المنظمة الدولية، كلما طال أمد استعادة الدولة (موضوع الأزمة) لحالتها الطبيعية، فمن الصعوبة بمكان وضع العملية المناسبة لاستعادة الدولة لعافيتها. ومع اعترافنا بأن لكل أزمة عناصرها ومعوقاتنا المختلفة، يجب أن نقر بوجود إجراءات مشتركة رغم حاجة الكثير منها إلى إيضاح. متى تصبح عملية حفظ السلام من اختصاص مؤسسة أخرى من الأمم المتحدة بدلاً من مجلس الأمن؟ من بين المرشحين لهذه الحالة البنك الدولي لقدرته على تقديم الموارد المطلوبة، وخبرته في التخطيط لاقتصاد الدولة. ولكن ربما احتاج الأمر إلى إقامة مكتب للتسيق في كل بلد عانت من الانهيار، طالما أن هذا العمل يفوق طاقة وخبرة الوكالات الأخرى الأكبر حجماً. كذلك من يتولى الإشراف على الانتقال من المسؤولية العسكرية للأمم المتحدة عن الأمن الداخلي إلى إدارة الشرطة المحلية في بلد كالكونغو (مثلاً)؟ ومن يتحمل مسؤولية العمل مع القادة المحليين والجماعات المختلفة لتخطيط وتنفيذ عملية الانتخابات، وإقرار سيادة القانون، وإقامة مؤسسات المجتمع المدني؟ ومتى تنتهي هذه المهمة؟

هناك إجابة واحدة أنيقة على هذه التساؤلات هي: لماذا لا نرجع إلى ميثاق الأمم المتحدة ذاته، وبعث الحياة في إحدى مؤسساته، "مجلس

الوصاية؟" لعلنا نذكر أن الهدف المعلن منه هو " تحقيق التقدم السياسى والاقتصادى والاجتماعى والتعليمى " فى البلاد المعنية، والمساعدة على تقدمها وتطورها لتحكم نفسها بنفسها " وفق إرادة شعوبها (مادة ٧٦). وتفسير هذه المادة على نطاق واسع يجعلها تشمل جهود الأمم المتحدة فى الحاضر والمستقبل لمساعدة الدول المنهارة على استعادة استقلالها وسيادتها. وعلى كل فإن مجلس الوصاية، والإدارات المحلية التى يقيمها، تقدم تقاريراً حول المسائل "الاستراتيجية" إلى مجلس الأمن، وإلى الجمعية العامة فى غير ذلك من أمور. ويعالج ذلك أى مخاوف تتعلق بدقة الأداء.<sup>(٦)</sup>

ويعود السبب الذى يحول دون نجاح هذه الفكرة أن هذا المجلس كان يتولى أمر البلاد التى لم تكن مستقلة عام ١٩٤٥، وستظل حساسية رعايته للاستعمار الغربى ماثلة فى الأذهان، ولذلك يستحيل إحياء " مجلس الوصاية " مرة أخرى. والحق أنه فى حالة إتاحة الفرصة فى المستقبل للإضافة والحذف فى الميثاق، يجب إلغاء الفصلين ١٢ و١٣ (المواد ٧٥-٩١)، وسوف يؤدى ذلك إلى إنقاص حجم الميثاق بقدر معقول.<sup>(٧)</sup> ولكن على من يريدون إلغاء هذه المواد أن يدلونا على آليات أفضل لمساعدة المجتمعات البائسة الممزقة على التعافى، واستعادة أجهزة الحكومة، وتحقيق الاستقرار، والرخاء، والديمقراطية. من المؤكد أن العالم النامى لديه الكثير من الانتقادات للنظام العالمى الذى يفنقر إلى العدل والتوازن، ولكن هذه الانتقادات لا تساعد على فرض عدم التدخل فى الشؤون الداخلية بينما تعانى الملايين من البشر الفقر المدقع، كما تتعرض للمذابح العرقية، وغيرها من أشكال انتهاك حقوق الإنسان، حتى بعد قيام قوات الأمم المتحدة بفرض السلام بالقوة، وإنهاء

(٦) الفصول ١١ - ١٣ من الميثاق، وراجع ملاحظتنا فى الفصل الأول من هذا الكتاب.

(٧) لم أشر إلى إلغاء الفصل الحادى عشر (المواد ٧٣-٧٤) بعنوان " إعلان خاص بالبلاد التى تحكم نفسها بنفسها"، فى نصوص الفصل من الصياغات ما يفيد الجهود الخاصة بمساعدة الدول المنهارة.

النظام الهمجي وإبعاده من الميدان. إن الأمر يتطلب حلاً أكثر إيجابية ما في ذلك شك، وخاصة مع ما يعانیه المجلس الاقتصادي والاجتماعی من ضعف.

ومن الجلی أنه عندما تشرف مهمة حفظ السلام أو فرض السلام على نهايتها في بلد من البلاد، تنتقل مسؤولية مساعدة المجتمعات المنكوبة - عادة - من أيدي العسكريين وأدواتهم العنيفة، إلى أيدي الوكالات والمؤسسات المدنية التي تقوم بإعادة التعمير، وتقديم المساعدات طويلة المدى. هنا يجب اتخاذ خطوتين: أولهما، أن يقوم مجلس الأمن بتفويض الأمين العام تعيين منسق للبلد المعنى (يرأس مكتباً خاصاً لهذا الغرض)، وذلك بعد التشاور مع أعضاء المجموعة الإقليمية المعنية بالجمعية العامة للأمم المتحدة، على أن يصدر الأمين العام التعليمات إلى جميع منظمات ووكالات الأمم المتحدة للتعاون مع مكتب المنسق العام بالبلد المعنى للعمل على استعادة ذلك البلد لسيادته الوطنية، والارتقاء بمستوى المعيشة في الدولة المنهارة. ولا يعنى ذلك تلاقى جهود الوكالات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة، وتكاتفها فحسب، بل يتضمن حشد الخبراء والمتخصصين بالمؤسسات التي أنشأتها اتفاقية بريتون وودز، إضافة إلى جهود المنظمات غير الحكومية. وقد جرت محاولات لمثل هذا النوع من التنسيق في مرحلة إعادة التعمير، ولكن من الواضح أن التفويض الحازم الذي يصدره مجلس الأمن يفضي المزيد من الصلاحيات والشرعية على أي برنامج لتعمير الدولة المنهارة.

والخطوة الثانية التي يجب اتخاذها تتمثل في الفكرة المبتدعة التي تذهب إلى جعل الجمعية العامة طرفاً في عملية استشارية واسعة النطاق حول إعادة تعمير المجتمعات المنكوبة. وكما لاحظ الكثير من المراقبين، كانت المساهمات المحتملة للجمعية العامة شكلية وسلبية. وثمة أفكار حول القيام بعمليات مشتركة بين مجلس الأمن والجمعية العامة في المسائل الخاصة بالحد من التسليح، ووضع ضوابط لنظم التسليح الكبيرة والصغيرة

على السواء، وذلك من خلال مجموعة عمل مشتركة<sup>(٨)</sup>. غير أن قضية إنشاء إطار جديد يتيح للجمعية العامة أن تساهم إيجابياً في عملية إعادة تعمير المجتمعات المنهارة تكتسب المزيد من القوة، لأنه في تلك المرحلة بالذات يتراجع البعد الأمنى العسكرى ويزداد دور النشاط المدنى. هنا تستطيع الدول الأعضاء (من غير الدول دائمة العضوية) التي قد لا تستطيع المساهمة فى العمل العسكرى أن تلعب دوراً فعالاً فى إعادة التعمير وبرامج التدريب. وقد روج أحد التقارير الأخيرة (The High – Level Panel) لذلك عندما طرح فكرة إقامة لجنة جديدة قوية لحفظ السلام، يبدأ عملها باستطلاع شواهد انهيار الدولة والعمل على القضاء عليها، والتنسيق فى جهود إعادة التعمير فى حالة وقوع الانهيار فعلاً. ومهما كان شكل اللجنة المقترحة، فإن مثل هذا النشاط يدعم شرعية الأمم المتحدة، ويبين عدم إقصاء مجلس الأمن للجمعية العامة عن المساهمة فى الأمور والأقاليم التي لأعضائها اهتمام كبير بها.

وهناك قائمة طويلة بالمقترحات الخاصة بتحسين مستوى عمليات حفظ وفرض السلام والاستراتيجيات الخاصة بها، ولكن أى من تلك المقترحات لا يحظى بالإجماع على القبول به، ويمكن أن يقال الشيء نفسه على أى من الأفكار والمقترحات التي تتعلق بمعالجة قضايا العدالة الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد العالمى. وكما رأينا من قبل، دعا الميثاق الدول الأعضاء أن يتعهدوا " باستخدام الآليات الدولية فى ترقية الأحوال الاقتصادية للشعوب"، والعمل على إيجاد حل " للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والصحية"، وهى مهام كبيرة. ومهما بلغت تلك المهام من درجات الطموح، فهى تدخل فى صميم اهتمام الجمعية العامة، التي عبرت دائماً عن ضيقها

---

(٨) حول التعاون المشترك بين مجلس الأمن والجمعية العامة، انظر تقرير بيل - فورد The United Nation in its Second Half – Century، وكذلك راجع:

The High – Level Panel's remarks upon peace building Commission, p. 69.

بتركيز المنظمة الدولية جل اهتمامها على قضايا الأمن، بينما لا تتنازل قضايا التنمية إلا القليل من الاهتمام.

ويتخذ الجدل حول تحسين مستوى أجنادات الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية طابعاً مختلفاً عن مناقشات الفيتو التي تدور في مجلس الأمن، لأن تلك الأجنادات تخلو من بُعد " الخمسة الكبار في مواجهة الآخرين"، حتى لو كان نظام التصويت في المؤسسات التي أقامها اتفاق بريتون وودز يحايي الدول ذات الامتيازات. ولكن ذلك لا يعنى أن ذلك الجدل يفتر إلى الاهتمام، فقد كان إيقاع التغير سريعاً على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية. وأصبح كوكبنا مختلفاً من النواحي الديمغرافية والبيئية والاجتماعية والجيوبوليتيكية عن ذلك العالم الذي عاش فيه أجدادنا عام ١٩٤٥. وكيف لا يكون ذلك، إذا تذكرنا أن سكان الأرض تضاعفوا ثلاث مرات: من حوالي ٢٠٠٠ مليون نسمة (١٩٥٠) إلى ستة بلايين نسمة (عام ٢٠٠٠)، وأن إجمالي قيمة الإنتاج تضاعف عشر مرات: من أربعة تريليونات دولار إلى أربعين تريليون دولار في الحقبة نفسها؟

وهكذا، تحول الاقتصاد العالمي والمجتمع الكوكبي، وتعبّر بإيقاع بالغ السرعة في العقود الأخيرة على نحو لم يشهده التاريخ من قبل. والسؤال الكبير الذي يعيننا هنا هو: هل تستطيع الأمم المتحدة أن تفعل في الميادين الاقتصادية والاجتماعية ما لا يستطيع فعله غيرها؟ من الواضح أن الآباء المؤسسين للأمم المتحدة (١٩٤٤-١٩٤٥)، رأوا أن الآلية التي وضعوها ضرورية، لأن معظم العالم كان في حال يرثى لها عند نهاية الحرب، وفي أمس الحاجة إلى العون، فلا يمكن تحقيق إلا أقل القليل. ولذلك كان لابد من بناء هذه المنظمة الكبرى لمواجهة الاحتياجات الراهنة (عندئذ)، وتأكيد أن روح الإهمال والنزعة الانعزالية التي سادت فترة ما بين الحربين قد ولى زمانها، ويصبح علينا اليوم تخيل التفاؤل الشديد والمعنويات العالية لهؤلاء

على النحو الذى كانت عليه قبل سنتين عاماً (١٩٤٥)، فقد ظنوا أن نظاماً عالمياً جديداً يلوح فى الأفق، وأنه قد بدأ فعلاً.

ونواجه اليوم التحدى نفسه، ولكن بصورة مختلفة. فهناك عقبتين تعوقان تلاحم المجتمع العالمى للدفع بسياسات اقتصادية واجتماعية طموحة قدماً إلى الأمام. وأولى العقبات تتمثل فى الحالة البائسة التى يعانىها المجلس الاقتصادى والاجتماعى، وإن كان لا يمكن تحميله مسؤولية ما يعانىه من بؤس وإهمال، وإلى جانبه صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بوضعهما المثير للجدل، وشرعيتهما المستمدة من العديد من الأفكار. والعقبة الثانية التى تعد مشكلة أساسية، خلقها اتجاه إيجابى، يتمثل فى أن الكثير من الدول التى كانت تنتمى إلى العالم الثالث مثل سنغافورة، وشيلى، وهونج كونج، قد استطاعت تنمية نفسها دون الحاجة إلى الكثير من مساعدة الهيئات المالية الدولية.<sup>(٩)</sup> ومع وجود دول كبيرة كالصين والهند (٤٠% من سكان العالم) تغذ السير على نفس الطريق، ولكل المجرى الخاص الذى تسلكه، يعرب الكثير من الاقتصاديين اليوم عن الشك فى جدوى الأدوات الدولية (فيما عدا ما اتصل منها بتنظيم الأسواق كمنظمة التجارة الدولية WTO)، والدور الذى تلعبه. كانت مجموعة الدول السبع والسبعين تحظى بالاعتراف، وتتميز بهوية خاصة، قبل ثلاثين عاماً. واليوم وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى فى سنغافورة أربعين ضعف نصيب الفرد من الدخل القومى فى موزمبيق ذهب التضامن أدرج الرياح، وربما ذهب معه بريق العمل الاقتصادى الجماعى.

ومعنى ذلك أن أى إجراءات تتخذها الأمم المتحدة من أجل الصالح العام الاقتصادى والاجتماعى لشعوب الدول الأعضاء، يجب أن تتم على

---

(٩) قد يقدم صندوق النقد الدولى مشورة لحكومة شيلى مثلاً، ولكن ذلك الحدث شديد التواضع بالنسبة إلى ما تفعله مؤسسات بريتون وودز فى أفريقيا وأمريكا الوسطى وشرق أوروبا.

أساس انتقائى فى المجالات التى لا تستطيع فيها الدول الأعضاء العمل منفردة، وقد يتحسن أداؤها إذا تم فى إطار من العمل الاقتصادى الجماعى. والمجال الأول يتعلق بالأمور المالية والعملة وتذبذب الحركة التجارية فى المناطق الاقتصادية الكبرى، لتجنب تفكك النظام الاقتصادى الدولى، وفى هذا الصدد لم يحقق إلا تقدماً محدوداً عما كانت عليه الحال فى الثلاثينيات والأربعينيات، عندما كان كينز (Keynes) يحاول معالجة هذه المسائل. والمجال الثانى يتعلق بإنقاذ وإعادة تأهيل الدول الستين الأكثر فقراً فى العالم، التى اعترف البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة والبنك الدولى بعدم قدرتها على التعافى اقتصادياً بالاعتماد على نفسها، وخاصة مع توقع زيادة نفشى وباء الإيدز فى تلك البلاد، مما يستدعى جهوداً دولية كبيرة. والمجال الثالث يتمثل فى الحاجة إلى إجراءات صارمة للحد من الآثار المدمرة التى يلحقها الإنسان بالبيئة. وفى جميع هذه المجالات المتصلة بحياتنا، نحن فى أمس الحاجة إلى العمل معاً.

ولكن توصيف المشكلات أيسر سبيلاً من البحث عن سبل حلها، والسبب فى ذلك سياسى فى كل الأحوال. ولنأخذ مثلاً حالة حقل الاستقرار المالى والنقدى فى العالم. من الجيد أن يردد الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد مقولة آدم سميث من أن الرخاء يتطلب حكماً صالحاً، ومالية منضبطة، وتشجيعاً للصناعة المثمرة. ولكن الساسة والشعوب غالباً ما يتصرفون بصورة مغايرة. فالحكومات تعالج العجز المالى برهن نفسها فى الأسواق، وتصطنع لعملتها سعراً مرتفعاً أو منخفضاً، وكأن ذلك يساعدها اقتصادياً على المدى البعيد، وتحمى القطاعات الاقتصادية غير المضمونة التى تفتقر إلى الكفاية (الزراعة، الصناعات الثقيلة، الأجهزة البيروقراطية القديمة)، وبذلك تعوق حركة النمو الاقتصادى العالمى. وعندما تحصل تلك الحكومات على المعونات الأجنبية، فإن معظم تلك المعونات ليست مجرد هبات، ولكنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالدعم الزراعى والتحول العسكرى.



وعلى وجه الخصوص، تعالج الولايات المتحدة الأمريكية صعوباتها المالية والعجز في ميزانها التجاري بالاعتماد على البنوك الآسيوية في شراء سندات الخزنة الأمريكية. ولا تبذل الصين قدرًا من المساعدة بإبقائها لعملتها عند سعر منخفض. كما أن الدول الأوروبية التي وقعت على اتفاقية ماستريخت Maastricht المتعلقة بالتنظيم المالي، تخرج على مبادئها مما يؤدي إلى إضعاف النظام، وبالتالي إضعافها. والهند التي تلهث للحاق بالاقتصاد المعولم، تحمي صناعاتها الخدمية لتضع قيدًا على حركتها. وتعمل النظم الفاسدة في كل مكان - التي تكشفها هذه الأيام تقارير المنظمات غير الحكومية - تعمل على عدم وصول مبادئ كينز عن التعاون الاقتصادي المنصف والحكم الصالح إلى طريق مسدود. وربما رأى الجميع - تدريجيًا - حماقة ما يفعلون، ولكن يظل التسويق العالمي الحقيقي متقلصًا حتى يحين ذلك.

ولكن عدم الاكتراث بعمل الأمم المتحدة في تلك الميادين يمثل إخفاقًا فكريًا وتهربًا سياسيًا، فمهما كانت مهمة الإصلاح صعبة، لا بد من المحاولة. وقد أشار دبلوماسيون وموظفون وعلماء إلى التغييرات التي لو أخذت مأخذ الجد أدت إلى تحسين صورة الأمم المتحدة وزادت من فعاليتها. ومن المهم ألا تقدم تلك الإصلاحات المقترحة على صورة قائمة طويلة غارقة في التفاصيل، بل في صورة أفكار محددة واضحة، لديها فرصة متاحة للتطبيق.

وقبل كل شيء، تحتاج الوكالات المتخصصة (البنك الدولي - صندوق النقد الدولي - منظمة التجارة العالمية - منظمة العمل الدولية) إلى أن تأخذ ما يطالبها به الميثاق مأخذ الجد من حيث "علاقتها الوثيقة بالأمم المتحدة" على نحو ما جاء بالمادة ٥٧ من الميثاق. فالرأي القانوني الذي وضع عام ١٩٤٧، والقاتل بأن يقتصر دور مؤسسات بريتون وودز على الجوانب الاقتصادية وليس السياسية، لا معنى له في وقت تتشابك فيه العضلات المالية مع الاجتماعية / السياسية ويعنى ذلك - طبعًا - ضرورة استجابة

الدول صاحبة الاقتصاديات الكبرى القوية لرياح التغيير التي تجعل من بقائهم الدائم في مجالس إدارة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لا معنى له<sup>(١٠)</sup>. ولعلمهم يذكرون أن نص المواد التي أعطتهم هذا الحق، وضع في اعتباره تغيير الوضع بتغيير الأحوال. ولنضرب مثلاً واحداً، ماذا يكون عليه حال سياسات البنك الدولي إذا أصبحت الصين والهند والبرازيل والدول الأوربية أصحاب أكبر مجمل إنتاج قومي في العالم. فالعضوية على مائدة مجلس الأمن مجمدة، ولكن ذلك لن يكون حال المؤسسات المالية في المستقبل القريب. ومن المؤكد أن أجنادات القوى الاقتصادية الكبرى الجديدة ستتغير حتماً بحلول العام ٢٠٢٥ عنها في الوقت الحالي، ومن المستحسن أن نفكر في ذلك من الآن.

تري، هل يصبح ما يصدر عن مجموعة الدول السبع أو الثمان من قرارات وتصريحات له معناه عندما تصبح هذه المجموعة مجموعة الأربع والعشرين دولة (أو ما شابه ذلك)؟ وكيف يوفق أعضاء مجلس إدارة صندوق النقد الدولي الأربعة والعشرين سياساتهم مع مجموعة الدول الأربع والعشرين وما بينهم من اتفاقات؟ وكيف تستطيع هذه المكونات المختلفة للإدارة الاقتصادية العالمية التوصل إلى تفاهم أوثق مع الشركات الحرة العملاقة والبنوك والمستثمرين الذين يغيرون مجتمع مطلع القرن الحادي والعشرين؟ ويعتقد السذج من دعاة الحرية الاقتصادية أن العالم الرأسمالي يتحرك في اتجاه مغاير عن ذلك الذي صنعتة شبه الاشتراكية الدولية عام ١٩٤٥، ولكن

---

(١٠) يجب أن نتذكر أن من بين ٢٤ عضواً بمجلس إدارة البنك الدولي هناك خمسة من الدول صاحبة النصيب الأكبر من أسهم البنك. ومجلس إدارة صندوق النقد الدولي به ثمانية مقاعد (من ٢٤ مقعداً) للولايات المتحدة، واليابان، وبريطانيا، وألمانيا، وفرنسا، وروسيا، والسعودية، وهي الدول صاحبة أكبر الحصص من رأس مال الصندوق. ومن بين ٢٨ مقعداً بمجلس إدارة منظمة العمل الدولية، عشرة مقاعد دائمة للدول الصناعية الكبرى (البرازيل - الصين - فرنسا - ألمانيا - الهند - إيطاليا - اليابان - روسيا -

بريطانيا - والولايات المتحدة). New Zealand Government, United Nations Handbook.

أحدًا من أذكىاء المديرين بالشركات متعددة الجنسيات الكبرى لا يعتقد أن الازدهار يمكن أن يتحقق في غيبة الاستقرار والأمن، وهم وحدهم يعرفون متى يحتاج السوق الخاص إلى مساندة الوكالات الدولية، ولكنهم لا يعرفون كيف يمكن تحقيق التوازن بين قطاع الأعمال العالمي والحاكمة الدولية، وهو ما يتطلب المزيد من التفكير والعمل من أجل تحقيقه. غير أن الظروف التي واجهت المخططين ورجال الأعمال في ١٩٤٤ - ١٩٤٥ كانت أكثر تحديًا، وهو ما يخرج عن إطار هذا البحث.

ونقطة الضعف الرئيسية هنا هي المجلس الاقتصادي والاجتماعي الهش، فما الفائدة من وجود مؤسسة هدفها التنسيق ولكنها تعجز عن القيام به؟ وهو ما تعترف به كل الدراسات الجادة عن الأمم المتحدة. ويرى التقليديون أن هذه المسألة يمكن معالجتها على الفور لو وافقت جميع الدول الأعضاء على منطوق الميثاق (الفصلان التاسع والعاشر)، وقامت بتزويد المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالصلاحيات والأدوار التي حددها الميثاق. والمشروعات الأكثر راديكالية تقترح إقامة مجلس اقتصادي واجتماعي أقوى، له ما لمجلس الأمن من قدرات، أو يقترحون توزيع مهام المجلس على مجلسين أصغر حجمًا: أحدهما مجلس اقتصادي والآخر مجلس اجتماعي، ويتطلب الاقتراحان تعديلًا للميثاق. والمشكلة الأساسية التي تواجهها مثل هذه المقترحات الصادرة عن لجان لها قدرها، أن أي منها لا يحظى بتأييد الدول الكبرى، فلا تلقى فرصة التعامل الإيجابي معها.

ونقطة الضعف الراهنة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن الجمعية العامة عليها أن تواجه الأمر بجديّة؛ فتقوم بإلغائه أو إصلاحه. والحل الأخير قد يلقي قبول الحكومات التي ترى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي نقيضًا لمجلس الأمن، فهو المجلس الذي تستطيع فيه الدول الضعيفة والفقيرة أن تسمع صوتها، والمجلس الذي تقف فيه العضوية الإقليمية المناوبة نقيضًا للعضوية الدائمة في مجلس الأمن، وهو المؤسسة

التي تقوم فيها العديد من اللجان بالعمل لصالح الضعفاء. أضف إلى ذلك أن المجلس لم يفشل تماماً في أداء مهامه، فلا أحد يرغب في إلغاء لجنة المخدرات أو لجنة حقوق المرأة، ثم هناك لجنة خبراء نقل المواد الخطرة، ولجنة تصنيف الكيماويات التي لا تخلو من أهمية في عالم يتهدده الإرهاب البيوكيماوي المحتمل.

ولكن مشكلة المجلس الاقتصادي الاجتماعي لا تكمن في مكوناته، بل فيه ككل، فهو يتكون من ٤٤ عضواً (مناوباً لمدة ثلاث سنوات) يعقد اجتماعاً واحداً لمدة أربعة أسابيع من يوليو كل عام، مما يجعله عملاً غير مجد. وعندما نعيد التفكير في التحديات التي تواجه مهمة إعادة بناء إحدى الدول المنهارة، وغياب مؤسسة تتولى التنسيق الشامل، تصبح الحاجة ماسة إلى مؤسسة أصغر حجماً وأوسع صلاحية تقوم بالمهام التي تسندها إليها الأمم المتحدة في هذا المجال.<sup>(١١)</sup>

ولكن إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي (والجمعية العامة ذاتها) يتطلب قبولاً عاماً. فلن تقبل الدول الكبرى بمقترحات اليسار الداعية إلى ديمقراطية الأمم المتحدة. ولا تساعد انتقادات اليمين للمجلس واتهامه بالفساد وعدم الجدوى على التوصل إلى حل، ولكنها تثير نقاطاً تصلح أساساً للتفكير في الإصلاح لو أخذت مأخذ الجد. فالأمر يحتاج إلى الشفافية والالتزام من جانب كل دولة تنتخب عضواً بالمجلس واللجان التابعة له، وغيره من مكونات "أسرة" الجمعية العامة، ولابد من نظام تناوب حازم يجمع بين التمثيل الإقليمي والفردى، مع مراعاة تجنب عضوية الدول التي لا ترقى حكوماتها فوق شبهات سوء الحكم والفساد.<sup>(١٢)</sup>

(١١) حول المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان التابعة له، راجع: The United Nations Handbook,

pp 150 – 52.

(12) The High-level Panel, pp. 74 – 75.

ويستطيع القارئ الآن أن يتبين اتجاه هذه المناقشة. ففي عالم مثالي، يصبح من اللازم إجراء تغييرات هيكلية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وسياساته، كما أن من الضروري تغيير نمط عضوية مجلس الأمن ومهام حفظ السلام. ولكن عدم إمكانية تعديل الميثاق لا تحول دون عمل الكثير لتحسين الأحوال المؤسفة الحالية، وإنقاص عدد الوكالات التي تتداخل اختصاصاتها ببعضها البعض، وحسن اختيار موظفي الأمم المتحدة من حيث الخبرة والكفاءة، والحد من نظام التناوب الإقليمي، ومراعاة الاتساق في المستويات عندما يتعلق الأمر بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والسياسات العامة للأمم المتحدة. ويسرى ذلك أيضاً على الأمانة العامة.

وقد اخترنا في هذا الفصل " الحل الوسط " فيما يتصل بالتوصيات الخاصة بتحسين مجلس الأمن، وفاعلية مهام حفظ السلام وفرضه، وصلاحيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وربما كانت هذه التوصيات موضع نقاش الحكومات كمجموعة متكاملة وليست مجزأة، وقد يساعد الأخذ بها على مضي قافلة الأمم المتحدة على الطريق.

والارتقاء بقضية حقوق الإنسان مسألة تحظى بالاهتمام، وقد انتهى الفصل السادس من هذا الكتاب بإشارة معقدة، ولكن ذلك لا يرجع إلى أي عيب في بنية نظام حقوق الإنسان الحالي، بل على العكس، حقق المجتمع العالمي تقدماً في آليات العمل، وفي أبعاد رسالته في هذا الميدان. والوعى الدولي بأعمال التصفية العرقية ارتفع اليوم عن أي وقت آخر. ولكن الإحباط مرده إلى ما قررته المنظمات غير الحكومية من وجود الكثير من الحكومات التي لا تلتزم بالإعلان الدولي لحقوق الإنسان، وبموثيق جينيف والاتفاقات القائمة عليها. ودون توفير الحماية لحقوق الإنسان التي تنتهك على أيدي الحكومات الوطنية أو الأجنبية سيظل المجتمع البشري مكللاً بالعار، ولا بد من الحفاظ على الضغوط الدولية ضد انتهاكات حقوق الإنسان، والتدخل -

عند الضرورة - لوقف أعمال التصفية العرقية وفرض العقوبات على مرتكبيها عن طريق مجلس الأمن. ولكن التقدم الحقيقي في هذا المجال هو ما يتحقق في قلوب وعقول وضمائر البشرية وليس في استخدام المزيد من الآليات.

ويصدق ذلك - أيضاً - على التخلص من مشكلة الاحتباس الحرارى ودمار البيئة التى نعيش فيها. وهناك الكثير من المعايير التقنية التى يمكن الاتفاق عليها، وكذلك الطرق الأنسب لتنظيم كفاح البشرية من أجل التنمية المستدامة والاستثمار فى برامج الإنفاذ فى هذا المجال، ولكن المعيار الأساسى يتمثل فى مدى استعداد " الدول الكبرى " لفرض سياسات حازمة للحد من مسببات الإضرار بالبيئة، والمحافظة عليها. وعبارة: " الدول الكبرى " يكمن فيها لب الموضوع. فلا يجدى مطالبة الدول الصغيرة التى تجمع بين بعض الجزر أن تتخذ إجراءات ضد الاحتباس الحرارى، لأن عبء ذلك يقع على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، والصين، والهند، واليابان، وروسيا، والبرازيل، وبعض الدول المتفاوتة الحجم الأخرى التى تتحمل مسئولية تردى الأحوال البيئية فى كوكبنا. وهنا تقع الولايات المتحدة فى بؤرة الضوء للأسف الشديد. فعندما تتخطى الدولة صاحبة أكبر اقتصاد فى العالم والمنتجة لأكبر قدر من الغازات الملوثة للبيئة، عندما تتخطى القيود التى فرضتها اتفاقيات كيوتو ومونتريال وغيرها، فإنها تقدم مبررات للحكومات الأخرى هنا وهناك للتوصل من تلك القيود. اليوم، جميع الطرق فى محنة البيئة تقود إلى واشنطن، فهل آن الأوان لاتخاذ موقف إيجابى؟

وهناك موضوع آخر على الأجندة العالمية بالغ الأهمية يتمثل فى تحقيق التقدم فى فهمنا الثقافى " للأخرين"، ومن ثم رؤية العالم بطرق مختلفة، على الرغم من أنه ليس من الحكمة الإفراط فى التعويل على اليونسكو والمؤسسات التابعة لها، على نحو ما فعل الآباء المؤسسون عام

١٩٤٥، وخلفاؤهم الطموحون في السبعينيات. فقد كشفت لنا السنوات الستون موضع عثرات اليونسكو (من الإفراط في التوجيهات الأيديولوجية، والبرامج ذات الأبعاد السياسية)، كما جعلتنا نقف على المجالات التي حققت فيها النجاح (قضايا الرياضة الدولية، والتربية، والبيئة، وتحديد المواقع التي تتصل بالتراث الإنساني، وغير ذلك من أمور). ولا تتطلب الحاجة هنا تغييراً دستورياً، لكنها تحتاج إلى سياسة أرشد، واتباع أسلوب نوعى عالى المستوى فى اختيار العاملين بالمنظمة لتتلافى سلبيات الماضى. ومهام اليونسكو من حيث " الارتقاء بالتعاون بين الأمم من خلال التربية والعلوم والثقافة " يمكن النهوض بها عن طريق محركات الكوكبة، مثل: الشبكة الدولية للمعلومات (إنترنت)، وتبادل الطلاب، والسياحة، والتعاون العلمى، والشبكات الإعلامية، والرأسمالية العالمية. وهى ميادين لابد أن تكون مساهمة الأمم المتحدة فيها محدودة.

ويمكن أن ينسحب ذلك - أيضاً - على قضية النهوض بالمجتمع المدنى العالمى الذى ناقشناه فى الفصل السابع. وهو من العناصر الحرجة فى الحاضر والمستقبل، لأنه يصبح ضعيفاً مهملاً، وملقى للحكومات، فى حالة كف الأمم المتحدة يدها عنه. غير أنه على الرغم من بقاء الأمم المتحدة كمنظمة تجمع بين الحكومات الأعضاء، فقد أثبتت التجربة أن سياساتها تحقق أعلى درجات الإنجاز عندما تعمل إلى جانب مؤسسات تخدم الصالح العام كالمؤسسات التطوعية والمنظمات غير الحكومية، والجماعات الكنسية، ومؤسسات الأعمال الدولية، والنشطاء المحليون، والإعلام الدولى. هذه جميعاً تكون ما يعرف بالمجتمع المدنى العالمى، ومن الواضح أن اللاعبين الآخرين مثل مؤسسة فولبرايت، والكنيسة الكاثوليكية، وشركة IBM، ومجلة The Economist، سوف تسير على النهج نفسه الذى يدعم الصلات بين مواقف أثرياء الشعوب، سواء كان ذلك بالتعاون مع المنظمة الدولية أو دون ذلك.

وتعد الأمم المتحدة ركيزة الأمل فى تحقيق العمل الجماعى فى المستقبل، فى أعين الكثير من المواطنين فى بلاد الشمال الليبرالية كما فى بلاد الجنوب المتطلعة إلى حياة أفضل. ولكن المستقبل تصوغه قوى ولاعبون على مسافات بعيدة عن نيويورك وجينيف.

ترى، ما يمكن قوله - أخيراً - عن الجمعية العامة؟ إنها المظهر الأقرب تصوراً من برلمان الإنسان، غير أن عجزها واضح للعيان، فقد منعت من اتخاذ القرارات المتصلة بالقضايا الأمنية، واقتصر دورها على المهام الاقتصادية والاجتماعية التى أوكلت للمؤسسات التى أنشأتها اتفاقية بريتون وودز والمنظمات الحكومية، وقيدت بمحدودية فصل انعقادها، وقيدت بالعديد من اللجان، والتقارير، والممارسات البيروقراطية الرسمية، وناءت تحت ثقل ١٩١ من الدول الأعضاء (مع التسليم بافتقار أغليبيتهم إلى الكفاءة)، وهى بهذه الصفات لا تعد مؤسسة فعالة، من المكونات الأساسية للأمم المتحدة. ولا يستطيع عاقل أن يقترح إلغاؤها، على نحو ما قيل عن مجلس الوصاية أو المجلس الاقتصادى والاجتماعى، ولكن ذلك يعيدنا إلى السؤال الجوهرى: كيف تصبح الجمعية العامة أكثر فاعلية واحتراماً؟

ربما كان ذلك مستحيلاً. فقد ميز الكاتب البريطانى والتر باجوت Walter Bagehot - فى القرن التاسع عشر - بين فروع الحكومة "الموقرة" (الملكة، ومجلس اللوردات) والفروع "الفعالة" (مجلس الوزراء، ومجلس العموم، والجهاز البيروقراطى). ولا أريد أن أتوسع فى القياس على ذلك، ولكن عندما نقرأ البيانات التى ألقاها قادة العالم أمام الجمعية العامة على مدى أسبوعين فى خريف كل عام، مقارنة بالبيانات التى تصدر عن النشاط اليومى لمجلس الأمن أو البنك الدولى، نقفز إلى أذهاننا أطروحة التمييز بين "الموقر"، و "الفعال". ولعل الجمعية العامة نسخة عالمية من "مجلس اللوردات"، تجمع بين بعض النبلاء، الفقراء والأغنياء، الكبار والصغار،



يتمسك كل منهم بتراث السيادة الوطنية الذي يخوله الحق في التصويت، وهم جميعاً يتحدثون في أمور سياسية واقتصادية واجتماعية، ولكن لا حول لهم ولا حول.

لعله وصف بالغ القسوة، فقد طرحت لجنة الحاكمية العالمية (عام ١٩٩٥) The Commission on Global Governance رؤية تتعلق بالجمعية العامة<sup>(١٣)</sup>: فمن صلاحياتها التصديق على الميزانية السنوية للأمم المتحدة، فهي من هذه الناحية تمارس إحدى صلاحيات " مجلس العموم". كما أنها المنبر الرئيسي للرأي العام الدولي - أو وجهات نظر الحكومات تحديداً - وقد تفتقر قراراتها إلى المتابعة لأنها لا تمتلك قوة إبراء تلزم الحكومات الأعضاء بها، ولكنها تمثل مقياس جيد للرأي العام الدولي، وتعتبرها الكثير من الدوائر أكثر شرعية من مجلس الأمن نفسه. وقد يترتب على ضغوطها على الأمين العام لتقديم تقارير عن القضايا الملحة (مثل أجندة التنمية عام ١٩٩٤ An Agenda for Development) نتائج تتعلق بالممارسات المؤسسية، تطلق العنان لسياسات وإصلاحات جديدة، وتقيم وكالات لخدمة أغراض معينة. كما أن الجمعية العامة تنفرد بحق عقد المؤتمرات الدولية التي تتناول قضايا أساسية اجتماعية واقتصادية وبيئية تتطلب اهتماماً عالمياً. فهي - على هذا النحو - ذات صلاحيات " خلاقية".

ولذلك، يصبح السؤال الحقيقي هو: كيف يمكن جعل الجمعية العامة أكثر استجابة وفاعلية، حتى لا تبدو في أعين المراقبين الحائرين مجرد مكان للكلام؟ هناك عدد مدهش من المقترحات المتعلقة بتحسين أداء الجمعية العامة. تدافع معظمها عن دورها كمنبر للرأي العام، وترى في اجتماعها

(١٣) أنظر:

Our Global Neighborhood, pp 241 – 50: The High-Level Panel Report, p.65 and the Ford-Yale report, pp. 42 – 43.

السنوى الذى يحضره رؤساء الدول ووزراء الخارجية ضرورة حيوية للتفاهم الدولى، ولكنها تقر بما يعترى أجندتها من سلبيات، وخاصة أن الكثير من الحكومات تعمل على تبنى سياسات تتلائم مع حقائق القرن الحادى والعشرين، حتى لو كانت لتلك السياسات بريقها فى سبعينيات القرن العشرين. ولذلك تذهب هذه المقترحات إلى ضرورة اختصار أجندات الجمعية العامة وإنقاص عدد اللجان التابعة لها وجعلها أكثر تركيزاً على القضايا الهامة، حتى يصبح أكثر استجابة لحاجات البشرية.

وقد سبق أن أشرنا إلى المقترحات الأخرى المتعلقة بزيادة فاعلية الجمعية العامة فى بعض فصول هذا الكتاب. والمجموعة الأخرى من المقترحات تتعلق بتحسين العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، وخاصة أن هناك لجنة خاصة بالجمعية العامة عن عمليات حفظ السلام، فلماذا لا يتم دعمها لتكون ركيزة لآلية فعالة على مستوى الجمعية العامة ومجلس الأمن؟ ومثل هذا التشاور بين مجلس الأمن والجمعية العامة يزيد من صلاحيات رئيس الجمعية العامة، وهو منصب يشغل بالتناوب، ولكن مثل هذه الصلاحيات - لو أتحت - تعطى لشاغل المنصب إحساساً بإمكانية حضور جلسات مجلس الأمن العادية والطارئة. كما أن أى توثيق للصلات بين الأمانة العامة ورئيس الجمعية العامة يتيح آلية تيسر إدارة الأمور.

وأخيراً - وليس آخرًا - يجب على الجمعية العامة إعادة النظر فى مسألة تمويل الأمم المتحدة التى تتوء تحت الأعباء الملقاة على عاتقها، مع ما تعانيه من صعوبات قانونية تقيد قدرتها على استدراك المزيد من الدخل. وقد سببت هذه الفجوة بين الغايات والوسائل، الكثير من الحرج للمنظمة الدولية منذ وقت بعيد. وقد طرحت قبل عقد من الزمان أو يزيد فكرة فرض ضريبة على تحويلات العملة الدولية لهذا الغرض، ولكنها لم تحظ بالقبول. رغم ما قيل فى تبرير ذلك من ضرورة دعم الأمم المتحدة التى تعمل على توفير

الاستقرار في العالم، وهو مطلب أساسي لحسن سير الأعمال المالية والتجارية. وجاء رفض الاقتراح بشدة من جانب الساسة المحافظين في الولايات المتحدة. ولا يخالفنا الشك أن المصرفيين الدوليين، وقطاع الأعمال الدولي كانوا سيقبلون بهذه الضريبة المقترحة لو تمت في مهدها.

لقد جاء هذا الفصل استجابة لصيحة: "ما العمل؟"، والإجابة على هذا التساؤل أن المنظمة الدولية معقدة وضخمة - بطبيعتها - مما يجعل التوصل إلى وصفة علاجية لها أمراً بالغ الصعوبة. فالإصلاحات ليست محدودة. ولكن ترك الأمور على ما هي عليه من الصعوبة بمكان على ضوء حاجة البشرية إلى التعاون في إطار قانوني عالمي أفضل، كما أن محاولة تغيير أو تعديل الميثاق بصورة تحدث تحولاً في علاقات القوة داخل المنظمة ليس أمامها أدنى فرصة للنجاح. ونحن في حاجة إلى حل وسط، يحقق قدرًا من التغيرات الآن، ويفتح الباب لإمكانية تحقيق المزيد مستقبلاً.

ولا يجب أن يكون ذلك موضوعاً للخلاف، مع اتساع وتعدد وتشابك مكونات الأمم المتحدة، لا يتصور أحد أن إصلاح جانب منها يوفر الحل لجميع المشاكل. والواقع أن إدخال تغيير في جانب معين يدفع إلى إدخال تغييرات في جوانب أخرى. وإذا قبلت حكومات الدول الأعضاء بإصلاح الأمم المتحدة، فإن هذه الإصلاحات يجب أن تكون مفردة، لا مجموعة كاملة، وقد أكدت جميع اللجان والتقارير على هذه الفكرة التي لها وجهتها.

ولا شك أن عدم التغيير سوف يزيد من صعوبة عمل الأمم المتحدة، فيما عدا الوكالات المتخصصة التابعة لها، ولكن اقتراح تغيير الميثاق مستحيل في الظروف الراهنة. والطريق الوحيد للتقدم على طريق الإصلاح هو المعالجة الجزئية الواعية، مثل: زيادة حجم مجلس الأمن، وتحسين عمل مهام حفظ وفرض السلام، وقضية إهمال مجلس الوصاية، ولجنة الأركان العسكرية، وتحريك الجمود الذي يعاني منه المجلس الاقتصادي والاجتماعي

أو إلغاؤه، والنهوض بحقوق الإنسان، والوكالات الخاصة بالبيئة والثقافة، وإيجاد آليات للتنسيق بين مؤسسات بريتون وودز، وإعادة النظر فى بناء الجمعية العامة وهيكلها، وهى قائمة لا بأس بها لو أخذ بنصفها لسارت الأمم المتحدة فى الطريق الصحيح - تدريجياً - إلى وضع أفضل حالاً، وهناك حاجة ماسة للبدء بهذه الإصلاحات الآن.

كلمة أخيرة لابد أن يقال، إذا كانت الأحداث التى شهدناها فى العقود الأخيرة لها دلالتها بالنسبة إلى المستقبل، فعلىنا أن نستعد للمفاجآت والنكسات حتى لو أخذنا بالإصلاحات سالفة الذكر. فقد يحدث المزيد من انهيار الدول، وانتهاكات حقوق الإنسان، وقيام أنظمة حكم لا تحترم ميثاق الأمم المتحدة، تلك حقائق مؤلمة، ولكنها طبيعية، ويجب ألا تمنعنا من بذل أقصى الجهد لتحقيق المبادئ التى جاءت بدباجة ميثاق المنظمة الدولية.<sup>(١٤)</sup>

---

(١٤) راجع مقدمة ميثاق الأمم المتحدة.



وبعد...

## مرة أخرى، تنيسون وبرلمان الإنسان

استُهلّت هذه الدراسة باقتباس الأبيات الشهيرة من قصيدة "Locksley" للشاعر الإنجليزي تنيسون Tennyson عن مستقبل "برلمان الإنسان، اتحاد العالم... الذى يخضع لقانون عالمى". عجباً لهذا التفاؤل الذى ملكه مشاعر أحد شعراء مطلع العصر الفيكتورى، إن المرارة تختلط بالحلاوة عندما نقرأ هذه القصيدة وأمثالها. ألم يعرف تنيسون أن عاقبة التكنولوجيا الجديدة والحروب العالمية الفظيعة (بما فى ذلك القصف بالطائرات)، إذا ما وقعت قد لا تقود الشعوب إلى سلام عالمى، ولكنها تقودهم إلى نتائج عكسية: غياب الثقة، سباق التسلح، والتطهير العرقى؟ أم أن أفكاره التنويرية تجاهلت حقيقة أن الكثير من البشر يتسمون بالعناد، ويكرهون الخضوع لنظام عالمى، ويفضلون عليها إحكام قبضتهم على السياسات الوطنية، حتى لو قادهم ذلك مرات ومرات إلى شن الحروب وسفك الدماء وإشاعة الخراب؟ ألم يدر بخلده أنه كان مواطناً يعيش رغد العيش فى أمة كانت تحكم ربع بلاد العالم، ولم يعرف سكانها عالم هوبس الحافل بالغزو والصراع أكثر من معرفتهم لرؤية كانط للسلام الدائم؟ وأخيراً، ألم يدر بخلده أن البشرية تقاوم ببساطة العقائد الليبرالية والشمولية، حتى لو كانت شواهد التقدم يبعث الأمل عنده وأمثاله من جيل مطلع العصر الفيكتورى؟

من الواضح أن تنيسون لم يدرك ذلك كله فى ذلك الحين. كان شاباً متفائلاً، ظن أن العالم يخرج من عصر التوتر والجهل، إلى ساحة لا حدود لها من الضياء والأفاق. ولذلك من سخریات القدر أن نعلم أنه فى عام ١٨٨٦، بعد انقضاء نصف القرن على إبداعه تلك القصيدة المليئة بالأمل

والتفاؤل، كتب قصيدة أخرى تتضح بالمرارة عنوانها: "ستون عامًا على لوكسلي هول Locksley Hall Sixty Years After" (١). وهى قصيدة بليغة، حافلة بالصور الاستثنائية، ولكنها متشائمة هذه المرة. كان تنيسون فى أواخر عقد السبعين من عمره، يعانى الضيق وفقد الثقة فى اتجاهات الحياة الحديثة. وقد كتب القصيدة لحفيده (رغم أنها فى الظاهر مهداة لزوجته)، وهنا يرى الشاعر أن كل شيء سار على الطريق الخطأ، فقد شنت أوروبا الحروب فى القرم وإيطاليا وألمانيا وفى المستعمرات البائسة. وتحول الرخاء الاقتصادى إلى كساد كبير (١٨٧٣-١٨٩٦)، وتوفرت الأدلة على استئراء الفاقة بين القاعدة العريضة من الطبقة الدنيا. وبدأ العمال ينظمون أنفسهم ويطالبون بنظام اجتماعى - سياسى جديد. وقام الأيرلنديون بالثورة، وبدأ الإيمان بالدين يتآكل بسرعة، وغابت العقلانية عن المشهد، وأخذت قشرة الحضارة الرقيقة تتصدع. لذلك كانت قصيدة تنيسون تفيض مرارة:

الفوضى، الفضاء! الفضاء، الفوضى!  
 من يستطيع أن يدلنا على طريقة لنهاية ذلك كله؟  
 عندما كان العصر حافلاً بالأخطار؟  
 بالجنون؟ بالأكاذيب المكتوبة والمقولة؟

وهكذا انتهى حلم "برلمان الإنسان"، كان اتحاد العالم مستحيل التحقيق على أرض الواقع. كان التقدم وهمًا، حلمًا طوباويًا. يجعل الإنسان لا يفكر فى قيام الأمم المتحدة فى المستقبل.

(١) انظر القصيدة فى:

Adrian Day (ed.), Alfred, Lord Tennyson: Selected Poems (Penguin, 2003 rev, ed.) pp. 96 – 104.

والقصيدة قدمت نقدًا لنصف قرن من حكم الملكة فيكتوريا والنزعة الليبرالية فى ذلك العصر، مما جعل جلدستون يكتب مقالاً دفاعاً عنها فى عدد يناير ١٨٨٧ من مجلة القرن التاسع عشر The Nineteenth Century

وانبرى وليم إيوارت جلاستون William Ewart Gladstone أكبر ساسة بريطانيا في القرن التاسع عشر، ورئيس وزراء بريطانيا لأربع مرات - الذي كان قد تقاعد عندئذ، انبرى للرد على تنيسون. لم يكن جلاستون يشارك تنيسون الاكتئاب والتشاؤم الذي عانى منهما في شيخوخته، فقد كتب مقالاً في عدد يناير ١٨٨٧ من مجلة " القرن التاسع عشر"، ناقش فيه ما جاء بقصيدة تنيسون الناقدة مستعرضاً نصف قرن من حكم الملكة فيكتوريا، اعترف فيها بأن الكثير من أحلام الليبراليين القديمة لم تتحقق، ولكن التقدم المستمر تحقق على العديد من الجهات، وعاتب الشاعر على إنكاره ذلك، وتمنى عليه أن يذكر تلك المنجزات. وعدد جلاستون تلك " المنجزات": فقد قفزت أعداد التلاميذ في المدارس، واتسعت حقوق المرأة، وحصل العمال على أجور عادلة مرتفعة، وتم إصلاح القوانين، وإلغاء القوانين المؤيدة لحرية التجارة، وتم إلغاء عقوبة الجلد في الجيش والبحرية، وزاد حجم التجارة خمسة أضعاف ما كانت عليه من قبل، وقل حجم الجرائم.

ولكن جلاستون لم يكتف بذلك، بل راح يقدم المقترحات التي من شأنها تحسين أداء العصر الفيكتوري، فعاد ليذكر قراءه بأن هناك بعض العيوب والنكسات، رغم كل ما تم إحراره من تقدم. وأنهى مقاله باقتباس بيتين من شعر تنيسون، زميله في الدراسة:

تقدم، أجل، ولكن تذكر كم يحتاج ذلك من الوقت،

تتحرف وتدور حول نفسها في خضم الأمواج.

ورأى السياسي المحنك - جلاستون - أن مقابل كل خطوتين إلى الأمام هناك دائماً خطوة إلى الخلف، ولكن الحركة تستمر، والتقدم يتحقق، ويتخذ النهر مجراه إلى البحر.<sup>(٢)</sup>

(٢) يمكن الاطلاع على مقتطفات من مقال جلاستون في Day (ed.), op. cit, p. 342.



ألا يمكن قول ذلك على الأمم المتحدة بعد سنتين عاماً من إنشائها؟ من السهل الإشارة - اليوم - إلى العديد من الإخفاقات التي وقعت فيها المنظمة الدولية، وقد سبق لنا مناقشتها في الفصول السابقة من الكتاب، وتستهدف الجماعات التي يخيفها تطور المجتمع العالمي نحو الليبرالية والكوكبية، هذه الإخفاقات وتضخمها. كذلك هناك انتقادات من أقصى اليسار تتعي على الأمم المتحدة خذلانها للجماهير.

لقد قدمنا خلاصة بما أنجزته الأمم المتحدة في نهاية كل من الفصول الستة المتعاقبة التي تكون محور هذا الكتاب، وجميعها يشبه ما يرد بالتقارير المدرسية عن نشاط التلاميذ: "إنجاز كبير، ولكن يجب أن يكون أفضل من ذلك". ويمكن القول - عامة - إن أجنادات حقوق الإنسان العالمية، ورعاية الطفولة، وحقوق المرأة، والتعاون المتواصل في قضايا البيئة، وتقوية المجتمع المدني، قد حققت تقدماً، كما أصيبت بنكسات، ولكن ما تحقق من تقدم فيها لم يكن على مستوى أحلام أصحاب تلك الأجنادات. وأخيراً، فإن تقييم مساهمة المنظمة في التقدم الاقتصادي العالمي، ومكافحة الفقر ليس سهلاً، لأن القصة شديدة التعقد، ويزيد من تعقدها تذبذب مستويات الإنتاجية والنمو على المستوى الإقليمي بسبب عوامل داخلية. ومن السهل رصد دور الأمم المتحدة في مكافحة شلل الأطفال على مستوى العالم، ولكن من الصعب أن نجد لها علاقة بالنمو الاقتصادي الذي حققته سنغافورة مثلاً.

ربما كان حال العالم اليوم على درجة أكبر من السوء، لو لم تكن هناك منظمة الأمم المتحدة. فقد أوجدت - على الأقل - رأياً عاماً دولياً يضغط من أجل استجابة جماعية للأزمات والمشاكل العالمية، ويعتقد في جدوى الأدوات الدولية لإرساء دعائم السلام هنا، أو التنسيق الدولي لمواجهة كارثة إنسانية هناك. فإذا لم تكن هناك منظمة دولية على هذا النحو، لسعينا إلى إقامتها، أو إقامة بعض مؤسساتها.

وإذا كان لنا أن نقدم تقييماً منصفاً للأمم المتحدة، علينا الإجابة عن هذا السؤال الجاد: ما الذى لدينا الآن بفضل وجود المنظمة الدولية، وما الذى لم يكن لدينا خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٤٢-١٩٤٣ مثلاً)؟ وفيما عدا الإجابة على هذا السؤال، يصبح كل معيار للتقييم ثانوياً. فالأمم المتحدة تجمع حكومات وشعوب العالم، وهى صنيعا البشرية وإرث لها، جاء أداء بعض مؤسساتها بئساً، بينما جاء أداء بعضها الآخر على درجة عالية من الجودة، وهذا شأن البشر جميعاً، وليس من العدل أن نبخس الأمم المتحدة حقها، وإلا ارتكبنا حماقة لا تغفر.

أما التساؤل حول مدى صلاحية الأمم المتحدة لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين، فالإجابة عنه بسيطة: لا بد من معالجة نقاط الضعف فى المنظمة الدولية، ودفع الحكومات المترددة على القبول بالتغيير، وفهم ما حقق مهامه (من مؤسساتها) جيداً، وما عانى الصعوبات منها فنعمل على علاجه. فالعالم بحاجة إلى إمعان النظر فى الأفكار، وصياغة الرؤى، فإذا تحقق المزج بينهما (على نحو ما حدث فيما بين ١٩٤٢-١٩٤٥)، فسوف نتغلب على الصعاب، ونحقق العجائب.

وهكذا تصلح مقولة جلادستون لزمانه وزماننا. فقصة السنوات الستين المنصرمة من عمر الأمم المتحدة لم تكن سجلاً حافلاً بالإخفاقات، تعثرت أحياناً، ولكنها تابعت المسيرة. وإذا نظرنا إليها نظرة شاملة، سوف ندرك أنها أفادت جيلنا، بفضل خدماتها المدنية، وكرم من استطاعوا المساهمة فى دعم نشاطها، وأن منافعها سوف تمتد إلى أبنائنا وأحفادنا أيضاً. ولكن استمرارها فى العمل بصورة أفضل يحتاج إلى بذل المزيد من الجهود.



## تقدير وعرفان

استغرق إعداد هذا الكتاب وقتاً طويلاً، ربما كان ذلك بسبب الطبيعة المركبة للموضوع من ناحية، ولكثرة مشاغلي من ناحية أخرى. ففي أغسطس ١٩٩٣ تلقيت عرضاً من شيبارد فورمان Shepard Forman والسيربراين أوركهارت Sir Brian Urquhart، للمشاركة وزملائي في جامعة ييل في لجنة دولية برعاية مؤسسة فورد، تعد تقديراً عن مستقبل الأمم المتحدة، وتقدم توصياتها في وقت الاحتفال بالعيد الذهبي للمؤسسة الدولية.

وكانت معلوماتي عن المنظمات الدولية عندئذ ضحلة (وربما لا تزال)، ولكن كان من حسن الحظ أن أجد من زملائي في جامعة ييل ما يستر جهلي. فقد شاركني زميلي الأستاذ Bruce Russett - رئيس قسم دراسات الأمم المتحدة بالجامعة - أمانة اللجنة، وصدر التقرير في الموعد المحدد (عام ١٩٩٥) بعنوان:

The United Nations in its Second half-Century: The Report of the Independent Working Group on the Future of the United Nations (New York, Ford Foundation, 1995).

وكانت للجنة رئاسة مشتركة من: معين قريشي - رئيس وزراء باكستان الأسبق - وريتشارد فون فايزاكر Richard von Weizsaecker الرئيس الأسبق - لجمهورية ألمانيا الاتحادية، وضمت عشرة أعضاء، كان لخبراتهم الواسعة ورؤاهم الثاقبة أثرها في التقرير.

وقد أفادني بروس Bruce في التعرف على آليات عمل مجلس الأمن وكل ما اتصل بالأمم المتحدة من أمور عامة. ولقيت مجموعة العمل عون الكثيرين من رؤساء الإدارات المتوالية: إيزابيل جرونبرج، وفيل هتشكوك، وجان كراسنو. كما عاوننا الكثير من باحثي جامعة ييل في تلك الأيام، ولكن

أكثرهم عوناً كان طالب الدكتوراه روبرت تشيز (اقتصاد)، وطالبة الدكتوراه إيملى هيل (تاريخ)، اللذان أدين لهما بشكر خاص.

وحظيت أمانة اللجنة بمشورة اثنين من الحكماء ذوى الخبرة: تشارلز هيل Charles Hill الدبلوماسى الأمريكى مستشار الأمين العام بطرس بطرس غالى، والمحاضر المتميز بجامعة ييل، الذى علمنا برفق عدم الإفراط فى التفاؤل حول أجندة إصلاح الأمم المتحدة. أما الآخر، فهو جيمس سترلين James Sutterlin، وله مالهيل من خبرة بالعمل الدبلوماسى الأمريكى، ثم أصبح مستشاراً للأمين العام بريز دى كوييار، ثم محاضراً بقسم الأمم المتحدة بجامعة ييل، وقد قدم لنا نصائح واقعية مماثلة وأضفى نكهة خاصة على بعض فقرات التقرير، وصحح - بلطف - بعض أخطائي، وامتد كرمه معى إلى مراجعة مخطوطة هذا الكتاب، واستفدت كثيراً من ملاحظاته الرئيسية والفرعية على السواء، وإليه يعزى فضل الاعتقاد بضرورة استمرار التعاون الدولى حتى فى أسوأ الأوقات.

ولعبت المصادر الهامة المتاحة بمكتبتى جامعة ييل وجامعة كامبردج والمتخصصون فيهما دوراً هاماً فى إثراء هذه الدراسة. فقد حظيت بالدعوة كزميل زائر بكلية كرايست بجامعة كامبردج (خريف ٢٠٠٢)، واستطعت أن أكتب الفصول الثلاثة الأولى هناك فى جو مثالى، مما جعلنى مديناً بالشكر للأساتذة دافيد راينولدز، وكوينتان سكينر فى عملى هناك. وقد كنت محظوظاً - مرة أخرى - عندما دعانى رئيس وأستاذة St. John's كزميل زائر لمدة ستة شهور عام ٢٠٠٥ مديناً بالشكر لرئيس الكلية جون ليك، والأستاذ ريتشارد برهام، والزملاء جان هيل، ومارى ساروت، وجون هاريس لعونهم لى، وإكرامهم لوفادتى. كما أشكر آدم هيل - مساعدي خلال تلك الشهور الستة - جزيل الشكر على عنايته بالنص وضبطه له صفحة صفحة، وإجباره لى على إعادة كتابة معظم النص.

لقد شجعني جاسون ابشتاين على البدء في تأليف هذا الكتاب الذي كان موضع اهتمامه منذ قيامه بتحرير كتابي: "قيام وسقوط القوى الكبرى" و"الإعداد للقرن الحادي والعشرين". وفي هذا الكتاب، حل محله فيل ميرفي Will Murphy محرراً، فكان صبوراً معي، مشجعاً لي. إنني مدين له ولفريق الإنتاج بدار النشر Random House وقام ستوارت بروفت بأعمال التحرير في دار Penguin Books بلندن، ولم تخل فقرة واحدة من فقرات الكتاب من تنقيحه.

كما أشكر صديقي ووكيل أعمال الأدبية بروس هانتر بوكالة دافيد هيجام بلندن الذي خدمني لما يزيد على الثلاثين عاماً، وعلاقتي به تلبى كل ما يحلم به المؤلف، وديني له أكبر مما تقى به كلمات الشكر. (\*)

إن قاعدتي الرئيسية بجامعة ييل على مدى خمسة عشر عاماً هي "برنامج دراسات الأمن الدولي"، حيث لقيت دعم مديره الأول Ann Bitetti ثم الإنسانية النادرة Ann Carter-Drier. وخلال السنوات الماضية سعدت بالعون الذي قدمته لي سكرتيرتي Monica Ward التي كانت دائماً سنداً لي. فقد وفروا لي جوّاً إنسانياً مثالياً للبحث والإدارة والتدريس.

وكان رؤسائي وزملائي في جامعة ييل على درجة عالية من التسامح، ولقيت منهم كل تشجيع وخاصة في الأوقات الحرجة. وخاصة جاري وصديقي John Lewis Gaddis وزوجته توني. وكذلك أصدقائي القدامى الذين لم يبخلوا على بالتشجيع وكرم الضيافة.

---

(\*) أرجو أن يولي القارئ الكريم اهتمامه لهذه الفقرات، ويتأمل أحوال النشر والمؤلفين في الوطن العربي، وصناعة الكتاب التي لها متخصصون في التحرير والإخراج، وينظر إلى نظام التعامل مع المؤلف مسن خلال وكالة أعمال ترعى مصالحه، بينما يضيع المؤلف عندنا وتضيع حقوقه. ألا يحق لنا أن نتساءل عن أسباب التخلف عندنا؟ ألم يحن الوقت لنضع أيدينا على وصفة علاجية له؟ (المترجم)

لقد ظننت زوجتي الأولى كاترين كينيدي أن قبولى عرض مؤسسة فورد أمر يتجاوز حدود اللياقة في المحل الأول، وربما كان ذلك رأيها في تأليف كتاب عن الأمم المتحدة، ولكن في الشهور الأخيرة (من حياتنا معًا) أيدت المشروع تأييدًا تامًا، وأتمنى أن ينال العمل قبولها بعد اكتماله.

وقد لقيت دعمًا معنويًا أيضًا من أبنائي الثلاثة: جيم، وجون وماثيو كينيدي، وسينامون زوجة جون. وكان لحفيدتي كاترين وأوليفيا رأيهما الخاص في مجلس الأمن، ولكنهما ساعدتاني بطرق أخرى. وما كان باستطاعتي المضي قدمًا في هذا العمل إلا بزواجي ثانية من صديقتي، وناقدي العنيدة، ومعاونتي سينيثيا Cynthia Farrer فقد أمدتني وابنتها صوفيا بالتشجيع والحب.

**بول كينيدي**

**نيوهافين وكامبردج**

2005 - 6

# ملحق

## ميثاق الأمم المتحدة

النص الرسمي باللغة العربية مأخوذاً من الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة  
[www.un.org/arabic/aboutun/charter/charter.htm](http://www.un.org/arabic/aboutun/charter/charter.htm)





## ملحق

### ميثاق الأمم المتحدة

#### مذكرة تمهيدية

وقّع ميثاق الأمم المتحدة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥ في سان فرانسيسكو في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بنظام الهيئة الدولية وأصبح نافذاً في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥. ويعتبر النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية جزءاً متمماً للميثاق.

وقد اعتمدت الجمعية العامة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ التعديلات التي أدخلت على المواد ٢٣ و ٢٧ و ٦١ من الميثاق، والتي أصبحت نافذة في ٣١ آب/أغسطس ١٩٦٥. كما اعتمدت الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ التعديلات التي أدخلت على المادة ١٠٩ وأصبحت نافذة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٦٨.

ويقضى تعديل المادة ٢٣ بزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن من أحد عشر عضواً إلى خمسة عشر عضواً. وتتص المادة ٢٧ المعدلة على أن تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الإجرائية بموافقة أصوات تسعة من أعضائه (سبعة في السابق)، وفي كافة المسائل الأخرى بموافقة أصوات تسعة من أعضائه (سبعة في السابق) يكون من بينها أصوات أعضاء مجلس الأمن الدائمين الخمسة.

ويقضى تعديل المادة ٦١، الذي أصبح نافذاً في ٣١ آب/أغسطس ١٩٦٥، بزيادة عدد أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي من ثمانية عشر عضواً إلى سبعة وعشرين عضواً. ويقضى التعديل اللاحق للمادة نفسها، الذي أصبح نافذاً في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣، بزيادة عدد أعضاء المجلس من سبعة وعشرين إلى أربعة وخمسين عضواً.

ويقضى تعديل المادة ١٠٩ المتعلق بالفقرة الأولى من تلك المادة بجواز عقد مؤتمر عام لأعضاء الأمم المتحدة لإعادة النظر في الميثاق في الزمان والمكان اللذين تحددهما الجمعية العامة بأغلبية ثلثي أعضائها وبموافقة أى تسعة من أعضاء مجلس الأمن (سبعة فى السابق). أما الفقرة الثالثة من المادة ١٠٩ التى تتناول مسألة النظر فى إمكانية الدعوة إلى عقد هذا المؤتمر خلال الدورة العادية العاشرة للجمعية العامة، فقد بقيت فى صيغتها الأصلية وذلك بالنسبة إلى إشارتها إلى "موافقة سبعة من أعضاء مجلس الأمن" إذ سبق للجمعية العامة ومجلس الأمن أن اتخذا إجراءً بشأن هذه الفقرة فى الدورة العادية العاشرة عام ١٩٥٥.

## الديباجة

نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلىنا على أنفسنا

- أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التى فى خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف.
- وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية.
- وأن نبين الأحوال التى يمكن فى ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولى.
- وأن ندفع بالرقى الاجتماعى قدماً، وأن نرفع مستوى الحياة فى جو من الحرية أفسح.

وفى سبيل هذه الغايات اعترزنا

- أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معاً فى سلام وحسن جوار،
- وأن نضم قوانا كى نحفظ بالسلم والأمن الدولى،
- وأن نكفل بقبولنا مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة لها ألا تستخدم القوة المسلحة فى غير المصلحة المشتركة،
- وأن نستخدم الأداة الدولية فى ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها،

قد قررنا أن نوحّد جهودنا لتحقيق هذه الأغراض

ولهذا فإن حكوماتنا المختلفة على يد مندوبيها المجتمعين فى مدينة سان فرانسيسكو الذين قدّموا وثائق التفويض المستوفية للشرائط، قد ارتضت ميثاق الأمم المتحدة هذا، وأنشأت بمقتضاه هيئة دولية تُسمى "الأمم المتحدة".

## الفصل الأول

فى مقاصد الهيئة ومبادئها

المادة ١: مقاصد الأمم المتحدة هي:

- ١- حفظ السلم والأمن الدولى، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعّالة لمنع الأسباب التى تهدد السلم وإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتنذّر بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولى، لحل المنازعات الدولية التى قد تؤدى إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها.
- ٢- إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام.

٣- تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء.

٤- جعل هذه الهيئة مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة.

المادة ٢: تعمل الهيئة وأعضاؤها في سعيها وراء المقاصد المذكورة في المادة الأولى وفقاً للمبادئ الآتية:

- ١- تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها.
- ٢- لكي يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميعاً الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية يقومون في حسن نية بالالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق.
- ٣- يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر.
- ٤- يتمتع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد "الأمم المتحدة" ..
- ٥- يقدم جميع الأعضاء كل ما في وسعهم من عون إلى "الأمم المتحدة" في أي عمل تتخذه وفق هذا الميثاق، كما يتمتعون عن مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة إزاءها عملاً من أعمال المنع أو القمع.

٦- تعمل الهيئة على أن تسير الدول غير الأعضاء فيها على هذه المبادئ بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدولى.

٧- ليس فى هذا الميثاق ما يسوغ "للأمم المتحدة" أن تتدخل فى الشؤون التى تكون من صميم السلطان الداخلى لدولة ما، وليس فيه ما يقتضى الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة فى الفصل السابع.

## الفصل الثانى

### فى العضوية

#### المادة ٣

الأعضاء الأصليون للأمم المتحدة هم الدول التى اشتركت فى مؤتمر الأمم المتحدة لوضع نظام الهيئة الدولية المنعقد فى سان فرانسيسكو، والتى توقع هذا الميثاق وتصدق عليه طبقاً للمادة ١١٠، وكذلك الدول التى وقعت من قبل تصريح الأمم المتحدة الصادر فى أول كانون الثانى/يناير سنة ١٩٤٢، وتوقع هذا الميثاق وتصدق عليه.

#### المادة ٤

- ١- العضوية فى "الأمم المتحدة" مباحة لجميع الدول الأخرى المحبسة للسلم، والتى تأخذ نفسها بالالتزامات التى يتضمنها هذا الميثاق، والتى ترى الهيئة أنها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات وراغبة فيه.
- ٢- قبول أية دولة من هذه الدول فى عضوية "الأمم المتحدة" يتم بقرار من الجمعية العامة بناءً على توصية مجلس الأمن.

يجوز للجمعية العامة أن توقف أى عضو اتخذ مجلس الأمن قبّله عملاً من أعمال المنع أو القمع، عن مباشرة حقوق العضوية ومزاياها، ويكون ذلك بناءً على توصية مجلس الأمن، ولمجلس الأمن أن يرد لهذا العضو مباشرة تلك الحقوق والمزايا.

## المادة ٦

إذا أمعن عضو من أعضاء "الأمم المتحدة" فى انتهاك مبادئ الميثاق جاز للجمعية العامة أن تفصله من الهيئة بناءً على توصية مجلس الأمن.

## الفصل الثالث

## فى فروع الهيئة

## المادة ٧

١- تنشأ الهيئات الآتية فروعاً رئيسية للأمم المتحدة:

جمعية عامة

مجلس أمن

مجلس اقتصادى واجتماعى

مجلس وصاية

محكمة عدل دولية

أمانة

٢- يجوز أن ينشأ وفقاً لأحكام هذا الميثاق ما يرى ضرورة إنشائه من فروع ثانوية أخرى.

## المادة ٨

لا تفرض "الأمم المتحدة" قيودًا تحدّ بها جواز اختيار الرجال والنساء للاشتراك بأية صفة وعلى وجه المساواة في فروعها الرئيسية والثانوية.

## الفصل الرابع

### في الجمعية العامة

### تأليفها

## المادة ٩

١- تتألف الجمعية العامة من جميع أعضاء "الأمم المتحدة".

٢- لا يجوز أن يكون للعضو الواحد أكثر من خمسة مندوبين في الجمعية العامة.

### في وظائف الجمعية وسلطاتها

## المادة ١٠

للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة أو أمر يدخل في نطاق هذا الميثاق أو يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها فيه أو وظائفه. كما أن لها في ما عدا ما نصّ عليه في المادة ١٢ أن توصي أعضاء الهيئة أو مجلس الأمن أو كليهما بما تراه في تلك المسائل والأمور.

## المادة ١١

١- للجمعية العامة أن تنظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم والأمن الدولي ويدخل في ذلك المبادئ المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم



التسليح، كما أن لها أن تقدّم توصياتها بصدد هذه المبادئ إلى الأعضاء أو إلى مجلس الأمن أو إلى كليهما.

٢- للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة يكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدولي يرفعها إليها أى عضو من أعضاء الأمم المتحدة ومجلس الأمن أو دولة ليست من أعضائها وفقاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة ٣٥، ولها - فيما عدا ما تنصّ عليه المادة الثانية عشرة - أن تقدّم توصياتها بصدد هذه المسائل للدولة أو الدول صاحبة الشأن أو لمجلس الأمن أو لكليهما معاً. وكل مسألة مما تقدّم ذكره يكون من الضروري فيها القيام بعمل ما، ينبغي أن تحيلها الجمعية العامة على مجلس الأمن قبل بحثها أو بعده.

٣- للجمعية العامة أن تسترعى نظر مجلس الأمن إلى الأحوال التى يحتمل أن تعرّض السلم والأمن الدولي للخطر.

٤- لا تحدّ سلطات الجمعية العامة المبيّنة في هذه المادة من عموم مدى المادة العاشرة.

## المادة ١٢

١- عندما يباشر مجلس الأمن، بصدد نزاع أو موقف ما، الوظائف التى رسمت فى الميثاق، فليس للجمعية العامة أن تقدّم أية توصية فى شأن هذا النزاع أو الموقف إلاّ إذا طلب ذلك منها مجلس الأمن.

٢- يخطر الأمين العام - بموافقة مجلس الأمن - الجمعية العامة فى كل دور من أدوار انعقادها بكل المسائل المتصلة بحفظ السلم والأمن الدولي التى تكون محل نظر مجلس الأمن، كذلك يخطر أو يخطر أعضاء "الأمم المتحدة" إذا لم تكن الجمعية العامة فى دور انعقادها، بفراغ مجلس الأمن من نظر تلك المسائل وذلك بمجرد انتهائه منها.

## المادة ١٣

- ١- تنشئ الجمعية العامة دراسات وتشير بتوصيات بقصد:
  - أ - إنماء التعاون الدولي فى الميدان السياسى وتشجيع التقدم المطرد للقانون الدولى وتدوينه.
  - ب - إنماء التعاون الدولى فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية، والإعانة على تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة بلا تمييز بينهم فى الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء.
- ٢- تبعات الجمعية العامة ووظائفها وسلطاتها الأخرى فى ما يختص بالمسائل الواردة فى الفقرة السابقة (ب) بيّنة فى الفصلين التاسع والعاشر من هذا الميثاق.

## المادة ١٤

مع مراعاة أحكام المادة الثانية عشرة، للجمعية العامة أن توصى باتخاذ التدابير لتسوية أى موقف، مهما يكن منشؤه، تسوية سلمية متى رأت أن هذا الموقف قد يضر بالرفاهية العامة أو يعكّر صفو العلاقات الودية بين الأمم، ويدخل فى ذلك المواقف الناشئة عن انتهاك أحكام هذا الميثاق الموضحة لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

## المادة ١٥

- ١- تتلقى الجمعية العامة تقارير سنوية وأخرى خاصة من مجلس الأمن وتنتظر فيها، وتتضمن هذه التقارير بياناً عن التدابير التى يكون مجلس الأمن قد قرّرها أو اتخذها لحفظ السلم والأمن الدولى.

٢- تتلقى الجمعية العامة تقارير من الفروع الأخرى للأمم المتحدة وتتنظر فيها.

## المادة ١٦

تباشر الجمعية العامة الوظائف الرسمية التي رسمت لها بمقتضى الفصلين الثانى عشر والثالث عشر فى ما يتعلق بنظام الوصاية الدولية، ويدخل فى ذلك المصادقة على اتفاقات الوصاية بشأن المواقع التى تعتبر أنها مواقع استراتيجية.

## المادة ١٧

- ١- تنظر الجمعية العامة فى ميزانية الهيئة وتصدّق عليها.
- ٢- يتحمل الأعضاء نفقات الهيئة حسب الأنصبة التى تقرّها الجمعية العامة.
- ٣- تنظر الجمعية العامة فى أية ترتيبات مالية أو متعلقة بالميزانية مع الوكالات المتخصصة المشار إليها فى المادة ٥٧. وتصدّق عليها وتدرس الميزانيات الإدارية لتلك الوكالات لكى تقدّم لها توصياتها.

## التصويت

## المادة ١٨

- ١- يكون لكل عضو فى "الأمم المتحدة" صوت واحد فى الجمعية العامة.
- ٢- تصدر الجمعية العامة قراراتها فى المسائل العامة بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين المشتركين فى التصويت. وتشمل هذه المسائل: التوصيات الخاصة بحفظ السلم والأمن الدولى، وانتخاب أعضاء

مجلس الأمن غير الدائمين، وانتخاب أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وانتخاب أعضاء مجلس الوصاية وفقاً لحكم الفقرة الأولى (ج) من المادة ٨٦، وقبول أعضاء جدد في "الأمم المتحدة" ووقف الأعضاء عن مباشرة حقوق العضوية والتمتع بمزاياها، وفصل الأعضاء، والمسائل المتعلقة بسير نظام الوصاية، والمسائل الخاصة بالميزانية.

٣- القرارات في المسائل الأخرى - ويدخل في ذلك تحديد طوائف المسائل الإضافية التي تتطلب في إقرارها أغلبية الثلثين - تصدر بأغلبية الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت.

#### المادة ١٩

لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساوياً لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائداً عنها، وللجمعية العامة مع ذلك أن تسمح لهذا العضو بالتصويت إذا اقتنعت بأن عدم الدفع ناشئ عن أسباب لا قبل للعضو بها.

#### الإجراءات

#### المادة ٢٠

تجتمع الجمعية العامة في أدوار انعقاد عادية وفي أدوار انعقاد سنوية خاصة بحسب ما تدعو إليه الحاجة. ويقوم بالدعوة إلى أدوار الانعقاد الخاصة الأمين العام بناءً على طلب مجلس الأمن أو أغلبية أعضاء "الأمم المتحدة".

تضع الجمعية العامة لائحة إجراءاتها، وتنتخب رئيسها لكل دور انعقاد.

للجمعية العامة أن تنشئ من الفروع الثانوية ما تراه ضروريا للقيام بوظائفها.

### الفصل الخامس

#### فى مجلس الأمن: تأليفه

١- يتألف مجلس الأمن من خمسة عشر عضواً من الأمم المتحدة، وتكون جمهورية الصين، وفرنسا، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية أعضاء دائمين فيه. وتنتخب الجمعية العامة عشرة أعضاء آخرين من الأمم المتحدة ليكونوا أعضاء غير دائمين فى المجلس. ويراعى فى ذلك بوجه خاص وقبل كل شيء مساهمة أعضاء الأمم المتحدة فى حفظ السلم والأمن الدولى وفى مقاصد الهيئة الأخرى، كما يراعى أيضاً التوزيع الجغرافى العادل.

٢- ينتخب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين لمدة سنتين، على أنه فى أول انتخاب للأعضاء غير الدائمين بعد زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن من أحد عشر عضواً إلى خمسة عشر عضواً، يختار اثنان من

الأعضاء الأربعة الإضافيين لمدة سنة واحدة والعضو الذى انتهت مدته لا يجوز إعادة انتخابه على الفور.  
٣- يكون لكل عضو فى مجلس الأمن مندوب واحد.

## الوظائف والسلطات

### المادة ٢٤

- ١- رغبة فى أن يكون العمل الذى تقوم به "الأمم المتحدة" سريعاً فعالاً، يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية فى أمر حفظ السلم والأمن الدولى ويوافقون على أن هذا المجلس يعمر نائباً عنهم فى قيامه بواجباته التى تفرضها عليه هذه التبعات.
- ٢- يعمل مجلس الأمن، فى أداء هذه الواجبات وفقاً لمقاصد "الأمم المتحدة" ومبادئها والسلطات الخاصة المخولة لمجلس الأمن لتمكينه من القيام بهذه الواجبات مبينة فى الفصول السادس والسابع والثامن والثانى عشر.
- ٣- يرفع مجلس الأمن تقارير سنوية، وأخرى خاصة، إذا اقتضت الحال إلى الجمعية عامة لتتظر فيها.

### المادة ٢٥

يتعهد أعضاء "الأمم المتحدة" بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق.

### المادة ٢٦

رغبة فى إقامة السلم والأمن الدولى وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح، يكون مجلس الأمن مسؤولاً

بمساعدة لجنة أركان الحرب المشار إليها في المادة ٤٧؛ عن وضع خطط تعرض على أعضاء "الأمم المتحدة" لوضع منهاج لتنظيم التسليح.

### فى التصويت

#### المادة ٢٧

- ١- يكون لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن صوت واحد.
- ٢- تصدر قرارات مجلس الأمن فى المسائل الإجرائية بموافقة تسعة من أعضائه.
- ٣- تصدر قرارات مجلس الأمن فى المسائل الأخرى كافة بموافقة أصوات تسعة من أعضائه يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة، بشرط أنه فى القرارات المتخذة تطبيقاً لأحكام الفصل السادس والفقرة ٣ من المادة ٥٢ يمتنع من كان طرفاً فى النزاع عن التصويت.

### فى الإجراءات

#### المادة ٢٨

- ١- ينظم مجلس الأمن على وجه يستطيع معه العمل باستمرار، ولهذا الغرض يمثل كل عضو من أعضائه تمثيلاً دائماً فى مقر الهيئة.
- ٢- يعقد مجلس الأمن اجتماعات دورية يمثل فيها كل عضو من أعضائه - إذا شاء ذلك - بأحد رجال حكومته أو بمندوب آخر يسميه لهذا الغرض خاصة.
- ٣- لمجلس الأمن أن يعقد اجتماعات فى غير مقر الهيئة إذا رأى أن ذلك أدنى إلى تسهيل أعماله.

## المادة ٢٩

لمجلس الأمن أن ينشئ من الفروع الثانوية ما يرى له ضرورة لأداء وظائفه.

## المادة ٣٠

يضع مجلس الأمن لائحة إجراءاته ويدخل فيها طريقة اختيار رئيسه.

## المادة ٣١

لكل عضو من أعضاء "الأمم المتحدة" من غير أعضاء مجلس الأمن أن يشترك دون تصويت في مناقشة أية مسألة تعرض على مجلس الأمن إذا رأى المجلس أن مصالح هذا العضو تتأثر بها بوجه خاص.

## المادة ٣٢

كل عضو من أعضاء "الأمم المتحدة" ليس بعضو في مجلس الأمن، وأية دولة ليست عضواً في "الأمم المتحدة" إذا كان أيهما طرفاً في نزاع معروض على مجلس الأمن لبحثه يدعى إلى الاشتراك في المناقشات المتعلقة بهذا النزاع دون أن يكون له حق في التصويت، ويضع مجلس الأمن الشروط التي يراها عادلة لاشتراك الدولة التي ليست من أعضاء "الأمم المتحدة".



## الفصل السادس فى حل المنازعات حلاً سلمياً

### المادة ٣٣

- ١- يجب على أطراف أى نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولى للخطر أن يلتسوا حله بادئ ذى بدء بطريق المفاوضة والتحقق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التى يقع عليها اختيارها.
- ٢- ويدعو مجلس الأمن أطراف النزاع إلى أن يسووا ما بينهم من النزاع بتلك الطرق إذا رأى ضرورة ذلك.

### المادة ٣٤

- لمجلس الأمن أن يفحص أى نزاع أو أى موقف قد يؤدى إلى احتكاك دولى أو قد يثير نزاعاً لكى يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولى.

### المادة ٣٥

- ١- لكل عضو من "الأمم المتحدة" أن ينبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أى نزاع أو موقف من النوع المشار إليه فى المادة الرابعة والثلاثين.
- ٢- لكل دولة ليست عضواً فى "الأمم المتحدة" أن تنبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أى نزاع تكون طرفاً فيه إذا كانت تقبل مقدماً فى

خصوص هذا النزاع التزامات الحل السلمى المنصوص عليها فى هذا الميثاق.

٣- تجرى أحكام المادتين ١١ و ١٢ على الطريقة التى تعالج بها الجمعية العامة المسائل التى تنبه إليها وفقا لهذه المادة.

### المادة ٣٦

١- لمجلس الأمن فى أية مرحلة من مراحل نزاع من النوع المشار إليه فى المادة ٣٣ أو موقف شبيه به أن يوصى بما يراه ملائمًا من الإجراءات وطرق التسوية.

٢- على مجلس الأمن أن يراعى ما اتخذه المتنازعون من إجراءات سابقة لحل النزاع القائم بينهم.

٣- على مجلس الأمن وهو يقدم توصياته وفقا لهذه المادة أن يراعى أيضاً أن المنازعات القانونية يجب على أطراف النزاع - بصفة عامة - أن يعرضوها على محكمة العدل الدولية وفقاً لأحكام النظام الأساسى لهذه المحكمة.

### المادة ٣٧

١- إذا أخفقت الدول التى يقوم بينها نزاع من النوع المشار إليه فى المادة ٣٣ فى حله بالوسائل المبينة فى تلك المادة وجب عليها أن تعرضه على مجلس الأمن.

٢- إذا رأى مجلس الأمن أن استمرار هذا النزاع من شأنه فى الواقع، أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولى قرر ما إذا كان يقوم بعمل وفقاً للمادة ٣٦ أو يوصى بما يراه ملائمًا من شروط حل النزاع.

## المادة ٣٨

لمجلس الأمن - إذا طلب إليه جميع المتنازعين ذلك - أن يقدم إليهم توصياته بقصد حل النزاع حلاً سلميًّا، وذلك بدون إخلال بأحكام المواد من ٣٣ إلى ٣٧.

## الفصل السابع

فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان

## المادة ٣٩

يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين ٤١ و ٤٢ لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه.

## المادة ٤٠

منعاً لتفاقم الموقف، لمجلس الأمن، قبل أن يقوم توصياته أو يتخذ التدابير المنصوص عليها في المادة ٣٩، أن يدعو المتنازعين للأخذ بما يراه ضروريًّا أو مستحسنًا من تدابير مؤقتة، ولا تخل هذه التدابير المؤقتة بحقوق المتنازعين ومطالبهم أو بمركزهم، وعلى مجلس الأمن أن يحسب لعدم أخذ المتنازعين بهذه التدابير المؤقتة حسابه.

## المادة ٤١

لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء "الأمم

المتحدة" تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئياً أو كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية.

#### المادة ٤٢

إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولى أو لإعادته إلى نصابه. ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء "الأمم المتحدة".

#### المادة ٤٣

١- يتعهد جميع أعضاء "الأمم المتحدة" فى سبيل المساهمة فى حفظ السلم والأمن الدولى، أن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه وطبقاً لاتفاق أو اتفاقات خاصة ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولى ومن ذلك حق المرور.

٢- يجب أن يحدد ذلك الاتفاق أو تلك الاتفاقات عدد هذه القوات وأنواعها ومدى استعدادها وأماكنها عموماً ونوع التسهيلات والمساعدات التى تقدم.

٣- تجرى المفاوضة فى الاتفاق أو الاتفاقات المذكورة بأسرع ما يمكن بناءً على طلب مجلس الأمن، وتبرم بين مجلس الأمن وبين أعضاء

"الأمم المتحدة" أو بينه وبين مجموعات من أعضاء "الأمم المتحدة"،  
وتصدق عليها الدول الموقعة وفق مقتضيات أوضاعها الدستورية.

#### المادة ٤٤

إذا قرر مجلس الأمن استخدام القوة، فإنه قبل أن يطلب من عضو غير ممثل فيه تقديم القوات المسلحة وفاءً بالالتزامات المنصوص عليها في المادة ٤٣، ينبغي له أن يدعو هذا العضو إلى أن يشترك إذا شاء في القرارات التي يصدرها فيما يختص باستخدام وحدات من قوات هذا العضو المسلحة.

#### المادة ٤٥

رغبة في تمكين الأمم المتحدة من اتخاذ التدابير الحربية العاجلة يكون لدى الأعضاء وحدات جوية أهلية يمكن استخدامها فوراً لأعمال القمع الدولية المشتركة. ويحدد مجلس الأمن قوى هذه الوحدات ومدى استعدادها والخطط لأعمالها المشتركة، وذلك بمساعدة لجنة أركان الحرب وفي الحدود الواردة في الاتفاق أو الاتفاقات الخاصة المشار إليها في المادة ٤٣.

#### المادة ٤٦

الخطط اللازمة لاستخدام القوة المسلحة يضعها مجلس الأمن بمساعدة لجنة أركان الحرب.

#### المادة ٤٧

١- تشكل لجنة من أركان الحرب تكون مهمتها أن تسدي المشورة والمعونة إلى مجلس الأمن وتعاونها في جميع المسائل المتصلة بما

يلزمه من حاجات حربية لحفظ السلم والأمن الدولى ولاستخدام القوات الموضوعه تحت تصرفه وقيادتها ولتنظيم التسليح ونزع السلاح بالقدر المستطاع.

٢- تشكل لجنة أركان الحرب من رؤساء أركان حرب الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن أو من يقوم مقامهم، وعلى اللجنة أن تدعو أى عضو فى "الأمم المتحدة" من الأعضاء غير الممثلين فيها بصفة دائمة للإشراف فى عملها إذا اقتضى حسن قيام اللجنة بمسؤولياتها أن يساهم هذا العضو فى عملها.

٣- لجنة أركان الحرب مسؤولة تحت إشراف مجلس الأمن عن التوجيه الاستراتيجى لأية قوات مسلحة موضوعه تحت تصرف المجلس. أما المسائل المرتبطة بقيادة هذه القوات فستبحث فيما بعد.

٤- للجنة أركان الحرب أن تنشئ لجاناً فرعية إقليمية إذا خولها ذلك مجلس الأمن وبعد التشاور مع الوكالات الإقليمية صاحبة الشأن.

#### المادة ٤٨

١- الأعمال اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدولى يقوم بها جميع أعضاء "الأمم المتحدة" أو بعض هؤلاء الأعضاء وذلك حسبما يقرره المجلس.

٢- يقوم أعضاء "الأمم المتحدة" بتنفيذ القرارات المتقدمة مباشرة وبطريق العمل فى الوكالات الدولية المتخصصة التى يكونون أعضاء فيها.

#### المادة ٤٩

يتضافر أعضاء "الأمم المتحدة" على تقديم المعونة المتبادلة لتنفيذ التدابير التى قررها مجلس الأمن.

## المادة ٥٠

إذا اتخذ مجلس الأمن ضد أية دولة تدابير منع أو قمع فإن لكل دولة أخرى - سواء أكانت من أعضاء "الأمم المتحدة" أم لم تكن - تواجه مشاكل اقتصادية خاصة تنشأ عن تنفيذ هذه التدابير، الحق في أن تتذكر مع مجلس الأمن بصدق حل هذه المشاكل.

## المادة ٥١

ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء "الأمم المتحدة" وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فوراً، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس - بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق - من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذها من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه.

## الفصل الثامن

### في التنظيمات الإقليمية

## المادة ٥٢

١- ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحاً فيها ومناسباً ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد "الأمم المتحدة" ومبادئها.

٢- يبذل أعضاء "الأمم المتحدة" الداخلون في مثل هذه التنظيمات أو الذين تتألف منهم تلك الوكالات كل جهودهم لتسيير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة هذه الوكالات وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن.

٣- على مجلس الأمن أن يشجع على الاستكثار من الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية بطريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة تلك الوكالات الإقليمية بطلب من الدول التي يعينها الأمر أو بالإحالة عليها من جانب مجلس الأمن.

٤- لا تعطل هذه المادة بحال من الأحوال تطبيق المادتين ٣٤ و ٣٥.

## المادة ٥٣

١٠- يستخدم مجلس الأمن تلك التنظيمات والوكالات الإقليمية في أعمال القمع، كلما رأى ذلك ملائماً ويكون عملها حينئذ تحت مراقبته وإشرافه. أما التنظيمات والوكالات نفسها فإنه لا يجوز بمقتضاها أو على يدها القيام بأى عمل من أعمال القمع بغير إذن المجلس، ويستثنى مما تقدم التدابير التي تتخذ ضد أية دولة من دول الأعداء المعروفة في الفقرة ٢ من هذه المادة مما هو منصوص عليه في المادة ١٠٧ أو التدابير التي يكون المقصود بها في التنظيمات الإقليمية منع تجدد سياسة العدوان من جانب دولة من تلك الدول، وذلك إلى أن يحين الوقت الذي قد يعهد فيه إلى الهيئة، بناءً على طلب الحكومات ذات الشأن، بالمسؤولية عن منع كل عدوان آخر من جانب أية دولة من تلك الدول.



٢- تنطبق عبارة "الدولة المعادية" المذكورة فى الفقرة ١ من هذه المادة على أية دولة كانت فى الحرب العالمية الثانية من أعداء أية دولة موقعة على هذا الميثاق.

#### المادة ٥٤

يجب أن يكون مجلس الأمن على علم تام بما يجرى من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولى بمقتضى تنظييمات أو بواسطة وكالات إقليمية أو ما يزعم إجراؤه منها.

#### الفصل التاسع

#### فى التعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى

#### المادة ٥٥

رغبة فى تهيئة دواعى الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة ودية بين الأمم المتحدة مؤسسة على احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، تعمل الأمم المتحدة على:

(أ) تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والنقدم الاقتصادى والاجتماعى.

(ب) تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها، وتعزيز التعاون الدولى فى أمور الثقافة والتعليم.

(ج) أن يشيع فى العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلاً.

#### المادة ٥٦

يتعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا، منفردين أو مشتركين، بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لإدراك المقاصد المنصوص عليها فى المادة ٥٥.

#### المادة ٥٧

١- الوكالات المختلفة التى تنشأ بمقتضى اتفاق بين الحكومات والتى تضطلع بمقتضى نظمها الأساسية بتبعات دولية واسعة فى الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بذلك من الشؤون يوصل بينها وبين "الأمم المتحدة" وفقاً لأحكام المادة ٦٣.

٢- تسمى هذه الوكالات التى يوصل بينها وبين "الأمم المتحدة" فيما يلى من الأحكام بالوكالات المتخصصة.

#### المادة ٥٨

تقدم الهيئة توصيات بقصد تنسيق سياسات الوكالات المتخصصة ووجوه نشاطها.

تدعو الهيئة عند المناسبة إلى إجراء مفاوضات بين الدول ذات الشأن بقصد إنشاء أية وكالة متخصصة جديدة يتطلبها تحقيق المقاصد المبينة فى المادة ٥٥.

مقاصد الهيئة المبينة فى هذا الفصل تقع مسؤولية تحقيقها على عاتق الجمعية العامة كما تقع على عاتق المجلس الاقتصادى والاجتماعى تحت إشراف الجمعية العامة، ويكون لهذا المجلس من أجل ذلك السلطات المبينة فى الفصل العاشر.

### الفصل العاشر

#### المجلس الاقتصادى والاجتماعى: التأسيس

١- يتألف المجلس الاقتصادى والاجتماعى من أربعة وخمسين عضواً من الأمم المتحدة تنتخبهم الجمعية العامة.

٢- مع مراعاة أحكام الفقرة ٣، ينتخب ثمانية عشر عضواً من أعضاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى كل سنة لمدة ثلاث سنوات ويحوز أن يعاد انتخاب العضو الذى انتهت مدته مباشرة.

٣- فى الانتخاب الأول بعد زيادة عدد أعضاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى من سبعة وعشرين إلى أربعة وخمسين عضواً، يختار سبعة وعشرون عضواً إضافياً علاوة على الأعضاء المنتخبين محل

الأعضاء التسعة الذين تنتهى مدة عضويتهم فى نهاية هذا العام. وتنتهى عضوية تسعة من هؤلاء الأعضاء السبعة والعشرين الإضافيين بعد انقضاء سنة واحدة، وتنتهى عضوية تسعة أعضاء آخرين بعد انقضاء سنتين، ويجرى ذلك وفقا للنظام الذى تضعه الجمعية العامة.

٤- يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى مندوب واحد.

## الوظائف والسلطات

### المادة ٦٢

١- للمجلس الاقتصادى والاجتماعى أن يقوم بدراسات ويضع تقارير عن المسائل الدولية فى أمور الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بها، كما أن له أن يوجه إلى مثل تلك الدراسات وإلى وضع مثل تلك التقارير. وله أن يقدم توصياته فى أية مسألة من تلك المسائل إلى الجمعية العامة وإلى أعضاء "الأمم المتحدة" وإلى الوكالات المتخصصة ذات الشأن.

٢- وله أن يقدم توصيات فيما يختص بإشاعة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها.

٣- وله أن يعد مشروعات اتفاقات لتعرض على الجمعية العامة عن المسائل التى تدخل فى دائرة اختصاصه.

٤- وله أن يدعو إلى عقد مؤتمرات دولية لدراسة المسائل التى تدخل فى دائرة اختصاصه وفقا للقواعد التى تضعها "الأمم المتحدة".

## المادة ٦٣

- ١- للمجلس الاقتصادى والاجتماعى أن يضع اتفاقات مع أى وكالة من الوكالات المشار إليها فى المادة ٥٧ تحدد الشروط التى على مقتضاها يوصل بينها وبين "الأمم المتحدة" وتعرض هذه الاتفاقات على الجمعية العامة للموافقة عليها.
- ٢- وله أن ينسق وجوه نشاط الوكالات المتخصصة بطريق التشاور معها وتقديم توصياته إليها وإلى الجمعية العامة وأعضاء "الأمم المتحدة".

## المادة ٦٤

- ١- للمجلس الاقتصادى والاجتماعى أن يتخذ الخطوات المناسبة للحصول بانتظام على تقارير من الوكالات المتخصصة وله أن يضع مع أعضاء "الأمم المتحدة" ومع الوكالات المتخصصة ما يلزم من الترتيبات كما تمده بتقارير عن الخطوات التى اتخذتها لتنفيذ توصياته أو لتنفيذ توصيات الجمعية العامة فى شأن المسائل الداخلة فى اختصاصه.
- ٢- وله أن يبلغ الجمعية العامة ملاحظاته على هذه التقارير.

## المادة ٦٥

- للمجلس الاقتصادى والاجتماعى أن يمد مجلس الأمن بما يلزم من المعلومات وعليه أن يعاونه متى طلب إليه ذلك.

## المادة ٦٦

- ١- يقوم المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى تنفيذ توصيات الجمعية العامة بالوظائف التى تدخل فى اختصاصه.

- ٢- وله بعد موافقة الجمعية العامة أن يقوم بالخدمات اللازمة لأعضاء "الأمم المتحدة" أو الوكالات المتخصصة متى طلب إليه ذلك.
- ٣- يقوم المجلس بالوظائف الأخرى المبينة في غير هذا الموضع مع الميثاق وبالوظائف التي قد تعهد بها إليه الجمعية العامة.

## التصويت

### المادة ٦٧

- ١- يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي صوت واحد.
- ٢- تصدر قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأغلبية أعضائه الحاضرين المشتركين في التصويت.

## الإجراءات

### المادة ٦٨

ينشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجاناً للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ولتعزيز حقوق الإنسان، كما ينشئ غير ذلك من اللجان التي قد يحتاج إليها لتأدية وظائفه.

### المادة ٦٩

يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أى عضو من "الأمم المتحدة" للاشتراك في مداواته عند بحث أية مسألة تعنى هذا العضو بوجه خاص، على ألا يكون له حق التصويت.

## المادة ٧٠

للمجلس الاقتصادى والاجتماعى أن يعمل على إشراك مندوبى الوكالات المتخصصة فى مداولاته أو فى مداولات اللجان التى ينشئها دون أن يكون لهم حق التصويت، كما أن له أن يعمل على إشراك مندوبيه فى مداولات الوكالة المتخصصة.

## المادة ٧١

للمجلس الاقتصادى والاجتماعى أن يجرى الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التى تعنى بالمسائل الداخلة فى اختصاصه. وهذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع هيئات دولية، كما أنه قد يجريها إذا رأى ذلك ملائمًا مع هيئات أهلية وبعد التشاور مع عضو "الأمم المتحدة" ذى الشأن.

## المادة ٧٢

- ١- يضع المجلس الاقتصادى والاجتماعى لائحة إجراءاته ومنها طريقة اختيار رئيسه.
- ٢- يجتمع المجلس الاقتصادى والاجتماعى كلما دعت الحاجة إلى ذلك وفقا للائحة التى يسنها. ويجب أن تتضمن تلك اللائحة النص على دعوته للاجتماع بناءً على طلب يقدم من أغلبية أعضائه.

## الفصل الحادى عشر تصريح يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى

### المادة ٧٣

يقرر أعضاء الأمم المتحدة - الذين يضطلعون فى الحال أو فى المستقبل بتبعات عن إدارة أقاليم لم تتل شعوبها قسطاً كاملاً من الحكم الذاتى - المبدأ القاضى بأن مصالح أهل هذه الأقاليم لها المقام الأول، ويقبلون أمانة مقدسة فى عنقهم، الالتزام بالعمل على تنمية رفاهية أهل هذه الأقاليم إلى أقصى حد مستطاع فى نطاق السلم والأمن الدولى الذى رسمه هذا الميثاق. ولهذا الغرض:

- (أ) يكفلون تقدم هذه الشعوب فى شؤون السياسة والاقتصاد والاجتماع والتعليم، كما يكفلون معاملتها بإنصاف وحمائتها من ضروب الإساءة - كل ذلك مع مراعاة الاحترام الواجب لتقافة هذه الشعوب.
- (ب) ينمون الحكم الذاتى، ويقدررون الأمانى السياسية لهذه الشعوب قدرها، ويعاونونها على إنماء نظمها السياسية الحرة نموّاً مطرداً، وفقاً للظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه، ومراحل تقدمها المختلفة.
- (ج) يوطنون السلم والأمن الدولى.
- (د) يعززون التدابير الإنسانية للرقى والتقدم، ويشجعون البحوث، ويتعاونون فيما بينهم لتحقيق المقاصد الاجتماعية والاقتصادية والعلمية المفصلة فى هذه المادة تحقيقاً عملياً، كما يتعاونون أيضاً لهذا الغرض مع الهيئات الدولية المتخصصة كلما تراءت لهم ملاءمة ذلك.
- (هـ) يرسلون إلى الأمين العام بانتظام يحيطونه علماً بالبيانات الإحصائية وغيرها من البيانات الفنية المتعلقة بأمور الاقتصاد والاجتماع والتعليم فى الأقاليم التى يكونون مسؤولين عنها، عدا الأقاليم التى تنطبق عليها



أحكام الفصلين الثاني عشر والثالث عشر من هذا الميثاق. كل ذلك مع مراعاة القيود التي قد تستدعيها الاعتبارات المتعلقة بالأمن والاعتبارات الدستورية.

#### المادة ٧٤

يوافق أعضاء الأمم المتحدة أيضاً على أن سياستهم إزاء الأقاليم التي ينطبق عليها هذا الفصل - كسياستهم في بلادهم نفسها - يجب أن تقوم على مبدأ حسن الجوار، وأن تراعى حق المراعاة مصالح بقية أجزاء العالم ورفاهيتها في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والتجارية.

#### الفصل الثاني عشر في نظام الوصاية الدولي

#### المادة ٧٥

تنشئ "الأمم المتحدة" تحت إشرافها نظاماً دولياً للوصاية، وذلك لإدارة الأقاليم التي قد تخضع لهذا النظام بمقتضى إتفاقات فردية لاحقة وللإشراف عليها، ويطلق على هذه الأقاليم فيما يلي من الأحكام اسم الأقاليم المشمولة بالوصاية.

#### المادة ٧٦

الأهداف الأساسية لنظام الوصاية طبقاً لمقاصد "الأمم المتحدة" المبينة في المادة الأولى من هذا الميثاق هي:

(أ) توطيد السلم والأمن الدولي؛

(ب) العمل على ترقية أهالى الأقاليم المشمولة بالوصاية فى أمور السياسة والاجتماع والاقتصاد والتعليم، واطراد تقدمها نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال حسبما يلائم الظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه، ويتفق مع رغبات هذه الشعوب التى تعرب عنها بملء حريتها وطبقاً لما قد ينص عليه فى شروط كل اتفاق من اتفاقات الوصاية؛

(ج) التشجيع على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفریق بين الرجال والنساء، والتشجيع على إدراك ما بين شعوب العالم من تقييد بعضهم بالبعض؛

(د) كفالة المساواة فى المعاملة فى الأمور الاجتماعية والاقتصادية والتجارية لجميع أعضاء "الأمم المتحدة" وأهاليها والمساواة بين هؤلاء الأهالى أيضاً فيما يتعلق بإجراء القضاء، وذلك مع عدم الإخلال بتحقيق الأغراض المتقدمة ومع مراعاة أحكام المادة ٨٠.

## المادة ٧٧

١- يطبق نظام الوصاية على الأقاليم الداخلة فى الفئات الآتية مما قد يوضع تحت حكمها بمقتضى اتفاقات وصاية:

(أ) الأقاليم المشمولة الآن بالانتداب؛

(ب) الأقاليم التى قد تقنطع من دول الأعداء نتيجة للحرب العالمية الثانية؛

(ج) الأقاليم التى تضعها فى الوصاية بمحض اختيارها دول مسؤولة عن إدارتها.

٢- أما تعيين أى الأقاليم من الفئات سالفه الذكر يوضع تحت نظام الوصاية وطبقاً لأى شروط، فذلك من شأن ما يعقد بعد من اتفاقات.

لا يطبق نظام الوصاية على الأقاليم التي أصبحت أعضاء فى هيئة "الأمم المتحدة" إذ العلاقات بين أعضاء هذه الهيئة يجب أن تقوم على احترام مبدأ المساواة فى السيادة.

شروط الوصاية لكل إقليم يوضع تحت ذلك النظام، وكل تغيير أو تعديل يطرأ بعد عليها، ذلك كله يتفق عليه برضا الدول التى يعينها هذا الأمر بالذات ومنها الدولة المنتدبة فى حالة الأقاليم المشمولة بانتداب أحد أعضاء "الأمم المتحدة". وهذا مع مراعاة أحكام المادتين ٨٣ و ٨٥ فى شأن المصادقة على تلك الشروط وتعديلاتها.

١- فيما عدا ما قد يتفق عليه فى اتفاقات الوصاية الفردية التى تبرم وفق أحكام المواد ٧٧ و ٧٩ و ٨١ وبمقتضاها توضع الأقاليم تحت الوصاية، وإلى أن تعقد مثل هذه الاتفاقات لا يجوز تأويل نص أى حكم من أحكام هذا الفصل ولا تخريجه تأويلاً أو تخريجاً من شأنه أن يغير بطريقة ما أية حقوق لأية دول أو شعوب، أو يغير شروط الاتفاقات الدولية القائمة التى قد يكون أعضاء "الأمم المتحدة" أطرافاً فيها.

٢- لا يجوز أن تؤول الفقرة الأولى من هذه المادة على أنها تهىء سبباً لتأخير أو تأجيل المفاوضة فى الاتفاقات التى ترمى لوضع الأقاليم المشمولة بالانتداب أو غيرها من الأقاليم فى نظام الوصاية طبقاً للمادة ٧٧ أو تأخير أو تأجيل إبرام مثل تلك الاتفاقات.

## المادة ٨١

يشمل اتفاق الوصاية، فى كل حالة، الشروط التى يدار بمقتضاها الإقليم المشمول بالوصاية، ويعين السلطة التى تباشر إدارة ذلك الإقليم، ويجوز أن تكون هذه السلطة التى يطلق عليها فيما يلى من الأحكام "السلطة القائمة بالإدارة" دولة أو أكثر أو هيئة "الأمم المتحدة" ذاتها.

## المادة ٨٢

يجوز أن يحدد فى أى اتفاق من اتفاقات الوصاية موقع استراتيجى قد يشمل الإقليم الذى ينطبق عليه نظام الوصاية بعضه أو كله، وذلك دون الإخلال بأى اتفاق أو اتفاقات خاصة معقودة طبقاً لنص المادة ٤٣.

## المادة ٨٣

١- يباشر مجلس الأمن جميع وظائف "الأمم المتحدة" المتعلقة بالمواقع الاستراتيجية، ويدخل فى ذلك الموافقة على شروط اتفاقات الوصاية وتغييرها أو تعديلها.

٢- تراعى جميع الأهداف الأساسية المبينة فى المادة ٧٦ بالنسبة لشعب كل موقع استراتيجى.

٣- يستعين مجلس الأمن بمجلس الوصاية - مع مراعاة أحكام اتفاقيات الوصاية ودون إخلال بالاعتبارات المتصلة بالأمن - فى مباشرة ما كان من وظائف "الأمم المتحدة" فى نظام الوصاية خاصاً بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية للمواقع الاستراتيجية.

يكون من واجب السلطة القائمة بالإدارة أن تكفل قيام الإقليم المشمول بالوصاية بنصيبه في حفظ السلم والأمن الدولي. وتحقيقاً لهذه الغاية يجوز للسلطة القائمة بالإدارة أن تستخدم قوات متطوعة وتسهيلات ومساعدات من الإقليم المشمول بالوصاية للقيام بالالتزامات التي تعهدت بها تلك السلطة لمجلس الأمن في هذا الشأن، وللقيام أيضاً بالدفاع وبإقرار حكم القانون والنظام داخل الإقليم المشمول بالوصاية.

- ١- تباشر الجمعية العامة وظائف "الأمم المتحدة" فيما يختص باتفاقات الوصاية على كل المساحات التي لم ينص على أنها مساحات استراتيجية ويدخل في ذلك إقرار شروط اتفاقات الوصاية وتغييرها أو تعديلها.
- ٢- يساعد مجلس الوصاية الجمعية العامة في القيام بهذه الوظائف عاملاً تحت إشرافها.

### الفصل الثالث عشر

#### في مجلس الوصاية: التأليف

- ١- يتألف مجلس الوصاية من أعضاء "الأمم المتحدة" الآتي بيانهم:
  - (أ) الأعضاء الذين يتولون إدارة أقاليم مشمولة بالوصاية؛
  - (ب) الأعضاء المذكورون بالاسم في المادة ٢٣ الذين لا يتولون إدارة أقاليم مشمولة بالوصاية؛

(ج) العدد الذى يلزم من الأعضاء الآخرين لكفالة أن يكون جملة أعضاء مجلس الوصاية فريقين متساويين. أحدهما الأعضاء الذين يقومون بإدارة الأقاليم المشمولة بالوصاية. والآخر الأعضاء الذين خلوا من تلك الإدارة. وتنتخب الجمعية العامة هؤلاء الأعضاء لمدة ثلاث سنوات.

٢- يعين كل عضو من أعضاء مجلس الوصاية من يراه أهلاً بوجه خاص لتمثيله فى هذا المجلس.

## الوظائف والسلطات

### المادة ٨٧

١- لكل من الجمعية العامة ومجلس الوصاية عاملاً تحت إشرافها، وهما يقومان بأداء وظائفهما:

(أ) أن ينظر فى التقارير التى ترفعها السلطة القائمة بالإدارة.

(ب) أن يقبل العرائض ويفحصها بالتشاور مع السلطة القائمة بالإدارة.

(ج) أن ينظم زيارات دورية للأقاليم المشمولة بالوصاية فى أوقات يتفق عليها مع السلطة القائمة بالإدارة.

(د) أن يتخذ هذه التدابير وغيرها، وفقاً للشروط المبينة فى اتفاقات الوصاية.

### المادة ٨٨

يضع مجلس الوصاية طائفة من الأسئلة عن تقدم سكان كل إقليم مشمول بالوصاية فى الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية. وتقدم السلطة القائمة بالإدارة فى كل إقليم مشمول بالوصاية داخل اختصاص الجمعية العامة تقريراً سنوياً للجمعية العامة موضوعاً على أساس هذه الأسئلة.

- ١- يكون لكل عضو فى مجلس الوصاية صوت واحد.
- ٢- تصدر قرارات مجلس الوصاية بأغلبية الأعضاء الحاضرين المشتركين فى التصويت.

### الإجراءات

#### المادة ٩٠

- ١- يضع مجلس الوصاية لائحة إجراءاته ومنها طريقة اختيار رئيسه.
- ٢- يجتمع مجلس الوصاية كلما دعت الحاجة لذلك وفقاً للائحة التى يسنها. ويجب أن تتضمن تلك اللائحة النص على دعوته للاجتماع بناءً على طلب يقدم من أغلبية أعضائه.

#### المادة ٩١

يستعين مجلس الوصاية، كلما كان ذلك مناسباً، بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى وبالوكالات المتخصصة فى كل ما يختص به كل منها من الشؤون.

### الفصل الرابع عشر

#### فى محكمة العدل الدولية

#### المادة ٩٢

محكمة العدل الدولية هى الأداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة، وتقوم بعملها وفق نظامها الأساسى الملحق بهذا الميثاق وهو مبنى على النظام الأساسى للمحكمة الدائمة للعدل الدولى وجزء لا يتجزأ من الميثاق.

## المادة ٩٣

- ١- يعتبر جميع أعضاء "الأمم المتحدة" بحكم عضويتهم أطرافاً في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.
- ٢- يجوز لدولة ليست من "الأمم المتحدة" أن تنضم إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بشروط تحددها الجمعية العامة لكل حالة بناء على توصية مجلس الأمن.

## المادة ٩٤

- ١- يتعهد كل عضو من أعضاء "الأمم المتحدة" أن ينزل على حكم محكمة العدل الدولية في أية قضية يكون طرفاً فيها.
- ٢- إذا امتنع أحد المتقاضين في قضية ما عن القيام بما يفرضه عليه حكم تصدره المحكمة، فللطرف الآخر أن يلجأ إلى مجلس الأمن، ولهذا المجلس، إذا رأى ضرورة لذلك أن يقدم توصياته أو يصدر قراراً بالتدابير التي يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم.

## المادة ٩٥

ليس في هذا الميثاق ما يمنع أعضاء "الأمم المتحدة" من أن يعهدوا بحل ما ينشأ بينهم من خلاف إلى محاكم أخرى بمقتضى اتفاقات قائمة من قبل أو يمكن أن تعقد بينهم في المستقبل.

## المادة ٩٦

- ١- لأي من الجمعية العامة أو مجلس الأمن أن يطلب إلى محكمة العدل الدولية إفتاءه في أية مسألة قانونية.



٢- ولسائر فروع الهيئة والوكالات المتخصصة المرتبطة بها، ممن يجوز أن تأذن لها الجمعية العامة بذلك فى أى وقت، أن تطلب أيضاً من المحكمة إفتاءها فيما يعرض لها من المسائل القانونية الداخلة فى نطاق أعمالها.

## الفصل الخامس عشر فى الأمانة

### المادة ٩٧

يكون للهيئة أمانة تشمل أميناً عاماً ومن تحتاجهم الهيئة من الموظفين. وتعين الجمعية العامة الأمين العام بناءً على توصية مجلس الأمن. والأمين العام هو الموظف الإدارى الأكبر فى الهيئة.

### المادة ٩٨

يتولى الأمين العام أعماله بصفته هذه فى كل اجتماعات الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادى والاجتماعى، ومجلس الوصاية، ويقوم بالوظائف الأخرى التى تكلفها إليه هذه الفروع. ويعد الأمين العام تقريراً سنوياً للجمعية العامة بأعمال الهيئة.

### المادة ٩٩

للأمين العام أن ينبه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدولى.

- ١- ليس للأمين العام ولا للموظفين أن يطلبوا أو أن يتلقوا فى تأدية واجبه تعليمات من أية حكومة أو من أية سلطة خارجة عن الهيئة. وعليهم أن يمتنعوا عن القيام بأى عمل قد يسئ إلى مراكزهم بوصفهم موظفين دوليين مسؤولين أمام الهيئة وحدها.
- ٢- يتعهد كل عضو فى "الأمم المتحدة" باحترام الصفة الدولية البحتة لمسؤوليات الأمين العام والموظفين وبألا يسعى إلى التأثير فيهم عند اضطلاعهم بمسؤولياتهم.

- ١- يعين الأمين العام موظفى الأمانة طبقا للوائح التى تضعها الجمعية العامة.
- ٢- يعين للمجلس الاقتصادى والاجتماعى وللمجلس الوصاية ما يكفهما من الموظفين على وجه دائم ويعين لغيرهما من فروع "الأمم المتحدة" الأخرى ما هى بحاجة إليه منهم. وتعتبر جملة هؤلاء الموظفين جزءاً من الأمانة.
- ٣- ينبغى فى استخدام الموظفين وفى تحديد شروط خدمتهم أن يراعى فى المكان الأول ضرورة الحصول على أعلى مستوى من المقدرة والكفاية والنزاهة. كما أن من المهم أن يراعى فى اختيارهم أكبر ما يستطاع من معانى التوزيع الجغرافى.

المادة ١٠٢

١- كل معاهدة وكل اتفاق دولي يعقده أى عضو من أعضاء "الأمم المتحدة" بعد العمل بهذا الاتفاق يجب أن يسجل فى أمانة الهيئة وأن تقوم بنشره بأسرع ما يمكن.

٢- ليس لأى طرف فى معاهدة أو اتفاق دولي لم يسجل وفقاً للفقرة الأولى من هذه المادة أن يتمسك بتلك المعاهدة أو ذلك الاتفاق أمام أى فرع من فروع "الأمم المتحدة".

المادة ١٠٣

إذا تعارضت الالتزامات التى يرتبط بها أعضاء "الأمم المتحدة" وفقاً لأحكام هذا الميثاق مع أى التزام دولي آخر يرتبطون به فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق.

المادة ١٠٤

تتمتع الهيئة فى بلاد كل عضو من أعضائها بالأهلية القانونية التى يتطلبها قيامها بأعباء ووظائفها وتحقيق مقاصدها.

المادة ١٠٥

١- تتمتع الهيئة فى أرض كل عضو من أعضائها بالمزايا والإعفاءات التى يتطلبها تحقيق مقاصدها.

٢- وكذلك يتمتع المندوبون عن أعضاء "الأمم المتحدة" وموظفو هذه الهيئة بالمزايا والإعفاءات التي يتطلبها استقلالهم في القيام بمهام وظائفهم المتصلة بالهيئة.

٣- للجمعية العامة أن تقدم التوصيات بقصد تحديد التفاصيل الخاصة بتطبيق الفقرتين ١ و ٢ من هذه المادة، ولها أن تقترح على أعضاء الهيئة عقد اتفاقات لهذا الغرض.

### الفصل السابع عشر

### في تدابير حفظ الأمن في فترة الانتقال

#### المادة ١٠٦

إلى أن تصير الاتفاقات الخاصة المشار إليها في المادة الثالثة والأربعين معمولاً بها على الوجه الذي يرى معه مجلس الأمن أنه أصبح يستطيع البدء في احتمال مسؤولياته وفقاً للمادة ٤٢، تتشاور الدول التي اشتركت في تصريح الدول الأربع الموقع في موسكو في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٤٣ هي وفرنسا وفقاً لأحكام الفقرة ٥ من ذلك التصريح، كما تتشاور الدول الخمس مع أعضاء "الأمم المتحدة" الآخرين، كلما اقتضت الحال، للقيام نيابة عن الهيئة بالأعمال المشتركة التي قد تلزم لحفظ السلم والأمن الدولي.

#### المادة ١٠٧

ليس في هذا الميثاق ما يبطل أو يمنع أى عمل إزاء دولة كانت في أثناء الحرب العالمية الثانية معادية لإحدى الدول الموقعة على هذا الميثاق إذا

كان هذا العمل قد اتخذ أو رخص به نتيجة لتلك الحرب من قبل الحكومات  
المسؤولة عن القيام بهذا العمل.

## الفصل الثامن عشر

### فى تعديل الميثاق

#### المادة ١٠٨

التعديلات التى تدخل على هذا الميثاق تسرى على جميع أعضاء "الأمم  
المتحدة" إذا صدرت بموافقة ثلثى أعضاء الجمعية العامة وصدق عليها ثلثا  
أعضاء "الأمم المتحدة" ومن بينهم جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين، وفقا  
للأوضاع الدستورية فى كل دولة.

#### المادة ١٠٩

- ١- يجوز عقد مؤتمر عام من أعضاء "الأمم المتحدة" لإعادة النظر فى  
هذا الميثاق فى الزمان والمكان اللذين تحددهما الجمعية العامة بأغلبية  
ثلثى أعضائها وبموافقة تسعة ما من أعضاء مجلس الأمن، ويكون  
لكل عضو فى "الأمم المتحدة" صوت واحد فى المؤتمر.
- ٢- كل تغيير فى هذا الميثاق أوصى به المؤتمر بأغلبية ثلثى أعضائه  
يسرى إذا صدق عليه ثلثا أعضاء "الأمم المتحدة" ومن بينهم  
الأعضاء الدائمون فى مجلس الأمن وفقا لأوضاعهم الدستورية.
- ٣- إذا لم يعقد هذا المؤتمر قبل الدورة العادية العاشرة للجمعية العامة،  
بعد العمل بهذا الميثاق، وجب أن يدرج بجدول أعمال ذلك الدور  
العاشر اقتراح بالدعوة إلى عقده، وهذا المؤتمر يعقد إذا قررت ذلك  
أغلبية أعضاء الجمعية العامة وسبعة ما من أعضاء مجلس الأمن.

## الفصل التاسع عشر فى التصديق والتوقيع

### المادة ١١٠

- ١- تصدق على هذا الميثاق الدول الموقعة عليه كل منها حسب أوضاعه الدستورية.
- ٢- تودع التصديقات لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التى تخطر الدول الموقعة عليه بكل إيداع يحصل، كما تخطر الأمين العام لهيئة "الأمم المتحدة" بعد تعيينه.
- ٣- يصبح هذا الميثاق معمولاً به متى أودعت تصديقاتها جمهورية الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وأغلبية الدول الأخرى الموقعة عليه وتعد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بروتوكولاً خاصاً بالتصديقات المودعة وتبلغ صوراً منه لكل الدول الموقعة على الميثاق.
- ٤- الدول الموقعة على هذا الميثاق التى تصدق عليه بعد العمل به، تعتبر من الأعضاء الأصليين فى "الأمم المتحدة" من تاريخ إيداعها لتصديقاتها.

### المادة ١١١

وضع هذا الميثاق بلغات خمس هى الصينية والفرنسية والروسية والإنجليزية والأسبانية، وهى لغاته الرسمية على وجه السواء. ويظل الميثاق مودعاً فى محفوظات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وتبلغ هذه الحكومة حكومات الدول الأخرى الموقعة عليه صوراً معتمدة منه.

ومصادقا لما تقدم وقع مندوبو حكومات "الأمم المتحدة" على هذا  
الميثاق.

صدر بمدينة سان فرانسيسكو فى اليوم السادس والعشرين من شهر  
حزيران/يونيه ١٩٤٥.

المؤلف فى سطور:

بول كينيدى

ولد بول كينيدى فى شمال إنجلترا عام ١٩٤٥. وتلقى تعليمه الجامعى فى جامعة نيو كاسل التى تخرج فيها من قسم التاريخ. وحصل على درجة الدكتوراه من جامعة أوكسفورد. وبعد اشتغاله بالتدريس فى إنجلترا بضع سنوات انتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٣، وشغل كرسى الأستاذية فى التاريخ بجامعة ييل (الذى يحمل اسم ريتشاردسون دينسوارث Richardson Dilworth) حيث يركز على التخصص فى الشؤون الدولية مع التركيز على الجانب الاستراتيجى. ونظرًا لخبرته العميقة فى هذا المجال عمل مستشارًا للرئيس الأمريكى بيل كلينتون، وللأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالى، ويتولى الآن إدارة مشروع جامعة ييل للأمن الدولى، واختير عضوًا بمجالس تحرير عدد من المجالات العلمية الدولية فى التاريخ، والدراسات الاستراتيجية، والشؤون الدولية، إلى جانب الكثير من المساهمات فى المشروعات العلمية فى بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة. وألف خمسة عشر كتابًا.

المترجم فى سطور:

رعوف عباس حامد

- أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب جامعة القاهرة.
- له مؤلفات عديدة فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر.



التصحيح اللغوى: سوزان عبد العال

الإشراف الفنى: حسن كامل



يعالج هذا كتاب موضوعاً مهماً يحتاج العالم إليه، ويأتى القارئ العربى فى مقدمة أكثر الناس حاجة إليه. وبعد نقله إلى اللغة العربية سداً بجانب كبير من الفراغ المعرفى فى المكتبة العربية حول العمل الدولى عامة والأمم المتحدة خاصة.

وقد حرص المؤلف بول كينيدى على أن يبدو محايداً فى تحليله للكثير من مهام الأمم المتحدة، فيما عدا ما اتصل منها بالشرق الأوسط. يفيض قلمه فى رصد عدوان المعتدين فى أنحاء العالم المختلفة، ثم يحف مداده عندما تكون إسرائيل طرفاً فيما سمي "الصراع العربى-الإسرائيلى"، حتى يكاد القارئ - الذى ليس لديه علم بجذور المشكلة - أن يرى إسرائيل ضحية عدوان العرب وعنادهم. ونجد المؤلف أيضاً شديد الحذر فى انتقاد الهيمنة الأمريكية على المنظمة الدولية فضع نقده فى عبارات تدوب رقة، فإذا أراد أن يسجل نقداً صريحاً لأمريكا، وضعه فى صورة تساؤل. كما أن الكتاب يشخص أمراض الأمم المتحدة تشخيصاً دقيقاً، غير منفرد برأى شخصى، ولكنه يستخلص التشخيص من مجمل آراء أهل الاختصاص. ويضع الكتاب وصفة للعلاج مستخلصة أيضاً من عشرات الأبحاث والتقارير الصادرة عن لجان متخصصة وعن خبراء الأمم المتحدة، فهو يقدم لنا فى عمل واحد خلاصة ما استخدم فى إعداد البحث من مصادر، يضعها بين يدى القارئ، ويرشده إلى مكانها، فيتيح بذلك لأهل الاختصاص فرصة الرجوع إليها إذا ما رغبوا فى تعرف المزيد.

ولا يستمد الكتاب قيمته من ذلك كله وحده، ولكنه يستمد قيمته من مؤلفه بول كينيدى Paul Kennedy المؤرخ البريطانى الأصل الأمريكى العمل والإقامة، الذى داعت شهرته بين أركان الأرض الأربعة.